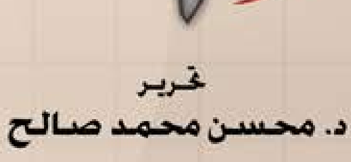
# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

# 2012 - 2013









تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

# 2013–2012




مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

**The Palestinian Strategic Report 2012–2013**

**Editor:**
Dr. Mohsen Moh’d Saleh



**الطبعة الأولى**
**2014م – 1435هـ**
**بيروت – لبنان**

**ISBN 978-9953-572-28-4**



**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**
**تلفون:** 44 36 80 1 961 +
**تلفاكس:** 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 5034–14 بيروت – لبنان

**بريد إلكتروني:** info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

**يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:**











**إخراج**
دعاء عبد الهادي

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013

# التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
# 2013–2012


## تحرير

د. محسن محمد صالح

## مستشارو التقرير

أ. أحمد خليفة

أ. د. مجدي حمّاد

أ. منير شفيق

## المشاركون

أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر

د. جوني منصور

أ. حسن ابحيص

أ. زياد ابحيص

أ. د. طلال عتريسي

د. عبد الحميد الكيالي

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

أ. مؤمن محمد بسيسو

أ. محمد زاهد جول

أ. د. معين محمد عطا رجب

أ. هاني المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

## مساعدو التحرير

إقبال عميش

إيمان برغوت

حياة الددا

غنى جمال الدين

فاطمة عيتاني




# فهرس المحتويات

**الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني**

## الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي



## الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي



## الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

## الفصل السادس: الأرض والمقدسات

**الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية**





# فهرس الجداول



# المشاركون في كتابة التقرير

**الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي**

أ. مؤمن محمد بسيسو:

فلسطيني، تلقى دراسته الأكاديمية في مجال الصحافة والإعلام، وعمل مديراً لتحرير صحيفة "الصدى"، ومديراً للمركز العربي للبحوث والدراسات بغزة سابقاً، له العديد من الدراسات، وأبرزها سلسلة انتفاضة الأقصى الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات. يعمل مستشاراً لرئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني حالياً، وهو رئيس تحرير صحيفة "البرلمان" الصادرة عنه. كاتب صحفي دائم في العديد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية الفلسطينية والعربية.

**الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني**

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل، ونائب مدير كلية مار الياس في الجليل. تتمحور أبحاثه حول التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – العربي. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: "شوارع حيفا العربية"، و"مسافة بين دولتين"، و"الاستيطان الإسرائيلي"، و"المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، و"المدينة الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني"، و"معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية". وتولى تحرير تقريرين استراتيجيين للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" في رام الله، لعامي 2006 و2007. كما وأدار بنك المعلومات التابع للمركز ذاته. ونشرت له الكثير من الدراسات والبحوث المُحكّمة في العديد من المجلات والدوريات العلمية. وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. وهو عضو ناشط في العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأكاديمية.

**د. عبد الحميد الكيالي:**

باحث أردني، حاصل على شهادة الدكتوراه من معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في جامعة إكس – مرسيليا (بروفنس) الفرنسية. عمل في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، ويعمل حالياً مديراً لوحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان. نشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية في عدد من المجلات والدوريات المُحكّمة، كما حرر عدداً من الأعمال الأكاديمية في مجال اختصاصه.

**أ. هاني "محمد عدنان" المصري:**

كاتب وصحفي، وعضو في الاتحاد العام للصحفيين العالميين منذ سنة 1980، ومدير عام مركز بدائل للإعلام والأبحاث والدراسات منذ سنة 2005، وأصبح مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات منذ 2011/4/1. درس في كلية التجارة بجامعة عين شمس في القاهرة. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. وهو كاتب عمود في جريدة الأيام وفي عدد من الصحف والمجلات الفلسطينية والعربية. كتب ونشر مئات المقالات والدراسات والأبحاث، وهو محلل سياسي شارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، وعضو لجنة جائزة ياسر عرفات، وعضو لجنة الحكومة في حوار القاهرة، وهو عضو في العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية.

**الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي**

**أ. حسن ابحيص:**

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على إجازة (ليسانس) في الإعلام، ويتابع حالياً دراسته العليا في مجال الشؤون الدولية. عمل سابقاً في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات كمساعد باحث وكرئيس لقسم العلاقات العامة والإعلام. شارك في

عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2009 و2011، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى.

**الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي**

*** منظمة التعاون الإسلامي**

**أ. وائل أحمد سعد:**

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

*** تركيا**

**أ. محمد زاهد جول:**

من مواليد إسطنبول 1982، كاتب وباحث تركي، مهتم بالسياسة التركية والعربية والحركات الإسلامية، محاضر في الشأن التركي، وما يتعلق بتجربة حزب العدالة والتنمية. حاصل على ماجستير في العقيدة والفلسفة الإسلامية، ولديه العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة، وشارك في عشرات الندوات العلمية في مجالات مختلفة.

*** إيران**

**أ. د. طلال عتريسي:**

عميد المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية 1990–2000، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. عضو هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. من مؤلفاته: مستقبل الإسلام، مع

مجموعة من الباحثين، سنة 2004، ودولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، سنة 2005، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، سنة 2006، إيران: الدولة والأزمة بالاشتراك مع بشير نافع، سنة 2008، وجيو-استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، وشارك في كتابة Political Islam and European Foreign Policy: Perspectives from Muslim Democrats of the Mediterranean، سنة 2007.

**الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي**

**أ. د. وليد عبد الحي:**

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 22 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلّمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 60 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

**الفصل السادس: الأرض والمقدسات**

**أ. زياد ابحيص:**

باحث فلسطيني متخصص في شؤون القدس، عمل رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004-2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008-2010. عضو ملتقى القدس الثقافي في الأردن، ومدرب في برنامج الدبلوم التدريبي

لدراسات بيت المقدس في الملتقى. قام بتحرير كتاب عين على القدس 2005–2006، كما قام بتحرير تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. وله عدة أبحاث حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، منها فصل في كتاب اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وإسهام في الدراسة الميدانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان التي أجراها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات خلال سنتي 2005 و2006.

**أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر:**

مدير مركز الدراسات المعاصرة في أمّ الفحم سابقاً، وباحث في المركز نفسه، ومحاضر في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين. حصل على الدكتوراه من جامعة غوته بفرانكفورت سنة 1990، عمل لمدة أربعة أعوام في جامعة بن جوريون، ثم في كلية الدعوة في أمّ الفحم. عمل أيضاً مرشداً في فرع جامعة ديربي في فلسطين 48. أصدر العديد من الكتب والبحوث والدراسات منها القدس في دائرة الحدث، وموسوعة جرح النكبة (12 مجلداً)، وانتفاضة القدس والأقصى، والجدار الفاصل، وخطة خارطة الطريق، ومستقبل القدس وسُبل إنقاذها من التهويد، وكفر قاسم الماضي والحاضر، وخطة الانفصال عن غزة، والبطالة في المجتمع العربي في البلاد، وخطة برافر – بيغن "المشروع الإسرائيلي لتهويد النقب"، والثورات العربية والمشروع الإسلامي الحضاري، والدرر البهية في سيرة الدولة العلية العثمانية.

**الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية**

*** المؤشرات السكانية**

**أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:**

مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العامين 1997 و2007. حاصل على شهادتي ماجستير، إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل محاضراً متفرغاً في كلية

الأندلس بعمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت وجامعة القدس المفتوحة. شارك في إعداد العديد من التقارير الإحصائية وإعداد المواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

* **المؤشرات الاقتصادية**

**أ. د. معين محمد عطا رجب:**

أستاذ الاقتصاد "بروفيسور" في الجامعات الفلسطينية بغزة، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة الإسكندرية. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، وعمل فيها محاضراً للاقتصاد. شارك في تأسيس كلية التجارة (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لاحقاً) في جامعة الأزهر، وشغل منصب عميد الكلية فيها. عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية محلية وعربية، ومنها عضوية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، وعضوية مجلس البحث العلمي بوزارة التربية والتعليم العالي بغزة. وله العديد من الأبحاث العلمية وأوراق العمل المنشورة في الدوريات المتخصصة المحلية والإقليمية، شارك في مؤتمرات محلية وعربية ودولية، له عدة مؤلفات تدريسية في النظرية الاقتصادية، والمالية العامة، والنقود والبنوك، والاقتصاد الإسلامي، والتكامل الاقتصادي، واقتصاديات الموارد، والاقتصاد الزراعي، والاقتصاد الصناعي، والاقتصاد الفلسطيني، ومناهج البحث العلمي. أشرف على وناقش عدة رسائل ماجستير.

* **المؤشرات التعليمية**

فريق التحرير في مركز الزيتونة.

# مقدمة التقرير

تابعت قضية فلسطين مسيرتها خلال سنتي 2012–2013 في بيئة تتسم بالتداخل والتشابك، وبموجات من التفاؤل والإحباط، وبصراع إراداتٍ يأخذ أبعاداً محلية وإقليمية ودولية. وإذا كان ثمة آمال واسعةٍ قد انتشرت سنة 2012 بتحسن البيئة الاستراتيجية العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، لتُشكِّل أنظمة حرة ديموقراطية تعبِّر عن إرادة شعوبها، وعن عزة هذه الأمة وكرامتها، وبالتالي تكون رافعة للقضية الفلسطينية وسنداً لها؛ فإن التطورات، خصوصاً في السنة التالية، أدخلت الثورات وموجات التغيير في حالة استنزاف كبيرة، باتجاه إضعافها أو إفشالها، وأشغلت الناس بعيداً عن قضية فلسطين وتطوراتها. وبينما كان المراقبون في "إسرائيل" يرون أن ثمة خطراً وجودياً يتشكَّل في المنطقة، فإنهم لم يُخفوا سرورهم وارتياحهم بتطور الأحداث فيما بعد باتجاهات سلبية، وبتصاعد المشاعر الطائفية والعرقية، وبمحاولات قمع مسارات التغيير والإرادة الحرة للشعوب.

ومهما يكن من أمر، فإن المنطقة ما تزال تشهد حالة "سيولة" عالية، ولم تأخذ خريطتها السياسية شكلها النهائي، وما زال صراع الإرادات مستمراً. ولأن المسار الفلسطيني يتأثر بشدة بمحيطه العربي، فقد بدا مشهده مرتبكاً طوال سنتي 2012–2013. ولم يستعجل طرفا الانقسام الفلسطيني (فتح وحماس) حسم خياراتهما، خصوصاً فيما يتعلق بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. غير أن النصف الثاني من سنة 2013 شهد إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بالتزامن مع بسط الجيش المصري سيطرته على النظام السياسي في مصر، وتشديد الحصار على قطاع غزة. وإذا كانت حكومة غزة قد عانت بشكل هائل نتيجة الحصار وانحسار الدعم، فإن القيادة في رام الله واجهت إحباطات متتالية في مسار المفاوضات؛ وهو ما دفع الطرفين في النصف الأول من سنة 2014 لإعادة تفعيل مسار المصالحة. غير أنه من السابق لأوانه الحكم على إمكانية نجاح هذا المسار؛ حيث يحتاج الأمر الكثير من الجهد والمبادرات لبناء الثقة ومواجهة التدخلات الخارجية، وتحويله من نقاط التقاء تكتيكية، إلى مسار استراتيجي عميق وراسخ.

طوال سبع سنوات كان التقرير الاستراتيجي الفلسطيني يصدر بشكل سنوي، وفي هذه المرة يصدر المجلد الثامن للتقرير ليغطي سنتي 2012–2013. وقد كان قرار إصداره بهذا الشكل قراراً صعباً، غير أننا مِلنا إليه بناء على تجربة السنوات السابقة، وبعد استشارتنا لمجموعة من الخبراء والمتخصصين، وبعد أن وجدنا أن مراكز أخرى قد سبقت إلى إصدار تقريرها مرة كل سنتين كما في "التقرير الاستراتيجي العربي". ولعل الإصدار بهذه الطريقة يمنح فرصة أفضل للتركيز على المسارات والتغيرات ذات الطبيعة الاستراتيجية.

وبفضل الله سبحانه، فإن التقرير الاستراتيجي الفلسطيني قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو لا يحفل فقط بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، وإنما يحرص على أن يقدم المادة العلمية في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. ويتميز التقرير الاستراتيجي بشموله فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، كما يفرد مساحات واسعة للأرض والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الثلاثة عشر الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التقرير وموظفي قسم الأرشيف الذين كان لهم دورهم في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب والمتزايد الذي يلقاه هذا التقرير، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نقد بناء أو نصح أو توجيه.

**والحمد لله رب العالمين**

**المحرر**

**د. محسن محمد صالح**

# الفصل الأول

# الوضع الفلسطيني الداخلي

# الوضع الفلسطيني الداخلي

## مقدمة

لم تطرأ أيّ تحوُّلات جدية على الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنتي 2012–2013. وبالرغم من التوافق على شخص رئيس الوزراء منذ شباط/ فبراير 2012، إلا أنه لم يُشكل أو لم يتمكن من تشكيل حكومة التوافق على مدى العامين التاليين. وظلت ملفات المصالحة مُعطَّلة بشكل عام؛ وتراجع الاهتمام الجاد بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بينما نشطت على حسابه مسارات التسوية السلمية، وتكريس واقع الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يحاول هذا الفصل استقراء الوضع الداخلي الفلسطيني على مدى سنتي 2012–2013، ويناقش أداء حكومتي رام الله وغزة، وملفات المصالحة الفلسطينية، وعلاقات الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وإشكالية الأجهزة الأمنية وأداءها الداخلي.

## أولاً: حكومة الطوارئ في الضفة الغربية

على مدار سنتي 2012–2013 واصلت حكومة الطوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض، ومن ثم رامي الحمد الله الذي خلف فياض في إطار تعديل وزاري منتصف سنة 2013، أعمالها تكريساً لمرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي.

وهكذا، واصلت قوى المقاومة الفلسطينية اتهام حكومة الطوارئ بالافتقار إلى الشرعية الدستورية، نتيجة لعدم عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة، في الوقت الذي عاشت فيه الحكومة أزمة مالية خانقة، على إيقاع أوضاع اقتصادية صعبة، في ظلّ تراجع الدعم الخارجي للمانحين.

وشهدت السنتان المنصرمتان فتحاً محدوداً لبعض ملفات الفساد في السلطة، فيما أجرت السلطة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية بمعزل عن قطاع غزة، الذي دخلت العلاقة معه في سلسلة من التوترات المتلاحقة والاتهامات المستمرة.

وبالرغم من حصول السلطة على مسمى دولة غير عضو في الأمم المتحدة United Nations إلا أن تصاعد موجات التهويد والاستيطان الإسرائيلي، المقترن باستمرار سحب صلاحيات السلطة السيادية عن مناطق الضفة، أورثها ضعفاً متزايداً، وأدخلها في نفق من الإحباط السياسي.

ويمكن معالجة أهم الملفات المرتبطة بحكومة الطوارئ في المحاور التالية:

## 1. تفاقم الأزمة المالية والوضع الاقتصادي:

شكلت الأزمة المالية العنوان الأبرز لمسيرة حكومة الطوارئ طيلة سنتي 2012 و2013، ففي مطلع سنة 2012 صرح رئيس الحكومة سلام فياض حول ضرورة اتخاذ إجراءات ملحة لتخفيض العجز في الموازنة الذي بلغ قرابة 800 مليون دولار في سنة 2011، حيث كان من المتوقع أن يبلغ 1.1 مليار دولار في موازنة سنة 2012[1].

وتسبب تراجع الدعم المالي الخارجي بسبب عدم وفاء بعض الدول المانحة بالتزاماتها المالية في أزمة مالية واقتصادية خانقة عاشتها السلطة الفلسطينية، ما دفعها لاتخاذ إجراءات أثارت الكثير من الجدل والاعتراضات مثل فرض الضرائب وتقليص النفقات[2]، بموازاة دعوة البنوك لإقراض السلطة 300 مليون دولار[3].

ومع ذلك، فإن حكومة فياض اضطرت في منتصف شباط/ فبراير 2012 إلى تخفيض النسبة العليا لضريبة الدخل إلى 20% بعد احتجاجات منظمات المجتمع المدني[4].

وقبل نهاية آذار/ مارس 2012 أقرت حكومة فياض مشروع قانون الموازنة لسنة 2012 بعجز مالي يزيد عن مليار دولار[5].

ومع تفاقم الأزمة المالية في صيف 2012، أجرى فياض مفاوضات سرية مع وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz ووقع معه اتفاقية حول الضرائب ونقل البضائع بين السلطة و"إسرائيل"[6]. كما بادر فياض إلى طلب استشارة محافظ بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel ستانلي فيشر Stanley Fischer للخروج من الأزمة المالية التي تعصف بالسلطة[7]، وهو ما لم يتم ترجمته إلى واقع في ظلّ صعوبة الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة، وبلوغ الوضع المالي للسلطة مرحلة بالغة الصعوبة نهاية السنة[8].

ومع مطلع سنة 2013 نشرت حكومة فياض بيانات تظهر أن الدين العام للسلطة الفلسطينية يقترب من تسعة مليارات شيكل (نحو 2.4 مليار دولار)، في إشارة ذات دلالة إلى عمق الأزمة المالية التي تئن تحت وطأتها السلطة الفلسطينية في رام الله[9].

وقبل نهاية آذار/ مارس، أقرت حكومة فياض موازنة سنة 2013 بقيمة 3.8 مليار دولار بعجز متوقع يتجاوز المليار دولار[10]. وهو عجز يتنافى مع خطط فياض بالازدهار الاقتصادي، لأن جوهر المشكلة يكمن في الاحتلال نفسه، وليس بمجرد أداء السلطة والأفراد.

وبالرغم من بعض المساعدات العاجلة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي European Union (EU) بقيمة 500 مليون دولار في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس[11]، إلا أن الموازنة، حسب رئيس حكومة الطوارئ الجديد الدكتور رامي الحمد الله، بقيت عاجزة بمبلغ 550 مليون دولار للإيفاء بالتزاماتها المالية لغاية نهاية سنة 2013[12].

ومن المتوقع أن تستمر الأزمة المالية خلال المرحلة المقبلة، في ضوء الاعتماد على المعونات الخارجية، وفي ضوء الاتفاقيات المالية والاقتصادية مع الاحتلال. وهي أزمة تعكس بأشكال مختلفة الظلم والإجحاف الذي حمله اتفاق أوسلو Oslo Accords، وما انبنى عليه من اتفاقيات، فرضت تبعية السلطة للاحتلال الإسرائيلي وارتهانه لسياساته.

## 2. فتح ملفات الفساد:

مع مطلع سنة 2012 استمرت هيئة مكافحة الفساد في متابعة قضايا الفساد التي تورط بها عدد من وزراء حكومة الطوارئ، فقد تمّ إحالة ملف وزير الاقتصاد حسن أبو لبدة إلى المحكمة في 2012/2/10[13]، ووزير الزراعة إسماعيل ادعيق، كما تمّ إحالة ملف وزير الخارجية رياض المالكي إلى هيئة مكافحة الفساد في 2012/4/27[14].

وبالرغم من تأكيدات رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة على تواصله مع الجهات المختصة في الخارج، من أجل استجلاب عدد من المشتبه بهم بالاختلاس المالي، الذين ترتبط بهم ملفات فساد بملايين الدولارات[15]؛ إلا أن الهيئة تأخرت بوضوح، ولم تتخذ سوى إجراءات محدودة صادرت من خلالها أموالاً وعقارات لمحمد رشيد ووليد النجاب[16].

واستشعاراً منها بحجم القصور الحاصل من قبل هيئة مكافحة الفساد، فقد بادرت النائب عن حركة فتح نجاة أبو بكر إلى اتهام وزارة المالية في رام الله بالفساد عبر عقد صفقات جانبية مع شركات كبرى، مطالبة الرئيس محمود عباس بفتح تحقيق حول هذه التجاوزات[17].

ومن الواضح أن معالجة هذا الملف بقيت قاصرة ومحدودة، ولم تبلغ مستوى الآمال المعلقة عليها، ولا يتوقع أن يطرأ عليها أيّ تغير جدي خلال المرحلة القادمة.

## 3. التعديلات الوزارية:

بالرغم من المطالبات المتكررة لحركة فتح للرئيس عباس بإقالة واستبدال رئيس حكومة الطوارئ سلام فياض، إلا أن عباس كان يعيد في كل مرة تكليف فياض ترؤس الحكومة المعدلة. فقد أمر عباس بإجراء تعديل وزاري على حكومة فياض، حيث قامت الحكومة المعدلة بأداء اليمين الدستورية أمام عباس في 2012/5/16[18]. ومع ذلك، فإن شدة الاعتراضات والانتقادات الصادرة عن قيادة فتح لاستمرار ترؤس فياض لحكومة الطوارئ دفعت عباس لقبول استقالته (فياض) في 2013/4/14 وتكليف رامي الحمد الله بدلاً عنه[19].

لكن الحمد الله لم يلبث أن تقدم باستقالته بعد 18 يوماً على أداء حكومته اليمين الدستورية في 2013/6/7، بسبب تنازع حاد مع نائبيه (اللذين عينهما عباس) على الصلاحيات، وهو ما أدى إلى قبول استقالته وتكليفه بتسيير الأعمال، إلى أن تمّ تسوية الخلاف بين الرجلين، وتمّ تكليف الحمد الله بإعادة تشكيل الحكومة، وقامت بأداء اليمين الدستورية أمام عباس في 2013/9/19[20].

ومن الأسباب التي أدت إلى استقالة فياض حالة الصراع غير المعلن بينه وبين عباس. فقد حاول سلام فياض استغلال موقعه، وما لديه من نفوذ مالي وإداري، لتشكيل كتلة من المؤيدين له. واستفاد من الدعم أو الارتياح الأمريكي لمنهجه في العمل. وقد انتهى الأمر بعباس لقبول استقالته بعد تصاعد المخاوف لديه، ومستفيداً من تصاعد المطالب الفتحاوية بإقالته.

## 4. ملف الانتخابات:

شهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، فقد صادقت حكومة فياض في 2012/7/11 على إجراء الانتخابات المحلية في 93 هيئة محلية، وتمّ تنفيذ القرار في 2012/10/20، حيث اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية في الضفة نتائج الانتخابات التي بلغت نسبة الاقتراع فيها 55%[21].

وبدت نتائج الانتخابات المحلية باهتة وفاترة بحكم إعلان قوى المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس، عن مقاطعتها وعدم المشاركة فيها، ترشيحاً واقتراعاً، ما نزع طابع المنافسة الجادة عنها، وجعل العملية الانتخابية قاصرة على تنافس قوائم انتخابية تابعة لحركة فتح وفصائل منظمة التحرير والمستقلين، فضلاً عن عناصر فتحاوية تمّ فصلها من الحركة وترشحت للانتخابات تحت عباءة المستقلين.

وأقر حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية التي أشرفت على إجراء الانتخابات البلدية، عقب إغلاق صناديق الاقتراع، بحدوث انتهاكات خلال العملية الانتخابية، لكنه أكد أنها تعدُّ "متواضعة"، متعهداً بمعالجة كافة الانتهاكات.

ولاحقاً، أكدت اللجنة في بيان صحفي أن الشكاوى التي وصلت إليها من هيئات الرقابة، لا تؤثر على نتائج الانتخابات، وبالتالي قررت اعتماد النتائج؛ لافتة النظر إلى أن اللجنة تلقت خلال يوم الاقتراع عدداً من الشكاوى من هذه الهيئات، وتمت معالجتها أولاً بأول.

وشهدت الانتخابات البلدية حالة من الانقسام الفتحاوي الداخلي في العديد من مناطق الضفة، فقد تقدمت عناصر وشخصيات مفصولة من الحركة بقوائم مستقلة في بعض المناطق، وفازت على القوائم الرسمية المعتمدة التي أقرتها قيادة الحركة. ولعل أبرز الخسارات وأقساها هي خسارة فتح في مدينة نابلس، حيث كان يرأس قائمتها أمين مقبول، أمين المجلس الثوري لحركة فتح، الذي فشل في التغلب على غسان الشكعة، وهو مفصول من حركة فتح ويشغل عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وبالرغم من إعلان حركة فتح أن قوائم الحركة فازت بشكل كاسح في الانتخابات المحلية، معتبرة ذلك استفتاء شعبياً على برنامجها السياسي؛ إلا أن هناك مراقبين رأوا في ضعف الإقبال على الانتخابات، ومقاطعة حركة حماس، ونجاح منشقين في مواجهة القوائم الرسمية للحركة، ما يمثل ضربة لزعامة فتح في الضفة، وأنه يجب أن لا تصدر عنها فرحة وهمية.

في الوقت ذاته، أشارت مصادر فلسطينية أن انتخابات الضفة شهدت صراعاً خفياً بين الرئيس محمود عباس، قائد حركة فتح، والقيادي السابق في الحركة، محمد دحلان، الذي فُصل منها في 2011/6/11، حيث قام الأخير بالرغم من تواجده خارج الأراضي الفلسطينية بدعم قوائم انتخابية نافست بقوة القوائم التي شكلتها اللجنة المركزية لحركة فتح برئاسة عباس، وخصوصاً في المدن الرئيسية الكبرى في الضفة الغربية، مثل رام الله ذات الثقل السياسي، والتي تتواجد فيها قيادة السلطة الفلسطينية[22].

من جهة أخرى، أكد أمين مقبول أن هنالك العديد من الأخطاء والخلافات الداخلية التي ارتكبت في العملية الانتخابية بخصوص مدينة نابلس، وبعمومية الحراك الفتحاوي في انتخابات البلديات في الضفة الغربية. وأقر مقبول في تصريحات صحفية بالمسؤولية عن الخسارة إلى حدٍّ كبير، معبراً عن ندمه لقبول الترشح في ظلّ الظروف التي كانت سائدة، مستعرضاً جملة من الأسباب للخسارة في نابلس، وموقف الأطر التنظيمية قبل العملية الانتخابية وفي أثنائها. واعترف مقبول أن ما حصل في الانتخابات البلدية يؤكد أن حركة فتح لم تتعلم من درس انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، مما يتطلب وقفة كبيرة أمام الحدث، متطرقاً إلى مدى علاقة القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان بقائمة نابلس وبقية القوائم[23].

في المقابل، رأت حركة حماس أن هذه الانتخابات تُمثِّلُ تعزيزاً للانقسام، ولا علاقة لها بالتوافق الوطني. وأكدت أن إجراء هذه الانتخابات من دون مشاركة قطاع غزة، ومن دون وجود توافق وطني، يجعلها دون معنى ودون شرعية. ودعت السلطة الفلسطينية في رام الله إلى تحقيق المصالحة التي يريدها الشعب، وتوحيد الصف الداخلي، ومنح أولوية للديموقراطية التي تكون وفق مصالح الشعب[24].

ومع تحسن العلاقات بين حركتي فتح وحماس أواخر سنة 2013 ومطلع سنة 2014، أعلن مسؤولون في حركة حماس وحكومتها استعدادهم لإجراء انتخابات محلية ونقابية وطلابية في قطاع غزة، كبادرة حسن نية تجاه ملف المصالحة. وهو ما يعني أن ملف الانتخابات المحلية سوف يكون مطروحاً بقوة على أجندة العمل الوطني الفلسطيني، خلال المرحلة القادمة.

فيما يتعلق بملف الانتخابات التشريعية والرئاسية المرتبط بتطورات المصالحة الفلسطينية الداخلية، فقد أعلن حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، في 2013/4/11 عن انتهاء عملية تحديث سجل الناخبين في الضفة وغزة، معلناً الجاهزية التامة لتنفيذ أيّ مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات[25].

## 5. العلاقة المتوترة مع قطاع غزة:

شهدت علاقة حكومة الطوارئ في الضفة مع قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس توترات كبيرة، بدءاً بملف الكهرباء والوقود، وليس انتهاء بالإشكاليات المترتبة على تضارب المواقف والأجندات السياسية.

فقد ربط فياض حلّ أزمة الكهرباء المتفاقمة في غزة، بقيام شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة بتغطية التكاليف ودفع ثمن الوقود[26]؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة بفعل شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية داخل القطاع.

ومع توقف ضخّ الوقود المصري نتيجة هدم وإغلاق الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة، خصوصاً في النصف الثاني من سنة 2013، أعادت حكومة الطوارئ الشروط ذاتها، بل إنها رهنت تزويد قطاع غزة بالوقود بفرض ضريبة قدرها 50% على الوقود فوق ثمن تكلفته مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وهو ما رفضته الحكومة المقالة في غزة بسبب شدة وطأة الأزمة المالية التي تواجهها[27]. ولهذا غرق القطاع في الظلام، ولم تجد الأزمة طريقها للحل إلا بعد قيام دولة قطر بتحويل قيمة الضريبة المطلوبة إلى حساب السلطة الفلسطينية في رام الله مطلع سنة 2014[28].

في موازاة ذلك، نشبت أزمات سياسية حادة في بعض المنعطفات بين حكومة الطوارئ والحكومة المقالة التي تديرها حماس بغزة، ففي 2012/4/24 شنّ محمود الهباش وزير الأوقاف في حكومة فياض هجوماً على حماس، متهماً إياها بالعمل على إقامة دولة بغزة بدعم من جماعة الإخوان المسلمين[29]. وفي 2012/8/26 شنّ رياض المالكي وزير الخارجية في حكومة الطوارئ هجوماً على حماس، رافضاً المشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز في طهران إذا حضرها إسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة[30]؛ في الوقت الذي وجه فيه فياض مناشدة لهنية لرفض دعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad حضور القمة لتجاوز الخلاف[31].

وحين زار رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي غزة في 2013/5/7 تصدى له الهباش، معلناً أن زيارته غير مرحب بها وتكرس الانقسام الداخلي[32].

ومع ذلك، فقد كررت حكومة الطوارئ في أكثر من مناسبة تعهداتها بعدم وقف التزاماتها المالية تجاه قطاع غزة، في إشارة إلى رواتب الموظفين، خصوصاً أولئك المستنكفين عن العمل التابعين لها.

ويتوقع أن تبقى علاقة حكومة الطوارئ بقطاع غزة على الحال نفسه خلال المرحلة القادمة، ولن تنطوي صفحة التوتر القائم إلا بإنهاء الانقسام وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، تحت لواء حكومة واحدة في الضفة والقطاع. غير أنه من المهم الإشارة إلى الفارق الكبير بين واقعي الضفة والقطاع. حيث يتحكم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وينفذ مشاريع الاستيطان وتهويد القدس بينما تنهج السلطة في رام الله استراتيجية التفاوض؛ فيما تحول القطاع إلى قاعدة مقاومة عسكرية، خاضت حربين ناجحتين في مواجهة "إسرائيل"؛ الأمر الذي يجعل تطبيق النظام السياسي والأمني في الضفة الغربية على قطاع غزة يحمل مخاطر استراتيجية على مكتسبات المقاومة العسكرية والأمنية والسياسية.

## 6. الدولة واللاجئون والأسرى والاستيطان:

على أعتاب سنة 2012، بدا واضحاً أن جهود بناء مؤسسات الدولة التي عكف عليها فياض منذ البداية قد أصيبت بانتكاسة كبرى، بفعل انكفاء السلطة عن ولوج المنظمات الدولية، عقب الحصول على مسمى دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وبسبب إجراءات التهويد والاستيطان الإسرائيلية المتسارعة في القدس والضفة الغربية على إيقاع الجمود الحاصل في المفاوضات مع الاحتلال.

وقد عبّر فياض عن ذلك في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos في 2012/1/27 بالقول إن عملية السلام لم تكن في وضع مؤسف إلى هذا الحد منذ أوسلو، وهو ما أتبعه بتصريحات لاحقة من أن السلطة الفلسطينية أضحت ضعيفة، وأنه آن الأوان لوقف التعامل مع "إسرائيل" وكأنها دولة فوق القانون[33].

وجاء تصريح حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في حكومة فياض مؤكداً على ما سبق، حيث اتهم "إسرائيل" بسحب جميع صلاحيات السلطة السيادية على الأراضي الفلسطينية[34].

واستمر الوضع سنة 2013 على حاله، وهو ما تبدى بوضوح في تصريح رياض المالكي في 2013/5/1، حين أشار إلى أن السلطة وعدت وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry بتجميد مساعيها للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة[35]، الأمر الذي ظهرت ملامح الإحباط الكامنة فيه على لسان فياض الذي عزا الأمر برمته إلى فشل القيادة منذ البداية[36].

وعليه، يمكن القول إن مشروع بناء الدولة الذي ارتفعت به ركائز الخطاب السياسي للسلطة طيلة السنوات الماضية قد أفضى إلى انتكاسة كبرى وفشل ذريع، وأن الوضع الفلسطيني أشد ما يكون بحاجة اليوم إلى إعادة بناء نظامه السياسي وصياغة مشروع التحرير من جديد.

ومع كثرة الانتقادات التي وجهت إلى السلطة الفلسطينية فقد حاولت حكومة رام الله إظهار تعاطفها مع قضية اللاجئين، وخصوصاً في مخيمات سورية (وتحديداً مخيم اليرموك الذي واجه حصاراً خانقاً) في ظلّ الأحداث الدموية والمعاناة الهائلة للفلسطينيين هناك، فقد أعلنت في 2013/3/6 عن تقديم مليون دولار شهرياً لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سورية[37].

ومع نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، زار الحمد الله رئيس حكومة الطوارئ بيروت للمشاركة في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتقى القيادة اللبنانية، مؤكداً على خضوع المخيمات الفلسطينية للسيادة اللبنانية[38].

ولعل متابعة الوقائع الجارية تشير إلى أن المخيمات الفلسطينية سوف تبقى رهينة الأوضاع المتقلبة في كل من سورية ولبنان وجزءاً من التفاعلات الدائرة هناك خلال المرحلة المقبلة.

وبدت حكومة رام الله أشد ما تكون عجزاً في مواجهة الاستيطان الذي ينتشر في الأرض الفلسطينية انتشار النار في الهشيم، ولم يملك الحمد الله رئيس الحكومة سوى الإعلان عن زراعة 750 ألف شجرة زيتون بهدف الحماية من الاستيطان نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013[39].

ولن يكون عسيراً توقع مزيد من التصعيد في جرائم المستوطنين خلال المرحلة المقبلة في ظلّ عدم الرد على تلك الجرائم بكل الوسائل الممكنة، وفي ظلّ حالة الانقسام، وعدم توحيد الصف الوطني باتجاه مقاومة الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس.

### 7. ملف وفاة عرفات:

بدا واضحاً مدى فشل حكومة الطوارئ، والسلطة الفلسطينية بشكل عام، في معالجة ملف وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ فبالرغم من التحقيقات الاستقصائية التي كشفت عنها قناة الجزيرة الفضائية في تموز/ يوليو 2012، ضمن تقرير يتضمن فحوصات لبعض متعلقات عرفات وبقايا من دمه وبوله وشعره على يد خبراء سويسريين، بالإضافة إلى نتائج تحليل رفات وبعض متعلقات عرفات قام به مرة أخرى خبراء سويسريون، والتي أُعلنت مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وقد أظهرت بوضوح تعرض عرفات لنسبة عالية من السمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم Polonium، إلا أن السلطة لم تتخذ أيّ إجراء لكشف الحقيقة ومصارحة الجمهور[40].

من هنا، لم يكن غريباً إطلاق بعض القوى والشخصيات الفلسطينية اتهامات للسلطة بالتقصير في كشف لغز وفاة الرئيس عرفات، ومن بينهم حسن خريشة النائب الثاني في المجلس التشريعي، الذي اتهم قيادات متنفذة في السلطة الفلسطينية بالتورط في قتل عرفات بالتواطؤ مع "إسرائيل"[41]. كما تبادل محمود عباس ومحمد دحلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن مقتل عرفات[42]. لذا، فإن شكوكاً متصاعدة تحوم حول إمكانية قيام السلطة بإنجاز هذا الملف خلال المرحلة القادمة.

### 8. العلاقات الخارجية:

وفي إطار علاقاتها الخارجية كان لافتاً عودة العلاقات الرسمية بشكل كامل بين السلطة ودولة الكويت، ففي أيلول/ سبتمبر 2012 رشح الرئيس عباس السفير رامي طهبوب سفيراً لفلسطين لدى الكويت بعد انقطاع دام 22 عاماً، إثر القطيعة التاريخية المعروفة التي حدثت بين الطرفين[43].

## ثانياً: حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة

واصلت حكومة تسيير الأعمال (الحكومة المقالة) في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، أعمالها طيلة العامين الماضيين في ظلّ حصار مشدد، ترك آثاره القاسية على كافة مناحي الحياة في القطاع.

اقتصادياً، واجهت الحكومة المقالة ضائقة مالية تطورت إلى أزمة خانقة في النصف الثاني من سنة 2013، وسط أوضاع اقتصادية صعبة بفعل الحصار وهدم الأنفاق الحدودية مع مصر.

سياسياً، جددت الحكومة تمسكها بالثوابت الوطنية ودعمها واحتضانها للمقاومة، ورفضها للمفاوضات ومشروع كيري، وبذلت وسعها لفكّ الحصار وإعادة الإعمار الذي قاد هنية إلى جولة خارجية ناجحة شملت عدة دول عربية وإسلامية، وأثمر عن زيارة أمير قطر لغزة لافتتاح مشاريع كبرى فيها. فيما انقلبت علاقاتها مع مصر وسورية إلى الضدّ إثر مغادرة حماس سورية، وحدوث الانقلاب الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي عن سدة الحكم في مصر.

فلسطينياً، مرت علاقة حكومة هنية بالسلطة في رام الله وفتح بمحطات توتر واشتباك إعلامي، أعقبتها مبادرات حسن نية لتحسين العلاقات وتهيئة المناخ الوطني أمام التوافق الداخلي.

إدارياً، أجرت الحكومة تعديلاً وزارياً واحداً في ضوء محاولات لتحسين مستوى الأداء الإداري المقدم للمواطنين.

أمنياً، استطاعت الحكومة تجاوز التحدي الأمني الحساس الذي أعقب تطورات الإطاحة بالرئيس مرسي في الجوار المصري.

ويمكن معالجة أهم الملفات المرتبطة بالحكومة المقالة في قطاع غزة فيما يلي:

### 1. الأزمة المالية وتفاقم الوضع الاقتصادي:

شكلت الأزمة المالية جزءاً مهماً من تفاصيل المشهد الخاص بالحكومة المقالة سنتي 2012 و2013، وهذا ما تجلى في موازنة سنة 2012 التي أقرها المجلس التشريعي في غزة نهاية آذار/ مارس 2012 بقيمة 869 مليون دولار، بعجز قدره 80%[44]، وموازنة سنة 2013 التي أقرها المجلس

التشريعي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2012 بقيمة 897 مليون دولار بعجز قدره 73%[45]. وقبل أن تطوي سنة 2013 ساعاتها الأخيرة أقر المجلس التشريعي موازنة الحكومة المقالة لسنة 2014 بقيمة 784 مليون دولار بعجز قدره 589 مليون دولار، ما يدل على تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها حكومة هنية[46].

وللدلالة على تسارع مؤشرات التدهور الاقتصادي الذي واجهته حكومة هنية يمكن الإشارة إلى تصريحات وزير الاقتصاد علاء الرفاتي مطلع سنة 2011 حين أكد أن 1,400 نفق على الحدود مع مصر لم تلبِّ حاجة سكان القطاع من البضائع، ما دفع هنية لاقتراح إقامة منطقة تجارية حرة بين غزة ومصر[47].

وبالرغم من انتظام سداد فاتورة الموظفين التي تبلغ قرابة 149 مليون شيكل (نحو 38.6 مليون دولار) شهرياً، وتقديم بعض المساعدات للأسر المحتاجة، ومحاولة تخفيض بعض أنواع الضرائب[48]؛ إلا أن حكومة هنية عانت طيلة سنة 2012 من صعوبة واضحة في إنعاش الوضع الاقتصادي المتأزم في غزة نتيجة استمرار الحصار.

ومع دخول سنة 2013 بدأ الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً، بفعل قيام الجيش المصري بحملة متدرجة لإغلاق الأنفاق الحدودية بين مصر وغزة، حيث قدّر نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في حكومة هنية الخسائر الشهرية لقطاع غزة بـ 250 مليون دولار بسبب الحصار[49]. وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2013 أكد وزير الاقتصاد علاء الرفاتي أن الخسائر من تدمير الأنفاق التي قام بها الجيش المصري خصوصاً منذ تموز/ يوليو 2013 بلغت نحو 460 مليون دولار[50]. وزاد الطين بلة، ما واجهته غزة من منخفض جوي حادّ في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2013، خلّف خسائر مباشرة تقدر بـ 64 مليون دولار، حسب التقديرات الأولية لوزارة الأشغال في حكومة هنية[51].

وهكذا، فإن معطيات الواقع تشي باستمرار الأزمة المالية لحكومة هنية ومزيداً من التدهور في الأوضاع الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

### 2. رفض المفاوضات واستراتيجية المواجهة ضدّ الاحتلال:

واصلت حكومة هنية مواقفها السياسية الرافضة لاستمرار المفاوضات مع الاحتلال، واصفة إياها بـ"العبثية" التي تضيّع الحقوق والثوابت الفلسطينية. وبرز موقف هنية بوضوح إبان المبادرة العربية الرسمية لتبادل الأراضي مع الاحتلال، حيث أعلن رفضه للمبادرة[52]. فضلاً عن موقفه الرافض لاستمرار المفاوضات التي انطلقت بعد الجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نهاية تموز/ يوليو 2013، ورفضه لكل ما يترتب عليها من نتائج وتبعات. ولا يبدو أن حكومة هنية في وارد خفض مستوى انتقاداتها الحادة لمسيرة المفاوضات خلال المرحلة القادمة.

ولم تتأخر حكومة هنية عن إبداء دعمها واحتضانها للمقاومة الفلسطينية، مؤكدة أن المقاومة لم تتوقف وإنما هي في مرحلة دراسة وتخطيط، وأن المقاومة والجهاد الخيار الأنجع لتحرير الأرض واستعادة الحقوق[53]. وهو ما تجسد في سياق توفير الغطاء السياسي والوطني والقانوني لقوى المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، بالرغم من نزوع حكومة هنية إلى التهدئة الميدانية مع الاحتلال.

وحين اغتال الاحتلال أحمد الجعبري، نائب قائد كتائب القسام، أكد هنية أن دماءه لن تذهب هدراً[54]، واتخذت حماس وحركة الجهاد قراراً بالرد الشامل الذي دام سبعة أيام أخرى بعد اليوم الذي اغتيل فيه الشهيد الجعبري. وهو ما عرف بحرب الثمانية أيام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012؛ فكان اليوم الأول عدواناً صهيونياً، أما الأيام السبعة فكانت رداً هجومياً بقرار من حماس والجهاد، ووصلت المواجهة إلى حدّ إطلاق صواريخ وصلت إلى القدس وتل أبيب. وقد راح العدو يهدد ويعلن حشد الاحتياط للهجوم على قطاع غزة مع الرد بالقصف الكثيف. ولكنه كان عملياً في موقف الدفاع والعجز، وأخذ يطالب طيلة الأيام السبعة بوقف إطلاق النار، بلا قيد أو شرط، فيما أصرت حماس والجهاد على فرض شروطهما مقابل وقف إطلاق النار. مما اضطر حكومة نتنياهو ووزير خارجية أمريكا على قبول تلك الشروط لهدنة وعلى رأسها فكّ الحصار عن القطاع. وهو ما أعلنه كلّ من خالد مشعل ورمضان عبد الله في مؤتمر صحفي مشترك في 2012/11/21. وقد أكد هنية أن ذلك يشكل انتصاراً كبيراً للشعب الفلسطيني وقضيته[55].

وفي إطار استراتيجية مواجهة الاحتلال أطلقت وزارة الداخلية في حكومة هنية في 2013/3/12 حملة "مكافحة التخابر مع الاحتلال"، وفتحت باب التوبة لعملاء الاحتلال لمدة شهرين، لتعلن بعدها نجاح الحملة[56].

وفي ذكرى صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار" أعلن هنية أن آلاف المقاومين يتجهزون فوق الأرض وتحتها لملاقاة العدو[57]. وفي ذلك ما يؤشر إلى عمق الرهان الذي تبديه حكومة هنية على المقاومة خلال المرحلة القادمة، من أجل مواجهة المشروع الصهيوني، والدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وخصوصاً في ضوء المشروع السياسي للحكومة الذي تقع المقاومة في قلب أجندته الرئيسية، لفرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

### 3. ملف الحصار وإعادة الإعمار:

انتعشت آمال حكومة هنية في كسر الحصار السياسي والاقتصادي سنة 2012، وخصوصاً في ظلّ نجاح الجولة الخارجية لهنية التي شملت دولاً عربية مهمة. فقد بدا هنية واثقاً في 2012/2/28 حين أكد أن "الحصار أصبح خلفنا"[58]، إلا أن حماسته ما لبثت أن تراجعت مع بقاء مظاهر الحصار، إذ أكد في 2012/4/2 أن الدول العربية غير معفية من جريمة الموت البطيء التي يتعرض لها سكان

قطاع غزة[59]. ومع استمرار الحصار بالرغم من تولى مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي مقاليد الرئاسة في مصر في نهاية حزيران/ يونيو 2012، أعلن هنية في 2012/8/29، دون مواربة، أن السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية التحريض على عدم رفع الحصار عن غزة[60].

وعبّرت العوائق التي تواجه الفلسطينيين في اجتياز معبر رفح البري، من حيث قلة عدد ساعات المرور، وقوائم الممنوعين من السفر، عن أحد أهم مظاهر الحصار المفروض، وهو ما دعا هنية لدفع مصر باتجاه التنصل من اتفاقية معبر رفح سنة 2005 لكونها منتهية قانونياً وفتحه للأفراد والبضائع دون عوائق[61]. وبالرغم من أن الرئيس مرسي طلب أكثر من مرة من الجهات المختصة بتسهيل الإجراءات عبر معبر رفح؛ غير أن التزامها كان انتقائياً وجزئياً؛ في ضوء وجود جهات عديدة في أجهزة الدولة لها موقف سلبي من مرسي ومن الإخوان.

إن سنة 2013 كانت الأشد وطأة على صعيد الحصار على أهالي القطاع، فقد تركت حملة الجيش المصري على الأنفاق الحدودية، هدماً وإغلاقاً، آثاراً اقتصادية بالغة الصعوبة على الأوضاع المعيشية للمواطنين. وهو ما ترجمته تصريحات عبد السلام صيام أمين عام مجلس الوزراء في حكومة هنية في 2013/11/10، من أن قطاع غزة يعيش الآن أقسى حلقات الحصار[62].

وقد شكلت أزمة الكهرباء والوقود أحد الأوجه السافرة للحصار سنتي 2012 و2013، فقد أعلنت سلطة الطاقة في غزة عدة مرات عن توقف محطة توليد الكهرباء الرئيسية نتيجة عدم توفر الوقود اللازم لتشغيلها، مما ألقى مسؤولية ثقيلة على كاهل حكومة هنية التي حاولت البحث عن حلول جذرية لمعالجة الأزمة إقليمياً.

وبالرغم من الاتفاق الذي توصل إليه هنية في 2012/2/23 مع مصر والبنك الإسلامي للتنمية لإنهاء الأزمة، إلا أنه عاد في 2012/3/2 واتهم أطرافاً وقوى بعرقلة حلّ الأزمة بغرض الابتزاز[63].

ومع استعداد قطر لتزويد غزة بالوقود لحل الأزمة ارتفع منسوب التفاؤل لدى حكومة هنية[64]، إلا أنها عادت لتوجه أصبع الاتهام للسلطات المصرية بإعاقة إدخال الوقود بشكل سلس، وبالتالي استمرار الأزمة حتى إشعار آخر.

وبقيت أزمة الكهرباء في حالة صعود وهبوط إلى أن بلغت ذروتها بتوقف محطة الكهرباء عن العمل بشكل كلي في 2013/9/1 لعدم توفر الوقود بفعل هدم الأنفاق الحدودية، والضريبة التي فرضتها حكومة رام الله، لتعود عجلة الجهود للدوران من جديد لحل الأزمة، إلا أنها اصطدمت بموقف السلطة الرافض لتزويد غزة بالوقود ما لم تَجْبِ منها الضريبة المترتبة على الوقود، وهو ما تداركته قطر حين تولت دفع قيمة الضريبة المطلوبة، ما أدى إلى التخفيف الجزئي من حدة الأزمة[65].

من هنا فإن الأدلة والمؤشرات الواقعية تشير إلى اشتداد أزمة الحصار ما لم يتغير السلوك الحكومي المصري، وما لم تتحقق المصالحة الفلسطينية.

اهتمت قطر بمشاريع إعادة إعمار القطاع، إذ أعلن هنية أن قطر رصدت 250 مليون دولار لإعمار غزة خلال زيارته المهمة لها مطلع سنة 2012[66]، إلى أن قام أمير قطر بزيارته التاريخية إلى غزة في 2012/10/23، وأعلن عن مشاريع ضخمة تفوق الـ400 مليون دولار، وهو ما رأى فيه هنية كسراً للحصار السياسي والاقتصادي[67].

وفي 2012/12/13 أعلن هنية بدء تنفيذ المشروع القطري لإعادة إعمار غزة[68]، إلا أن الانقلاب الذي جرى في مصر في 2013/7/3 منع مواصلة إدخال مواد البناء والمستلزمات الأساسية اللازمة للمشروع، ما جعل إنجاز هذه المشاريع جزئياً وغير مكتمل، حسب الخطط الأساسية الموضوعة.

تأسيساً على ذلك، فإن المعالجات الخاصة بملف إعادة الإعمار تبقى جزئية ما لم يقترن الأمر برفع الحصار على القطاع.

### 4. العلاقة مع السلطة وفتح:

شهدت سنتي 2012 و2013 شداً وجذباً في إطار العلاقة المتبادلة بين حكومة هنية من جهة، والسلطة وفتح من جهة أخرى. وعوضاً عن حالات المناكفة الفصائلية السائدة والخلاف السياسي التقليدي التي تتمثل في الردود المتكررة على التصريحات الصادرة هنا وهناك، فإن هذه العلاقة مرت بمراحل توتر ملحوظة، وخصوصاً حين أعلنت وزارة الداخلية في غزة نهاية شباط/ فبراير 2012 نيتها إعدام بعض العملاء الذين ينتسب بعضهم تنظيمياً إلى حركة فتح، وهو ما اضطر الوزارة لنفي نيتها تنفيذ أيّ حالة إعدام على خلفية سياسية أو فصائلية[69].

كما دخلت العلاقة المتبادلة مرحلة حرجة، حين اتهمت حكومة هنية وسائل إعلام وشخصيات في السلطة وفتح، إلى جانب أنشطة محمد دحلان المفصول من فتح، بممارسة التحريض ضدّ غزة، وشرعت في ملاحقتهم قانونياً في مرحلة ما بعد الانقلاب في مصر، حيث أكدت على امتلاكها تسجيلات هاتفية موثقة بهذا الخصوص[70].

وبالرغم من الحراك الذي طرأ على ملف المصالحة نهاية سنة 2013، إلا أن العلاقة المتبادلة بقيت أسيرة لموجات من الخلاف والتحريض بين الفينة والأخرى، وهو ما يُبقي مستقبل العلاقات رهناً بمجمل التطورات المتعلقة بمسيرة المصالحة والتوافق الوطني.

وقد دأبت حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 على دعم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وأعلنت مساندتها لإعلان الدوحة وجاهزيتها للاستقالة الفورية عند تشكيل الحكومة

المنتظرة. وشكل ملف المصالحة مادة أساسية لجهود هنية السياسية، وخصوصاً مع الرئيس المصري محمد مرسي، عقب توليه الرئاسة، وقادة المخابرات المصرية الممسكة بزمام ملف المصالحة الفلسطينية[71].

وعلى مدار السنتين قدمت حكومة هنية عدة بوادر حسن نية في هذا الاتجاه؛ من بينها الموافقة على عودة ثمانين شخصاً من فتح إلى غزة، والعفو عن معتقلي الصدام الداخلي سنة 2007[72]. إلا أن الربع الأخير من سنة 2013 شهد حراكاً ملموساً حين دعا هنية الفصائل للمشاركة في إدارة غزة، ودعوته إلى تشكيل لجنة وطنية لبحث آليات تطبيق المصالحة، واتصالاته الهاتفية بالرئيس عباس التي شكلت أساساً خصباً لتحقيق المصالحة.

## 5. العلاقات الخارجية:

شهد مطلع سنة 2012 استكمالاً لجولة هنية الخارجية التي بدأت بمصر والسودان، ليحط هنية رحاله رسمياً في تركيا وتونس ومن ثم البحرين وقطر والكويت وطهران، ويلتقي رؤساء وملوك وأمراء هذه الدول وأبرز المسؤولين فيها، ويبحث معهم سبل دعم القضية الفلسطينية، وفكّ الحصار عن قطاع غزة، وملف إعادة إعمار القطاع.

وأثمرت جولة هنية عن نجاحات بارزة، فقد وافقت تركيا على إعداد خطة تنمية متكاملة لتطوير قطاع غزة، كما وافقت قطر على تقديم دعم مالي سخيّ عبر مشاريع تطويرية مهمة، والعديد من الإنجازات الأخرى[73]. وكان لافتاً اتهام هنية للرئيس عباس بمحاولة منع الدول العربية من استقباله إبان جولته الخارجية[74].

بالرغم من العلاقة والتواصل الجيد الذي ميز حكومة هنية مع الدولة المصرية طيلة سنة 2012 وحتى قيام الجيش بعزل الرئيس مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013، إلا أن حكومة هنية بقيت معظم الوقت في موضع الدفاع عن النفس، في ظلّ الهجمات الحادة التي شنتها العديد من وسائل الإعلام المصرية بحقها.

ورداً على اتهامات إعلامية مصرية بالتدخل العسكري في مصر واصطناع أزمة الوقود في غزة تركزت في النصف الأول من سنة 2012، فقد أعلن هنية عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية لا قبل الثورة ولا بعدها، مبدياً استعداد حكومته للتعاون مع مصر لحماية الأمن المشترك[75].

وطرأ تحسن نوعي على العلاقة بين الطرفين عقب لقاء هنية بالرئيس مرسي بعد توليه مقاليد الرئاسة، وهو ما تُوّج بوعود مصرية بتقديم تسهيلات لقطاع غزة على صعيد معبر رفح وأزمة الوقود والكهرباء[76].

ولم يتأخر هنية في الدعوة لتشكيل لجنة أمنية مشتركة مع مصر بعد جريمة قتل الجنود المصريين في سيناء مطلع آب/ أغسطس 2012، نافياً أيّ علاقة لغزة بهجوم سيناء، مؤكداً أن سيناريو الجريمة يؤكد تورط الاحتلال[77].

ومع ذلك، فإن حكومة هنية واجهت خلال سنة 2013، حملة إعلامية مصرية أشد وقعاً، حيث تعددت الاتهامات لحماس التي بلغ بعضها حدّ اتهامها بتنفيذ عمليات تفجيرية في سيناء والداخل المصري، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الانقلاب.

في مواجهة ذلك، كانت حكومة هنية تكرر عدم تدخلها المطلق في الشأن المصري، ورفضها شيطنة المقاومة الفلسطينية، والتأكيد على عدم الانزلاق لمعارك جانبية مع مصر بأي حال من الأحوال[78].

وبالرغم من تأكيد حكومة هنية على أن القطيعة ليست واردة ضمن قاموس علاقتها مع مصر، إلا أنها لم تتوقف عن مطالبة مصر بضرورة فتح معبر رفح وتحويله إلى معبر للأفراد والبضائع بديلاً عن الأنفاق التي قام الجيش المصري بهدمها[79]. ولا يتوفر في الأفق ما يشير إلى احتمال تحسن العلاقات بين الحكومة المقالة والحكومة المصرية طالما بقيت سياسة السلطات المصرية على حالها، في تشديد الحصار على القطاع، وموقفها السلبي الذي يصل لدرجة العداء مع الحكومة التي تقودها حماس هناك.

وقد احتفظت حكومة هنية بموقفها الثابت تجاه الأزمة السورية، والتي تأسست على الدعوة لوقف الظلم والقتل وحقن الدماء هناك في إطار حلّ سياسي بعيداً عن الحلول الأمنية، نافية أيّ وجود للمقاتلين المحسوبين على حماس في سورية[80].

### 6. الوضع الإداري:

حاولت حكومة هنية تقديم أداء حكومي أفضل خلال سنتي 2012 و2013 في ضوء الحصار المفروض، حيث اعتمدت مطلع أيلول/سبتمبر 2012 خطة لثلاث سنوات لتحسين الأداء الحكومي[81]. وبالرغم من المساءلات التقليدية التي طالت وزراء ومسؤولين في حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 إلا أن أبرز تلك المساءلات تمثلت في مساءلة المجلس التشريعي في غزة وزير الداخلية فتحي حماد الرجل القوي في حماس، وتوبيخه حول تجاوزاته المتكررة للقانون[82].

وقد أجرى هنية تعديلاً وحيداً على حكومته طيلة سنتي 2012 و2013، حيث منح المجلس التشريعي في غزة في 2012/9/2 الثقة لحكومة هنية المعدلة[83]. وخلال أول اجتماع للحكومة الجديدة، التي أسند فيها صلاحيات واسعة لنائب رئيس الوزراء زياد الظاظا، تعهد هنية بإضافات نوعية لعمل حكومته خلال مئة يوم[84].

### 7. التحدي الأمني:

لم تواجه حكومة هنية طيلة سنتي 2012 و2013 تحديات أمنية حقيقية على المستوى الداخلي، باستثناء دعوة ناشطين على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، يطلقون على أنفسهم حركة تمرد، للانقلاب على حكومة هنية في 2013/11/11.

وفي هذا السياق أكد هنية أن الإطاحة بغزة وهم كبير[85]، فيما كشفت وزارة الداخلية في غزة النقاب عن مخطط ثلاثي يضم السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" وأجهزة مخابرات عربية لضرب قطاع غزة، وتأكيدها على وجود دور مفضوح لأموال وأحزاب عربية بهدف تخريب أمن غزة[86]. ومع ذلك، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة هنية من ضبط الأمن والاستقرار الداخلي ومنع أي محاولة لإحداث الفوضى، أو الرجوع إلى دوامة الفلتان الأمني التي سادت في مرحلة ما قبل سيطرة حماس على القطاع.

### 8. الأسرى والقدس واللاجئون:

اهتمت حكومة هنية بتأكيد وترسيخ الثوابت والقضايا الوطنية الفلسطينية الأساسية، وخصوصاً قضايا القدس واللاجئين والأسرى. فقد أكد هنية في 2012/2/27 خلال لقائه ماهر الطاهر مسؤول الجبهة الشعبية في الخارج لدى زيارته لغزة على التمسك بحق العودة[87]. كما حذّر من يتلاعب بحق العودة بأنه سوف يحرق وتُحرَق يديه بيد اللاجئين[88]؛ ودعا القيادات الفلسطينية في الخارج لزيارة غزة[89].

وفي غمرة أزمة مخيم اليرموك، أكد هنية أن حكومته تبذل جهوداً كبيرة لفك الحصار عن مخيم اليرموك وتحييد الفلسطينيين عما يحدث بسورية. وخلال احتفال تكريمي منح هنية اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية بفعل المعارك الدائرة هناك شقة سكنية ووظيفة لكل عائلة رافضاً توطينهم[90].

أما قضية القدس فقد تكررت دعوات هنية، في مختلف المناسبات، للعرب والمسلمين لحمايتها من مخططات الخنق والتهويد[91]. وبشأن قضية الأسرى أعلن هنية تحمل المسؤولية تجاه قضيتهم، داعياً لانتفاضة ثالثة لتحريرهم، مطالباً في الوقت نفسه مصر بتحمل مسؤولياتها تجاه إلزام الاحتلال بالوفاء بالتعهدات والاتفاقات الخاصة بتحسين ظروفهم الاعتقالية[92].

## ثالثاً: تطورات المصالحة والحوار الوطني

مرّ ملف المصالحة الفلسطينية طيلة سنتي 2012–2013 بتطورات على المستوى النظري، ولكن لم يفلح طرفا الانقسام الفلسطيني في ترجمتها إلى وقائع ملموسة على أرض الواقع.

فقد بقي إعلان الدوحة الذي تمّ إبرامه بداية سنة 2012 حبراً على ورق، ولم تفلح الحوارات الثنائية التي جرت برعاية مصرية حتى لحظة حدوث الانقلاب في مصر، في إنزاله منزل التنفيذ وسط اتهامات متبادلة بتحمل مسؤولية تعطيل المصالحة بين الطرفين. إلا أن نهاية سنة 2013 شهدت بعض التطورات الإيجابية والمبادرات لدعم المصالحة، خصوصاً من قِبل حكومة هنية. وكان إعلان الدوحة أحد أهم المفاصل والمحطات ذات العلاقة بملف المصالحة والحوار الفلسطيني الداخلي. فلم تكد سنة 2012 تطوي شهرها الأول حتى شهدت نقلة مهمة في إطار الحوار الدائر بين حركتي حماس وفتح، عبر قيام خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والرئيس عباس بتوقيع إعلان الدوحة برعاية مباشرة من أمير قطر في 2012/2/6.

ونصّ الإعلان على تشكيل حكومة توافق وطني يرأسها الرئيس عباس، وتفعيل الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي يبحث أمر تفعيل المنظمة وانتخابات المجلس الوطني، وإنجاز ملف الحريات، وملف المصالحة المجتمعية. ومن ثمّ بدء عمل لجنة الانتخابات المركزية لتحديث سجل الناخبين، بما يمهد الطريق أمام قيام الرئيس عباس بإصدار مرسوم لتحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني[93]. وجاء إعلان الدوحة لينهي شهوراً من الجدل بين الحركتين حول شخص رئيس الحكومة التوافقية التي يناط بها تنفيذ ملفات المصالحة وإجراء الانتخابات.

ولم يكد حبر التوقيع على إعلان الدوحة يجف، حتى ظهرت علامات تصدّع وخلاف في موقف حماس من الاتفاق الحاصل بين مشعل وعباس. فقد انبرى بعض قادة حماس في قطاع غزة لإبداء معارضتهم لإسناد رئاسة حكومة التوافق الوطني إلى الرئيس عباس، ومن بينهم عضوا المكتب السياسي محمود الزهار الذي جاهر برفض الاتفاق علناً، وخليل الحية الذي قدّم معارضته من وجهة نظر قانونية[94].

وشكلت معارضة كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التي تمثل حركة حماس في المجلس التشريعي عقبة إضافية في وجه الاتفاق، إذ أكدت على لسان إسماعيل الأشقر نائب رئيسها أن إعلان الدوحة مخالف للقانون وتجاوز للمجلس التشريعي[95]. وانضم إلى المعارضة الداخلية في حماس أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، الذي ذهب إلى أن منصب عباس المسند إليه بحسب إعلان الدوحة مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، معلناً رفض تكريس السلطات بيد رجل واحد[96].

وعلى خلفية الاعتراض الذي أظهرته بعض قيادات حماس في قطاع غزة، والتي شعرت بالغضب جراء عدم استشارتها قبل توقيع الاتفاق، فقد عقد مشعل وهنية اجتماعاً عاجلاً في الدوحة في 2012/2/15 لتدارك الموقف، وخلصا إلى التوافق وعدم وجود أيّ خلاف في حماس بشأن إنفاذ إعلان الدوحة[97].

وبالرغم من ذلك، فإن إعلان الدوحة لم يرَ النور لأسباب اختلفت فتح وحماس في تفسيرها حسب موقف كل منها، وهو ما دفع تجمع الشخصيات المستقلة التي يرأسها رجل الأعمال ياسر الوادية لنشر مبادرة عاجلة في 2012/4/28 لتنفيذ المصالحة بين الطرفين[98].

ومع فشل التطبيق في مرحلته الأولى، دخلت فتح وحماس في مرحلة جديدة امتدت من أيار/ مايو 2012 وحتى نهاية السنة. ففي 2012/5/20 التقى وفدان يمثلان فتح وحماس برئاسة كل من عزام الأحمد وموسى أبو مرزوق في القاهرة برعاية مصرية، واتفقا على عمل لجنة الانتخابات بغزة وبدء مشاورات لتشكيل الحكومة[99]. وفي لقاء آخر في 28–2012/5/29، اتفق الطرفان على القضايا المتعلقة بتشكيل حكومة التوافق الوطني[100]، وهو ما مهد للقاء ثالث في 2012/6/5، حيث شهد اتفاق الحركتين على الإسراع في تسمية أعضاء حكومة التوافق والإعلان عنها رسمياً بحضور مشعل وعباس في 2012/6/20[101]. لكن أياً من ذلك لم يحدث، مما اضطر أبو مرزوق في 2012/6/25 لاتهام الـ"فيتو" Veto الأمريكي بتعطيل مسار المصالحة الفلسطينية[102]، إلا أن الأحمد نفى وجود أي "فيتو" أمريكي على المصالحة[103].

تبعاً لذلك، ساد التوتر أجواء العلاقة بين الطرفين، وقامت حماس في إثر ذلك في 2012/7/2 بتعليق تسجيل الناخبين في غزة مؤقتاً، بسبب سياسة القمع الأمني في الضفة الغربية[104]، كما رفضت قرار حكومة فياض في 2012/7/10 إجراء الانتخابات المحلية بالضفة وعدَّته ضرباً لجهود المصالحة[105].

من جهتها أكدت فتح على لسان الأحمد ألا عودة لبحث المصالحة مع حماس إلا بعد عودة لجنة الانتخابات للعمل في غزة[106]، الأمر الذي نفته حماس على لسان هنية الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة طلبت من السلطة تجميد المصالحة[107].

وفي حوار صحفي في 2012/9/20، جدد الأحمد عدم استعداد فتح لأي حوار جديد مع حماس، مؤكداً أن المطلوب الشروع في تنفيذ اتفاق المصالحة فوراً، والسماح للجنة الانتخابات بالعمل في غزة من جديد[108].

ومع نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أكد البردويل أن حماس قدمت للرئيس المصري محمد مرسي ورقة جديدة لمصر تتضمن آليات لتنفيذ المصالحة المتعثرة مع فتح، وهو ما ردّ عليه الأحمد بالتأكيد على أن مصر بعد تسلم الإخوان للحكم لم تعد مؤهلة لتكون مرجعية وراعية للحوار والمصالحة الفلسطينية، متهماً إياها بالتحيز لحماس[109].

ولم تنتهِ سنة 2012 إلا على إيقاع تصريحات مشعل عندما وطأت أقدامه أرض غزة في زيارة تاريخية في 2012/12/7، حين وعد بتحقيق المصالحة ووأد الانقسام[110].

ومع الأيام الأولى لسنة 2013، وتحديداً في 2013/1/17، التقى وفدان من فتح وحماس برعاية مصرية في القاهرة، وأقرا جدولاً زمنياً لتشكيل حكومة توافقية برئاسة الرئيس عباس نهاية كانون الثاني/ يناير 2013. وتمّ التفاهم على إنجاز ملفات المصالحة رزمة واحدة، وعقد اجتماع للإطار القيادي لمنظمة التحرير في 2013/2/9 الذي سيتولى الإشراف والمصادقة على قانون انتخابي جديد للمجلس الوطني الفلسطيني، فضلاً عن إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة والقطاع لاستكمال السجل الانتخابي، على أن تبدأ مشاورات تشكيل الحكومة نهاية شباط/ فبراير، ليصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي يحدد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني[111].

وبدأت أولى ثمار هذا الاتفاق بلقاء بين رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر وإسماعيل هنية في 2013/1/30، أعقبه اتفاق على بدء عمل اللجنة في قطاع غزة[112].

لكن عجلة المصالحة ما لبثت أن أصابها العطب من جديد دون أن يطرأ على مسارها أيّ جديد باستثناء اللقاء اليتيم الذي عقده الإطار القيادي للمنظمة في 2013/2/9 دون أن يتمخض عنه أيّ إجراءات نوعية.

وفي تغريدة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك Facebook" في 2013/5/6، عزا أبو مرزوق تأخر تنفيذ المصالحة إلى ستة أسباب، من أبرزها غياب الموضوع السياسي عن الحوار، واختلاف البرامج السياسية، والفيتو الإسرائيلي والأمريكي، وشروط الرباعية، وتخوف فتح من سيطرة حماس على المنظمة، وأولوية تفضيل المفاوضات مع "إسرائيل" لدى أبو مازن[113].

ومع أيار/ مايو 2013 دخلت المصالحة بين فتح وحماس طور إدارة الأزمة التي راعت الجانب الشكلي، دون أيّ مترتبات حقيقية حتى الشهر الأخير من سنة 2013. فقد اتفقت حماس وفتح في لقاء جديد برعاية مصرية في 2013/5/15 على تشكيل حكومة وفاق خلال ثلاثة أشهر[114]، في الوقت الذي أقرت فيه لجنة الحريات المنبثقة عن اتفاق المصالحة في اجتماع لها بالقاهرة بمشاركة فتح وحماس في 2013/5/30 على اتفاق الكل الفصائلي الفلسطيني على حماية الحريات العامة ووقف كلّ أشكال الاعتقال السياسي[115].

ورداً على دعوة هنية للفصائل بالمشاركة في إدارة غزة في 2013/8/26، أبدت فتح رفضها للمبادرة، مشترطة إرسال موفد إلى غزة بتنفيذ حماس لاتفاق القاهرة وإعلان الدوحة.

وحين ألقى هنية خطاباً سياسياً مركزياً في 2013/10/19 ودعا فيه فتح لتنفيذ المصالحة وإنهاء الانقسام، ردت فتح على لسان ناطقها أحمد عساف بأن فتح جاهزة لتنفيذ المصالحة، وأن حماس هي التي تتهرب من تنفيذها[116]. وأكد المتحدث باسم فتح في غزة حسن أحمد جدية حركته في إنهاء الانقسام، أما سفيان أبو زايدة عضو المجلس الثوري لحركة فتح فقد أكد على العناصر الإيجابية في خطاب هنية، ودعا الرئيس عباس لزيارة القطاع لطيّ صفحة الانقسام. بدوره، نفى أبو مرزوق في 2013/11/7 مسؤولية حماس عن تعطيل المصالحة، مشيراً في مناسبة أخرى في 2013/11/23 إلى أن ملف المصالحة مع فتح مؤجل حتى انتهاء فترة الحمل الكاذب، في إشارة إلى المفاوضات[117]. وفي 2013/11/28، أكد هنية في لقاء مع شخصيات سياسية ومجتمعية وأكاديمية التزام الحكومة في غزة وحماس باتفاقي القاهرة والدوحة، داعياً لتطبيق المصالحة[118].

وفي الوقت الذي كانت فيه سنة 2013 تستعد للرحيل، شهد ملف المصالحة تطورات إيجابية، إذ بادر هنية للاتصال بالرئيس عباس في 2013/12/11، وناقش معه الوضع الإنساني في قطاع غزة وسبل تحقيق المصالحة بين الطرفين. كما تلقى عباس اتصالاً مماثلاً من مشعل في 2013/12/14 وبحث معه جملة من القضايا، ومن بينها سبل تطبيق المصالحة، وناقشا فيه الخطوات المطلوبة لتفعيل مسار المصالحة خلال المرحلة المقبلة[119].

وبلغت الأجواء مستوى عالياً من التفاؤل عبر قيام حكومة هنية بإطلاق عدد من معتقلي فتح، والسماح لنواب وقيادات وأعضاء فتح الذين فروا في غمرة أحداث الانقسام سنة 2007 بالعودة إلى القطاع. وفي إثر ذلك، جرى حراك متسارع على مدار كانون الثاني/ يناير 2014 بين الطرفين، إذ أفادت مصادر واسعة الاطلاع أن الطرفين يناقشان كافة الملفات المتعلقة بتطبيق المصالحة بعيداً عن وسائل الإعلام، سعياً إلى تشكيل حكومة التوافق الوطني. ومع ذلك، فإن تعثر المصالحة يبقى احتمالاً قوياً، بالرغم من تشديد كافة الأطراف الفلسطينية على أهميتها وضرورتها. إذ إن اتفاق المصالحة الذي تمّ توقيعه في 2011/5/4، لم يعالج الأسباب الحقيقية للانقسام، وهي الأسباب السياسية والاستراتيجية المتعلقة بموقف طرفي الانقسام من المسار الوطني الفلسطيني باتجاه المقاومة المسلحة وما يترتب عليها من استحقاقات، أو باتجاه التسوية السلمية وما يترتب عليها من استحقاقات. وهي استحقاقات متعارضة لا تكفي الجوانب الإجرائية للمصالحة لعلاجها. كما أن طريقة تنفيذ برنامج المصالحة تجعل الطرف الإسرائيلي (المعادي للمصالحة) متحكماً في ثلاثة ملفات من ملفاتها الخمسة؛ فملف تشكيل الحكومة، وملف إجراء الانتخابات، وملف إصلاح الأجهزة الأمنية كلها ملفات يمكن أن يقوم الطرف الإسرائيلي بإفشالها أو تعطيلها، ويكاد يستحيل تنفيذها دون سكوته أو رضاه في حالة السعي لتنفيذها في الضفة الغربية.

## رابعاً: العلاقات الفلسطينية الداخلية

مرت الأوضاع الفلسطينية الداخلية بتقلبات واضحة ومراحل مختلفة على مدار السنتين المنصرمتين. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه حماس محنة خلاف داخلي إثر توقيع إعلان الدوحة، فإن الإشكاليات الداخلية تركت آثارها الواضحة على البنية التنظيمية لحركة فتح.

واتسمت العلاقات المتبادلة بين حماس من جهة، والسلطة وفتح من جهة أخرى، بالتوتر والاشتباك الإعلامي في معظم الأحيان، في الوقت الذي شهدت فيه علاقة حماس بالجهاد الإسلامي تحسناً ملحوظاً. ويمكن ضبط إيقاع طبيعة ومسار العلاقات الفلسطينية الداخلية، سلطة وفصائل، في التالي:

### 1. وضع حماس الداخلي:

شهد الوضع الداخلي لحركة حماس على مدار سنتي 2012 و2013 العديد من التطورات التنظيمية المهمة. فقد برز خلاف تنظيمي بين قيادتي غزة والخارج عقب إعلان الدوحة بين حركتي فتح وحماس في شباط/ فبراير 2012، وهو ما تجسد في التصريحات المعارضة للاتفاق التي نطقت بها بعض القيادات البارزة في الحركة، من قبيل تصريحات محمود الزهار التي أكد فيها أن تسليم عباس زمام الأمور وفق إعلان الدوحة يشكل خطوة خاطئة لم يستشرنا فيها أحد[120]، وتصريحات خليل الحية التي رفض فيها قبول عباس رئيساً للحكومة إلا بعد تعديل القانون وحلفه اليمين أمام المجلس التشريعي[121].

ومع ذلك، فإن حماس استطاعت تجاوز هذا المنعطف في وقت وجيز، إذ خرج صلاح البردويل أحد قادة الحركة في غزة في 2012/2/15 مؤكداً أن التباين في وجهات النظر بين قادة حماس حُسم باتجاه تنفيذ إعلان الدوحة[122].

وشهدت سنة 2012 إجراء الانتخابات الداخلية للحركة التي أسفرت، حسب أبو مرزوق، عن تغير ملحوظ حيث انضم بعض كوادر الحركة إلى عضوية قيادتها ومكتبها السياسي[123].

وكان مشعل أعلن مطلع سنة 2012 نيته عدم الترشح لرئاسة المكتب السياسي لحماس، وأنه قرر مغادرة الموقع التنظيمي لا الدور الوطني[124].

ونتيجة للظروف السياسية والأمنية والفنية في ساحة الخارج فقد تأخرت عملية استكمال الانتخابات هناك، وهو ما ينطبق على ساحة الضفة الغربية أيضاً. وفي 2013/4/2 أعلنت حماس في بيان رسمي عن قيام مجلس الشورى التابع للحركة بتجديد الثقة لمشعل كرئيس للمكتب السياسي

لولاية تنظيمية جديدة خلافاً للتوقعات بشأن عدم ترشحه[125]. وكان مشعل منذ إعلانه عن عدم الترشح، قد تعرض لضغوط واسعة من الكثير من قيادات وكوادر الحركة للتراجع عن إصراره على ذلك. واستمر هذا الضغط عندما انعقد مجلس الشورى، حيث أكد رغبته بعدم الترشح، إلا أنهم طلبوا منه على الأقل ترك الأمر لمجلس الشورى ليقرر. وعندما نزل مشعل على رغبتهم، قام مجلس الشورى بانتخابه رئيساً للحركة، وبانتخاب هنية نائباً له.

وليس خافياً أن حماس شهدت استقراراً تنظيمياً واضحاً عقب الانتهاء من ملف الانتخابات، ما يؤهلها للتفرغ والانشغال بإنجاز المهام الوطنية الملحة خلال المرحلة القادمة.

### 2. وضع فتح الداخلي:

شهد الوضع الداخلي لحركة فتح سنتي 2012 و2013 بروزاً لبعض الخلافات الداخلية بين الأجنحة والتيارات المختلفة للحركة. وتركزت الخلافات بوضوح بين تيار الرئيس عباس وتيار محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة، حيث شنّ الموالون لدحلان هجوماً قاسياً على عباس، إذ قال سمير المشهراوي في 2012/1/9 أنه منذ أن جاء عباس رئيساً لفتح والسلطة والهزائم تنهال علينا[126]، فيما استعرض النائب ماجد أبو شمالة في 2012/1/11 تجاوزات عباس للقانون منذ توليه الرئاسة[127]، وهو ما دفع مركزية فتح في 2012/1/29 لفصل المشهراوي من المجلس الثوري للحركة بسبب تهجمه على عباس[128]، مما استتبع قيام دحلان في 2012/1/31 بتقديم شكوى ضدّ عباس لرؤساء كتل وقوائم المجلس التشريعي[129].

وواصل دحلان، مستفيداً من الدعم الإماراتي، ومن علاقاته الجيدة مع النظام المصري بعد الانقلاب على مرسي، ومن شبكة علاقاته الفتحاوية الواسعة، هجومه على عباس في أوقات متفرقة، مؤكداً في 2012/11/7 أنه انتهى، وأن إصراره على المفاوضات كارثة، متهماً إياه باقتراح التنازل عن حقّ العودة في مفاوضات كامب ديفيد الثانية Camp David Summit[130]. وفي 2013/10/7، أصدرت اللجنة المركزية لفتح قراراً بفصل القائد السابق للأمن الوطني الفلسطيني في لبنان العميد محمود عيسى الملقب بـ"اللينو"، والمحسوب على دحلان، من الحركة وتجريده من رتبه العسكرية بسبب تجاوزاته المتكررة وانتقاداته لقيادة الحركة[131]. وفي ضوء فشل المساعي التي تولتها جهات إقليمية لتسوية الخلاف بين عباس ودحلان، اتهمت فتح دحلان في 2013/10/29 باغتيال كوادر الحركة وتسليم غزة لحماس[132]. ووصل تراشق الاتهامات ذروته بين الطرفين في أوائل آذار/ مارس 2014، عندما تبادلا الاتهامات بشأن اغتيال عرفات.

ولم تقتصر الانتقادات الداخلية على تيار دحلان، بل إن عباس زكي عضو مركزية فتح اتهم في 2012/10/31 قيادة فتح الحالية بأنها غير مؤهلة لتجسيد طموحات الشعب الفلسطيني[133].

وعلى الصعيد الحركي الداخلي في قطاع غزة اختارت فتح يزيد الحويحي رئيساً لهيئتها القيادية الجديدة في قطاع غزة في 2012/4/22[134]، الأمر الذي ووجه بانتقادات من بعض مستويات الحركة ومن بينهم النائب أشرف جمعة الذي أكد أن سياستها التنظيمية المتبعة ستؤدي لانشقاق في صفوف التنظيم[135]، إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى قدم الحويحي استقالته نتيجة إشكاليات داخلية[136].

وأعاد عباس في 2013/1/8 تشكيل الهيئة القيادية لفتح في غزة وعيّن أحمد نصر أميناً للسر[137]، ثم أصدر في 2013/3/5 قراراً بتشكيل هيئة قيادية جديدة لفتح بالقطاع[138].

وفي 2013/11/6 أعلن محمود العالول عضو مركزية فتح، أن فتح تحاول إقناع مروان البرغوثي بتسلم منصب نائب رئيس السلطة[139].

### 3. حماس والسلطة الفلسطينية:

إلى جانب علاقة التنافر السياسي بفعل تبني ورعاية السلطة لمشروع المفاوضات، فإن العلاقة التي ربطت حماس بالسلطة على مدار سنتي 2012 و2013 تميزت بالتوتر والصدام. فقد نشرت حماس تقريراً لها مطلع سنة 2012 اتهمت فيه أمن السلطة بالضفة باعتقال 805 من أنصارها سنة 2011[140].

وفي 2012/3/23، كشف خليل الحية القيادي في حماس وثائق اتهم فيها السلطة الفلسطينية بالتورط في مؤامرة ضدّ قطاع غزة وافتعال أزمة الوقود والكهرباء[141]، فيما صادر أمن السلطة في 2012/10/16 أرشيف حماس العسكري بالضفة[142].

وحين كشفت حماس عن وثائق تدين السلطة وسفارتها بالقاهرة بتشويه المقاومة وقطاع غزة، انبرت السفارة إلى القول إن الوثائق التي عرضتها حماس مزورة[143]، قبل أن يشن السفير بركات الفرا هجوماً على حماس، مدعياً أن 95% من أهل غزة لا يقبلون بحكمها، وهم مغلوبون على أمرهم، معلناً إبقاء معبر رفح مغلقاً حتى عودة الحرس الرئاسي إليه[144].

وفي مطلع سنة 2013، نشرت حماس بياناً اتهمت فيه أمن السلطة بتنفيذ 1,262 اعتداء ضدّ أنصارها في الضفة خلال سنة 2012[145]. كما اتهمت حماس، في تقرير مطول صادر عنها، أجهزة أمن السلطة الفلسطينية أنها قامت بـ 1,613 اعتداء على عناصرها في الضفة الغربية خلال سنة 2013. وأضافت الحركة أن حالات الاعتقال بلغت 782 حالة، وأن حالات الاستدعاء بلغت 537 حالة، مقارنة بعدد حالات الاستدعاءات سنة 2012، والتي بلغت 426 حالة. وبلغت حالات تمديد الاعتقال في سجون السلطة 101 حالة، والاعتداءات 188 حالة، وهي تتنوع ما بين اقتحام للبيوت وتعذيب وضرب واعتداء على ممتلكات خاصة[146]. وفي 2013/3/25، اتهمت حماس عناصر من السلطة بتسريب معلومات غير صحيحة حول مجزرة الجنود المصريين برفح[147]، كما اتهمت السلطة في 2013/6/13 بشن حملات إعلامية ضدّ الحركة[148].

وعلى مدار النصف الثاني من سنة 2013، انشغلت حماس بنفي اتهامات الرئيس عباس وقيادات في السلطة بالتدخل في الشأن المصري الداخلي، وإرسال عناصر إلى مصر للتأثير في مجريات الأحداث هناك.

ومع ذلك، فإن بعض استثناءات مرنة اخترقت حجب العلاقة الكثيفة بين الطرفين، حين رحبت حماس في 2012/11/30 بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations منح فلسطين (ويُقصد بها هنا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة) صفة "دولة مراقب غير عضو"[149]، وحين سمحت السلطة للحركة في 2012/12/13 بإحياء ذكرى انطلاقتها الـ 25 في مدينة نابلس للمرة الأولى منذ سنة 2007[150]. ويصعب تصور حدوث أيّ تغير على مستوى العلاقة بين الطرفين ما لم يتم إنجاز المصالحة الوطنية التي تكفل تنظيم الخلافات وإدارتها، والحدّ من حجم التوترات إلى الحد الأدنى.

### 4. حماس وفتح:

اتسم منحى العلاقة بين فتح وحماس بالتأرجح طبقاً للمنحى البياني الذي تفرزه مخرجات الحوارات الدائرة بين الطرفين. فقد سادت التهدئة النسبية أجواء العلاقة بين الحركتين في الربع الأول لسنة 2012، قبل أن يطفو نوع من التوتر دفع حماس في 2012/4/1 لإطلاق مبادرة لبناء جسور الثقة مع فتح[151]. وبقي التذبذب سيد الموقف وصولاً إلى زيارة أمير قطر لغزة، التي انتقدتها فتح لكونها قد تُستغل لتعميق الانقسام[152].

ومع نهاية سنة 2012، طرأ تحسن واضح على العلاقة في ضوء سماح حماس لفتح بإقامة احتفالات في ذكرى انطلاقتها لأول مرة منذ ستّ سنوات[153].

وفي إثر الانقلاب على الرئيس محمد مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013 اتهمت حماس قيادات في فتح بترويج الأكاذيب في الإعلام المصري عن حماس، ونشرت 16 وثيقة في 2013/7/30 تكشف عن تحريض فتح ضدّها في الإعلام المصري[154]. ودخلت العلاقة بين الطرفين طوراً أكثر سخونة عقب كشف حماس وثائق أخرى جديدة تثبت تورط فتح بالتحريض على الحركة في مصر[155].

وفي 2013/8/15، أعلن عزام الأحمد أن فتح لن تبقى أسيرة لحماس بشأن عدم تطبيق المصالحة، وأن فتح بدأت بدراسة الإجراءات، وستتخذ قرارات مؤلمة دون أن يكشف عن طبيعتها[156]. وفي 2013/8/25 رفضت اللجنة المركزية لفتح طروحات حماس بالمشاركة في إدارة غزة[157]، وشنّ عدد من قادة فتح هجوماً ضدّ حماس، من بينهم الأحمد الذي هدد بالعودة إلى غزة على دبابة مصرية[158]، ودحلان الذي أكد على الاستقواء بالآخرين في مواجهة حكم حماس[159].

وفي الوقت الذي طالبت فيه فتح القيادي أبو مرزوق بوقف بثّ التحريض ضدّ مصر عبر فضائيات حماس[160]، فقد شددت على عدم السماح لحماس بإثارة الأوضاع في الضفة بحجة المقاومة[161]. وعندما ارتفعت دعوات التمرد على حكم حماس في قطاع غزة، نفت فتح في 2013/10/3 أيّ علاقة لها بحركة تمرد في القطاع[162]. غير أن محمود عباس الذي زار مصر في 2013/11/11 لم يتردد في اتهام حماس بتعطيل المصالحة، والقول إن "الناس لم تعرف خطورة حماس إلا بعد سقوط الإخوان في مصر". بل إن مصدراً رفيعاً في الوفد المرافق لعباس وصف ما حدث في مصر بأنه "معجزة إلهية"، وادعى أن أمريكا و"إسرائيل" دبَّرتا صعود حماس للسلطة[163]!! وقد تصاعد التحريض الإعلامي من قِبل بعض رموز فتح، لدرجة أن موسى أبو مرزوق قال في تعليق له نشره على صفحته الشخصية على الفيس بوك في 2013/12/6، إن حماس تحوّلت عند أحد ناطقي فتح الرسميين إلى "العدو المركزي عوضاً عن (إسرائيل)، فلا يكاد يمر يومٌ إلاَّ ونجده يخترع قصة، ويبني عليها، ويكيل من الاتهامات من كل باب"[164].

وقد يُوضع ما سبق في سياق التصعيد الإعلامي الفتحاوي ضدّ حماس؛ غير أنه قد يُفهم منه نوعاً من التأييد الضمني لإجراءات تشديد الحصار على قطاع غزة، التي تستهدف إسقاط حكومة حماس. إلا أن العلاقة شقت طريقها إلى التحسن التدريجي النسبي، إثر اتصالات هاتفية بين عباس وكلاً من مشعل وهنية، وأسست لجملة من الخطوات التصالحية بين الطرفين.

### 5. حماس والجهاد الإسلامي:

بدت علاقة حركتي حماس والجهاد في أفضل أحوالها على مدار سنتي 2012 و2013. فمنذ الأيام الأولى لسنة 2012، دعا هنية حركة الجهاد خلال لقاء مع وفد قيادي من الحركة إلى إجراء حوار معمق لتحقيق الاندماج التام مع حركة حماس[165]. وفي غمرة النقاشات المتبادلة، أكد محمد الهندي أحد قادة الجهاد في 2012/3/18 أن محادثات الاندماج مع حماس مستمرة إيجابياً، فيما أوضح نافذ عزام أحد قادة الحركة أن علاقة الجهاد وحماس في تطور مستمر، وأن هناك محطات كثيرة للوصول إلى الاندماج المطلوب[166]. وقد وصلت العلاقات مستوى رفيعاً من التنسيق والشراكة في حرب الأيام الثمانية التي شنها الإسرائيليون على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والتي أطلقوا عليها اسم "عمود السحاب"، بينما أطلقت عليها قوى المقاومة اسم "حجارة السجيل".

وبالرغم من تصريحات محمود الزهار أحد قادة حماس في 2013/9/16 حول تشكيل قيادة مشتركة مع الجهاد الإسلامي، إلا أن توضيحات لاحقة صدرت عن قيادات في حماس والجهاد تؤكد أن الحركتين اتفقتا على تشكيل قيادة تنسيقية عليا وليس قيادة مشتركة[167]. وعلى ما يبدو، فإن العلاقة بين حماس والجهاد سوف تبقى في إطاراتها التنسيقية ولن تنحو منحى الاندماج التنظيمي في المدى المنظور.

## خامساً: الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني

واصلت السلطة الفلسطينية التزامها بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طيلة سنتي 2012 و2013 في ظلّ اتهامات حامية صبتها قوى المقاومة الفلسطينية، التي اغتيل واعتقل الكثير من قادتها وكوادرها وعناصرها، وتضررت أنشطتها وبناها التحتية، بفعل التعاون الأمني الذي تمارسه السلطة بمهنية عالية مع الاحتلال. ويتضح التنسيق الأمني جلياً كل يوم من خلال الأدوار التكاملية مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، التي تؤديها أجهزة أمن السلطة في إطار ملاحقتها للمقاومة، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، واعتقال عناصرها وكوادرها وزجهم في السجون، إضافة إلى الطرد من الوظيفة والملاحقة الاقتصادية لكل مشتبه في تأييده للمقاومة.

وتُعدّ مسألة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي من أكثر المسائل التي تشغل بال المواطن الفلسطيني، حيث يُعارض هذا التنسيق أعداد كبيرة من الفلسطينيين، فيما تحاول السلطة الفلسطينية في رام الله التقليل من شأنها وتبريرها[168]. وتطالب فصائل المقاومة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال لكونه ينتقص من كل التضحيات الفلسطينية عبر السنين، ولا يلقي بالاً لمعاناة الفلسطينيين من الاحتلال، ويضع الفلسطيني في مواجهة الفلسطيني[169].

ولم يترك التنسيق الأمني آثاره السلبية على العلاقات الفصائلية فحسب، بل إنه أحدث شروخاً بالغة في البنية النفسية والمجتمعية الفلسطينية، فقد ترك التنسيق الأمني، وخصوصاً الاعتقال السياسي، جروحاً عميقة وندوباً غائرة في نفوس الفلسطينيين الذين اكتووا بنيران هذه الظاهرة التي استمرت منذ نشأة السلطة ولم تنقطع حتى اليوم.

وقد أثارت تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2013/10/10، والتي عبّر فيها علناً في برنامج "حكي على المكشوف"، الذي بثته قناة الفلسطينية، عن نجاح سلطته في التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بنسبة 100%، ردود فعل مستنكرة ورافضة لمبدأ التنسيق الأمني[170].

إن الاعتقالات السياسية التي تستهدف كوادر وأنصار قوى المقاومة الفلسطينية وتجري بشكل يومي في الضفة الغربية، فضلاً عن استمرار المداهمات وإغلاق المؤسسات، بموازاة استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، تضع القيم الوطنية في دائرة الخطر الشديد، وتبث روح الإحباط والاغتراب عن الوطن، وتمنع المواطن الفلسطيني من التفاعل الجاد والعمل الحقيقي من أجل نصرة شعبه وقضيته، وتنتهك الكرامة الوطنية والحقوق الإنسانية والقانونية للفلسطينيين[171].

ولا يشي حال الأجهزة الأمنية بانفراجة قريبة تمسّ هياكلها واستراتيجية عملها، وما زالت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله تُشرّع التنسيق الأمني على قاعدة الالتزامات الأمنية المفروضة بموجب اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق، وتبيح كافة الإجراءات تبعاً لذلك، وتبدي

انفتاحاً بلا حدود على التزامات واتفاقات أمنية مع الإدارة الأمريكية وغيرها، بما يشتمل على التزود بالسلاح والمعدات وتدريب وتأهيل العناصر الأمنية والإشراف على الأداء الأمني وفقاً للمهام المرسومة، وترفض توظيف الأمن الوطني الفلسطيني في أيّ محاولة للصدام أو التصدي لأي توغل أو عدوان إسرائيلي. ولئن استبشر البعض بالحراك الدائر في ملف المصالحة الوطنية، وإمكانية انعكاسه إيجاباً لجهة الحدّ من التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلا أن معطيات الواقع لا تقدم أيّ مؤشرات حول إمكانية حدوث تغير ملموس في السياسة الأمنية للسلطة في الضفة الغربية.

ولعل في الاطلاع على مجريات الواقع على مدار سنتي 2012 و2013 ما يشير إلى بعض ممارسات التنسيق الأمني التي يبقى الكثير منها طيّ الكتمان. فمع مطلع سنة 2012 أشاد وزير حرب الاحتلال إيهود باراك Ehud Barak بالتنسيق الأمني مع السلطة، عازياً استقرار الضفة الغربية أمنياً إلى تعاونها الأمني مع الأمن الإسرائيلي[172].

وحسب تصريح الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال في آذار/ مارس 2012، فإن السلطة الفلسطينية اعتقلت 2,200 مقاوم في الفترة 2009–2010، وأقل من 700 مقاوم سنة 2011[173]؛ فيما أفادت معطيات فلسطينية أن أجهزة الأمن التابعة للسلطة سلّمت الاحتلال 25 جندياً ومستوطناً تسللوا للضفة خلال نيسان/ أبريل 2012[174]. وبلغ التنسيق الأمني حداً كشف معه فهمي شبانة الضابط السابق في جهاز المخابرات التابع للسلطة أن التنسيق الأمني سبب لاعتقال 25% من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال[175].

وقد أشارت معطيات إحصائية وثقتها لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية إلى ارتفاع في عدد حالات الاعتقال السياسي خلال سنة 2013، والتي بلغت 951 حالة اعتقال وأكثر من 1,820 حالة استدعاء، من قِبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، بزيادة قدرها 121 حالة اعتقال عن سنة 2012، الذي بلغت عدد حالات الاعتقال السياسي خلاله 830 حالة. ووثقت اللجنة تصعيداً ملحوظاً في الاعتقالات السياسية بحقّ طلبة الجامعات ونشطاء الكتل الإسلامية، ومواصلة استهداف الأسرى المحررين من سجون الاحتلال والذين أمضى بعضهم أكثر من 19 عاماً في سجون الاحتلال، بالإضافة لاعتقال العديد من الصحفيين والكتاب والنشطاء الشباب[176].

أما مركز المعلومات بوزارة التخطيط التابع للحكومة في غزة، فقال في تقرير صادر عنه إن أجهزة السلطة في الضفة الغربية نفذت 720 حالة اعتقال لعناصر من حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى خلال سنة 2013. وأوضح التقرير، الذي صدر في 2014/1/20، أن حالات الاستدعاء بلغت نحو 477 حالة، كما سجلت سنة 2014 حالتي قتل تمت على أيدي أفراد أجهزة الأمن الوقائي بالضفة. كما أوضح أنه تمّ رصد أكثر من 110 حالات فصل وإقصاء وظيفي خصوصاً لمن يشتبه بدعمه لحركة حماس[177].

وقالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي هيئة لمراقبة حقوق الإنسان أنشأتها السلطة الفلسطينية، إن عدد الشكاوى المسجلة لديها، التي احتوت على انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، وتحديداً الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية وصل 789 شكوى سنة 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة. توزعت الشكاوى على 563 شكوى في الضفة و226 شكوى في القطاع. أما في سنة 2011 فقد تلقت الهيئة 1,026 شكوى في هذا المجال، من بينها 755 شكوى في الضفة و271 شكوى في القطاع. وقد تمت عمليات الاعتقال في الضفة الغربية على أيدي الأجهزة الأمنية المختلفة (الأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية). وفي قطاع غزة تمت الاعتقالات على أيدي جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية[178].

أما "المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان" فقال إنه سجّل خلال سنة 2013 قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يزيد عن 800 حالة اعتقال تعسفي، وقرابة 1,400 حالة استدعاء لمواطنين فلسطينيين، وذلك على خلفيات تتصل بالتعبير عن الرأي والتجمع السلمي. وأشار المرصد إلى أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، نفذت 723 حالة اعتقال تعسفي، و1,137 حالة استدعاء، دون مبرر قانوني ودون إذن قضائي في معظم تلك الحالات. وأوضح الأورومتوسطي أنه سجّل 117 حالة تعذيب في الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بانتهاكات أجهزة الأمن في قطاع غزة؛ فقد وثّق المرصد الأورومتوسطي 84 حالة اعتقال تعسفي، و217 حالة استدعاء، وأضاف أنه سجل 22 حالة تعذيب في أثناء التوقيف[179].

ولم تكن اقتحامات المستوطنين لقبر النبي يوسف في نابلس بحماية أجهزة أمن السلطة، والجولات المتكررة لبعض الوزراء والمسؤولين في السلطة مع الضباط الصهاينة في بعض مناطق الضفة، واللقاءات الدورية التي تجمع الضباط التابعين للسلطة بنظرائهم الإسرائيليين، شيئاً استثنائياً أو خارجاً عن المألوف في ظلّ النهج الأمني المحكم الذي تنفذه السلطة، في إطار علاقتها بقوى المقاومة أو كل ما يمكن أن يمس أو يخدش الأمن الإسرائيلي[180].

وبالرغم من تصريحات عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية في 2012/6/12 التي أوضح فيها أن التنسيق الأمني مع "إسرائيل" في أقل مستوياته منذ عامين (منذ 2010)[181]؛ إلا أن وسائل إعلام إسرائيلية كشفت في 2012/7/2 عن قيام أجهزة السلطة باعتقال ضباط فلسطينيين رفضوا التنسيق الأمني مع "إسرائيل"[182]. وفي 2012/12/18، أكد رئيس الأركان الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz أن أجهزة أمن السلطة هي من تقود الجيش الإسرائيلي للواقع الأمني في كافة مناطق الضفة، ما يتيح له العمل ضدّ "الإرهاب" الفلسطيني[183]، حسب تعبيره.

وبالرغم من تهديدات صائب عريقات بوقف التنسيق الأمني والسعي لتغيير قواعد العلاقة مع "إسرائيل"[184]، فإن الإحصائيات التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلاً عن المصادر الأمنية

الإسرائيلية نهاية سنة 2012، والتي توضح أن أمن السلطة الفلسطينية تفوّق على جيش الاحتلال في اعتقال أنصار حماس، تجعل هذه التصريحات بلا مضمون حقيقي أو قيمة عملية[185]. وجاءت تصريحات نبيل شعث عضو مركزية فتح في 2013/6/13، التي أشار فيها إلى أن السلطة تنفق على أمن مستعمرات الضفة والحدود الإسرائيلية أكثر من إنفاقها على مجالي التعليم والصحة، لتسلط الضوء على مزيد من المخاطر التي يتسبب بها التنسيق الأمني مع الاحتلال[186].

وفي سياق جهدها الأمني، اعترف مصدر أمني فلسطيني أن السلطة أحبطت عشر عمليات فدائية في أراضي الـ 48[187]، فيما كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية في 2013/10/25 عن اعتقال أمن السلطة خلية لحماس بالخليل خططت لإرسال طائرة مفخخة نحو "إسرائيل"[188]. وفي 2013/11/1، اتهمت حماس أمن السلطة بتقديم معلومات أمنية لأمن الاحتلال، مما تسبب في اعتقال ثلاثة من قادة الحركة في رام الله، داعية السلطة إلى مراجعة التنسيق الأمني مع الاحتلال[189].

وهكذا، يتضح بجلاء مدى التزام السلطة بوظيفتها الأمنية في إطار التنسيق الأمني مع الاحتلال، ومدى استعدادها لمواصلة العمل بها والاستمرار بمقتضياتها خلال المرحلة القادمة.

## خلاصة

اتسم المشهد الفلسطيني الداخلي خلال سنتي 2012–2013 بالكثير من التعقيد والتداخل. وشاركت فيه مجموعة من العوامل التي دفعت باتجاهات متعارضة وتقلبت صعوداً وهبوطاً في قدرتها على التأثير على الوضع الداخلي. وما زال الوضع الفلسطيني يعاني أزمته الجوهرية في الانقسام الفلسطيني، وعدم تنفيذ برنامج المصالحة، وعدم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. كما يشهد أزمته في تحديد اتجاهات ومسارات العمل الوطني سواء في مسار التسوية السلمية أم المقاومة المسلحة. وما يزال الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، ووجود حكومتين بمسارين مختلفين في رام الله وغزة، يعكس أجواءه السلبية على العمل الوطني في فلسطين المحتلة سنة 1967، أو في مناطق عمل السلطة الفلسطينية. كما أن عجز منظمة التحرير الفلسطينية عن استيعاب كافة مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وعدم قدرتها على تفعيل مؤسساتها وتفعيل دور فلسطينيي الداخل والخارج، بل وتضاؤل دورها إلى ما هو أقرب من دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية، والتي هي بدورها خاضعة للاحتلال وشروطه، أدى إلى إهدار طاقات الشعب الفلسطيني؛ في الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال بمزيد من إجراءات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض.

وقد انعكست الثورات والتغيرات في العالم العربي على الوضع الداخلي الفلسطيني، ففي سنتي 2012–2013 (وخصوصاً الـ 18 شهراً الأولى منها) راهنت القوى المؤيدة لمسار المقاومة، وخصوصاً القوى الإسلامية، على نجاح هذه الثورات وعلى صعود ما يعرف بـ"الإسلام السياسي".

غير أن الهجمة المرتدة التي وصلت ذروتها في الانقلاب العسكري في مصر، وفي التعامل مع الإخوان المسلمين كحركة إرهابية، وفي حظر حماس وأنشطتها في مصر، وفي الحصار الخانق لقطاع غزة، ألقى بظلال سلبية (ولو في المستقبل القريب) على التيار الإسلامي الفلسطيني. وقد تعززت هذه الصورة باتساع الهجمة ومحاولات الإفشال على التيار الإسلامي الحركي في كل الدول التي تشهد ثورات أو تغيرات، وحتى في الدول التي تخشى من هذه الثورات.

وقد دفع هذا البعض إلى المراهنة من جديد على مسار التسوية السلمية، الذي انطلق بُعيد الانقلاب في مصر، وعلى عدم استعجال مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية إلا وفق شروط دخول حماس "بيت الطاعة" باعتبارها الطرف الأضعف. غير أن مسار التسوية السلمية الذي سينتهي إما إلى الفشل وإما إلى تنازلات تاريخية يرفضها الشعب الفلسطيني، وزيادة التطرف في المجتمع ونظام الحكم الإسرائيلي، وعدم الرغبة الأمريكية والدولية في الضغط على الجانب الإسرائيلي، والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية سيفرض على الفلسطينيين العودة من جديد إلى مسار المصالحة.

نحن أمام بيئة عربية تتسم بالسيولة وما زالت تحت التشكُّل خصوصاً في المنطقة المحيطة بفلسطين. ومن الصعب المراهنة في بناء الأوضاع الداخلية الفلسطينية (في هذه المرحلة) على أوضاع عربية غير مستقرة ولم تأخذ شكلها النهائي. ولذلك، فإن ترتيب البيت الداخلي يجب أن يُبنى على أساس المبادرات الإيجابية من طرفي الانقسام، وعلى برامج بناء الثقة، وعلى استيعاب الجميع في المشروع الوطني؛ وليس على أسس الانتهازية السياسية أو الاستقواء بالخارج... وغيرها.

غير أن الخروج من الأزمة الداخلية الفلسطينية يقتضي وقفة جادة لتحديد مسارات العمل الوطني وأولوياته، والتوافق على الثوابت الفلسطينية؛ وحسم المسائل المرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، ومستقبل السلطة الفلسطينية ودورها. وإلا فإن برامج المصالحة ستظلّ تحمل بذور أزمتها (أو حتى فشلها) في ذاتها.

# هوامش الفصل الأول

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2012/1/9، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php

[2] صحيفة **الحياة**، لندن، 2012/1/24؛ وصحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2012/2/15.

[3] صحيفة **القدس**، القدس، 2012/2/1.

[4] **الحياة الجديدة**، 2012/2/15.

[5] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2012/3/27.

[6] **القدس**، 2012/7/31.

[7] وكالة سما الإخبارية، 2012/8/28، انظر: /http://samanews.com/ar

[8] **القدس**، 2012/10/2؛ وصحيفة **القدس العربي**، لندن، 2012/12/18.

[9] سما، 2013/1/21.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهر كانون الثاني/ يناير 2013، الذي حدد سعر الصرف بـ3.7394.

[10] **القدس العربي**، 2013/3/29.

[11] **القدس العربي**، 2013/9/12.

[12] **القدس العربي**، 2013/11/15.

[13] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2012/2/10.

[14] موقع الجزيرة.نت، 2012/4/27، انظر: http://www.aljazeera.net

[15] وفا، 2012/4/9.

[16] سما، 2012/10/18.

[17] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/14، انظر: /http://www.palestine-info.info

[18] **الحياة الجديدة**، 2012/5/17.

[19] **الأيام**، 2013/4/14.

[20] وكالة رويترز للأنباء، 2013/6/20؛ و**الأيام**، 2013/6/24؛ ووفا، 2013/9/20.

[21] **الأيام**، 2012/10/22.

[22] موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2012/10/23، انظر: /http://moheet.com

[23] موقع الكاشف نيوز، 2012/10/27، انظر: /http://elkashif.net

[24] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/10/23.

[25] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2013/4/11.

[26] رويترز، 2012/3/24.

[27] وكالة فلسطين اليوم، 2013/11/2، انظر: /http://paltoday.ps/ar

[28] موقع مؤسسة فضل شناعة للإعلام والتدريب والتنمية، 2014/1/18، انظر: http://www.fadel.ps/ar/home

[29] وكالة معاً الإخبارية، 2012/4/24، انظر: http://www.maannews.net/arb/Default.aspx

[30] **الأيام**، 2012/8/26.

[31] **الأيام**، 2012/8/26.

[32] معاً، 2013/5/7.

[33] **القدس العربي**، 2012/10/18.

[34] **القدس العربي**، 2012/2/14.

[35] **القدس**، 2013/5/1.

[36] معاً، 2013/5/4.

[37] **الخليج**، 2013/3/6.

[38] صحيفة **السفير**، بيروت، 2013/11/29.

[39] صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2013/10/27.

[40] الجزيرة.نت، 2012/7/4. للاطلاع على النص الكامل للتحقيق انظر: الجزيرة.نت، 2012/7/11، في: http://www.aljazeera.net/killingArafat/pages/79518ac3-78b0-4498-a072-fad3c3193573

من الجدير بالذكر أن تحليل الخبراء الروس لرفاة عرفات ومتعلقاته لم يُثبت حسب نتائجهم أن عرفات تعرض للسمّ الإشعاعي من مادة البولونيوم. انظر: موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/10/15، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic

[41] صحيفة **الشرق**، الدمام، 2012/7/6.

[42] **القدس العربي**، 2014/3/13؛ والجزيرة.نت، 2014/3/14.

[43] **القدس**، 2012/9/19.

[44] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2012/4/2.

[45] موقع فلسطين أون لاين، 2012/12/31، انظر: /http://www.felesteen.ps

[46] معاً، 2013/12/31.

[47] **الدستور**، عمّان، 2012/1/13؛ وفلسطين أون لاين، 2012/1/29.

[48] فلسطين أون لاين، 2012/2/15، و2013/1/16؛ وصحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2012/2/18.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.858.

[49] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/4/14.

[50] **الحياة**، 2013/10/7.

[51] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2013/12/14، انظر: /http://safa.ps؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/14.

[52] فلسطين أون لاين، 2013/5/2.

[53] **الخليج**، 2012/1/11؛ و**الشرق**، الدوحة، 2012/2/2.

[54] سما، 2012/11/16.

[55] **الحياة**، 2012/11/22.

[56] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2013/3/12، انظر: http://www.moi.gov.ps؛ و**الاتحاد**، 2013/5/13.

[57] سما، 2013/10/19.

[58] **القدس العربي**، 2012/4/3.

[59] صحيفة **الوطن**، القاهرة، 2012/8/29.

[60] سما، 2012/9/8.

[61] فلسطين أون لاين، 2012/3/2.

[62] فلسطين أون لاين، 2012/2/28.

[63] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/11/10، انظر: /http://www.alray.ps/ar

[64] فلسطين أون لاين، 2012/3/20.

[65] الجزيرة.نت، 2013/12/15.

[66] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/8.

[67] سما، 2012/10/23.

[68] فلسطين أون لاين، 2012/12/13.

[69] فلسطين أون لاين، 2012/2/29.

[70] **القدس**، 2013/7/18؛ ووكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2013/7/31، انظر: /http://www.qudspress.com

[71] موقع الرسالة.نت، 2012/7/26، انظر: /http://alresalah.ps/ar

[72] **الحياة**، 2012/1/22؛ و**الشرق الأوسط**، 2012/11/26.

[73] فلسطين أون لاين، 2012/1/1؛ و**الشرق**، الدوحة، 2012/2/19.

[74] فلسطين أون لاين، 2012/1/12.

[75] **القدس العربي**، 2012/2/24، و2012/3/30.

[76] الرسالة.نت، 2012/7/26.

[77] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/6؛ وصحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2012/8/9.

[78] موقع قناة روسيا اليوم، 2013/4/10، انظر: http://arabic.rt.com؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2013/7/16؛ و**القدس العربي**، 2013/9/6.

[79] صحيفة **الرسالة**، فلسطين، 2013/7/17.

[80] **الشرق**، الدوحة، 2012/2/1؛ وسما، 2012/10/26؛ و**الشرق الأوسط**، 2013/6/15.

[81] **الحياة**، 2012/9/12.

[82] فلسطين أون لاين، 2013/5/29.

[83] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2012/9/3.

[84] فلسطين أون لاين، 2012/9/4.

[85] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/8/16.

[86] **القدس العربي**، 2013/9/7؛ والسلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2013/11/12.

[87] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/27.

[88] معاً، 2012/5/11؛ وسما، 2012/5/12.

[89] معاً، 2012/3/1؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/2.

[90] فلسطين أون لاين، 2013/11/17.

[91] **الشرق**، الدوحة، 2012/2/4.

[92] **الحياة**، 2013/3/4.

[93] **القدس العربي**، 2012/2/7.

[94] موقع المجموعة اللبنانية للإعلام (قناة المنار)، 2012/2/12، انظر: http://www.almanar.com.lb/main.php؛ و**الأيام**، 2012/2/12؛ و**الحياة**، 2012/2/13.

[95] قدس برس، 2012/2/6.

[96] فلسطين أون لاين، 2012/2/15.

[97] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/15.

[98] قدس برس، 2012/4/28.

[99] وفا، 2012/5/20.

[100] فلسطين أون لاين، 2012/5/29.

[101] **القدس**، 2012/6/6.

[102] صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، 2012/6/25، انظر: https://ar-ar.facebook.com/mousa.abumarzook

[103] **القدس العربي**، 2012/6/28.

[104] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/7/2.

[105] **القدس العربي**، 2012/7/11.

[106] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2012/7/17.

[107] فلسطين أون لاين، 2012/8/3.

[108] **الحياة**، 2012/9/20.

[109] **القدس العربي**، 2012/11/1؛ و**الحياة**، 2012/11/20.

[110] **الشرق الأوسط**، 2012/12/8.

[111] **الحياة**، 2013/1/18.

[112] **الحياة الجديدة**، 2013/1/31.

[113] صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، فيس بوك، 2013/5/6.

[114] معاً، 2013/5/15.

[115] الجزيرة.نت، 2013/5/31.

[116] فلسطين أون لاين، ووفا، 2013/10/19.

[117] صفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، فيس بوك، 2013/11/7؛ و**القدس العربي**، 2013/11/23.

[118] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/11/28.

[119] وفا، 2013/12/11، و2013/12/14.

[120] **اليوم السابع**، 2012/2/12.

[121] **الحياة**، 2012/2/12.

[122] **القدس العربي**، 2012/2/15.

[123] **القدس العربي**، 2012/5/15.

[124] **الرسالة**، 2012/10/11.

[125] الجزيرة. نت، 2013/4/2.

[126] فلسطين أون لاين، 2012/1/9.

[127] **السبيل**، 2012/1/12.

[128] **القدس العربي**، 2012/1/30.

[129] صفا، 2012/1/31.

[130] موقع بوابة الأهرام العربي، 2012/11/7، انظر: http://arabi.ahram.org.eg/

[131] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2013/10/7.

[132] **القدس العربي**، 2013/10/29.

[133] سما، 2012/10/31.

[134] **القدس**، 2012/4/22.

[135] **القدس العربي**، 2012/4/30.

[136] معاً، 2012/6/26.

[137] **القدس**، 2013/1/8.

[138] وفا، 2013/3/5.

[139] **القدس العربي**، 2013/11/6.

[140] **السبيل**، 2012/1/15.

[141] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/23.

[142] معاً، 2012/10/16.

[143] سما، 2013/8/1.

[144] سما، 2013/9/16؛ و**الحياة**، 2013/9/22.

[145] قدس برس، 2013/1/4.

[146] **القدس العربي**، 2014/1/22.

[147] بوابة الأهرام العربي، 2013/3/25.

[148] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/13.

[149] فلسطين أون لاين، 2012/11/30.

[150] سما، 2012/12/13.

[151] فلسطين أون لاين، 2012/4/1.

[152] **الأيام**، 2012/10/23.
[153] **الحياة الجديدة**، 2013/1/1.
[154] **القدس العربي**، 2013/7/31.
[155] فلسطين أون لاين، 2013/8/4.
[156] **القدس العربي**، 2013/8/16.
[157] وفا، 2013/8/25.
[158] معاً، 2013/9/30.
[159] وكالة قدس نت للأنباء، 2013/9/5، انظر: http://www.qudsnet.com/
[160] سما، 2013/9/11.
[161] **القدس العربي**، 2013/9/24.
[162] **القدس العربي**، 2013/10/3.
[163] **الحياة**، 2013/11/12.
[164] قدس برس، 2013/12/7.
[165] صحيفة **الغد**، عمّان، 2012/1/18.
[166] فلسطين أون لاين، 2012/3/18، و2012/3/24.
[167] **الحياة**، 2013/9/17؛ و**الشرق الأوسط**، 2013/9/18.
[168] عبد الستار قاسم، التنسيق الأمني دفاع عن أمن الصهاينة، الجزيرة.نت، 2012/2/21.
[169] المرجع نفسه.
[170] انظر: صفا، 2013/10/10.
[171] صفا، 2013/10/10.
[172] قدس برس، 2012/1/2.
[173] *The Jerusalem Post* newspaper, 11/3/2012, www.jpost.com
[174] قدس برس، 2012/5/3.
[175] فلسطين أون لاين، 2012/7/30.
[176] فلسطين أون لاين، 2014/1/6.
[177] موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2014/1/20، انظر: http://www.alqassam.ps/arabic/
[178] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثامن عشر** (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2012)، ص 66.
[179] "الأورومتوسطي" يرصد 800 حالة اعتقال تعسفي في الأراضي الفلسطينية، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/2/12، انظر: http://www.euromid.org/ar
[180] قدس برس، 2012/2/12؛ وموقع عكا أون لاين، 2012/2/16، انظر: http://www.akka.ps/ar/؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2012/2/27، و2012/3/23.
[181] **القدس العربي**، 2012/6/13.
[182] قدس برس، 2012/7/2.
[183] سما، 2012/12/18.
[184] **القدس العربي**، 2012/12/22.
[185] فلسطين أون لاين، 2013/1/1.
[186] فلسطين أون لاين، 2013/6/13.
[187] فلسطين أون لاين، 2013/7/12.
[188] صفا، 2013/10/25.
[189] **السبيل**، 2013/11/1.

# الفصل الثاني

# المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

# المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

## مقدمة

بقدر ما كان لدى المجتمع الإسرائيلي ما يكفي من أسباب القلق سنة 2012 نتيجة الثورات والتغيرات في العالم العربي ونتيجة مواجهة المقاومة لعدوانه على قطاع غزة، وتعثُّر مسار التسوية السلمية؛ فقد كان لديه ما يزيد عن القدْرِ نفسه من أسباب الارتياح سنة 2013 نتيجة حالة الإحباط التي صاحبت الثورات العربية ونجاح الانقلاب في مصر، وانطلاق مسار التسوية السلمية مرة أخرى وفق الشروط الإسرائيلية، وتعثُّر مسار المصالحة الفلسطينية، وتصاعد الحصار الخانق على قطاع غزة. وهي أجواء صاحبها فوز قوى اليمين في الانتخابات الإسرائيلية، ليُضيف كل ذلك مزيداً من المعاناة والضغوط على الشعب الفلسطيني وقيادته.

يحاول هذا الفصل أن يرسم الخريطة السياسية الإسرائيلية الداخلية، والمعطيات السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية؛ ويناقش الفصل قضايا العدوان والمقاومة ومسار التسوية السلمية خلال سنتي 2012–2013.

## أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت سنة 2012 ضمن المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل" مجموعة من الأحداث المركزية، تركت أثرها على سير العملية السياسية للسنة نفسها والسنة التي تلتها، أي 2013.

### 1. المشهد الحزبي سنة 2012:

تميزت سنة 2012 بنشاط حزبي إسرائيلي واسع، خارج إطار الكنيست Knesset، حيث توقع متابعو هذا المشهد حصول انهيار لحزب كاديما Kadima[1] الذي أسسه أريل شارون Ariel Sharon بالشراكة مع إيهود أولمرت Ehud Olmert وسياسيين آخرين من الطيف السياسي والحزبي في "إسرائيل". وتوقعوا أن الجناح اليميني في حزب الليكود Likud سيزداد تطرفاً تحت زعامة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، حيث قوي وتعزّز التيار الاستيطاني اليميني المتطرف بقيادة موشيه فيجلين Moshe Feiglin[2] لدرجة أن الليكود اعتُبر حاضنة المستوطنين.

في مقابل ذلك فإن الأحزاب المتدينة على مختلف توجهاتها، لعبت دورها الابتزازي الممسك بخناق حكومة نتنياهو خلال سنة 2012، ولوَّحت كثيراً بتفكيك الائتلاف الحكومي في حال إقدامه على إلغاء إعفاء الطلبة المتدينين من الخدمة العسكرية. هذا التلويح يعني نزع الثقة بين نتنياهو

وبين هذه الأحزاب المشاركة في حكوماته وحكومات الليكود منذ فترة طويلة. ومن جهة أخرى، فإن أيّ زعزعة في أركان الحكومة كانت تعني التوجه إلى تشكيل حكومة علمانية مع كاديما، وهو ما لا يريده نتنياهو، حيث يُفضل على ذلك تقديم موعد الانتخابات.

الصراع الداخلي الذي شهده حزب الليكود خلال سنة 2012 لم يمر على حكومة نتنياهو مروراً سريعاً[3]، إذ لوحت قيادات في الحزب بنزع الثقة عنه، لدرجة فصله من صفوف الحزب ومؤسساته؛ إذا لم يَنْصَعْ لتوجهات الحزب، الرافضة لأي تسوية مع الفلسطينيين، والمُصرِّة على الاستمرار في الاستيطان. صحيح أن نتنياهو رضخ لمطالب وتوجهات حزبه، لكنه حاول تعزيز مكانته من خلال الحفاظ على حكومته حتى يومها الأخير.

مقابل هذا الوضع داخل الليكود، شهد حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu بقيادة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، وهو حزب يميني متطرف مؤلف من المهاجرين الروس في غالبيتهم، طرح ورقة تجنيد المتدينين. وليبرمان معروف بميوله العلمانية، ورفضه لفرض الشريعة اليهودية أو أيّ من مركباتها على حياة المجتمع في "إسرائيل".

إذن وقعت حكومة نتنياهو تحت ضغطين من طرفين متقاطبين: الأول المتدينين الرافضين لأي تغيير في قضية إعفاء الطلبة اليهود المتدينين من الخدمة العسكرية، باعتبار أن دراستهم للتوراة هي خدمة بحد ذاتها؛ والثاني حزب "إسرائيل بيتنا" المؤيد والداعم لتشريع قانون الخدمة، وفرضها على كل الشباب في "إسرائيل".

ولإحداث توازن بين الطرفين، وللحيلولة دون سقوط الحكومة، وحتى لا يتمّ تقديم موعد الانتخابات للكنيست، تفاوض نتنياهو مع حزب كاديما للدخول في الائتلاف وبذلك يطيل عمر حكومته، ولو إلى حين. غير أن دخول كاديما في الائتلاف الحكومي في 2012/5/8، أدى إلى سلسلة من الانشقاقات الداخلية في كاديما، وانسحاب عدد من السياسيين من عضوية الحزب وانضمامهم إلى أحزاب أخرى[4]. وبسبب الصراع الداخلي في كاديما بين تسيبي ليفني Tzipi Livni وشاؤول موفاز Shaul Mofaz، قامت ليفني في 2012/5/1 بالانفصال عن كاديما[5]، وأعلنت في 2012/11/27 عن عودتها للحياة السياسة، وأنها ستشكل حزباً جديداً برئاستها يدعى الحركة (هتنوعا) The Movement (Hatnua)[6]. هذا التشكيل أسهم بقوة في تحطم كاديما. وفي النهاية اضطر حزب كاديما إلى الانسحاب من الائتلاف الحكومي في 2012/7/17 بعد أقل من ثلاثة أشهر على انضمامه، على خلفية استمرار النقاش بالنسبة لقانون التجنيد الإجباري للمتدينين المتشددين[7].

بات الأمر واضحاً بالنسبة لنتنياهو أن عمر حكومته آخذ بالقصر، ولذلك طرح مشروع تقديم موعد الانتخابات البرلمانية، وهذا يعني حلّ الكنيست والبدء بالتحضيرات لهذه الانتخابات.

وأشارت استطلاعات الرأي في "إسرائيل" في أعقاب الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية[8] إلى تفكك كاديما لدرجة توحي باختفاءٍ قريب لها من الساحة الحزبية. أما أبرز العوامل التي أدت إلى تحلل وتضاؤل حزب كاديما فهي حالة الغيبوبة التي أصابت مؤسسه في مطلع سنة 2006، ثم وفاته في مطلع سنة 2014، وملفات الفساد المالي لوريثه في قيادة الحزب إيهود أولمرت وتقديمه للقضاء (تمّت تبرئته لاحقاً)، وسعي نتنياهو المستمر إلى تفكيك كاديما بتعزيز انسحاب أعضاء فيه وانضمامهم إلى الليكود، ومنهم من تسلم حقائب وزارية في حكومته. ثم تلقى الحزب ضربة قاسية عندما أعلنت تسيبي ليفني عن انسحابها وتشكيل حزب جديد بزعامتها، معتقدة أنها ستحقق فوزاً ساحقاً وتؤثر على الساحة الحزبية في "إسرائيل". أضف إلى هذا أن زعيم كاديما الحالي شاؤول موفاز، الرجل العسكري سابقاً، أثبت أنه لا يملك قدرة كافية على قيادة كاديما وتنقصه الخبرة السياسية اللازمة. لهذا، من المتوقع اختفاء هذا الحزب من المشهد السياسي في انتخابات الكنيست الـ 20.

وبالمقابل أشارت هذه الاستطلاعات إلى تعزيز اليمين، وازدياد مكانة وحضور الأحزاب المؤيدة للمشروع الاستيطاني في الأساس وليهودية الدولة. كما بدأت تطفو على الجو فكرة التحالف بين الليكود وحزب "إسرائيل بيتنا"[9]، من منطلق جرف أصوات الناخبين وتسهيل عملية تشكيل حكومة دون الحاجة إلى ائتلافات مع أحزاب أخرى وفي مقدمتها الأحزاب المتدينة. وتمت المصادقة في مؤسسات الحزبين على الشراكة وتشكيل قائمة انتخابية واحدة تحمل اسم الحزبين الليكود – "إسرائيل بيتنا". وارتفعت أصوات داخل الليكود محذرة نتنياهو من الإقدام على هذه الخطوة لأنها ستفقد الليكود مكانته لصالح "إسرائيل بيتنا"، إلا أن رأي نتنياهو رجح الكفة. فهذا التحالف يقوي نتنياهو في ضمان رئاسة الحكومة القادمة، ولكنه يضعف الليكود من حيث عدد المقاعد في البرلمان القادم.

طرحت ليفني، التي انسحبت من حزب كاديما وشكلت حزباً جديداً باسم "الحركة"[10] لمواجهة سياسة نتنياهو ومنع وصوله إلى رئاسة الحكومة، في مشروعها الانتخابي مسألة ضرورة تنشيط مسار التفاوض مع الفلسطينيين بشكل أكثر جدية، من أجل الوصول إلى تسوية للصراع. ولكن استطلاعات الرأي العام لم تمنح الحركة إلا عدداً قليلاً من المقاعد.

وخلال فترة الاستعدادات الحزبية لخوض الانتخابات للكنيست الـ 19 تشكل حزب جديد في 2012/4/30 من بين الطبقات الوسطى والبرجوازية التل أبيبية برئاسة يائير لابيد Yair Lapid، أطلق على هذا الحزب اسم "يش عتيد" Yesh Atid أي "يوجد مستقبل"[11]. أما رئيسه فهو إعلامي معروف في "إسرائيل"، وهو ابن الإعلامي والسياسي الإسرائيلي المعروف طومي لابيد Yosef (Tommy) Lapid، زعيم حزب شينوي Shinui المندثر. وأجندة هذا الحزب هي أجندة علمانية،

وهي تسعى لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، مستفيدةً من مظاهرات الاحتجاج الاجتماعي التي وقعت في صيف 2011. أما بالنسبة للمفاوضات مع الفلسطينيين فلا يختلف كثيراً عن مواقف باقي الأحزاب الصهيونية. لهذا يمكن تصنيف هذا الحزب في المركز مع ميل إلى اليمين.

### 2. انتخابات الكنيست الـ 19 وانعكاساتها:

أجريت انتخابات الكنيست الإسرائيلي الـ 19 في 2013/1/22، وشاركت فيها أكثر من 30 قائمة انتخابية، لم تنجح في الدخول إلى الكنيست الإسرائيلي إلا 12 قائمة، بما فيها القوائم العربية[12].

لم تأتِ الدعاية الانتخابية بأي طرح جديد بالنسبة للسياسة الإسرائيلية الداخلية، سوى الشعارات التي تتكرر من انتخابات إلى أخرى، بتحسين الوضع الاقتصادي العام، وتقليل نسبة البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

لكن المفاجآت الكبرى التي حصلت في هذه الانتخابات كانت على النحو التالي: حصول القائمة المشتركة بين الليكود و"إسرائيل بيتنا" على 31 مقعداً فقط من أصل 120 مقعداً؛ بينما كان مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزبان عندما خاضا الانتخابات السابقة منفردين 42 مقعداً. وتراجع نصيب الليكود من 27 مقعداً في الدورة السابقة إلى 20 مقعداً، بينما حصل شريكه "إسرائيل بيتنا" على 11 مقعداً[13]. ولهذا وجهت سهام الانتقاد الشديد إلى نتنياهو من قبل أعضاء في حزبه محملين إياه هذه المسؤولية. ولكن بالرغم من هذه الأجواء داخل الليكود إلا أن القائمة المشتركة احتفظت بأكبر عدد من مقاعد الكنيست الإسرائيلي. أما المفاجأة الثانية فهي حصول حزب يش عتيد[14] برئاسة يائير لابيد على 19 مقعداً، مع أن التوقعات السابقة للانتخابات لم تمنحه هذا العدد من المقاعد. وهذا يعني أن أيّ حكومة سيشكلها نتنياهو سيضطر إلى دعوة لابيد للدخول فيها. أما المفاجأة الثالثة فكانت حصول حزب البيت اليهودي The Jewish Home (HaBayit HaYehudi) برئاسة نفتالي بينت Naftali Bennett على 12 مقعداً. في حين، وهذا كان متوقعاً، انهار حزب كاديما عملياً، حيث كان لديه 28 عضو كنيست ولم يتبقَ لديه إلا عضوين اثنين برئاسة شاؤول موفاز. أما الأحزاب المتدينة مثل يهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism (Yahadut Hatorah) وشاس Shas فقد حافظت على مقاعدها في هذا الكنيست، بالرغم من أن بعض الاستطلاعات أشارت إلى إمكانية حصول تراجع في مكانتها.

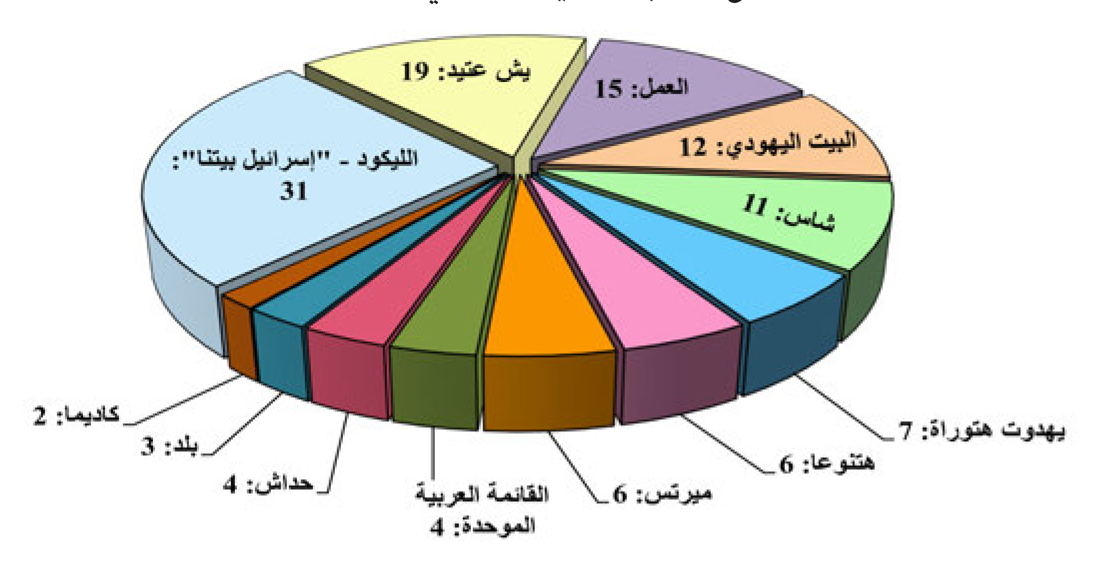
توزعت المقاعد الـ 120 في الكنيست الإسرائيلي الـ 19 على النحو التالي: 61 مقعداً لأحزاب وحركات اليمين والمتدينين (الليكود – "إسرائيل بيتنا" 31 مقعداً، والبيت اليهودي 12 مقعداً، وشاس 11 مقعداً، ويهدوت هتوراة 7 مقاعد)، و48 مقعداً لأحزاب معسكر الوسط واليسار (يش عتيد 19 مقعداً، وحزب العمل Labor Party 15 مقعداً، والحركة (هتنوعا) 6 مقاعد،

وميرتس Meretz 6 مقاعد، وكاديما مقعدان). أما الأحزاب العربية (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) Democratic Front for Peace and Equality (Hadash)، والتجمع الوطني الديموقراطي (بلد) National Democratic Assembly، والقائمة العربية الموحدة United Arab List)، فقد حصلت على 11 مقعداً. والجدول التالي يوضح نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 مقارنة مع الكنيست الـ 18:

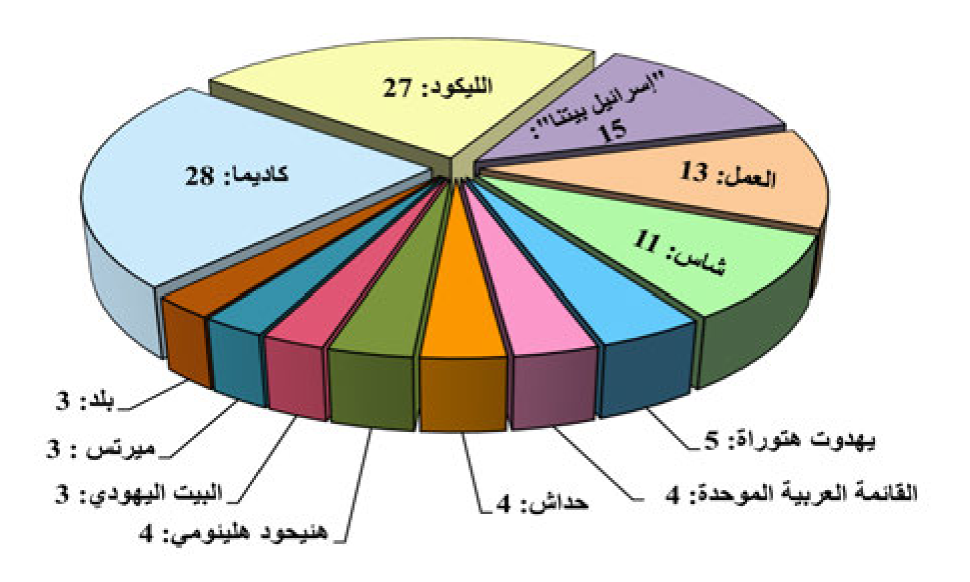
**جدول 2/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 مقارنة بالكنيست الـ 18**[15]

| اسم القائمة | الكنيست الـ 19 2013/1/22 | | الكنيست الـ 18 2009/2/10 | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد الأصوات الصالحة | عدد المقاعد | عدد الأصوات الصالحة | عدد المقاعد |
| الليكود | 885,163 | 31 | 729,054 | 27 |
| "إسرائيل بيتنا" | | | 394,577 | 15 |
| يش عتيد | 543,458 | 19 | – | – |
| العمل | 432,118 | 15 | 334,900 | 13 |
| البيت اليهودي | 345,985 | 12 | 96,765 | 3 |
| كاديما | 78,974 | 2 | 758,032 | 28 |
| شاس | 331,868 | 11 | 286,300 | 11 |
| يهدوت هتوراة | 195,892 | 7 | 147,954 | 5 |
| الحركة (هتنوعا) | 189,167 | 6 | – | – |
| ميرتس | 172,403 | 6 | 99,611 | 3 |
| القائمة العربية الموحدة | 138,450 | 4 | 113,954 | 4 |
| الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) | 113,439 | 4 | 112,130 | 4 |
| التجمع الوطني الديموقراطي (بلد) | 97,030 | 3 | 83,739 | 3 |
| الاتحاد الوطني (هئيحود هليئومي) National Union (HaIhud HaLeumi) | – | – | 112,570 | 4 |
| عدد الذين يحق لهم الاقتراع | 5,656,705 | | 5,278,985 | |
| مجموع الأصوات الكلي | 3,833,646 | | 3,416,587 | |
| مجموع الأصوات الصالحة | 3,792,742 | | 3,373,490 | |

نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 في 2013/1/22




نتائج انتخابات الكنيست الـ 18 في 2009/2/10




وقف نتنياهو أمام خيارات محدودة في مسألة تشكيل حكومته. فحزب يش عتيد فرض شروطاً مسبقة على دخوله الحكومة وفي مقدمتها العمل على تجسير الفجوة بين المتدينين والعلمانيين في قضية تحمل العبء والمشاركة في التجنيد في الجيش. وانضم إلى هذا المطلب حزب البيت اليهودي. فوجد نتنياهو نفسه مكبلاً بمسألة لطالما حاول إيجاد حلٍّ وسط بشأنها، عندما كانت الأحزاب الحريدية متحالفة معه. ولكن هذه المرة وجد يديه مكبلتين بشروط قاسية من قبل حزبين يشكلان معاً 31 مقعداً، أي تماماً بحجم قائمته (الليكود و"إسرائيل بيتنا").

من جهتها أبدت تسيبي ليفني رئيسة حزب الحركة استعدادها للمشاركة في الائتلاف الحكومي، متنازلة عن صراعاتها الشخصية مع نتنياهو، بهدف تحريك عجلة المفاوضات مع الفلسطينيين.

إذاً، وجد نتنياهو نفسه أمام خيارات ضيقة بالنسبة لتشكيل حكومة جديدة برئاسته. الخيار الأول: أن تتشكل حكومة من حزبه والأحزاب المتدينة بمقاعد تبلغ 48، مع محاولة إقناع حزب العمل للدخول في الائتلاف فيصبح العدد 63 عضو كنيست في الائتلاف. ولكن هذا الخيار فيه تنازعات وصراعات خصوصاً بين "إسرائيل بيتنا" والمتدينين. الخيار الثاني: أن تتشكل حكومة من الليكود – "إسرائيل بيتنا"، ويش عتيد، والبيت اليهودي، والحركة بمجموع 68 مقعداً. وبهذا فضل نتنياهو أن يشكل حكومة يمين – مركز (إذا اعتبرنا يش عتيد والحركة ضمن هذا التصنيف). ولأول مرة منذ عقود تتشكل حكومة بدون الأحزاب الحريدية بكافة أطيافها.

وقع نتنياهو تحت ابتزاز حزبَيْ البيت اليهودي ويش عتيد، وفي محاولة منه لعدم فقدان الإمساك بخيوط الحكومة، اشترط حزب يش عتيد أن تتشكل الحكومة من 20 وزيراً فقط من دون رئيس الوزراء. غير أن الوزارة تشكلت من 21 وزيراً، ثم انضمّ إليها في وقت لاحق ليبرمان وزيراً للخارجية بعد صدور حكم ببراءته. وبذلك أصبح العدد 22 وزيراً، وبإضافة رئيس الوزراء نتنياهو، يصبح المجموع 23 عضواً. وقد توزعت الحقائب على 8 وزراء من الليكود (بمن فيهم رئيس الوزراء)، و5 وزراء من "إسرائيل بيتنا"، و5 وزراء من يش عتيد، و3 وزراء من البيت اليهودي، و2 من حزب الحركة. وهذا يعني أن نتنياهو حافظ على قوة ونفوذ حزبه وحزب شريكه "إسرائيل بيتنا" في الحكومة، مقابل تنازلات في رئاسات وعضوية لجان الكنيست لأحزاب الائتلاف الأخرى[16].

نال حزب يش عتيد حقيبتي المالية والتعليم من منطلق رغبة لابيد في تحسين أوضاع الطبقة المتوسطة، خصوصاً وأن غالبيتها تقيم في منطقة تل أبيب حيث انطلقت مظاهرات الاحتجاج الاجتماعي في صيف 2011. أما في التعليم فيطرح الحزب مسألة إحداث تغيير بنيوي على جهاز التربية والتعليم، وعلى طريقة تقديم طلبة الثانوية العامة لامتحان التوجيهي، وطريقة قبول الطلاب للجامعات.

ويظهر أن حزب يش عتيد يمثل ظاهرة مؤقتة في المشهد الحزبي في "إسرائيل"، لأنه لم يتشكل من قاعدة أيديولوجية قائمة وذات جذور كحزب البيت اليهودي. ولأن احتجاجات الطبقة الوسطى أفرزت مثل هذه الحالة، فانضم إلى مركبه من لم يجدوا أنفسهم في أيّ إطار حزبي آخر، حيث يكون عديدون منهم ذوي نزعات أو مصالح شخصية. من جهة أخرى فإن تبوُّأ مؤسس الحزب لابيد لحقيبة المالية في حكومة نتنياهو قد تتسبَّب له بخلافات وصراعات مع جهات وأطراف كثيرة داخل الكنيست، وفي أوساط شرائح الشعب في "إسرائيل"، لأن معالجة الشأن المالي في "إسرائيل"

مسألة حساسة للغاية، وخصوصاً من قبل الأحزاب المتدينة التي اعتادت نيل مخصصات كبيرة من الميزانية لصالح مؤسساتها المستقلة. ولابيد يسعى إلى تعديل هذا النهج، مما سيترك أثراً على الجو السياسي العام.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى مواقف يش عتيد المتشنجة من التفاوض مع الفلسطينيين، مما قد يؤدي إلى انشقاقات داخل صفوفه، وبالتالي إلى مبادرة عدد من أعضائه المنشقين إلى تشكيل قوائم مستقلة. ولذلك فإن وضع هذا الحزب غالباً ما سيكون شبيهاً بوضع حزب كاديما. إذاً، وبدون تجربة سابقة وجد حزب يش عتيد نفسه أمام تحديات خطيرة، إن لم ينجح في تحقيقها جميعاً أو جزء منها، فسيطاح به في الانتخابات القادمة.

في المقابل، قوي وتعزز حزب البيت اليهودي، وهو حزب متدين محسوب على حزب المتدينين الوطنيين (المفدال) Mafdal سابقاً، وله شعبية واسعة في صفوف المستوطنين والتيارات الدينية غير الحريدية في "إسرائيل". وأقيم هذا الحزب كاستمرارية لحزب الاتحاد الوطني – المفدال عشية انتخابات الكنيست الإسرائيلي الـ 17 في سنة 2006. الهدف المركزي لإنشائه هو توحيد صفوف القوائم والأحزاب الدينية – التقليدية اليمينية، وهي: المفدال، وموليدت Moledet، وتكوما Tekuma، وأحي Achi. ولكن هذه الخطوة لم تتكلل بالنجاح، إذ بقي حزب البيت اليهودي ممثلاً للمفدال فقط. وتجددت المحاولة ثانية في انتخابات الكنيست لدورته الـ 19 في 2013 فحقق الحزب 12 مقعداً، وانضم في أعقاب هذا الإنجاز إلى الائتلاف الحكومي القائم حالياً.

وفي واقع الأمر، فإن البيت اليهودي ليس ظاهرة عابرة أو مؤقتة في المشهد الحزبي في "إسرائيل"، وإنما هو عملية تجديد لتشكيل الأحزاب اليمينية المتدينة، بغية الوصول إلى مستوى التأثير على القرارات السياسية المصيرية في نظرها؛ وفي مقدمتها الحؤول دون تقديم أي تنازلات كانت للفلسطينيين، وتثبيت المشروع الاستيطاني ويهودية الدولة. ويشار هنا إلى أن عدداً من أعضاء الكنيست الإسرائيلي في هذا الحزب هم من المستوطنين ويقيمون في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أما المصوتون لصالح الحزب فهم من أعضاء المفدال سابقاً، وأحزاب وقوائم يمينية استيطانية صغيرة وداعمة للمشروع الاستيطاني، بالإضافة إلى بعض الغاضبين على الوحدة بين الليكود و"إسرائيل بيتنا".

لا شكّ في أن البيت اليهودي سيؤثر (ما دام مشاركاً في الحكومة) على قرارات كثيرة تتعلق بشكل الدولة، وخصوصاً ما يسمى "يهودية الدولة". وهي مسألة سيسعى لاستخدامها كورقة ضغط مستمرة من خلال طرحها في المحافل الدولية، ومحاولة إيجاد قبول فلسطيني وعربي ودولي بها. بالإضافة إلى مسألة تجنيد المتدينين الحريديم Haredim، علماً أن مواقفه من التجنيد تتماشى مع قرار الحكومة الإسرائيلية، ولكنه يدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هؤلاء.

لم تحمل انتخابات الكنيست الـ 19 في سنة 2013 أيّ تغيير بالنسبة لتقسيم المقاعد بين الأحزاب العربية، مقارنة بانتخابات 2009، فقد حصل كلّ من حداش والقائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد، والتجمع الوطني الديموقراطي على ثلاثة مقاعد[17]. ويضم الكنيست التاسع عشر 18 نائباً من فلسطينيي 1948، منهم 10 عن الأحزاب العربية[18]، وثمانية عن الأحزاب اليهودية، بينهم ستة دروز. ويحق لـ 790 ألفاً من فلسطينيي 1948 الاقتراع، بنسبة 14% ممن يحق لهم الانتخاب في "إسرائيل"[19]، مع الإشارة إلى أن نسبة عدد فلسطينيي 1948 يصل إلى 16.6% من عدد سكان "إسرائيل".

وحصلت الأحزاب العربية في انتخابات 2013 على 77% من مجمل الأصوات العربية الصالحة، مقابل نحو 82% في سنة 2009. وقد بلغت حصة الأحزاب العربية في البلدات العربية 84% من أصوات الفلسطينيين العرب، مقارنة بـ 87% في سنة 2009؛ وفي البلدات العربية الدرزية وصلت نسبة التصويت للأحزاب العربية إلى 18% مقارنة بـ 17% في انتخابات 2009؛ بينما وصلت حصّة الأحزاب العربية في البلدات المختلطة والمدن الساحلية إلى قرابة 80% من أصوات الفلسطينيين العرب[20].

**جدول 2/2: التصويت بين الأحزاب العربية خلال الفترة 2006–2013**[21]

| السنة | الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) | | القائمة العربية الموحدة | | التجمع الوطني الديموقراطي (بلد) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأصوات | النسبة (%) | عدد الأصوات | النسبة (%) | عدد الأصوات | النسبة (%) |
| **2006** | 86,092 | 24.3 | 94,786 | 27.4 | 72,066 | 20.2 |
| **2009** | 112,130 | 29.6 | 113,954 | 30.3 | 83,739 | 22.2 |
| **2013** | 113,439 | 24 | 138,450 | 31 | 97,030 | 22 |

وقد أقفلت سنة 2013 بانقلاب في قيادة حزب العمل حيث لحقت هزيمة بزعيمة الحزب شيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich لصالح إسحق (بوجي) هرتسوغ Isaac Herzog (هو ابن حاييم هرتسوغ Chaim Herzog رئيس "دولة إسرائيل" الأسبق وسياسي معروف، وحفيد الحاخام الأكبر السابق إسحق هليفي هرتسوغ Yitzhak HaLevi Herzog)[22]. هذا الانقلاب يشكل ضربة لنهج يحيموفيتش الاشتراكي والرافض للمشاركة في حكومة نتنياهو دون توفر شروط مقنعة لتسوية سلمية مع الفلسطينيين.

أما ظروف خسارة يحيموفيتش لزعامة حزب العمل فهي تحمل دلالات على قدرة كتل صلبة في الحزب من الأعضاء القدامى في التعبير عن عدم رضاهم عن نهجها وتوجهاتها المركِّزة على القضايا الاجتماعية. لهذا عمل هؤلاء ومناصروهم على تحقيق انقلاب داخلي عليها. ويتمتع هرتسوغ بنشاط ميداني واسع في فروع الحزب، وخصوصاً أنه يطرح أجندة سياسية واقتصادية

واجتماعية معاً. ولا شكّ في أن حزب العمل قد حقق بعض الإنجازات في انتخابات الكنيست الـ 19 من حيث إعادة شرائح لا بأس بها من مؤيديه، وبالتالي إلى زيادة قوته في الكنيست، لكن رفض يحيموفيتش الدخول في الائتلاف الحكومي قد أسهم في إضعاف موقفها وقيادتها، إذ إن قيادات عديدة في حزب العمل تنادي بالانضمام إلى تشكيلة حكومة نتنياهو مدّعية قدرتها في التأثير في القرارات، وخصوصاً السياسية.

## 3. الانتخابات المحلية والبلدية:

كان هناك حدث مركزي في المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل" هو إجراء انتخابات محلية وبلدية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وما ميز هذه الانتخابات عن سابقاتها استمرار حالة اللامبالاة من قبل الجمهور الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة المشاركة العامة نحو 35%. في حين أن المشاركة في هذه الانتخابات بين أوساط الفلسطينيين في "إسرائيل" كانت مرتفعة، حيث وصلت إلى 75%؛ لكون هذه الانتخابات مؤشراً قوياً على مكانة العائلية والحمائلية (العشائرية) في معظم السلطات المحلية والبلدية العربية، ولكون هذه السلطات مُشغّلاً رئيسياً للمواطنين، في ظلّ سياسات حكومات "إسرائيل" التمييزية في ميدان العمل تجاه الفلسطينيين في "إسرائيل" (انظر جدول 2/3).

**جدول 2/3: معدلات التصويت في الانتخابات المحلية في الوسط الفلسطيني مقارنة بالمعدل العام في "إسرائيل"[23]**

| انتخابات سنة | في الوسط الفلسطيني (%) | المعدل العام في "إسرائيل" (%) |
|---|---|---|
| **1993** | 88.7 | 56.3 |
| **1998** | 90.7 | 57.4 |
| **2003** | 75 | 49.3 |
| **2008** | 77 | 46 |
| **2013** | 75 | *50.9 |

* هذا الرقم هو حسب معطيات المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute (IDI). ومن الجدير بالذكر أن صحيفة هآرتس Haaretz أشارت إلى أن معدل التصويت العام قد بلغ 32.7 بخلاف المعدل المشار إليه. كما أن نسبة التصويت الخاصة باليهود فقط قد بلغت 35%[24].

وقد أظهرت هذه الانتخابات تراجع مكانة وتأثير الأحزاب السياسية العربية في الشأن الفلسطيني الداخلي (أي المحلي). أما تأثيرها (أي الأحزاب) فكان عن بُعد وغير مباشر في هذه الانتخابات. والحدث الأبرز في هذا السياق هو انهيار مكانة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة في معظم السلطات التي شاركت في انتخاباتها، وفي مقدمتها مدينة الناصرة[25]، حيث فقدت الجبهة بلدية الناصرة لصالح مرشح مستقل هو علي سلّام، الذي خاض الانتخابات في قائمة مستقلة غير مرتبطة بأي جهة سياسية أو حزبية سواء عربية أم غيرها. كان علي سلاّم نائباً لرئيس بلدية

الناصرة المهندس رامز جرايسي لفترة طويلة، ولكنه وقع في خلاف معه، ونجح في فترة قصيرة جداً، في أقل من ستة شهور، من إلحاق هزيمة بالرئيس جرايسي وبحزب الجبهة.

أشارت نتائج انتخابات السلطات المحلية التي جرت في 2003، و2008، و2013، إلى سيطرة العائلة على مجريات الانتخابات، مع تراجع دور الأحزاب؛ فأغلب القوائم في القرى والمدن العربية استندت إلى قاعدة عائلية. وقد بلغ عدد الأعضاء العرب الذين فازوا في انتخابات 2013 في المجالس المحلية العربية 762 عضواً؛ وهذا يعني أن نسبة أعضاء السلطات المحلية المنتمين لأحزاب وحركات سياسية لا تتجاوز 9%[26]. ومن ميزات هذه الانتخابات أيضاً أن 149 رئيس سلطة محلية تجددت ولايتهم لمرة ثانية أو ثالثة أو أكثر من أصل 191 رئيس سلطة مرشح. وكذلك فإن ثلاثة رؤساء بلديات كانوا قائمين على رأس أعمالهم، ومرشحين للانتخابات، ومتهمون بالفساد المالي والإداري قد حققوا فوزاً لدورة أخرى. وهذا ملف جديد مطروح على جدول بحث النيابة العامة في "إسرائيل".

### 4. نظام سياسي أكثر تطرفاً:

**حكومة استيطانية:** يتمسك نتنياهو بالأجندة الليكودية، الداعية إلى توسيع رقعة الاستيطان الصهيوني في القدس ومحيطها، وفي المستعمرات القائمة في الضفة الغربية المحتلة. ومن جهة أخرى فإن نتنياهو ملتزم بسياسة حكومته الاستيطانية وتطوير هذا الاستيطان في كافة أوجهه[27]. ومن الواضح أن تعثر مسار التفاوض مع الفلسطينيين لم يمنع حكومة نتنياهو من متابعة الاستيطان. وتوافقت سياسات نتنياهو مع رغبات وتوجهات المستوطنين. وبما أن المسار التفاوضي متعثر ومتجمد، بسبب تعنت نتنياهو وعدم ميله بالكلية إلى تفعيل المفاوضات، فإن النشاط الاستيطاني غير متوقف مطلقاً؛ ولدرجة أن نتنياهو صرح في أكثر من مناسبة أن الاستيطان يجب ألا يُشكل عثرة أمام لقاء فلسطيني إسرائيلي، وهو يعلم علم اليقين أن مطالب الجانب الفلسطيني الأساسية هي توقيف كلي للاستيطان.

وبالرغم من هذه الحالة فإن الاستيطان استمر وما يزال وكأنه لا علاقة له بجوهر الصراع، لدرجة أن التمدد الاستيطاني قد طال الأراضي الفلسطينية الخاصة (أي الملكية الخاصة). وحاولت حكومة نتنياهو شرعنة هذه الخطوة إلا أن المحكمة العليا رفضت ذلك، ورأت خطوة حكومة نتنياهو خارجة عن القانون.

وخطت الحكومة الإسرائيلية خطوة أخرى نحو تعزيز الاستيطان من خلال الاعتراف الرسمي بكلية أريل Ariel (أريل من كبريات المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية)[28] كجامعة عادية ذات حقوق في منح الألقاب والدرجات الجامعية. وجاء الاعتراف من قبل الحكومة ومجلس التعليم العالي. واستفزت هذه الخطوة هيئات ومؤسسات رسمية في "إسرائيل" وخارجها، مؤكدين أنها ستزيد العراقيل أمام المسار التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبالرغم من كل الضغوط

وبيانات الشجب من أطراف مختلفة في العالم، إلا أنّ الجامعة في أريل مستمرة في عملها وسيرها ونموها بدعم حكومي مكشوف.

إلى جانب ذلك، استمرت حملات مقاطعة المستعمرات محلياً وعالمياً، وخصوصاً مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية والبضائع المنتجة في المستعمرات. كل هذه النشاطات المضادة للمستعمرات لم تثنِ حكومة "إسرائيل" عن الاستمرار في توسيع رقعة المستعمرات بالإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة سواء في القدس أم خارجها.

وقد وَفَّر تشكيل الحكومة الإسرائيلية سنة 2013، غطاء قوياً للاستيطان وبرامج التهويد، وعزّز ظروف إفشال مشاريع التسوية السلمية. وبالرغم من نداءات الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فإن نتنياهو يرأس حكومة مستوطنين بامتياز. وبشكل عام، فقد أصبح موضوع الاستيطان مسألة عادية في الحياة اليومية في "إسرائيل"؛ بمعنى أنه لم يَعُد موضوعاً نقاشياً، أو موضوعاً للخروج في مظاهرات لدى اليسار الإسرائيلي في تل أبيب وغيرها من مدن "إسرائيل".

**مخطط برافر:** يهدف مخطط برافر Prawer Plan[29] الذي أثير في الساحة الداخلية الإسرائيلية إلى ترحيل الفلسطينيين العرب من بدو النقب، والاستيلاء على مئات آلاف الدونمات[30]، لإقامة مستعمرات صهيونية عليها ضمن مخطط تهويد النقب. وحظيت قضية العرب البدو بمساحات واسعة في الإعلام الإسرائيلي والعالم العربي والعالم كافة، وخرجت مظاهرات صاخبة نظمها العرب الفلسطينيون في عدة مدن في "إسرائيل" ضدّ هذا المخطط، رافقتها تظاهرات واعتصامات في عدد كبير من مدن وعواصم في دول العالم. وقبل نهاية سنة 2013 بقليل أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تراجعها عن هذا المخطط مدعية أنه غير قابل للتطبيق في الظروف الراهنة. وبدأت تتعالى أصوات في محافل الحكومة والأحزاب اليمينية داعية إلى تهويد الجليل للتقليل من نسبة العرب العالية فيه، إذ تبلغ أكثر من 56% من مجموع سكان الجليل كافة.

**"يهودية الدولة":** أما في موضوع "يهودية الدولة" فإن هذه الحكومة متمسكة بالموضوع وتعُدُّه شرطاً من شروط مفاوضات التسوية السلمية، ووجهت دعوة مجددة إلى السلطة الفلسطينية لتعترف به، إلا أن السلطة رفضت ذلك حتى هذه الساعة[31].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن عدداً من وزراء الحكومة وأعضاء في الكنيست تقدموا بقوانين أو مقترحات لتعزيز يهودية الدولة، من بينها شطب اللغة العربية كلغة رسمية في "إسرائيل"، وتطوير الاستيطان اليهودي في "إسرائيل"، خصوصاً في الجليل كما سبق وأشرنا[32].

**قانون يمنع تقسيم القدس:** أيدت أحزاب اليمين والمتدينين هذا القانون، في حين عارضته أحزاب اليسار في الكنيست؛ ولكنه لم يحصل على أغلبية برلمانية ساحقة مؤلفة من ثلثي أعضاء

الكنيست، أي ثمانين عضواً. وهذا ما يؤكد طبيعة البرلمان في "إسرائيل" بكونه رافضاً لأي تسوية حقيقية مع الفلسطينيين[33]. بل إن نتنياهو (بالرغم من تطرفه) واجه مشكلة داخل حزبه، حيث إن أحد أعضائه وجه تهديداً له بطرده من الحزب إذا وافق على تسوية مع الفلسطينيين شبيهة بأوسلو. ولم يكتفِ معارضو التسوية السلمية بهذه الخطوة، بل بدأوا ينشطون داخل الحزب لتعديل دستوره بما يضمن منع إقامة دولة فلسطينية. وهذه الخطوة تعكس وجود تيار داخل الليكود يرفض أي تسوية مع الفلسطينيين، ويكرس الاحتلال من منطلق تحرير الأرض اليهودية، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين (وفق منظورهم). ولكن نتنياهو الذي باتت يداه مكبلتين، استمر في البحث عن طريقة للمحافظة على مكانته وزعامته داخل الحزب من خلال طرح مشروع دمج حزبي الليكود و"إسرائيل بيتنا" في قائمة حزبية واحدة (وليس شراكة كما هو الحال حالياً)، إلا أن ليبرمان زعيم "إسرائيل بيتنا" رفض خوفاً من اندثار حزبه واختفائه.

**قيود على الحريات:** سعياً للتضييق على المظاهر المناهضة لسياسات "إسرائيل" الداخلية[34]، فإن ليفني اقترحت قانوناً لمكافحة الإرهاب بعيون إسرائيلية، مفاده أن من يُظهر تضامناً وتأييداً لمنظمة إرهابية أو يرفع شعاراتها يعاقب بالسجن الفعلي. وطالبت بتمديد حكم المؤبد من ثلاثين إلى أربعين عاماً[35]. ويهدف هذا القانون إلى وضع قيود على الحريات، والفئة المقصودة معروفة، وهي العرب الفلسطينيين في الداخل.

ومن جملة القوانين التي تحدّ من الحرية ومن العمل السياسي للأقليات في "إسرائيل"، أقرَّ الكنيست الإسرائيلي في 2014/3/11 قانوناً رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية من 2% إلى 3.25%[36]. وترجع خلفية المشروع إلى محاولة التخلّص من الأحزاب والقوائم السياسية الصغيرة. وهذا يؤثر سلباً على الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست، حيث سيتم ترحيلها من المشهد البرلماني الإسرائيلي ليصبح "برلماناً يهودياً". طبعاً كانت هناك معارضة من قبل أحزاب المعارضة كالأحزاب العربية والعمل وميرتس وشاس (الأخيرة لكونها في هذه الدورة ضمن صفوف المعارضة، وادعائها الدفاع عن الطبقات المسحوقة، التي تحاول تمثيل ذاتها خارج أطر الأحزاب القائمة)[37].

## 5. تجاذبات داخلية:

**الخدمة العسكرية للحريديم:** استمرَّ الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي حول قضية توزيع العبء وتحمل المسؤولية، بين تيارات المجتمع والأحزاب السياسية على مختلف أنواعها. حيث ارتفعت مطالب من الأحزاب اليسارية والمركز واليمين العلماني، ومن حركات اجتماعية متنوعة، داعية الإسرائيليين الحريديم إلى تحمل العبء والمسؤولية بقبولهم مبدأ التجند في الجيش الإسرائيلي أو خدمة بديلة موازية للخدمة العسكرية. من البديهي أن ترفض الأحزاب الدينية المتطرفة (الحريدية) هذه الدعوة، معتبرة إياها خرقاً ونسفاً للمتفق بشأنه والذي بات يعرف باسم

حالة "الوضع القائم" أو "الستاتوس كو" Statusquo، أي أن إيمان المتدين هو عبارة عن عمله؛ وهذا كاف بمنظورهم. في حين أن المنادين بالتجند لكل الشعب في "إسرائيل" ينادون بالتساوي في الخدمة، بحيث لا يبقى الأمر مقصوراً على العلمانيين ومجموعات محدودة من المتدينين. هذا الأمر وسّع الشرخ داخل المجتمع في "إسرائيل" وكان أحد مواضيع الدعاية الانتخابية لعدد من الأحزاب المعنية وذات الصلة[38].

وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية الجديدة قانون الخدمة العسكرية أو المدنية، على أن يسري مفعوله ابتداء من سنة 2016. وهذا يتعارض مع طبيعة الأحزاب الحريدية، التي بدأت تبحث عن مخارج للتهرُّب من القانون والالتفاف عليه.

**ظاهرة الفساد السياسي والمالي**[39]: أفادت وكالات الأنباء العالمية أن تدريج "إسرائيل" في الفساد وفقاً لمؤشر عالمي معتمد تقع في المرتبة 39 لسنة 2012 بعد أن كانت في المرتبة 36 في السنة التي سبقتها أي 2011[40]. ويشمل الفساد القطاع العام وسياسيين. ومن أبرز القضايا المتعلقة بالفساد السياسي والمالي قضية إيهود أولمرت، رئيس حكومة "إسرائيل" الأسبق والمعروفة باسم "هوليلاند" Holyland، واستغلها سياسيون مناوئون له للإطاحة به من العمل السياسي، وخصوصاً رئاسة الوزراء أمام نتنياهو، إلا أن المحكمة برأته من معظم ملفات الفساد المنسوبة إليه، كما لم تمنعه من خوض العمل السياسي. وأولمرت (بعد هذا القرار) أصبح يُشكل منافساً مستقبلياً محتملاً لنتنياهو. وهناك قضية أخرى تتعلق بالفساد السياسي والمالي مرتبطة بليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ووزير خارجية "إسرائيل" في حكومة نتنياهو، وحليفه الائتلافي. طبعاً خاض ليبرمان انتخابات الكنيست، ولكنه لم يُدرَج في الحكومة ريثما أصدرت المحكمة قرارها النهائي. وقد صدر الحكم ببراءته بالفعل في 2013/11/6، حيث استأنف عمله وزيراً للخارجية منذ ذلك الوقت[41]. إن عودة ليبرمان ستُعَقّد مسيرة المفاوضات بسبب مواقفه المتشددة تجاه الفلسطينيين؛ ثم إن تبرئته ستقوي من شعبية حزبه في الشارع الإسرائيلي، وستضفي صورة من الشرعية على أعمال الاختلاس والفساد المالي والسياسي[42]. إن الصفعة القوية التي تلقتها النيابة العامة في "إسرائيل" بتبرئة ليبرمان قد تفتح الباب على مصراعيه لتبرئة سياسيين آخرين من تهم فساد موجهة إليهم.

وهناك قضية ثالثة بهذا الخصوص، شغلت الإسرائيليين وما تزال، هي تقديم ملفات اتهام من قبل النيابة العامة بحق عدد من رؤساء السلطات المحلية في "إسرائيل" المتهمين بتلقي رشاوى أو خيانة الأمانة، وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وقد دار جدال عنيف في أروقة الكنيست الإسرائيلي ووسائل الإعلام حول ما إذا كان يجوز لمتهم أن يترشح لانتخابات سلطة محلية سواء لرئاستها أم لعضويتها. وسيكون هذا الموضوع أحد الملفات الساخنة في سنة 2013 خلال المعركة الانتخابية المحلية في "إسرائيل".

ويسود الرأي العام في "إسرائيل" جوّ من عدم الثقة بالقضاء في مثل هكذا قضايا، إذ تمت تبرئة عشرات السياسيين وأصحاب النفوذ المالي من قضايا فساد سياسي ومالي. لهذا تسعى بعض الجهات إلى مكافحة هذه الظاهرة، من خلال جمعيات عمل أهلية، تبحث في قضايا رشاوى وفساد وتبييض أموال، بهدف تحسين جودة الحكم في "إسرائيل".

مقابل ذلك لم ينحصر الفساد المالي والسياسي في صفوف الساسة في "إسرائيل" بل وصل إلى صفوف كبار رجال الدين، وعلى رأسهم الحاخام الأكبر الأسبق لـ"إسرائيل" يونا ميتسجر Yona Metzger، الذي وجهت إليه تهم تلقي رشاوى وتبييض أموال وعدم التصريح بمدخولاته لمصلحة الضريبة[43].

ومن المتوقع أن تشهد السنتان القادمتان 2014–2015 صراعات داخل الحكومة بين الليكود و"إسرائيل بيتنا" وحزب يش عتيد على وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي – الاجتماعي. وسيتعزز الصراع بوجه خاص بين الليكود و"إسرائيل بيتنا"، حول استمرار الشراكة أو الانفصال. ومن المحتمل أن تنفضّ الشراكة بينهما، ما سينعكس سلباً على مصير حكومة نتنياهو[44]. وسيصطدم نتنياهو وبعض أعضاء من حزبه مع حزب البيت اليهودي المتشدد في كل ما له علاقة بوضع ومستقبل المستعمرات، إذ إن البيت اليهودي يرفض أي مفاوضات تتعلق بمصير المستعمرات. أضف إلى ذلك أن الشرخ الاجتماعي سيتعزّز في أعقاب التلويح المستمر بتطبيق تحمل العبء من خلال فرض التجنيد الإجباري على الحريديم.

ويرى المراقبون أن ملفات الفساد المالي والسياسي سيرتفع عددها، خصوصاً في أوساط رجال سياسة ورؤساء سلطات بلدية ومحلية، ما يؤكد تراجع جودة الحكم وتفضيل المصالح الخاصة على الشأن العام.

ويبقى السؤال المركزي هل ستُعمِّر حكومة نتنياهو الثالثة حتى نهاية الدورة البرلمانية الـ 19؟ أم سيتم تقديم موعد الانتخابات؟ من الصعب التكهن حالياً بهذا الأمر، لكن من الواضح أن درب هذه الحكومة غير مفروش بالورود، وأي زعزعة سياسية قد تؤدي إلى تفكيكها.

## ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

### 1. المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2013 بنحو 8.134 ملايين نسمة، بينهم 6.102 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 7.985 ملايين نسمة، بينهم 6 ملايين يهودي، أي ما

نسبته 75.1% من السكان في نهاية سنة 2012. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2013 بنحو 1.683 مليون، أي ما نسبته 20.7% من السكان، مقارنة بنحو 1.647 مليون سنة 2012، أي ما نسبته 20.6% من السكان (انظر جدول 2/4). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (308 آلاف تقريباً[45]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.35 مليون سنة 2013، أي نحو 16.6% من السكان.

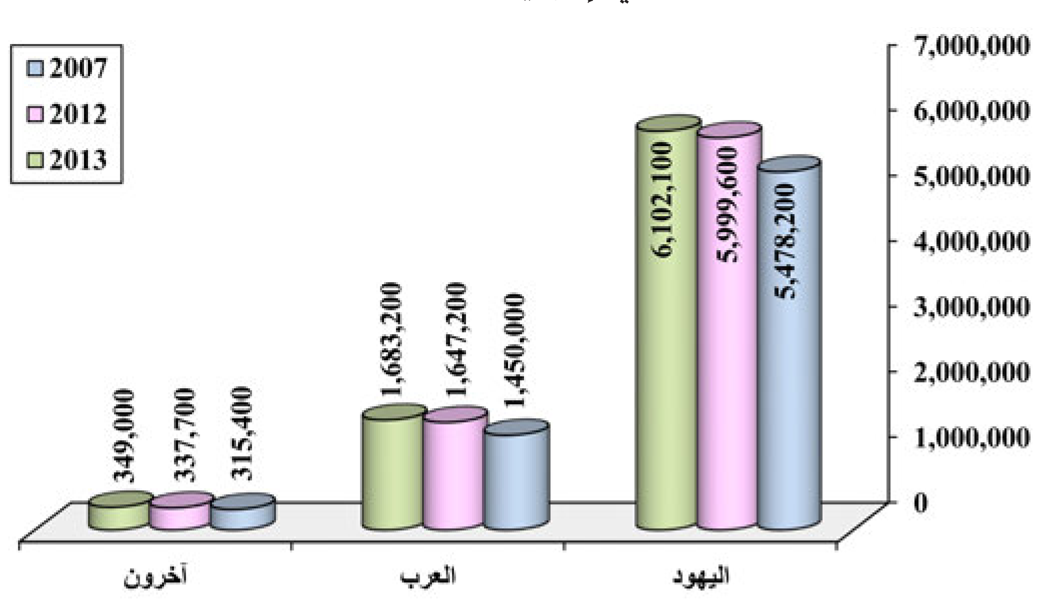
وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2013 نحو 349 ألفاً على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.3%، مقارنة بنحو 338 ألفاً صُنِّفوا على أنهم "آخرون" سنة 2012، أي ما نسبته 4.2%. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وحسب مجلس مستعمرات يهودا والسامرة وغزة (يشع) Yesha Council، وهو أكبر منظمة استيطانية في الضفة الغربية، فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية يُقدَّر مع نهاية سنة 2013 بنحو 370 ألفاً، باستثناء شرقي القدس؛ التي قُدِّر عدد مستوطنيها اليهود بنحو 200 ألف[46]. أما معطيات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) فإنها تقدم تقديرات أكبر بكثير من الإحصاءات الإسرائيلية، إذ تشير إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس) بلغ أكثر من 656 ألفاً سنة 2012 و693 ألفاً سنة 2013[47].

**جدول 2/4: أعداد السكان في "إسرائيل" 2007–2013[48]**

| السنة | إجمالي | اليهود | العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان) | آخرون |
|---|---|---|---|---|
| 2007 | 7,243,600 | 5,478,200 | 1,450,000 | 315,400 |
| 2008 | 7,419,100 | 5,608,900 | 1,499,900 | 310,300 |
| 2009 | 7,552,000 | 5,701,900 | 1,535,800 | 314,300 |
| 2010 | 7,695,100 | 5,802,400 | 1,573,100 | 319,600 |
| 2011 | 7,836,600 | 5,898,400 | 1,609,800 | 328,400 |
| 2012 | 7,984,500 | 5,999,600 | 1,647,200 | 337,700 |
| 2013 | 8,134,300 | 6,102,100 | 1,683,200 | 349,000 |

**أعداد السكان في "إسرائيل" 2007 و2012–2013**




وفي سنتي 2012 و2013 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.9%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 170,940 نسمة و171,207 نسمة خلال سنتي 2012 و2013 على التوالي[49].

وخلال سنة 2013 قدم إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 16,882 مهاجر، مقارنة بـ 16,558 و16,893 سنتي 2012 و2011 على التوالي (انظر جدول 2/5). وتتوافق أرقام هذه السنوات مع المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية منذ سنة 2000 بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الهجرة إلى "إسرائيل" ترافق مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" في سنة 2011 نحو 16,200 يحملون جوازات إسرائيلية، بينهم 800 عربي؛ بينما رجع في السنة نفسها 9,500، بينهم نحو 475 عربياً بنسبة 5%. أي إن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 6,700 شخص[50]. وحسب دراسة أعدها جلعاد ناثان Gilad Nathan في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، لصالح مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست Knesset Research and Information Center (RIC)، فإنه لا توجد إحصائيات رسمية إسرائيلية دقيقة حول عدد الإسرائيليين المقيمين في الخارج إقامة دائمة. ففي سنة 2011 قدرت وزارة الداخلية عددهم بنحو 227 ألفاً، بينما بلغ عددهم حسب مؤسسة التأمين الوطني National Insurance Institute of Israel (NII) ودائرة الإحصاء المركزية نحو نصف مليون، أما

وزارة الاستيعاب Ministry of Immigrant Absorption فقدرت عددهم بنحو 750 ألفاً[51]. ومن جهة أخرى، فقد استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، والزواج المختلط، وهجران الديانة اليهودية.

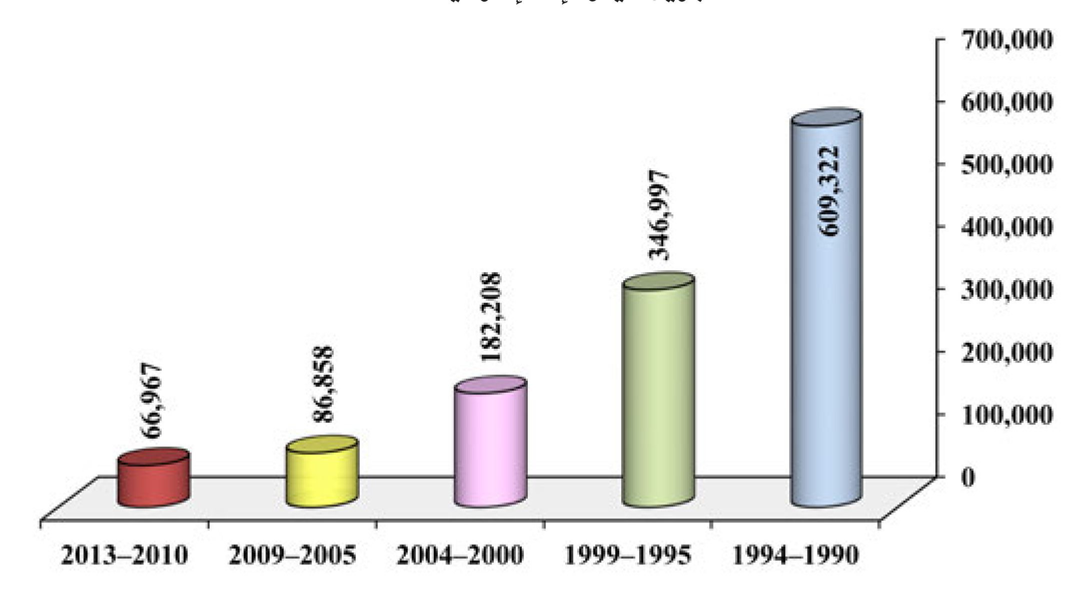
**جدول 2/5: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2013[52]**

| السنة | 1994–1990 | 1999–1995 | 2004–2000 | 2009–2005 |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 609,322 | 346,997 | 182,208 | 86,858 |

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 16,634 | 16,893 | 16,558 | 16,882 | **1,292,352** |

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2013؛ مع العلم أن الفترة 2010–2013 تغطي أربع سنوات فقط.

**أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2013**

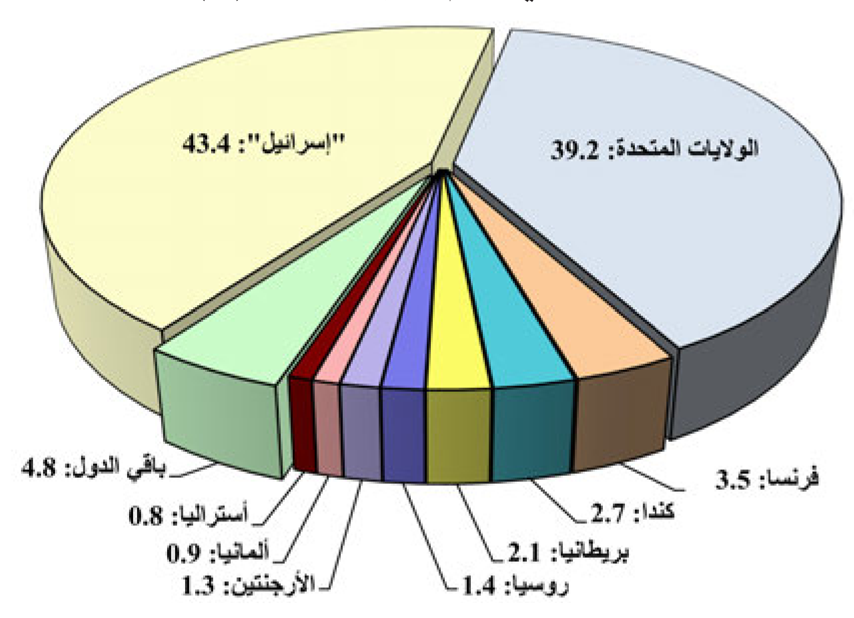



أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموغرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، إلى أن عدد اليهود في العالم قُدر في نهاية سنة 2012 بـ 13.855 مليون نسمة، بزيادة بلغت 108,700 عن نهاية سنة 2011 أي بنسبة زيادة مقدارها 0.79% (انظر جدول 2/6). وفي السياق ذاته ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية[53].

جدول 2/6: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2012 (بالألف نسمة)[54]

| البلد | "إسرائيل" | الولايات المتحدة | فرنسا | كندا | بريطانيا | روسيا | الأرجنتين | ألمانيا | أستراليا | باقي الدول | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 6,014.3 | 5,425 | 478 | 380 | 290 | 190 | 181.5 | 118 | 112.5 | 665.5 | **13,854.8** |
| النسبة (%) | 43.4 | 39.2 | 3.5 | 2.7 | 2.1 | 1.4 | 1.3 | 0.9 | 0.8 | 4.8 | **100** |

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2012 (%)




وما زال أبناء فلسطين المحتلة 1948 يعانون من سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي، وأشار تقرير حول العنصرية في "إسرائيل" أن الكنيست الإسرائيلي استمر خلال سنة 2012 بمناقشة 35 اقتراحاً لقوانين تمييزية[55].

## 2. المؤشرات الاقتصادية:

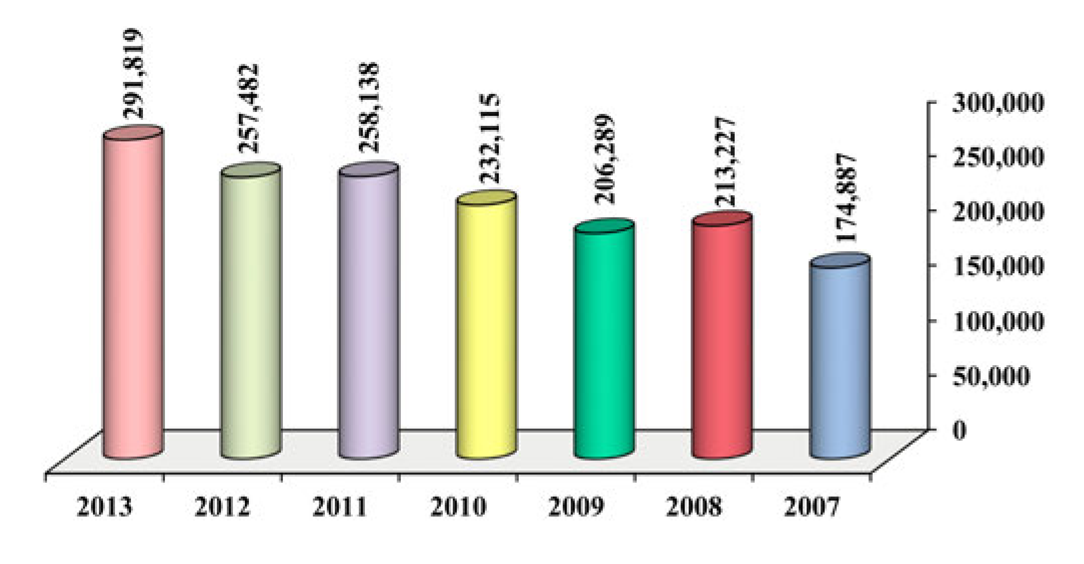
قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) في سنة 2013 بـ 1,053.3 مليار شيكل (291.8 مليار دولار)، مقارنة بـ 993.4 مليار شيكل (257.5 مليار دولار) سنة 2012 و923.9 مليار شيكل (258.1 مليار دولار) سنة 2011. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 6% و7.5% لسنتي 2013 و2012 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 13.3% سنة 2013، بينما انخفضت بنسبة 0.2% سنة 2012 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 2/7). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى

بنك "إسرائيل" المركزي، التي بلغت 3.3% سنة 2012[56]، و3.5% سنة 2013[57]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

**جدول 2/7: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2007–2013 بالأسعار الجارية[58]**

| السنة | إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل) | إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار) | سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي) |
|---|---|---|---|
| **2007** | 718,786 | 174,887 | 4.11 |
| **2008** | 764,697 | 213,227 | 3.5863 |
| **2009** | 809,230 | 206,289 | 3.9228 |
| **2010** | 866,231 | 232,115 | 3.7319 |
| **2011** | 923,900 | 258,138 | 3.5791 |
| **2012** | 993,365 | 257,482 | 3.858 |
| **2013** | 1,053,291 | 291,819 | 3.6094 |

**إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2007–2013 (بالمليون دولار)**

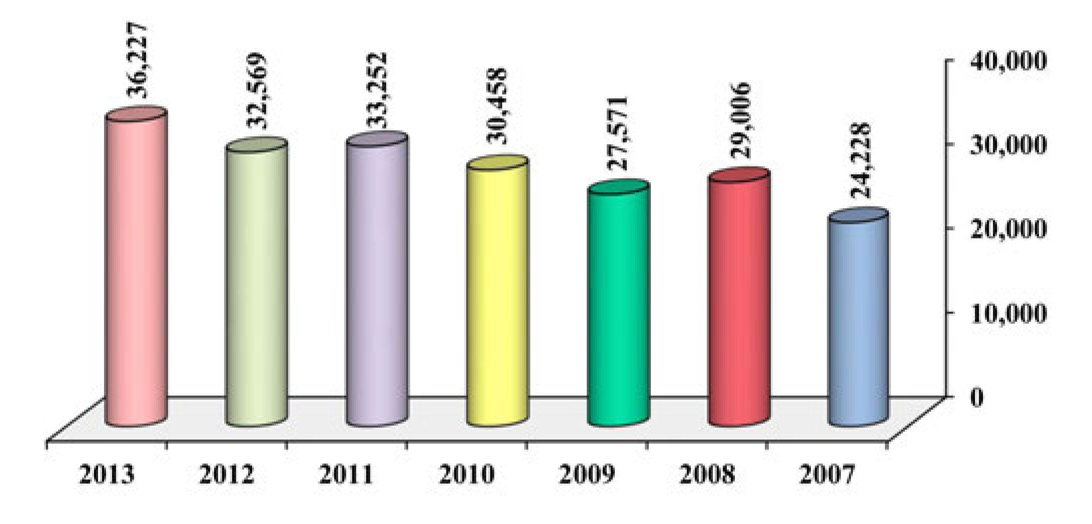


وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2013 بلغ 130,756 شيكل (36,227 دولار)، مقارنة بـ 125,652 شيكل (32,569 دولار) سنة 2012 و119,012 شيكل (33,252 دولار) سنة 2011. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 4.1% و5.6% لسنتي 2013 و2012 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 11.2% سنة 2013، بينما انخفضت بنسبة 2.1% سنة 2012 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 2/8).

**جدول 2/8: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2007–2013 بالأسعار الجارية**[59]

| السنة | معدل دخل الفرد (بالشيكل) | معدل دخل الفرد (بالدولار) |
|---|---|---|
| **2007** | 99,576 | 24,228 |
| **2008** | 104,025 | 29,006 |
| **2009** | 108,155 | 27,571 |
| **2010** | 113,667 | 30,458 |
| **2011** | 119,012 | 33,252 |
| **2012** | 125,652 | 32,569 |
| **2013** | 130,756 | 36,227 |

**معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2007–2013 (بالدولار)**



بلغ حجم الموازنة لسنة 2013 نحو 388.3 مليار شيكل (106.7 مليارات دولار). بينما بلغ حجم موازنة سنة 2012 نحو 365.9 مليار شيكل (94.8 مليار دولار) ونحو 348.2 مليار شيكل (97.3 مليار دولار) سنة 2011. أما تقديرات حجم الموازنة لسنة 2014 فتبلغ نحو 408.1 مليارات شيكل (112.2 مليار دولار)[60].

بلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2013 نحو 309.544 مليارات شيكل (85.761 مليار دولار)، بينما بلغت إيراداتها العامة لسنة 2013 نحو 268.36 مليار شيكل (74.35 مليار دولار)، وبنسبة عجز في الموازنة مقدارها 15.3%، مقارنة بـ 5% و7.9% لسنتي 2012 و2011 على التوالي (انظر جدول 2/9).

**جدول 2/9: الإيرادات والمصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية 2011–2013**[61]

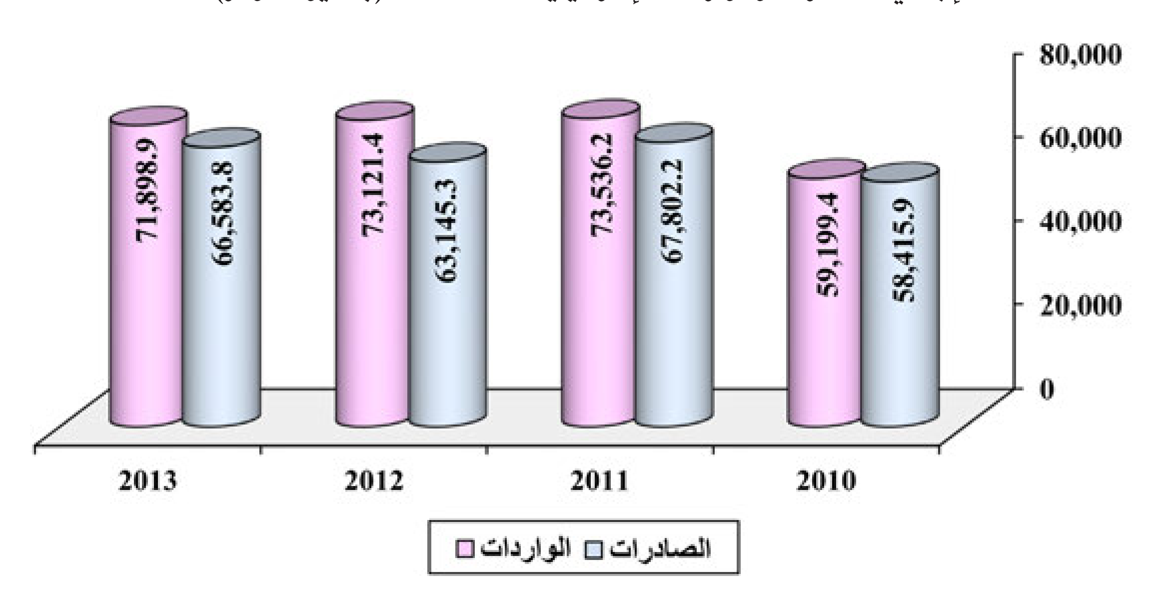
| البيان | 2011 | | 2012 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مليون شيكل | مليون دولار | مليون شيكل | مليون دولار | مليون شيكل | مليون دولار |
| الإيرادات | 251,314 | 70,217 | 271,152 | 70,283 | 268,360 | 74,350 |
| المصروفات | 271,191 | 75,771 | 284,657 | 73,784 | 309,544 | 85,761 |
| نسبة العجز (%) | 7.9– | | 5– | | 15.3– | |

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2013 ما مجموعه 66.584 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 63.145 مليار دولار سنة 2012، و67.802 مليار دولار سنة 2011؛ وبذلك تكون الصادرات قد حققت ارتفاعاً بنسبة 5.4% سنة 2013 بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 6.9% سنة 2012. أما الواردات لسنة 2013 فبلغت ما مجموعه 71.899 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 73.121 مليار دولار سنة 2012، و73.536 مليار دولار سنة 2011؛ وبذلك تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 1.7% و0.6% لسنتي 2013 و2012 على التوالي (انظر جدول 2/10). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً. ويعكس هذا الأداء نشاطاً كبيراً في الاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت "إسرائيل" لم تتغلب بعد على عجزها التجاري.

**جدول 2/10: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2010–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[62]**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 58,415.9 | 67,802.2 | 63,145.3 | 66,583.8 |
| الواردات | 59,199.4 | 73,536.2 | 73,121.4 | 71,898.9 |

**إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2010–2013 (بالمليون دولار)**

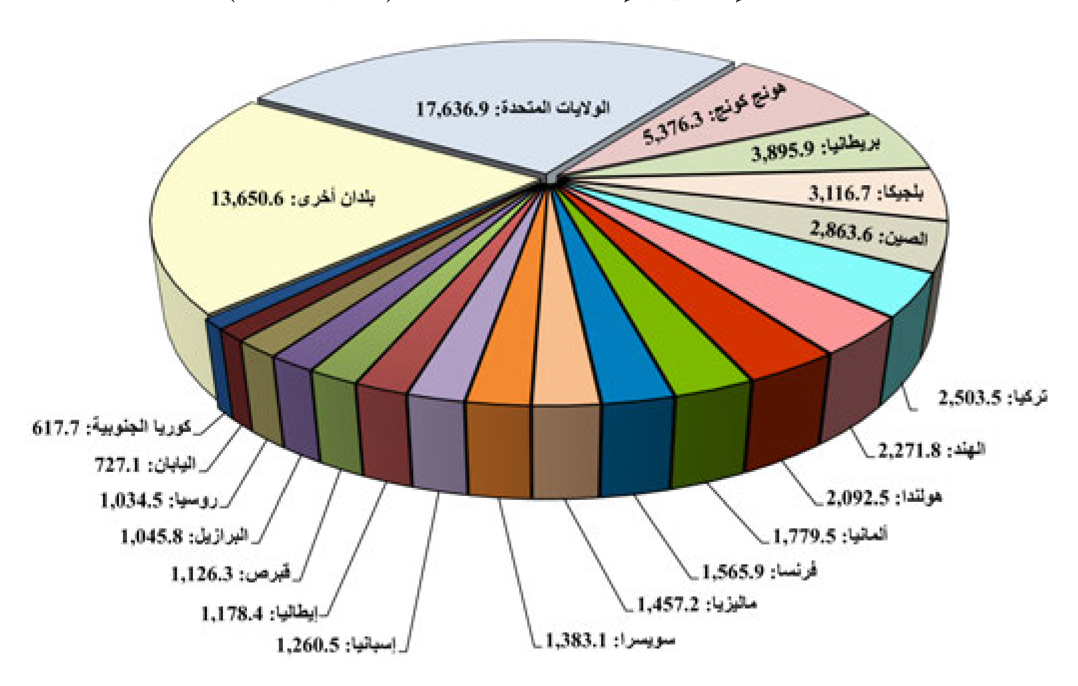



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2013 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 17.637 مليار دولار، أي ما يمثل 26.5% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 17.562 مليار دولار في سنة 2012 (27.8% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2013 نحو 8.153 مليارات دولار، أي ما يمثل 11.3% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 9.399 مليارات دولار في سنة 2012 (12.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 9.484 مليارات دولار سنة 2013 و8.163 مليارات دولار سنة 2012، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/11).

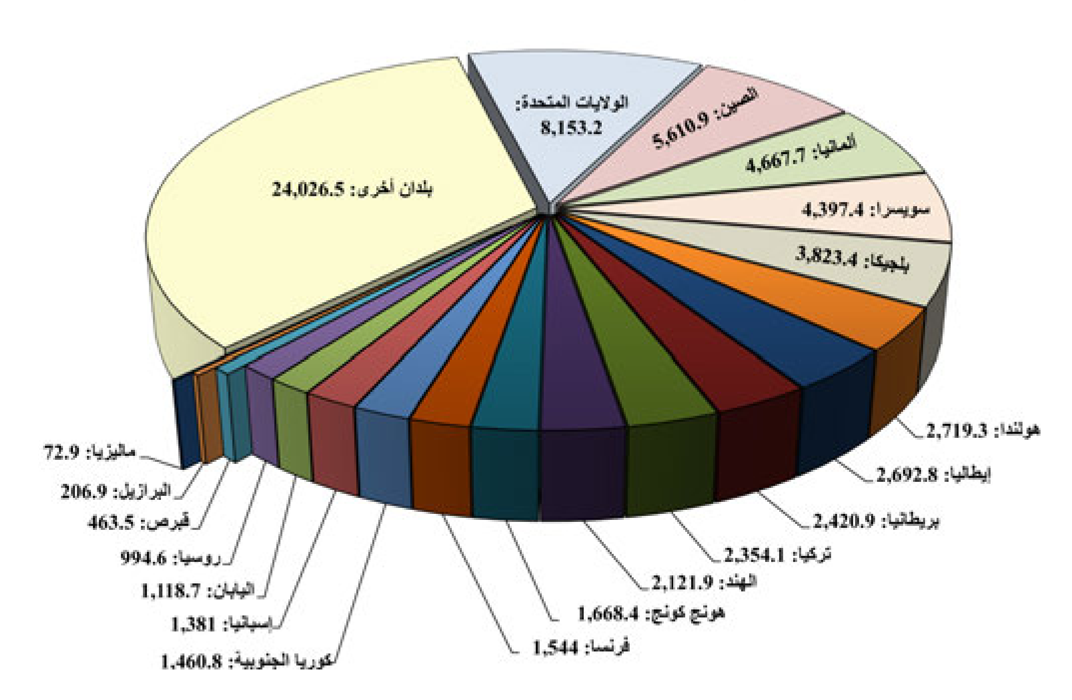
جدول 2/11: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2012–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[63]

| البلدان | حجم التبادل التجاري | | الصادرات الإسرائيلية إلى: | | الواردات الإسرائيلية من: | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2012 | 2013 | 2012 | 2013 | 2012 |
| الولايات المتحدة | 25,790.1 | 26,960.4 | 17,636.9 | 17,561.7 | 8,153.2 | 9,398.7 |
| الصين | 8,474.5 | 8,080.4 | 2,863.6 | 2,758.2 | 5,610.9 | 5,322.2 |
| هونج كونج | 7,044.7 | 6,446.7 | 5,376.3 | 4,882.8 | 1,668.4 | 1,563.9 |
| بلجيكا | 6,940.1 | 6,474.6 | 3,116.7 | 2,929.7 | 3,823.4 | 3,544.9 |
| ألمانيا | 6,447.2 | 6,260.7 | 1,779.5 | 1,638.9 | 4,667.7 | 4,621.8 |
| بريطانيا | 6,316.8 | 6,186.8 | 3,895.9 | 3,588.7 | 2,420.9 | 2,598.1 |
| سويسرا | 5,780.5 | 5,188.4 | 1,383.1 | 1,133 | 4,397.4 | 4,055.4 |
| تركيا | 4,857.6 | 3,504.1 | 2,503.5 | 1,421.4 | 2,354.1 | 2,082.7 |
| هولندا | 4,811.8 | 4,995.5 | 2,092.5 | 2,248.6 | 2,719.3 | 2,746.9 |
| الهند | 4,393.7 | 4,431.5 | 2,271.8 | 2,495.3 | 2,121.9 | 1,936.2 |
| إيطاليا | 3,871.2 | 3,943.8 | 1,178.4 | 1,164.3 | 2,692.8 | 2,779.5 |
| فرنسا | 3,109.9 | 3,097.1 | 1,565.9 | 1,450.9 | 1,544 | 1,646.2 |
| إسبانيا | 2,641.5 | 2,241 | 1,260.5 | 1,039.1 | 1,381 | 1,201.9 |
| كوريا الجنوبية | 2,078.5 | 2,367.8 | 617.7 | 704.8 | 1,460.8 | 1,663 |
| روسيا | 2,029.1 | 1,872.5 | 1,034.5 | 1,053.1 | 994.6 | 819.4 |
| اليابان | 1,845.8 | 2,559.1 | 727.1 | 831.8 | 1,118.7 | 1,727.3 |
| قبرص | 1,589.8 | 1,869.8 | 1,126.3 | 905.1 | 463.5 | 964.7 |
| ماليزيا | 1,530.1 | 837.3 | 1,457.2 | 763.3 | 72.9 | 74 |
| البرازيل | 1,252.7 | 1,329.5 | 1,045.8 | 1,138.7 | 206.9 | 190.8 |
| بلدان أخرى | 37,677.1 | 37,619.7 | 13,650.6 | 13,435.9 | 24,026.5 | 24,183.8 |
| **المجموع العام** | **138,482.7** | **136,266.7** | **66,583.8** | **63,145.3** | **71,898.9** | **73,121.4** |

## الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2013 (بالمليون دولار)




## الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2013 (بالمليون دولار)



واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 2.864 مليار دولار سنة 2013 و2.758 مليار دولار سنة 2012، والواردات الإسرائيلية منها 5.611 مليارات دولار سنة 2013 و5.322 مليارات دولار سنة 2012. وتقدمت هونج كونج إلى المركز الثالث في سنة 2013، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 7.045 مليارات دولار سنة 2013 بينما كان 6.447 مليارات دولار سنة 2012. وتراجعت بلجيكا إلى المركز الرابع في سنة 2013 ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.94 مليارات دولار بعد أن كان 6.475 مليارات دولار سنة 2012 (انظر جدول 2/11).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2013 هي بريطانيا (3.896 مليارات دولار)، وتركيا (2.504 مليار دولار)، والهند (2.272 مليار دولار)، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، وماليزيا، وسويسرا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها فهي ألمانيا (4.668 مليارات دولار)، وسويسرا (4.397 مليارات دولار)، وهولندا (2.719 مليار دولار)، وإيطاليا، وبريطانيا، وتركيا، والهند (انظر جدول 2/11).

أما في سنة 2012، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي بريطانيا (3.589 مليارات دولار)، والهند (2.495 مليار دولار)، وهولندا (2.249 مليار دولار)، وفرنسا، وتركيا، وإيطاليا، والبرازيل، وسويسرا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها فهي ألمانيا (4.622 مليارات دولار)، وسويسرا (4.055 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.78 مليار دولار)، وهولندا، وبريطانيا، وتركيا، والهند (انظر جدول 2/11).

تصدرت السلع الصناعية المتعلقة بالتعدين والمحاجر قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2012 و2013؛ حيث بلغت نسبتها 82.1% و81.3% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 15.5% سنة 2012 و16.2% سنة 2013. أما الصادرات الزراعية وتلك المتعلقة بالغابات والصيد فبلغت نسبتها 2.5% سنة 2012 و2.6% سنة 2013 (انظر جدول 2/12). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2013 ما نسبته 44% من مجمل هذه الصادرات (باستثناء الماس)، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 50%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6%[64].

جدول 2/12: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2011–2013
(بالمليون دولار)[65]

| السنة | سلع زراعية | سلع صناعية | الماس | | أخرى | صادرات مرتجعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المصقول | الخام | | | |
| **2011** | 1,382.1 | 45,756.4 | 7,488.6 | 3,534.8 | 3.3 | 36.5– | **58,128.7** |
| **2012** | 1,373.3 | 44,296 | 5,621.5 | 2,740.5 | 3.2 | 62.7– | **53,971.8** |
| **2013** | 1,492.6 | 46,073.5 | 6,290.8 | 2,909.3 | 3.7 | 103.6– | **56,666.3** |

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2012 و2013، حيث بلغت نسبتها نحو 38%، بينما بلغت نسبة الوقود 22.3% و20.5% للسنتين كليهما. وبلغت نسبة السلع الاستهلاكية 14.6% و16.2%، ومواد الاستثمار 13.8% و12.5%، أما السفن والطائرات والماس فبلغت نسبتها 11.1% و12.4% في سنتي 2012 و2013 على التوالي (انظر جدول 2/13).

وتجدر الملاحظة إلى أن واردات الوقود الإسرائيلية لسنة 2013 بلغت نحو 14.56 مليار دولار، وهو ما يشكل تراجعاً نسبته 9.5% مقارنة بسنة 2012، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال استخراج الغاز في حوض المتوسط الشرقي؛ حيث بدأ الإنتاج من حقل "تمار" في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" طوال 15–20 سنة مقبلة.

جدول 2/13: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2011–2013
(بالمليون دولار)[66]

| السنة | السلع الاستهلاكية | المواد الخام | المواد الاستثمارية | الوقود | الماس المصقول والخام | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2011** | 11,160.2 | 27,050.7 | 10,564.7 | 13,649.7 | 10,156.6 | 165.2 | **72,747.1** |
| **2012** | 10,539.5 | 27,579.8 | 9,961.2 | 16,090.3 | 7,551.5 | 548.1 | **72,270.4** |
| **2013** | 11,506.8 | 27,202.9 | 8,879.6 | 14,560.2 | 8,269.9 | 581.2 | **71,000.6** |

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2013 ما مجموعه 3.115 مليارات دولار من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما بلغ الدعم سنة 2012 ما مجموعه 3.098 مليارات دولار من بينها 3.075 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ مقارنة بـ 3.029 مليارات دولار في سنة 2011 من بينها ثلاثة مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2013 ما مجموعه نحو 118.244 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمات الكونجرس البحثية Congressional Research Services (CRS)[67].

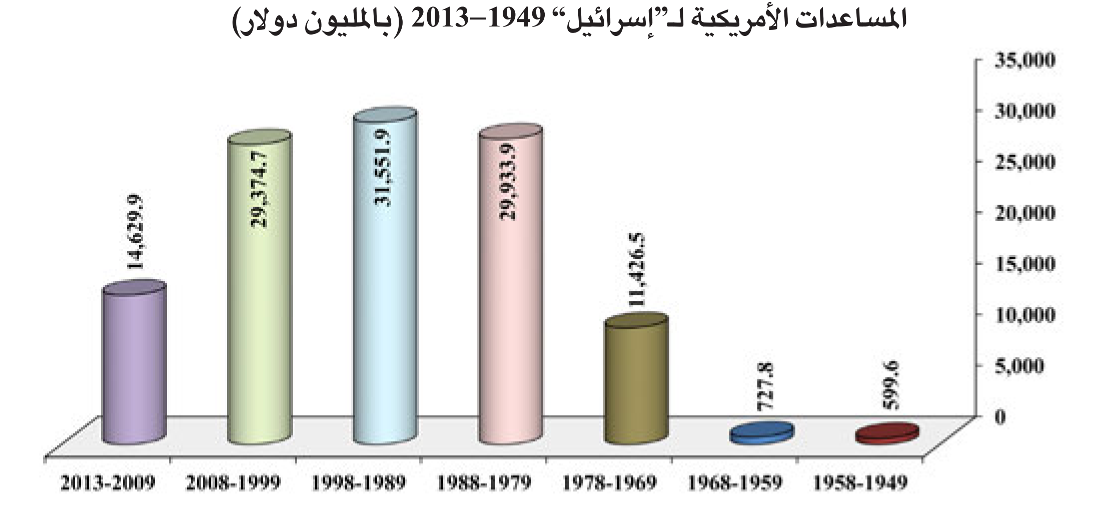
**جدول 2/14: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2013 (بالمليون دولار)[68]**

| الفترة | 1958–1949 | 1968–1959 | 1978–1969 | 1988–1979 | 1998–1989 | 2008–1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع المساعدات | 599.6 | 727.8 | 11,426.5 | 29,933.9 | 31,551.9 | 29,374.7 |

| الفترة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع المساعدات | 2,583.9 | 2,803.8 | 3,029.2 | 3,098 | 3,115 | **118,244.3** |

ويظهر الرسم البياني التالي المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" لكل عشر سنوات في الفترة 1949–2013؛ مع العلم أن الفترة 2009–2013 تغطي خمس سنوات فقط.

**المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2013 (بالمليون دولار)**




ووفق المقارنات الدولية فإن الاقتصاد الإسرائيلي في وضع جيد؛ حيث لم تتجاوز نسبة النمو في دول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) لسنة 2013 حاجز 1.2%، بينما بلغت النسبة للسنة نفسها في دول الاتحاد الأوروبي 0.6%، وبلغ متوسط النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لسنة 2012 على التوالي 1.4% و0.5%[69].

### 3. المؤشرات العسكرية:

ازدادت المخاوف الأمنية في "إسرائيل" من المستقبل خلال سنتي 2012 و2013 بفعل تطورات "الربيع العربي"، بالتوازي مع تزايد تهديد "المنظمات الجهادية العالمية"، ومنظمات المقاومة، التي تمتلك قدرات متميزة من ناحية الحجم والقوة والنوعية والدقة، إضافة إلى تزايد تهديد الحرب الإلكترونية Cyber Warfare، ضدّ منظومات الحواسيب المدنيّة والعسكرية، وتلك الموجهة لضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية. إلا أن تجريد سورية من سلاحها الكيميائي، واحتمال التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة النووية مع إيران يُعدان تطوران إيجابيان في نظر الجيش الإسرائيلي، كما عبّر عن ذلك رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال بني جانتس في كلمة ألقاها في مركز بيغن – السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، "إسرائيل" The Begin–Sadat Center for Strategic Studies (BESA)[70].

**تغييرات إدارية وهيكلية:**

في سنة 2013 أجرى الجيش الإسرائيلي تعديلات على طبيعة مهمات عدد من الألوية العسكرية، بينها الاحتياط، وأقر خطة لإعادة تجهيز جنود الاحتياط، وتدريبهم على كيفية مواجهة مختلف سيناريوهات القتال المتوقعة تجاه الجبهة الشمالية، وذلك في ظلّ الأوضاع التي شهدتها سورية ولبنان[71].

وفيما يخص قوات الاحتياط صادق وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون Moshe Ya'alon في 2013/5/6 على توصيات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني جانتس، بتقليص الخدمة العسكرية الإلزامية أربعة أشهر لتصبح 32 شهراً بدلاً من 36 شهراً. ويأتي ذلك في سياق المساواة بين المجندين والمجندات في الجيش التي تقوم بها لجنة "بري" Perry Committee الخاصة. وقدمت قيادة الجيش لهذه اللجنة مشروعاً سيتم تطبيقه على مراحل، ويعتمد على أساس نوعية العمل في الجيش لتمديد الخدمة، وليس كما كان متبعاً سابقاً على أساس الجنس، ما يعني خدمة متساوية بين المجندين والمجندات في الجيش الإسرائيلي[72].

وفي المقابل صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع الإسرائيلية Ministerial Committee for Legislation في 2013/10/20، على اقتراح قانون يسمح بزيادة عدد المرات التي يستدعى فيها الاحتياط من ثلاث إلى ستّ مرات في السنة، معللة ذلك بأن القيود المفروضة على عدد المرات التي يسمح فيها باستدعاء الاحتياط سنوياً لا تتناسب مع احتياجات الجيش، حيث إنها لا تسمح للجيش بإجراء التدريبات بشكل دوري، وتوفير القدرات المطلوبة[73].

وعلى صعيد التعيينات قرّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع موشيه يعلون في 2013/9/12، تمديد ولاية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني جانتس لسنة رابعة؛ وقد اعتمدت الحكومة هذا القرار في اجتماعها المنعقد في 2013/9/17[74]. وبدوره أعلن جانتس في 2013/10/24 عن تعيين الكولونيل غسان عليان قائداً للواء جولاني Golani للمشاة، وبذلك يكون أول ضابط عربي درزي يشغل هذا المنصب في تاريخ الجيش الإسرائيلي[75].

**القوى البشرية:**

فيما يتعلق بتعداد الجيش، فقد قدّر "التقرير السنوي للميزان العسكري" الصادر عن المعهد الدولي للأبحاث الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies (IISS) في بريطانيا، حجم الجيش الإسرائيلي النظامي بـ 172 ألف جندي، 107 آلاف منهم في الخدمة الإلزامية، بمن فيهم الضباط في سنوات الخدمة الأولى، وقدرت قوات الاحتياط بـ 425 ألف جندي. إلا أن شعبة الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي صرحت بأن الترتيب الدقيق للقوات المسلحة ما زال سرياً، مشيرة إلى أن هناك تقديرات أخرى بأن عديد الجيش يقدر بـ 450 ألفاً، أما جيش الاحتياط فيقدر بـ 600 ألف، وإن عدد الجنود في السلاح البري 210 آلاف، و560 ألف احتياط، وعديد سلاح البحرية 13 ألفاً، بينهم 300 عنصر كومندوس بحري، إضافة لـ 23 ألف احتياط، وعديد سلاح الجو 52 ألفاً، إضافة لـ 28 ألف احتياط[76].

من جهة أخرى، قال الرئيس السابق لشعبة الطاقة البشرية جيل ريجيف Gil Regev، إن 34% من الشباب ممن هم في سنّ الخدمة لا يلتحقون بالخدمة، أو يتهربون منها لأسباب مختلفة، موزعين على النحو الآتي: 11.5% لا يلتحقون أو يتهربون لأسباب نفسية، و9.5% لكونهم طلاب معاهد دينية، و2.6% لأسباب صحية جسدية، و1.4% لكونهم من ذوي ماضٍ إجرامي خطير، و9% لأسباب غير نفسية، و5% لكونهم أيتاماً. وأوضحت الشعبة أن السنوات الماضية شهدت تجنيد جندي واحد من بين خمسة جنود في صفوف الاحتياط، وأكد عوزي ديان Uzi Dayan رئيس قسم التخطيط السابق في الجيش وجود نية بتقليص عدد الجنود الدائمين بشكل جوهري، كما سيتمّ تقليص عدد المدنيين العاملين في الجيش[77].

وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية والقناة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيلي في 2013/2/12 أن أكثر من 50% من اليهود الإثيوبيين الذين تجندوا في الخدمة العسكرية، يجدون أنفسهم في مرحلة معينة في أثناء خدمتهم داخل السجون العسكرية لأسباب مختلفة؛ حيث يدخل نصف هؤلاء السجون على خلفية الهروب من الخدمة، و25% يدخلونها على خلفية التغيب وعدم الحضور[78]. وذكرت صحيفة هآرتس أن 380 مجنداً أثيوبياً سجنوا سنة 2013 مقارنة بـ 433 سنة 2012[79].

وكشفت بيانات صادرة عن الجيش الإسرائيلي أن الانتحار ما زال سبباً رئيسياً للوفاة في صفوف الجيش على الرغم من انخفاض حالات الانتحار إلى 7 حالات سنة 2013 مقارنة بـ 14 حالة سنة 2012. وكانت سنة 2011 قد سجلت 21 حالة انتحار، بينما تمّ تسجيل 28 حالة سنة 2010، و20 حالة سنة 2009، و23 حالة سنة 2008. وأشارت البيانات إلى أن عدد حالات الانتحار خلال الفترة 2002–2012 وصلت إلى 278 حالة[80].

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth عن وجود 561 شكوى تحرشات واعتداءات جنسية داخل الجيش الإسرائيلي في سنة 2013 مقابل 511 شكوى سنة 2012[81]. فيما كشف تقرير صادر عن مستشارة رئيس الأركان الإسرائيلي للشؤون العسكرية، أنه خلال سنة 2012 ارتفع عدد ملفات التحقيق بقضايا الاغتصاب والتحرش الجنسي داخل الجيش الإسرائيلي، مشيراً إلى فتح ما يقارب 46 ملف تحقيق[82].

وقد كشف تقرير أعدته الشرطة العسكرية في الجيش الإسرائيلي عن وجود إهمال كبير في إجراءات الحماية والأمان داخل القواعد العسكرية الإسرائيلية، إذ أظهر تفتيش للشرطة العسكرية شمل 15 قاعدة عسكرية أن 50% من القواعد تترك السلاح بلا حماية، وأنه في 70% من القواعد بالإمكان الوصول إلى معلومات حساسة بسهولة، وأنه بالإمكان سرقة مركبات من 65% من القواعد بدون عوائق، وأن 35% من القواعد لا تطلب من روادها أي تعريف عن هويتهم ساعة دخولهم لبواباتها، وقد وجد في 20% منها أدلة على تعاطي المخدرات وفي 15% منها أدلة على تعاطي الجنود المسكرات[83]. وكشف تقرير حقوقي أوروبي عن وجود مئات المرتزقة الأوروبيين الذين "يتطوعون" للخدمة العسكرية في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي، ضمن القوات الخاصة[84].

### خطط وتوجهات عسكرية:

على صعيد الخطط والتوجهات العسكرية؛ أشار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال بني جانتس في افتتاح مؤتمر هرتسليا Herzliya لسنة 2013 إلى أنه "على الجيش الإسرائيلي أن يغير نظرته، وقدراته، فالقتال المقبل سيستند إلى نظرة هجومية"، وأوضح "سنضطر لتطوير قدرات استخبارية وقدرات حركة ومناورة، صحيح أننا لا نستعد لحرب ضدّ جيش نظامي، ولكن عندما يتطلب الأمر حسماً، فسنضطر للزحف في تلال غزة والوصول إلى كل بناية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]"[85].

كما أعلن رئيس وحدة الأسراب الجوية في سلاح الجو الإسرائيلي العميد عميكام نوركين Amikam Norkin، في مقابلة مع أسبوعية ديفينس نيوز Defense News إن "إسرائيل" سوف تركز على جهود استهداف العدو في الأماكن التي يؤدي الإضرار بها إلى التسبب بأذية كبيرة جداً. وأضاف نوركين أن برنامج توسيع القدرات الهجومية Expanding Attack Capacity (EAC)

يتضمن فصل وحدة الأسراب الجوية إلى وحدتين، تُعنى الأولى بالتشغيل العملياتي والثانية بالتوجيه والتدريب[86].

وفي سياق متصل، أنهى الجيش الإسرائيلي مطلع سنة 2013 مهمة إقامة غرفة عمليات خاصة بالحرب على الشبكة الإلكترونية يعمل فيها نحو عشرين جندياً، فيما يعمل الجيش كل الوقت على إعداد جنود آخرين في مسار خاص لتشخيص الهجمات في بدايتها وإحباطها، وذلك بعد أن شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في عدد محاولات تحدي أنظمة الحاسوب في "إسرائيل"[87].

وصنّف الجيش الإسرائيلي الحرب الإلكترونية كساحة "قتال خامسة" تضاف للساحات البرية والبحرية والجوية والفضاء. ولتعزيز دفاعه الإلكتروني، أقام الجيش الإسرائيلي قسماً متخصصاً في هذا المجال يدمج بين عناصر الاستخبارات ورجال قسم التنصت والإصغاء الإلكتروني[88].

كما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ومن أجل رصد الحراك الشعبي العربي والسجالات المتواصلة على شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، شكلت وحدة خاصة أطلق عليها اسم "أم آي" Military Intelligence Unit (MI) تضم مئات المجندين الذين لديهم اهتمامات ووعي بالثقافة العربية؛ وذلك في إطار الحرب الإلكترونية التي تقوم بها "إسرائيل" مع الدول العربية المختلفة. وأوضحت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هذه الوحدة جزء من وحدة "8200" التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) Aman في الجيش الإسرائيلي، والتي تقوم بمهمة التجسس الإلكتروني[89].

وأشارت أسبوعية ديفينس نيوز إلى أن الوحدة "8200" تلعب الدور الحاسم في مجال التجسس الإلكتروني، مضيفاً أن الجنرال المتقاعد أوري ساغي Uri Sagi، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية اعترف بوجود مثل هذه الوحدة، التي عدَّها من أهم الوحدات الاستخبارية في الدولة العبرية. وحسب ساغي فإن أهداف الوحدة هو الإسهام في تقديم رؤية استخبارية متكاملة مع المعلومات التي توفرها المصادر البشرية القائمة على العملاء، وتعتمد الوحدة على ثلاث صور من صور العمل في المجال الاستخباري وهي: الرصد والتصنت، والتصوير، والتشويش[90].

وفي السياق ذاته، كشف موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي "جالي تساهال" Galei Tzahal عن وجود وحدة مسؤولة عن متابعة ومراقبة الإعلام العربي بشعبة الاستخبارات بالجيش الإسرائيلي؛ حيث تحمل الوحدة كود "حتسف"، موضحاً أنّ هذه الوحدة تمد جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلية ببعض المعلومات المهمة التي يمكن الاستفادة منها بواسطة رصد مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" Twitter[91].

**المناورات:**

وفي مجال المناورات والتدريبات العسكرية؛ أنهت قيادة الجيش الإسرائيلي في 2013/2/15 تدريبات تحاكي سيناريوهات وقوع حرب شاملة في المنطقة، وفقاً للبرنامج السنوي التقليدي للتدريبات. وتناولت هذه التدريبات، التي استمرت أسبوعاً، مدى استعدادات هيئة رئاسة الأركان لإدارة الحرب، بالتنسيق مع القيادة السياسية من جهة والقيادات الميدانية من جهة ثانية؛ وشاركت فيها الحكومة، رئيساً ووزراء أمنيين، ورؤساء الأذرع المختلفة في الجيش، وتناولت كذلك التنسيق ما بين الجيش النظامي وجيش الاحتياط، وتمّ فيها فحص عدة سيناريوهات للحرب في جبهة واحدة أو في عدة جبهات في آن واحد[92].

وفي 2013/3/21 اختتم سلاح البحرية الإسرائيلية مناورة مشتركة تحت عنوان نوبل دينا Noble Dina، مع سلاحي البحرية الأمريكي واليوناني، واستمرت أسبوعين في مياه البحر الأبيض المتوسط. وتضمنت المناورة التدريب على ثلاث سيناريوهات مختلفة، تتضمن اختبار الجاهزية والبحث والإنقاذ والكفاءة، وسرعة الاستجابة لحالات الطوارئ البحرية، والإخلاء الطبي السريع في البحر، واختبار مهمات الملاحة والرماية[93].

وكشفت صحيفة هآرتس في 2013/7/1 عن أن سلاح الجو الإسرائيلي سيجري تدريبات لثلاثة أسابيع في بلغاريا لمواجهة أخطار صواريخ أس–300 أو S–300، التي ابتاعت سورية 144 منها وتحاول "إسرائيل" إقناع موسكو بإلغاء الصفقة أو تجميدها. وأعلنت مصادر عسكرية رسمية في تل أبيب عن تدريبات قوات سلاح الجو الإسرائيلي في بلغاريا، لكنها رفضت الإقرار بأن هدفها سورية. وشاركت أحدث طائرات سلاح الجو الإسرائيلي المقاتلة من طراز أف–16 أو F–16 وأف–16 سي أو F–16C وأف–16 دي أو F–16D، في التدريبات في بلغاريا، وفي بعض مراحل هذه التدريبات دخل سلاح الجو البلغاري فيها، مستخدماً طائراته المقاتلة من صنع روسي ميج–21 أو MiG–21 وميج–29 أو MiG–29 وسوخوي 25 أو Sukhoi Su–25، وهي الطائرات الموجودة بحوزة الجيشين السوري والإيراني أو ينويان شراءها. وفي مرحلة لاحقة، انضمت المضادات الجوية البلغارية من الأرض إلى هذه المناورات، واستخدمت الصاروخ الروسي المضاد للطائرات أس–300[94].

وذكرت صحيفة هآرتس في عددها الصادر في 2013/11/25 أن سلاح الجو الإسرائيلي قد بدأ بعد 24 ساعة فقط من التوقيع على اتفاق جنيف بين الدول الغربية وإيران حول برنامجها النووي، مناورات جوية دولية بمشاركة كل من اليونان وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وتحاكي المناورات سيناريوهات مختلفة تشمل معارك جوية، وتهرب من أخطار جوية، مثل

إطلاق صواريخ مضادة للطائرات. وتمّ خلال المناورات إغلاق المجال الجوي من منطقة غوش دان Gush Dan (منطقة تل أبيب) ولغاية مدينة ديمونا في جنوب الدولة العبرية. وحضر التدريبات نحو عشرين مراقباً أجنبياً إضافياً من الدول الأوروبية، مثل قبرص وبلغاريا وبولندا[95].

**منظومات الصواريخ:**

أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2013/2/25 عن إجراء تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ السهم (حيتس) 3 أو 3 Arrow (Hetz) المضاد للصواريخ، وهو جزء من منظومة صواريخ تطورها "إسرائيل" على قاعدة الخبرة الأمريكية في الموضوع، وتقوم الولايات المتحدة بتمويل غالبية مصاريفها، بدعوى أنها أسلحة دفاعية. وهي تهدف إلى إسقاط أي صواريخ تطلق باتجاه "إسرائيل" على ارتفاعات عالية، بدرجة تسمح بتدمير أي رؤوس حربية غير تقليدية بشكل آمن. وتصنع هذه الصواريخ في مركز الصناعات التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، بالشراكة مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) Pentagon وشركة "بوينج" Boeing الأمريكية[96].

وذكرت صحيفة معاريف Maariv في 2013/9/30 أن وزارة الجيش الإسرائيلي قررت تقليص ميزانية تطوير صاروخ حيتس 3 بسبب تقليص ميزانية الجيش. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن تقليص إسهامها في المشروع بمبلغ 55 مليون دولار[97].

وفي 2013/9/3 أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن الجيش الإسرائيلي وبالتنسيق مع الجيش الأمريكي قام بإجراء تجربة صاروخية ناجحة؛ تضمنت إطلاق صاروخ من طراز سبارو Sparrow، الشبيه بصواريخ شهاب الإيرانية الباليستية Ballistic الطويلة المدى، والذي تصدى له نظام حيتس 3 المضاد للصواريخ الباليستية[98].

وفيما يتصل بمنظومة القبة الحديدية Iron Dome الخاصة باعتراض الصواريخ، كشف سقوط صاروخ من طراز أم 75 أو M75، وهو من نوع جراد Grad المتطور على مدينة عسقلان في 2013/2/26 عن خلل في صفارات الإنذار في المنطقة ونظام القبة الحديدية؛ إذ لم تتمكن من اعتراض الصاروخ، كما لم تطلق صفارة الإنذار في المنطقة التي سقط فيها الصاروخ[99]. وفي 2013/4/3 قالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن بطارية خامسة من القبة الحديدية قد تمّ تسليمها إلى سلاح الجو الإسرائيلي[100].

وقد أجرى الجيش الإسرائيلي في 2013/11/20، تجربة على منظومة اعتراض الصواريخ "العصا السحرية" Magic Wand، التي طورتها شركة إسرائيلية وأخرى أمريكية، لاعتراض صواريخ متوسطة وطويلة المدى[101].

**تطوير الأسلحة، برامج التسلح وصادرات السلاح:**

على صعيد تطوير الأسلحة الأخرى، أنهت شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (إيمي) Israel Military Industries Ltd. (IMI)، عملية تطوير صاروخ "مارس" Mars وهو صاروخ دقيق التوجيه وأسرع من الصوت، يطلق من منصات جوية، وهو سلاح اختراقي مناسب للاستخدام ضدّ الأهداف المدفونة والمتصلبة، ويزن 500 كغ، ويبلغ طوله 4.4م وقطره 306 ملم، ويصل مداه إلى 100 كم[102].

وفي مجال برامج التسلح، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2013/2/7 أن الجيش الإسرائيلي طلب الحصول على الطائرات الأمريكية المتطورة من نوع "في-22 أوسبري" V-22 Osprey، والتي يصل ثمن كل طائرة منها إلى 69 مليون دولار. وأشارت الصحيفة إلى أن "إسرائيل" تنوي شراء ستّ إلى ثمان طائرات من هذا النوع، وتحاول الحصول عليها ضمن الدعم الأمريكي العسكري لها[103].

وفي 2013/6/26 استلم سلاح الجو الإسرائيلي أول طائرة من نوع "سوبر هيركوليس" Super Hercules، من أصل ثلاث طائرات، طلبتها وزارة الحرب الإسرائيلية من شركة "لوكهيد مارتن" Lockheed Martin الأمريكية[104].

وذكرت صحيفة هآرتس أن التقديرات الأولية لصادرات "إسرائيل" العسكرية في سنة 2012 قفزت بنسبة 20% مقارنة بسنة 2011، حيث وصلت إلى سبعة مليارات دولار. وشهد حجم الصادرات العسكرية الإسرائيلية تقلبات شديدة في السنوات الأخيرة. وشهدت السنتان 2009 و2010 الذروة، حيث سجلت كل منهما صادرات بقيمة تزيد على سبعة مليارات دولار، الأمر الذي أدى إلى أن تراوح مرتبة "إسرائيل" على لائحة الدول الأعلى تصديراً للسلاح في العالم بين الرابعة والسادسة. وتذهب معظم الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وبعد ذلك تأتي دول شرق آسيا والهند ودول أمريكا الجنوبية، بوصفها أهم مستورد للسلاح الإسرائيلي. وتعدُّ الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى إفريقيا هامشية نسبياً. ومن أسباب تحقّق قفزة في المبيعات الإسرائيلية، صفقة السلاح الكبيرة التي أبرمتها "إسرائيل" مع إيطاليا؛ وبموجب هذه الصفقة تشتري "إسرائيل" من إيطاليا طائرات التدريب المستقبلية لسلاح الجو، مقابل تعهد إيطالي بشراء أسلحة من "إسرائيل" بقيمة مشابهة، أي مليار دولار. وتشمل المشتريات الإيطالية من "إسرائيل" طائرتي سيطرة جوية، وقمراً اصطناعياً للمراقبة، وكلها من إنتاج الصناعات الجوية[105].

**الجبهة الداخلية:**

كشف التقرير السنوي الصادر عن مكتب وزارة الداخلية الإسرائيلية لسنة 2012، عن عدم جاهزية "إسرائيل" أمام تهديدات غير تقليدية، في الوقت الذي يتزايد فيه الحديث عن الأسلحة الكيميائية السورية، ومواصلة إيران تطوير برنامجها النووي. وأوضح التقرير الصادر في 2013/5/17، أن جاهزية المكاتب الحكومية والسلطات لمواجهة تهديدات غير تقليدية متدنية جداً أو متوسطة. وحسب التقرير فإن تدني مستوى الجاهزية يتركز في الأساس في نقص الكمامات الواقية، حيث إن 58% من الإسرائيليين فقط يمتلكون كمامات واقية. ويشير التقرير إلى أن هناك ثمة نقص في الكمامات في أوساط المتدينين (الحريديم). وقد تمّ توزيع 4.6 ملايين قناع من بينها 3 ملايين وزعت على المناطق المهددة بالهجمات[106].

وكان تقرير أصدره "مراقب الدولة" State Comptroller الإسرائيلي، قد ذكر أن أكثر من 700 ألف مواطن إسرائيلي لا تتوفر لديهم ملاجئ خاصة، كما لا توجد في "إسرائيل" ملاجئ لحماية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، فيما تعاني الملاجئ الإسرائيلية العامة الـ 9,600، والـ 20 ألف الخاصة، من إهمال متواصل منذ حرب لبنان الثانية. مع الإشارة إلى أن بلدية تل أبيب أعلنت أنها بصدد تحويل عدد من مواقف السيارات تحت الأرض إلى ملاجئ عامة في حال الطوارئ[107].

**الموازنة العسكرية:**

قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2013/5/13 تقليص الميزانية العسكرية بمبلغ ثلاثة مليارات شيكل (نحو 840 مليون دولار)، وذلك خلال جلسة الحكومة التي ناقشت الموازنة العامة للسنتين 2013 و2014. واقترحت حينها وزارة المالية أن تقلص فيها الميزانية العسكرية بمبلغ أربعة مليارات شيكل (نحو 1,120 مليون دولار)، إلا أن قيادة أركان الجيش الإسرائيلي هددت حكومة بنيامين نتنياهو بوقف التدريبات العسكرية والتزود بالمعدات القتالية، والاستعدادات لمواجهة المخاطر المحدقة بـ"إسرائيل"، في حال إقرار هذا التقليص كاملاً. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد توجهت إلى تخفيض الميزانية العسكرية على خلفية التظاهرات الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية ضدّ الخطة الاقتصادية التي أقرها وزير المالية يائير لابيد ورئيس الحكومة نتنياهو؛ وشملت تقليصات تمس بشكل كبير الطبقات الفقيرة والوسطى[108].

وكانت الأجهزة الأمنية والجيش قد بدأت حملة زيادة الموازنة سنوياً منذ انتهاء حرب لبنان الثانية سنة 2006. وتواصل مطلب زيادة الموازنة مع "الربيع العربي"، ووفق تقرير أعده بنك "إسرائيل" المركزي، تبيَّن أن الجيش خرق الميزانية العسكرية سنة 2006 بمبلغ 6.3 مليارات

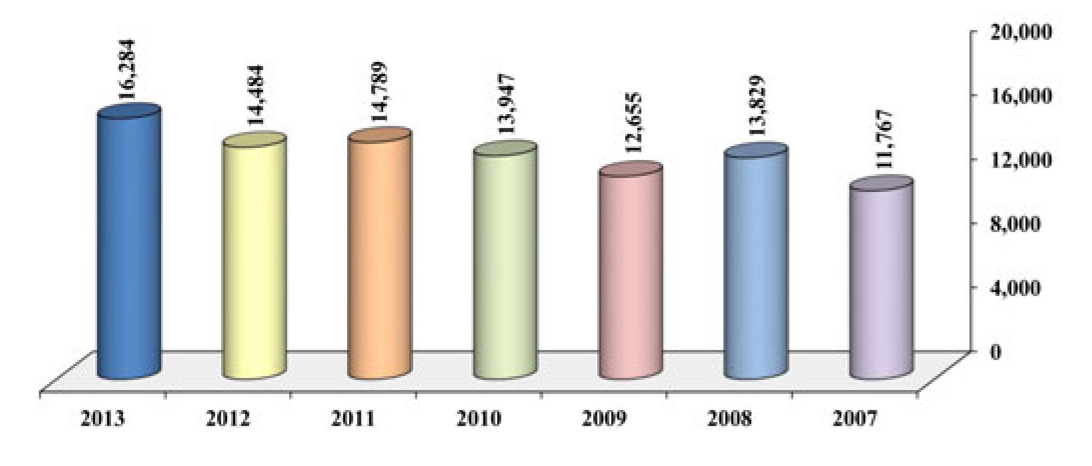
شيكل (1.414 مليارات دولار)، وسنة 2007 بنحو 1.8 مليارات شيكل (438 مليون دولار)، وسنة 2008 بنحو 3.5 مليارات شيكل (976 مليون دولار)، وسنة 2009 بنحو 4.8 مليارات شيكل (1.224 مليار دولار)، وسنة 2010 بنحو 5.5 مليارات شيكل (1.474 مليار دولار) وسنة 2011 بنحو 12 مليار شيكل (3.353 مليارات دولار)[109]. وقد بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 58.777 مليار شيكل (16.284 مليار دولار) سنة 2013 مقارنة بـ 55.88 مليار شيكل (14.484 مليار دولار) سنة 2012 (انظر جدول 2/15).

وقرر المجلس الوزاري السياسي – الأمني الإسرائيلي Israel's Security Cabinet لاحقاً في 2013/10/31 زيادة ميزانية الدفاع بـ 2.75 مليار شيكل (781.5 مليون دولار) لسنة 2014، وذلك من فائض ميزانية سنة 2013[110].

**جدول 2/15: الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2007–2013 بالأسعار الجارية[111]**

| السنة | الموازنة (بالمليون شيكل) | الموازنة (بالمليون دولار) |
|---|---|---|
| **2007** | 48,363 | 11,767 |
| **2008** | 49,594 | 13,829 |
| **2009** | 49,644 | 12,655 |
| **2010** | 52,047 | 13,947 |
| **2011** | 52,933 | 14,789 |
| **2012** | 55,880 | 14,484 |
| **2013** | 58,777 | 16,284 |

**الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2007–2013 (بالمليون دولار)**



## ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنتي 2012 و2013 عدوانها على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهدت نهاية سنة 2012 عدواناً إسرائيلياً كبيراً تمثل بما أُطلق عليه إسرائيلياً عملية "عمود السحاب" Pillar of Defense وما أُطلق عليه فلسطينياً عملية "حجارة السجيل". وقد أعقبها تهدئة برعاية مصرية استمرت طوال سنة 2013، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حاد في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية. فقد أُطلق من القطاع 55 صاروخاً ومقذوفة خلال سنة 2013 مقابل 1,130 صاروخ ومقذوفة في سنة 2012، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*)[112]. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2012 و2013 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار.

وفي الضفة الغربية حظيت "إسرائيل" بتهدئة مشابهة، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة، كما أبقت في الضفة الغربية على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات. وسجل الشاباك 1,271 عملية في سنة 2013 مقابل 578 عملية سُجلت في سنة 2012 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة والقدس كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[113].

### 1. شهداء وجرحى:

استشهد في سنة 2013 ما مجموعه 49 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، بينما استشهد في سنة 2012 ما مجموعه 275 فلسطينياً (انظر جدول 2/16). ويُعزى ارتفاع عدد الشهداء سنة 2012 إلى العدوان الإسرائيلي أو ما أُطلق عليه عملية عمود السحاب أو حجارة السجيل خلال الفترة 14–2012/11/21، وهو ما أفضى إلى 191 شهيداً و1,526 جريحاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين[114]. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 1,500 هدف في القطاع، من بينها مقرات حكومية، وأنفاقاً، ومنصات صواريخ، ومنازل، وناشطين بارزين، ومخازن أسلحة[115].

وقد أدت عملية حجارة السجيل، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 6 إسرائيليين، من بينهم جنديان، بينما بلغ عدد الجرحى 232 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" نحو 1,731 صاروخاً من قطاع غزة، استهدف مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب والقدس[116]. ووفقاً لحسابات شركة العلوم الاقتصادية والتي أجرتها في 2012/11/17، فإن تكلفة عملية حجارة السجيل وصلت إلى 1.1 مليار شيكل (278.3 مليون دولار) في أسبوع[117].

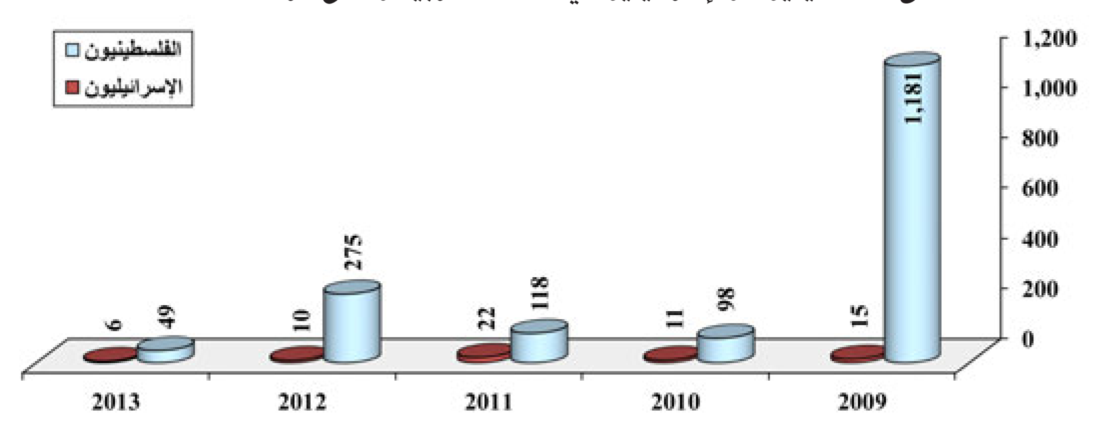
وقد جرح في سنة 2013 نحو 171 فلسطينياً، بينما بلغ عدد الجرحى في سنة 2012 نحو 1,966. وفي المقابل سجل الشاباك مقتل 6 إسرائيليين في سنة 2013 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، بينما سجل الجهاز مقتل 10 إسرائيليين في سنة 2012. كما جرح في سنة 2013 نحو 44 إسرائيلياً، وذلك مقابل 309 في سنة 2012 (انظر جدول 2/16).

**جدول 2/16: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009–2013**[118]

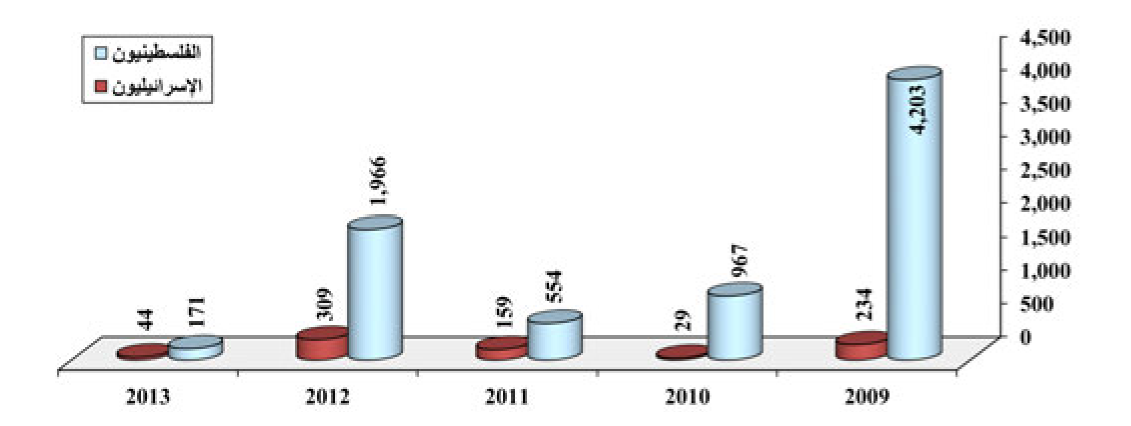
| السنة | القتلى | | الجرحى | |
|---|---|---|---|---|
| | الفلسطينيون | الإسرائيليون | الفلسطينيون | الإسرائيليون |
| **2009** | 1,181 | 15 | 4,203 | 234 |
| **2010** | 98 | 11 | *967 | 29 |
| **2011** | 118 | 22 | *554 | 159 |
| **2012** | 275 | 10 | 1,966 | 309 |
| **2013** | 49 | 6 | 171 | 44 |

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

**القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009–2013**



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2009–2013




## 2. أسرى ومعتقلون:

تعدّ سنتا 2012 و2013، على غرار السنوات التي سبقتها من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 5,023 أسيراً في نهاية سنة 2013، بينهم 17 أسيرة و154 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,408 منهم 163 من القدس، و389 من قطاع غزة، و226 من المواطنين العرب في "إسرائيل"، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 155 صُنفوا على أنهم إما معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو من تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 2/17).

أما في نهاية سنة 2012 فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,743 أسيراً، بينهم 10 أسيرات و193 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,115 منهم 167 من القدس، و437 من قطاع غزة، و191 من المواطنين العرب في "إسرائيل"، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 178 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 2/17).

رصدت دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 3,874 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2013، وبينت الدائرة أنه لم يُسجل مرور يوم واحد خلال السنة دون أن تحدث فيه اعتقالات، فيما كان الخط البياني لتلك الاعتقالات متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2013، وبلغ متوسط الاعتقالات 323 حالة شهرياً، ونحو 11 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2013 تتقارب ونسبة الاعتقالات خلال سنة 2012 وبزيادة ضئيلة تقل عن 1%، والتي بلغت 3,848 معتقلاً[119].

وأشارت دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين إلى أن 3,799 من المعتقلين خلال سنة 2013 كانوا من مناطق الضفة الغربية والقدس ويشكلون الغالبية العظمى بنسبة 98%، فيما رصدت 75 حالة اعتقال من قطاع غزة. كما أكّدت بأن الاعتقالات خلال سنة 2013 كما في السنوات الماضية طالت كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، بمن فيهم المرضى والمعاقين وكبار السن والأطفال والنساء والنواب والقيادات السياسية، بالإضافة الى الإعلاميين والصحفيين والأكاديميين. ولفتت الدائرة النظر إلى أن 100% ممن مروا بتجربة الاعتقال، قد تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي، والإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة[120].

**جدول 2/17: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2011–2013**[121]

| السنة | المجموع الكلي للمعتقلين | الضفة الغربية* | قطاع غزة | محكومون مدى الحياة | النساء | الأطفال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2011** | 4,417 | 3,856 | 459 | 525 | 6 | 132 |
| **2012** | 4,743 | 4,115 | 437 | 529 | 10 | 193 |
| **2013** | 5,023 | 4,408 | 389 | 476 | 17 | 154 |

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وفي إطار مفاوضات التسوية السلمية بين منظمة التحرير و"إسرائيل" التي استؤنفت منذ أواخر تموز/ يوليو 2013، التزمت "إسرائيل" بإطلاق سراح 104 أسرى الذين تمّ اعتقالهم قبل اتفاق أوسلو سنة 1993. وقد تمّ إطلاق سراح 78 أسيراً منهم على ثلاث دفعات في 2013/8/14 و2013/10/30 و2013/12/30؛ غير أن "إسرائيل" عطلت إطلاق سراح الدفعة الرابعة الذي كان مقرراً في 2014/3/29، كأداة من أدوات الضغط على الطرف الفلسطيني، ولم يتم تنفيذ إطلاق سراح الدفعة حتى كتابة هذه السطور. وينتمي معظم الأسرى المفرج عنهم إلى حركة فتح؛ وكانوا محكومين بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة على الأقل بتهمة قتل إسرائيليين[122]. وقالت مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان إن سلطات الاحتلال أبلغت الأسرى المحررين الذين يقيمون في الضفة وعددهم 21 أسيراً بحرمانهم من السفر خارج الأراضي الفلسطينية لمدة عشرة أعوام، إضافة إلى منعهم من التنقل خارج حدود محافظة الأسير المحرر لمدة عام كامل[123].

لم تشهد أوضاع الأسرى في سنتي 2012 و2013 أي تحسن، بل على العكس فقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، بدءاً من الإهمال الطبي والتعذيب، واستمرار حرمان الأسرى من زيارة ذويهم بشكل فردي، تحت ما يسمى المنع الأمني، أو بشكل جماعي

كما هو حاصل مع أهالي أسرى قطاع غزة، بالإضافة إلى سوء الطعام، وشحّ الأغطية والملابس، ومصادرة أموال الأسرى، وهي ممارسات تشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وترتقي في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية؛ وهي تستوجب توثيقها بشكل علمي وتسليط الضوء عليها، وإثارتها في كافة المحافل وعلى كافة الصعد[124].

وفي هذا السياق أكد مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سنة 2013 شهدت أعلى نسبة لعمليات الاقتحام والتفتيش والقمع التي نفذتها عناصر إدارة السجون، بالتعاون مع الوحدات الخاصة المتخصصة في الاقتحامات والاعتداء على الأسرى، حيث بلغ عددها 172 اقتحاماً[125].

وفي ظلّ توسع ظاهرة الإضرابات عن الطعام في سجون الاحتلال، أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية أنها طرحت مسودة قانون جديد يهدف إلى كسر إضراب الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال عن الطعام. ويهدف القانون إلى منح المحاكم الإسرائيلية "صلاحيات" لسلطات السجون بإطعام أي أسير مضرب عن الطعام بالقوة، بزعم أن هذا القرار سيصدر في حال ظهر ضرر وشيك على حياة أو جسم الأسير[126].

### 3. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

شدد الاحتلال الإسرائيلي من حصاره على قطاع غزة خلال سنة 2013، حيث استمر في إغلاق المعابر وحصاره البحري، وقرر وزير الحرب موشيه يعلون في 2013/3/21 تقليص مسافة الصيد في بحر غزة للصيادين الفلسطينيين إلى ثلاثة أميال بحرية فقط بدلاً من ستة أميال[127]. غير أن الحكومة الإسرائيلية قررت في 2013/5/21 إعادة مسافة الصيد إلى ستة أميال مرة أخرى[128].

ونالت جهود كسر الحصار إنجازاً معنوياً باعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن العدوان على أسطول الحرية، حيث تقدمت "إسرائيل" في 2013/3/22 باعتذار رسمي لتركيا عن مقتل عدد من الناشطين الأتراك، وذلك في أعقاب وساطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barak Obama. وأعلن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أن الاتفاق مع تركيا تضمن وقف جميع الإجراءات القضائية، التي اتخذت ضدّ جنود وضباط إسرائيليين شاركوا في العملية، وأن "إسرائيل" ستحول أموالاً إلى صندوق إنساني كتعويضات طلبتها تركيا[129].

وبشأن المطلب التركي برفع الحصار عن قطاع غزة، أوضح البيان الإسرائيلي أن نتنياهو أشار أيضاً إلى أن "إسرائيل" رفعت عدة قيود على حركة المواطنين والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن "هذا سيستمر ما تمّ الحفاظ على الهدوء"[130].

وفي مسعى لكسر الحصار السياسي عن قطاع غزة وحركة حماس أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan عزمه زيارة القطاع، وهو ما دعا "إسرائيل" إلى

طلب تدخل الإدارة الأمريكية لإقناع أردوغان بالعدول عن هذا التوجه[131]، إلا أن حصول الانقلاب العسكري في مصر، وما رافقه من تداعيات إقليمية أجلت هذه الزيارة إلى أجل غير مسمى.

وفي أعقاب الانقلاب على المسار الديموقراطي في مصر، أكدت "إسرائيل" استمرار التنسيق الأمني والعسكري مع الجيش المصري، ممثلًا بوزير الدفاع "الفريق" عبد الفتاح السيسي، لا سيّما فيما يتعلق بشبه جزيرة سيناء والأنفاق بين مصر وقطاع غزة. ونقلت الإذاعة العبرية في 2013/7/7 عن مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن التنسيق والتعاون مع الجيش المصري مستمر، مرجحاً أن يعمل الجيش المصري بحزم في شبه جزيرة سيناء "لإعادة الهدوء إلى نصابه، لا سيّما في ظلّ تحدي العناصر الجهادية له"[132].

## رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" في سنتي 2012 و2013 على سياساتها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والتي تشكل امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني، ربطاً بالتطورات العربية والإقليمية.

فيما يتصل بملف المصالحة الفلسطينية انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الرئيس الفلسطيني محمود عباس لاجتماعه مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في العاصمة المصرية القاهرة في 2013/1/9. وقال نتنياهو إنه لن يتخلى عن مزيد من الأرض للفلسطينيين، حسبما ذكرت صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post الإسرائيلية. وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي "نرى الأخطار بوضوح... اليوم أبو مازن [عباس] موجود في القاهرة مع رئيس حماس، إنهما يبحثان اتفاق وحدة محتمل بين فتح والإرهابيين الذين يحاولون محو دولة إسرائيل من الوجود، والذين أطلقوا صواريخ على مدننا"[133].

كما هدد وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز، بقطع الأموال عن السلطة الفلسطينية، في حال إقدامها على خطوات أحادية الجانب، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حماس أو الانضمام إلى المحكمة الدولية لجرائم الحرب[134].

وفي تعاملها مع السلطة الفلسطينية في رام الله، واصلت "إسرائيل" احتلالها أراضي الضفة الغربية، وتوسعها الاستيطاني ومصادرتها للأراضي في الضفة، مع تركيزها على مدينة القدس بوصفها "العاصمة الأبدية والموحدة". كما واصلت "ابتزازها" للسلطة في رام الله؛ حيث

انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما أسماه بالتحريض المستمر الذي تمارسه السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس ضدّ "إسرائيل"، حتى بعد الإعلان عن استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة. وجاء في رسالة بعثها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2013/8/10 أن لا تناغم بين التحريض والسلام وأن السلطة الفلسطينية تشجع مواطنيها على معاداة "إسرائيل"، بدلاً من تربيتهم على التعايش السلمي؛ ولفتت الرسالة النظر إلى أقوال الرئيس عباس حول خلوّ الدولة الفلسطينية بعد قيامها ولو من إسرائيلي واحد[135]. وفي افتتاح جلسة حكومته الأسبوعية في 2013/10/6 حمّل نتنياهو السلطة الفلسطينية مسؤولية عمليات المقاومة الفلسطينية، مدعياً أن وسائل الإعلام الفلسطينية تواصل حملة تحريض على "إسرائيل"، وهذا ما يجعل السلطة شريكة في تلك العمليات[136].

وعلى النقيض من ذلك، أثنت قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي على الدور الذي قامت به الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، في كبح جماح التظاهرات في الضفة الغربية، وتقليل مستويات المواجهات مع قوات الاحتلال. ونقلت إذاعة جيش الاحتلال عن قيادة المنطقة الوسطى، في 2013/3/17، قولها "إن تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تشير إلى نية جدية لأجهزة السلطة الأمنية بمنع تطور المواجهات والسيطرة عليها"[137].

أما في قطاع غزة فقد أبقت "إسرائيل" على حصارها الاقتصادي للقطاع، وقامت سياسة الحصار الإسرائيلية على أساس "لا ازدهار ولا تنمية، على أن لا يتطور الوضع إلى أزمة إنسانية". وترافق ذلك مع شنّ الضربة العسكرية عمود السحاب، والتهديد المستمر بشنّ عدوان على غزة.

وفيما يبدو محاولةً إسرائيلية لابتزاز السلطة في رام الله، صرّح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres في 2012/12/31 إنه ليس ضدّ إجراء حوار مع حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، لكنه اشترط "قبولها شروط الرباعية". وقال بيريز إنه "لا ضرر من الكلام معها [حماس]، شرط الحصول على جواب"[138].

وأعربت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني عن اعتقادها بأن عملية عمود السحاب "لم تتمكن من استعادة قوة الردع الإسرائيلية". وحذرت ليفني من أن "تخفيف الطوق الأمني المفروض على القطاع من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التهديدات الأمنية"[139].

وقد هدد وزراء ومسؤولون إسرائيليون بتنفيذ عملية عسكرية على غزة، تشكل ضربة قاسية للبنى التحتية للتنظيمات المقاومة والحكومة بغزة. وحذر وزير شؤون الاستخبارات يوفال شتاينتز، من أبعاد تكرار قصف القذائف الصاروخية باتجاه بلدات الجنوب في "إسرائيل"، وقال إنه إذا استمر أو تصاعد إطلاق القذائف الصاروخية من قطاع غزة، فلا بدّ من حسم الأمور هناك عاجلاً أم آجلاً. واستبعد شتاينتز التوصل إلى تفاهمات مع غزة عبر قنوات دبلوماسية ومفاوضات

مع الجانب الفلسطيني، مشدداً على أن تكرار إطلاق الصواريخ على "إسرائيل" سيجلب ضربة قوية على غزة[140].

كما صرح وزير الخارجية الإسرائيلي وزعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني ليبرمان بأن الجيش الإسرائيلي سيقوم باحتلال قطاع غزة في حال استمرار فصائل المقاومة الفلسطينية بعمليات إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية. وأضاف وزير الخارجية أنه وحزبه لن يؤيّدا أيّ عملية عسكرية على قطاع غزة، ما لم يكن هدفها احتلال القطاع، لافتاً النظر إلى أن "إسرائيل" لا تسعى للسيطرة على قطاع غزة، وإنما تريد القضاء على القوة العسكرية التي أقامتها المنظمات الفلسطينية فيه[141].

## خامساً: مسار التسوية السلمية

شهدت عملية التسوية السلمية مسارين ظهرا بشكل مختلف خلال السنتين 2012 و2013، ففي السنة الأولى جرى التركيز على إنجاح الجهود الفلسطينية الرامية إلى الحصول على العضوية "المراقبة" لدولة فلسطين في الأمم المتحدة عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن فشلت الجهود للحصول على العضوية الكاملة عبر مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council؛ جراء عدم ضمان الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة من أعضاء مجلس الأمن الدولي لعرض مشروع القرار على التصويت، ولأن حقّ النقض (الفيتو) الأمريكي يقف بالمرصاد، وهذا سبب إضاعة سنة 2011 بالكامل من دون تحقيق أيّ شيء في الأمم المتحدة، جراء الحسابات الخاطئة بأن الإدارة الأمريكية لن تستخدم الفيتو، أو أن بمقدور الفلسطينيين الحصول على الأصوات التسعة. وبسبب الحرص على تجنب المجابهة مع الإدارة الأمريكية، من خلال عرض الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة عبر مجلس الأمن، كان من الممكن التوجه منذ البداية إلى الجمعية العامة بدلاً من إضاعة هذه السنة في معركة غير مجدية، معروفة النتائج سلفاً.

كما عُقدت جلسات فلسطينية – إسرائيلية بمشاركة أردنية، فيما عرف بالمفاوضات "الاستكشافية" في العاصمة الأردنية عمّان في كانون الثاني/ يناير 2012، ودارت في حلقة مفرغة، لأن الوفد الإسرائيلي أغرقها في أسئلة تولد أسئلة أخرى، من دون تحديد خريطة الحدود النهائية، وإعطائه الأولوية للأمن وإثارة قضايا تعجيزية، مثل الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل"، وضرورة أن تتضمن أيّ اتفاقية إنهاء الصراع والكف عن المطالب، وتصفية قضية اللاجئين، وفي القلب منها حق العودة.

أما في سنة 2013 فتركزت الجهود الأمريكية على استئناف المفاوضات، واستجابت القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس والحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، وبالفعل استؤنفت المفاوضات في واشنطن في نهاية تموز/ يوليو 2013، على أن تستمر من ستة إلى تسعة أشهر.

**التوجه إلى الأمم المتحدة: تكتيك ووسيلة ضغط:**

إن هذا المسار الذي سار فيه أبو مازن بخصوص استئناف المفاوضات يؤشر إلى ما كان يعلنه باستمرار؛ بأن التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، ومن ثم العضوية المراقبة، لا يمثل مساراً جديداً أو بديلاً عن مسار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية؛ وإنما هو مجرد تكتيك استخدم، وربما يستخدم لاحقاً، للضغط من أجل استئناف المفاوضات وتحسين شروطها، كما أن من شأنه أن يساعد الرئيس على إقناع زملائه في اللجنة المركزية لحركة فتح، وحلفائه في منظمة التحرير، والتخفيف من معارضة حماس والجهاد الاسلامي وغيرهما لسياسة العودة لتجريب المُجرَّب[142].

بغض النظر عن الموقف من المفاوضات، فقد كان من الممكن، من الناحية الفنية المتعلقة بإدارة التفاوض (وما يزال هذا متاحاً، وإن بشكل أقل من السابق) أن تعلن منظمة التحرير الفلسطينية، بعد حصولها على اعتراف عالمي بدولة فلسطين من 138 دولة واعتراض 9 دول وامتناع 41 دولة، من ضمنها ألمانيا، المعروفة بتأييدها لـ"إسرائيل"؛ بأن الاعتراف الدولي بالدولة المراقبة عزز الاعتراف الذي كان موجوداً سابقاً، من خلال عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وفي الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ).

إن تعزيز الوضع السياسي والقانوني للفلسطينيين في الأمم المتحدة كان من المفترض أن يحررهم من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة عليهم من اتفاق أوسلو، ويمكنهم من مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته المترتبة على الاعتراف بدولة فلسطين. وبحيث تُطالب المنظمةُ كل دول العالم، بما فيها الدول التي اعترضت أو امتنعت عن التصويت، وخصوصاً دولة الاحتلال؛ بالتعامل مع الدولة الفلسطينية الوليدة على هذا الأساس، والشروع في مفاوضات تهدف أساساً إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، في إطار مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى "اتفاق سلام" يحقق الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرار التقسيم 181، الذي قامت "إسرائيل" على أساسه، والذي تضمن قيام دولة عربية على مساحة تصل إلى ضعف المساحة التي من المفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية العتيدة. كان يجب أن يتمحور التفاوض بعد القرار الدولي بالاعتراف بالدولة المراقبة حول الانسحاب الإسرائيلي؛ لتمكين الدولة المعترف بها من ممارسة السيادة.

بدلاً من الاستفادة من المزايا السياسية والقانونية التي يتيحها الحصول على الدولة المراقبة، تصرّف الرئيس الفلسطيني بعد القرار وكأنه لم يكن، وسط أنباء عن تعهد فلسطيني للإدارة الأمريكية ولبعض الدول الأوروبية بأن الدولة المراقبة لن تغير الموقف الفلسطيني من الاستعداد لاستئناف المفاوضات[143]. وهذا يفسر تأييد بعض الدول الأوروبية للقرار بعد أن كانت ستمتنع عن التصويت، ويفسر موقف ألمانيا التي غيرت موقفها من المعارضة إلى الامتناع، كما يفسر عدم تنفيذ الولايات المتحدة لكل تهديداتها بمعاقبة القيادة الفلسطينية لعدم الاستجابة للنصائح الأمريكية التي قدمت حتى اللحظة الأخيرة على لسان الرئيس الأمريكي نفسه باراك أوباما، عشية التصويت على مشروع القرار. لقد نُفذت العقوبات الأمريكية التي شملت وقف المساعدات، ووصلت إلى التهديد بإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن لأشهر قليلة فقط لتُوفِّر استعداداً فلسطينياً متزايداً لاستئناف المفاوضات، من دون الالتزام بالشروط الفلسطينية.

## الدعم الأمريكي والأوروبي مرهون باستمرار المفاوضات:

ما يؤكد ما سبق أن الإدارة الأمريكية لم تنفذ تهديداتها بمقاطعة السلطة وسحب اعترافها المشروط بالمنظمة، بما في ذلك إغلاق مكتبها في واشنطن، بل عادت وأوقفت قرارها بوقف المساعدات للسلطة، الذي اتخذ على إثر انضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، وعلى أثر المضي بالحصول على العضوية المراقبة.

الأمر نفسه حصل عشية استئناف المفاوضات، حين قرر الاتحاد الأوروبي الامتناع عن التعامل مع أيّ مؤسسة إسرائيلية تتعامل مع الاستيطان[144]، حيث رُبط بين هذا القرار وبين تعهد فلسطيني بالموافقة على استئناف المفاوضات استجابة للجهود التي يقوم بها وزير الخارجية جون كيري. فأوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة، تدركان بأنه لا إمكانية للتوصل إلى حلّ قابل للاستمرار من دون توفر شكل من أشكال الضغوط على "إسرائيل"، تقلل من تأثير الاختلال الفادح في ميزان القوى، وشعور "إسرائيل" أنها في وضع مريح، بعد تراجع التهديدات والمخاطر التي تهددها جراء ما يحدث في العالم العربي بعد الثورات والمتغيرات، التي بدأت بالحرب على العراق واحتلاله، ولم تنته حتى الآن، التي كان من نتائجها المباشرة إخراج الجيشين العراقي والسوري من معادلة القوة لفترة لا تقل عن عشرة أعوام، وانشغال الجيش المصري بما يجري في مصر من أحداث وتطورات داخلية.

يرجع القرار الأوروبي المهم في أحد أسبابه العميقة إلى الاستجابة للرأي العام الأوروبي الذي ضاق ذَرعاً بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته الاستيطانية والعنصرية، بدليل أن 60% من الأوروبيين، كما جاء في الاستطلاعات، يرون "إسرائيل" خطراً على السلام والأمن العالمي.

إن استئناف المفاوضات الفلسطينية في أواخر تموز/ يوليو 2013 وفق الشروط الإسرائيلية، ومن دون تلبية أيّ من الشروط أو المتطلبات، التي أكدت عليها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير طوال سنوات، والتي طالما طالب بها —مراراً وتكراراً— أبو مازن وصائب عريقات وغيرهما من القيادات؛ يدل مرة أخرى على أن خيار المفاوضات الثنائية، بالرغم مما انتهى إليه (وما هو متوقع الانتهاء به لاحقاً) هو الخيار الوحيد الذي تؤمن به القيادة الفلسطينية، وأن حديثها أو استخدامها أحياناً خيارات أخرى، مثل التوجه إلى الأمم المتحدة، والمقاومة الشعبية، ومقاطعة الاستيطان، والمصالحة (التي هي ضرورة وطنية لا غنى عنها، وأكبر من مجرد خيار من الخيارات)، والتهديد بحل السلطة، أو بتسليم مفاتيحها أو بانهيارها؛ ما هي إلا أوراق ضغط تستهدف ضمان استمرار المفاوضات والسعي لتحسين شروطها، والتوصل إلى حلّ نهائي يحقق الحد الأدنى أو الممكن من الحقوق والمصالح الفلسطينية[145].

وقد أوضح الرئيس محمود عباس في اللقاءات الخاصة أن انتهاء حلّ الدولتين يستدعي انتهاء السلطة التي تشكلت بعد اتفاق أوسلو كسلطة حكم ذاتي مؤقت لمدة خمسة أعوام؛ تتحول خلالها مؤسساتها إلى مؤسسات دولة، وتعمل على نقل الفلسطينيين من الاحتلال إلى الاستقلال، لكن انتهى بها المطاف إلى تقديم الخدمات بدلاً من سلطات الاحتلال. ونقل نبيل شعث عن عباس قوله في لقاءاته مع الرئيس الأمريكي وغيره من الزعماء العرب والأجانب إن هذه السلطة لا يمكنها أن تُواصل عملها بهذا الشكل إلى الأبد، وأمر بتشكيل لجنة لدراسة حلّ السلطة. ووفقاً لمعلومات خاصة[146]، فقد أرسل عباس وزيرَ الشؤون المدنية والمختص بالعلاقات مع "إسرائيل" حسين الشيخ، في أواخر سنة 2011 برسالة إلى الإسرائيليين يخبرهم فيها بأنه سيسلم مفاتيح السلطة لـ"إسرائيل" في نهاية السنة إذا لم يحدث تقدم على صعيد الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات.

التهديد بحل السلطة كرره عباس في مقابلة مع صحيفة هآرتس في كانون الأول/ ديسمبر 2012، حين قال إنه ينوي بعد الانتخابات الإسرائيلية حلّ السلطة وتسليم مفاتيحها إلى "إسرائيل" إذا لم يحصل تقدم بعد الانتخابات، وتكرر الموقف نفسه في نهاية سنة 2013؛ الأمر الذي يفسر لماذا لم يأخذ أحد هذه التهديدات على محمل الجد.

إن القناعة بعدم وجود بدائل، تقود دائماً إلى العودة إلى المفاوضات، وبشكل أسوأ من السابق. كما أن حصر المعارضة للمفاوضات في معارضتها بتسجيل موقف للتاريخ، والاكتفاء بآمال بعيدة المدى، من دون تقديم بديل نظري وعملي قابل للتحقيق، يؤدي إلى مساعدة أنصار المفاوضات، من خلال ظهور معارضيهم عاجزين عن تقديم بديل متماسك يجمع ما بين التمسك بالأهداف والحقوق، والجمع ما بين أشكال النضال المختلفة، والقدرة على الفعل والتأثير؛ وتوظيف جميع أشكال العمل السياسي والمناورة حتى تحقيق الأهداف الممكن تحقيقها في كل مرحلة.

## مفاوضات بلا شروط:

لقد استؤنفت المفاوضات من دون الاتفاق على إزالة الاستيطان، أو حتى تجميده أو تقليصه، أو حتى حصره فيما يسمى بـ"الكتل الاستيطانية" الكبيرة؛ ما سمح لرئيس الحكومة الإسرائيلية بالادعاء فيما بعد بأن الاستمرار بتوسيع الاستيطان تمّ بموافقة فلسطينية، وهذا إن لم يكن دقيقاً فإنه ليس بعيداً تماماً عن الصحة.

واستؤنفت المفاوضات كذلك من دون الاتفاق على مرجعية تنص على إقامة دولة على حدود 1967، حتى لو تضمنت إضافة إلى ذلك مبدأ "تبادل الأراضي"، ولا أيّ نصّ على مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومن دون ضمانات أمريكية روّج لوجودها الجانب الفلسطيني، ونفت الإدارة الأمريكية وجودها بطرق لائقة؛ لكي لا تحرج الرئيس أبو مازن، بما في ذلك الإعلان الأمريكي منذ بداية المفاوضات بأن فترة الأشهر التسعة ليست سقفاً نهائياً، وإنما موعد مستهدف، وهناك فرق كبير بين هذا وذاك[147].

كما رفضت الحكومة الإسرائيلية الطلب الفلسطيني بأن تبدأ المفاوضات الجديدة من النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، وكان لها ما أرادت بالرغم من أن ما توصلت إليه المفاوضات السابقة سيء جداً، وينتقص من الحقوق الفلسطينية، كما يظهر ذلك من خلال الموافقات الفلسطينية على مبدأ "تبادل الأراضي"، وتقسيم شرقي القدس والضفة ما بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية، وضمّ الكتل الاستيطانية، والترتيبات الأمنية، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، والموافقة الفلسطينية والعربية على "حلّ عادل متفق عليه" لقضية اللاجئين، كما ورد في مبادرة السلام العربية؛ الأمر الذي يهبط بقضية اللاجئين، وبالقلب منها حقّ العودة، من مستوى حقّ فردي ووطني لا يمكن المساومة عليه إلى حلّ متفق عليه، أي إدخال الموافقة الإسرائيلية في الأمر، وما يعنيه ذلك من وضع الفيتو بيد "إسرائيل"[148].

وقد أكد عباس في مقابلة مع القناة العبرية الثانية، أجراها معه الصحفي أودي سيغال Udi Segal، أن فلسطين بالنسبة له دولة في حدود 1967، إلى جانب دولة "إسرائيل". وبالرغم من أنه لاجئ من صفد إلا أنه يعتقد أنه لن يعود إليها، وعقّب بعد ذلك على ردود الأفعال الفلسطينية الغاضبة على هذه التصريحات، بأنه كان يتحدث بشكل شخصي، وأنه غير معني بالعودة إلى صفد، وسيزورها كسائح فقط[149]. وقال عباس في لقاء مع وفد من حزب ميرتس الإسرائيلي "أنا أستطيع أن أضمن لكم عشية نهاية ناجحة للمفاوضات الالتزام بإنهاء كل الدعاوى، ولن نطالب بالعودة إلى يافا وعكا وصفد"[150]. وكرر الموقف نفسه بعبارات أخرى عندما قال لمئات الشباب الإسرائيلي الذين زاروه في 2014/2/16 في مقر الرئاسة في رام الله "لن نسعى أو نعمل على أن نغرق إسرائيل بالملايين [ملايين اللاجئين الفلسطينيين]"[151].

ولم يقتصر الأمر على كل ما سبق "على بؤسه الشديد" بل رفضت الحكومة الإسرائيلية أن تركز المفاوضات في البداية على الحدود والأمن، وأصرت على الأمن أولاً، ولذلك طرح الجنرال جون ألن John Allen خطة أمنية تحفظت عليها "إسرائيل" بالرغم من أنها تتضمن جوهر الموقف الإسرائيلي، وتراجع فيها عما طرحه سلفه الجنرال جيمس جونز James Jones، الذي تضمنت خطته بنداً يتحدث عن الاستعانة بقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (NATO لتكون طرفاً ثالثاً يتولى المرابطة على الحدود والأغوار والمعابر[152].

واعترضت "إسرائيل" على الطلب الفلسطيني بمشاركة الأمريكيين في معظم جلسات المفاوضات الثنائية، لضمان التحكم الكامل للمفاوض الإسرائيلي بالمفاوض الفلسطيني، وحصر الدور الأمريكي في خانة المساعد، حتى تستفرد "إسرائيل" بالمفاوض الفلسطيني تماماً، ولكي لا تضغط الإدارة الأمريكية، الحليف المضمون، على الحكومة الإسرائيلية في بعض النقاط التي لا تمس جوهر المطالب الإسرائيلية، ولكن من دونها لا يمكن استمرار المفاوضات أو وصولها إلى اتفاق[153].

## سمات المفاوضات الحالية:

وما ميز المفاوضات تجاهل قطاع غزة تماماً، وتقزيم الدور المصري فيها، فبعد أن كانت حكومة إيهود أولمرت تصّر على عدم جدوى التوصل إلى اتفاق ما دام أبو مازن لا يمثل كل الفلسطينيين، وما دام قطاع غزة تحت سيطرة حماس؛ ما يجعل أيّ اتفاق "اتفاق رفّ"، أي غير قابل للتطبيق، بينما تركز الجهود الحالية على توظيف الفصل والانقسام القائم للضغط على المفاوض الفلسطيني، لدفعه من أجل قبول حلّ أسوأ من الحل الذي يمكن التوصل إليه في ظلّ وحدة فلسطينية.

اعتمد كيري من خلال جهوده على إشراك الأطراف العربية من خلال لجنة المتابعة العربية والأردن والسعودية، إدراكاً منه أن الوضع العربي أصبح مختلفاً وأكثر قابلية للتعاطي مع الحلول الأمريكية الإسرائيلية بعد انهيار ما يسمى "محور الممانعة"، وفي ظلّ ما يجري في سورية وتداعياته، وسقوط نظام القذافي، وبروز دور دول الخليج في القرار العربي، وخصوصاً السعودية، وتداعيات تطورات الملف النووي الإيراني، وما يجري في مصر من صراع داخلي. في هذا السياق يمكن وضع الاتفاقية الأردنية الفلسطينية حول المقدسات، وموافقة لجنة المتابعة العربية على مبدأ "تبادل الأراضي"[154]، وتوفير غطاء عربي لاستئناف المفاوضات، ومن ثم استمرارها بالرغم من أنها من دون مرجعية، مما أتاح للجانب الإسرائيلي الاستمرار في برامجه الاستيطانية والتهويدية.

تميزت المفاوضات الجارية في أنها تتواصل من دون توفير غطاء فلسطيني شرعي، حيث يؤكد عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية أن أغلبية أعضائها قد عارضوا استئناف المفاوضات[155]. كما يطالبون بوقفها واعتماد خيارات جديدة، تستند إلى إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديموقراطية وشراكة سياسية، وإلى استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة،

وتصعيد المقاطعة والمقاومة الشعبية، وتفعيل المنظمة وإصلاحها، وضمّ مختلف مكونات الحركة الفلسطينية إليها، ووضع السلطة في مكانها الطبيعي كأداة من أدوات المنظمة، وإعادة النظر في شكلها ووظائفها والتزاماتها، خصوصاً بعد الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة "مراقبة".

ومن سمات المفاوضات الحالية، التلويح بالجزرة الاقتصادية عبر طرح "خطة كيري" لدعم الاقتصاد الفلسطيني بأربعة مليارات دولار، وتجميد هذه الخطوة كوسيلة للضغط على الجانب الفلسطيني، لكي يبدي مرونة أكبر حتى يحصل عليها. مع أنها قدمت في البداية كمجرد "عربون" للاستمرار في المفاوضات، وأصبحت الآن الثمن الذي سيقبضه الجانب الفلسطيني إذا وقع على "اتفاق الإطار" أو مهما كان اسمه.

الشرط الوحيد (الإنجاز) الذي حققه المفاوض الفلسطيني هو إطلاق سراح ثلاث دفعات من الدفعات الأربعة من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو، وتمّ جدولة إطلاق سراح الدفعة الرابعة في 2014/3/29. وهو إنجاز مهم، غير أن سراح هذه الدفعة لم يطلق حتى كتابة هذه السطور، لأن "إسرائيل" حاولت استخدامه كأداة من أدوات الضغط السياسي على الطرف الفلسطيني. لقد تمّ هذا "الإنجاز" مقابل ثمن كبير لا يقتصر على تجميد التوجه إلى الأمم المتحدة، وإنما يشمل استئناف المفاوضات في ظلّ استمرار "إسرائيل" باستكمال تطبيق مخططاتها التوسعية والاستيطانية والعنصرية، ما يؤكد خطأ التعامل مع الإفراج عن الأسرى ليس كحق، وإنما كمسألة تفاوضية. بل وصل أيضاً إلى خطأ الموافقة على تجزئة الإفراج عنهم إلى أربع مراحل، والتمييز ما بين أسرى القدس وأراضي 1948 وبقية المناطق الفلسطينية، حيث أصبح الإفراج عنهم وسيلة ابتزاز لضمان استمرار المفاوضات وإبداء مرونة فيها.

## تحوّل في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية:

لا يمكن الحكم بشكل دقيق على المفاوضات الجديدة من دون رؤية التطورات الحادثة على السياسة الأمريكية.

فمنذ زيارة الرئيس باراك أوباما إلى المنطقة في آذار/ مارس 2013 كان واضحاً أنه سيبدأ ولايته الرئاسية الثانية بطريقة مختلفة عن ولايته الأولى، فيما يخص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

لقد بدأ أوباما فترة رئاسته الأولى بإعطاء اهتمام غير مسبوق بالقضية، وظهر ذلك من خلال مطالبته بتجميد حقيقي للاستيطان، وتعهد بالسعي إلى التوصل إلى حلّ لها، وسط مقاربة أمريكية مختلفة للوضع في المنطقة تجلت في خطابه في القاهرة، الذي أشار فيه إلى أن قيام "إسرائيل" جاء كأحد ردود الأفعال على المحرقة التي تعرض لها اليهود. وقد عرّضه ذلك إلى انتقادات شديدة من "إسرائيل" وأنصارها في الولايات المتحدة، التي دافعت عن الادعاء الصهيوني الذي يقوم على أن

قيام "إسرائيل" جاء تطبيقاً للوعد الإلهي، وأن قيام "إسرائيل" ممتد على هذه الأرض منذ آلاف السنين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة إلى الأبد وبصورة لا شكّ فيها بالدفاع عن أمن "إسرائيل"[156].

هذه المواقف أدت إلى توتر في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وتحديداً ما بين أوباما ونتنياهو، حيث استعانت "إسرائيل" بأصدقائها، وخصوصاً بالكونجرس Congress، للضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير موقفها، ما حدا بأوباما إلى الرضوخ في نهاية الأمر، وكفّ عن المطالبة بوقف الاستيطان وتبنّى الرواية الصهيونية بالنسبة لقيام "إسرائيل".

تأسيساً على ما سبق، تميزت الفترة الرئاسية الثانية ومجمل الجهود الأمريكية الرامية للتوصل إلى حلّ يتصف بالسمات الآتية:

**أولاً:** ابتعاد الإدارة الأمريكية عن الاختلاف مع "إسرائيل" أو الضغط عليها بشكل جدي وحقيقي وكاف، لدرجة أن أوباما طالب في أثناء زيارته لـ"إسرائيل" بالضغط من الرأي العام الإسرائيلي على الحكومة الإسرائيلية، وتجنب طرح مواقف لا توافق عليها، وطرح فقط ما يمكن أن توافق عليه "إسرائيل"، لأنها تحقق جوهر مطالبها، وإن لم يدرك أحياناً عتاة المتطرفين الأكثر تطرفاً ذلك. ويبدو أن نتنياهو يمثل مسرحية معارضة اتفاق الإطار الأمريكي لخداع الجانب الفلسطيني، ودفعه لقبوله، بالرغم من أنه ينتقص من الحقوق الفلسطينية بصورة غير مسبوقة.

ما سبق يفسر سبب جولات جون كيري المكوكية إلى المنطقة التي بلغت 11 جولة، التقى فيها بالرئيس الفلسطيني ورئيس الحكومة الإسرائيلية عشرات المرات في عواصم المنطقة وغيرها، من دون أن يطرح ما كان قد وعد به منذ البداية. فكيري تخلى عن هدفه بالتوصل إلى معاهدة سلام، وأصبح يبحث عن مجرد اتفاق إطار أو إطار للمفاوضات، يؤدي عملياً إلى الهبوط بمرجعية المفاوضات، بحيث تصبح من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، إلى ما يتضمنه "اتفاق الإطار" من قضايا ومواقف أقل بكثير مما تنص عليه الشرعية الدولية.

لا يقلل من خطورة اعتماد مرجعية جديدة للمفاوضات أنها ستضمن حقّ الطرفين في تقديم تحفظات، لأن هذا يجعل "اتفاق الإطار" ليس سوى غطاء لتمديد المفاوضات، أما التحفظات الفلسطينية فلن تفرض نفسها، بينما التحفظات الإسرائيلية ستطبق ويحافظ عليها، لأنها مضمونة بالقوة الإسرائيلية تماماً، مثلما حصل بعد إقرار خريطة الطريق الدولية، إذ حولتها التحفظات الإسرائيلية الـ 14 إلى خريطة طريق إسرائيلية، حيث طبقت الالتزامات الفلسطينية فقط، أما التحفظات الفلسطينية فلم يعد يذكرها أحد.

أخطر ما حدث هو أن المواقف الأمريكية المطروحة في هذه المفاوضات تخلت فيها إدارة أوباما نهائياً عن المواقف التقليدية، التي اتخذتها الإدارات الأمريكية السابقة منذ وقوع الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 وحتى الآن، وباتت تتبنى المواقف الإسرائيلية. إن هذا التطور السلبي يجعل هذه المواقف الأمريكية المرجعيةَ الجدية لأي مفاوضات لاحقة.

**ثانياً:** قامت الحكومة الإسرائيلية منذ استئناف المفاوضات بأوسع حملة لتعميق الاحتلال ولتوسيع الاستيطان، حيث زاد في سنة 2013 بنسبة 123% وفق دائرة الإحصاء الإسرائيلية مقارنة مع سنة 2012. وأصدرت الحكومة الإسرائيلية عطاءات ببناء أكثر من عشرة آلاف وحدة استيطانية، ومضت في مخططات تهويد القدس و"أسرلتها"، وتصاعد وتيرة الاعتداءات على الأقصى، مع دعوات بتقسيمه وهدمه، وتقطيع أوصال الضفة، وحصار قطاع غزة.

**ثالثاً:** تصميم الإدارة الأمريكية، وتحديداً وزير الخارجية جون كيري، على الاستفادة من اللحظة التاريخية المواتية لتصفية القضية الفلسطينية، في ظلّ حالة المتغيرات والثورات وعدم التوازن العربي. ويعزز ذلك أن الترتيبات العربية والإقليمية صعبة من دون تسوية أو إغلاق الملف الفلسطيني، وخصوصاً بعد الاتفاق على الكيميائي السوري والملف النووي الإيراني. فكيري يعتقد أنه قادر على تحقيق ما عجز أسلافه عن تحقيقه. كما تريد أمريكا توظيف استعداد قيادة منظمة التحرير الحالية للتنازل، وخشية قطاعات إسرائيلية متزايدة من الخطر الديموغرافي وقيام دولة واحدة، ومخاطر عدم التوصل إلى تسوية في عزلة "إسرائيل" ومقاطعتها، وبروز خيارات وبدائل أخرى يمكن أن تقوض حلم الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية.

## مستقبل المفاوضات:

يظهر أن أمام مفاوضات التسوية السلمية أربعة سيناريوهات:

**السيناريو الأول:** التوصل إلى اتفاق نهائي، وهو مستبعد، خصوصاً خلال هذه السنة على الأقل؛ بسبب الهوة الواسعة بين أقصى ما يمكن أن تعرضه حكومة المتطرفين والمستوطنين الحاكمة في "إسرائيل"، وما يمكن أن تقبله قيادة أبو مازن المعتدلة، وفي ظلّ عدم وجود استعداد لدى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمجتمع الدولي لممارسة الضغط اللازم على "إسرائيل" لإقناعها بتقديم عرض يمكن أن يقبله الفلسطينيون.

**السيناريو الثاني:** "اتفاق الإطار"، وهو اتفاق على الإطار العام والمبادئ وشكل الحل النهائي، أي أنه أكثر من "إعلان مبادئ" وأقل من "معاهدة سلام"، ويبدو هذا السيناريو محتملاً، خصوصاً بعد إعلان كيري أن بمقدور الطرفين إبداء تحفظاتهما على النقاط المختلفين حولها، مع التزامهما بتمديد المفاوضات، واعتبار "اتفاق الإطار" هو مرجعية المفاوضات اللاحقة.

إن مثل هذا الاحتمال وارد، لأن المفاوضات القائمة تحاول أن توثق التنازلات الفلسطينية المقدمة منذ عقد قمة كامب ديفيد في سنة 2000 وحتى الآن، وهذا يضاعف من خطورة "اتفاق الإطار" حتى لو أخذ شكلاً متواضعاً، لأنه سيكون إطاراً ومرجعية للمفاوضات اللاحقة، بعيداً عن القانون الدولي والشرعية الدولية.

إن تمرير هذا الاتفاق ليس سهلاً، وخصوصاً أنه سيكون فضفاضاً وحمَّال أوجه فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية، وواضحاً فيما يتعلق بالمطالب الإسرائيلية. وهو بحاجة إلى ثمن سياسي تدفعه "إسرائيل"، ليتمكن أبو مازن من تبريره وتمريره، في ظلّ معارضة فلسطينية متزايدة للمفاوضات الثنائية و"خطة كيري"، سواء داخل فتح والمنظمة أم خارجهما. ويمكن أن يكون ذلك من خلال النص على "إقامة دولة فلسطينية على حدود 67" مع "تبادل للأراضي"، مع أن العبارة الثانية التي لن تحدد نسبة تبادل الأراضي تلغي العبارة الأولى، خصوصاً إذا ما أضيف إليهما عبارة ثالثة عن "أخذ التغييرات الديمغرافية التي أقامها الاحتلال منذ العام 1967 وحتى الآن بالحسبان". وأيضاً عبر إطلاق سراح الأسرى المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، وتقديم مساعدات اقتصادية، ومنح تراخيص لإقامة مشاريع في المنطقة ج، ويمكن أن يصل هذا الثمن إلى تجميد جزئي ومؤقت للاستيطان خارج القدس والكتل الاستيطانية، ولا يشمل المشاريع الاستيطانية المصادق عليها، بل عدم إصدار عطاءات جديدة.

**السيناريو الثالث:** يتضمن صيغ مختلفة من استمرار الوضع الراهن الذي عنوانه الأبرز استمرار الفترة الانتقالية والتزامات أوسلو السياسية والاقتصادية والأمنية، بالرغم من تجاوز "إسرائيل" لهذا الاتفاق، وحصول الدولة الفلسطينية على مكانة عضو مراقب.

يتسع هذا السيناريو لاستمرار الوضع كما هو، بالمفاوضات حيناً ومن دون مفاوضات حيناً آخر، ولأشكال من المقاومة والتوجه الجزئي إلى الأمم المتحدة، ويمكن أن تصل المفاوضات إلى اتفاق انتقالي جديد مغطى بـ"إعلان مبادئ" أو "اتفاق إطار" وجداول زمنية وإقامة دولة ذات حدود مؤقتة، والعودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل 2000/9/28 (أي قبل انطلاقة انتفاضة الأقصى)، وخطوات أحادية منسقة أو غير منسقة مع الجانب الفلسطيني.

**السيناريو الرابع:** فشل المفاوضات وانهيارها كلياً. وبالرغم من أن هذا السيناريو مستبعد لأن كل الأطراف من دون استثناء تخشى من عواقبه عليها، إلا أننا يجب ألا نسقطه تماماً من الحساب، خصوصاً في ظلّ التعنت والتطرف الذي تجسده حكومة نتنياهو، وقيامها بتكثيف كل أشكال العدوان والاستيطان والعنصرية.

وفي حال وقوع هذا السيناريو تستقدم بدائل وخيارات فلسطينية جديدة؛ تبدأ بالخروج النهائي من مسار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي على أساس القانون

الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ضمن استنفاذ تصور إمكانية التوصل إلى تسوية على أساس ما يسمى حلّ الدولتين؛ ولا تنتهي بفتح الطريق أمام حلّ الدولة الواحدة.

إن الأمر الحاسم هو أنه من دون تغيير جوهري في ميزان القوى، وهزيمة وتفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري لا يمكن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود 1967، ولا تجسيد لحقّ العودة، ولا تحويل "إسرائيل" إلى دولة لكل مواطنيها، أو ثنائية القومية، أو غيرها.

## خلاصة

ما زال المجتمع الصهيوني في "إسرائيل" يبدي مزيداً من الميل نحو الاتجاهات اليمينية والدينية المتطرفة. وقد عكست الانتخابات الإسرائيلية سنة 2013 هذا الاتجاه، كما تعكسها الممارسات ومشاريع القوانين العنصرية، والأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية. وعلى ما يبدو فإن المؤشرات تظهر أن هذه الاتجاهات ستتعزز على الأقل في المدى القريب.

وقد أعطى الانقسام الفلسطيني، وحالة الضعف العربي، والهجمة المرتدة ضدّ حركات التغيير والثورات في المنطقة العربية، وخصوصاً الانقلاب على المسار الديموقراطي في مصر، أسباباً عديدة لشعور صانع القرار الإسرائيلي بالارتياح. وقد عزز ذلك الشعور التحسن الملحوظ في الاقتصاد الإسرائيلي، ووصول دخل الفرد إلى مستويات متقدمة تضاهي مثيلاتها في الدول الغربية المتقدمة. ومع ذلك فإن البرامج العسكرية الإسرائيلية، وتطوير عناصر القوة والتفوق، ما تزال تأخذ مكاناً مركزياً لدى القيادة الإسرائيلية.

ومع تراجع شعور "إسرائيل" بمخاطر حقيقية ناتجة عن التغير في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، من ناحية احتمال قيام أنظمة قوية تعبر عن إرادة شعوبها وتحمل أيديولوجيات معادية لـ"إسرائيل"؛ فإن الحكومة الإسرائيلية فضلت الاستمرار في لعبة إدارة مشروع التسوية السلمية، دون أيّ سعي جاد نحو حلّ القضايا النهائية المتعلقة بها. كما فضلت استمرار المراهنة على عنصر الوقت، والاستفادة من البيئة الإقليمية والدولية المتاحة، لفرض مزيد من الحقائق على الأرض، من خلال برامج التهويد والاستيطان، ولتحقيق مزيد من التنازلات الفلسطينية. ويبدو أن خبرة السنوات الماضية التي تُظهر استعداد الطرف الفلسطيني للتنازل والتجاوب مع الضغوط، قد مثلت عنصراً مغرياً للجانب الإسرائيلي في الاستمرار في ضغوطه وسياساته.

# هوامش الفصل الثاني

[1] توقعات مستمرة حول انهيار كاديما خلال استطلاعات الرأي في سنة 2013، انظر على سبيل المثال: موقع جلوبس Globes في: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000771272 (بالعبرية)

[2] ارتفعت مكانته وقوي نفوذه في صفوف الليكود مقابل نتنياهو، بإجماع الإعلام في "إسرائيل"، انظر: http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/11405 (بالعبرية)

[3] تقرير حول الصراعات داخل صفوف الليكود عشية الانتخابات الداخلية، انظر: http://www.mako.co.il/news-elections-2013/articles/Article-ef1d01b5b663b31004.htm؛ وانظر أيضاً: http://www.sikurmemukad.com/magazine/122012/israelelections2013.html

[4] See *Haaretz* newspaper, 8/5/2012, http://www.haaretz.com; and *Yedioth Ahronoth* newspaper, 8/5/2012, http://www.ynetnews.com/

[5] See *Yedioth Ahronoth*, 1/5/2012.

[6] See *Haaretz*, 27/11/2012.

حول مبادئ وطروحات حزب "الحركة" راجع موقعه على الإنترنت في: http://www.hatnua.org.il/#!principle/ca4p (بالإنجليزية)

[7] See *Yedioth Ahronoth*, 17/7/2012.

[8] حول دواعي تقديم الانتخابات للكنيست انظر: **المستقبل**، 2012/5/8.

[9] لمراجعة اتفاقية الشراكة والائتلاف بين الحزبين انظر نصها في: www.news1.co.il/uploadFiles/532009303569794.doc (بالعبرية)

[10] **الشرق الأوسط**، 2012/11/28.

[11] انظر موقع حزب يش عتيد في: http://en.yeshatid.org.il/About-Yair-Lapid (بالإنجليزية)

[12] حول نتائج هذه الانتخابات يراجع التقرير الأخير للجنة الانتخابات المركزية، موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ 19، في: http://www.bechirot.gov.il/elections19/arb/home_arb.aspx

[13] See site of The Knesset, https://www.knesset.gov.il/mk/eng/MKIndex_Current_eng.asp?view=1; and site of Jewish Virtual Library, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/knesset2013.html; and *Los Angeles Times* newspaper, 24/1/2013, http://articles.latimes.com/2013/jan/24/world/la-fg-israel-election-tally-20130125

[14] حول الخطوط السياسية الأمنية الرئيسية لحزب يش عتيد نحيل القارئ إلى موقع الحزب على الرابط التالي: http://en.yeshatid.org.il/Our-Agenda (بالإنجليزية)

[15] انظر نتائج انتخابات الكنيست الـ 18 والـ 19 في: موقع الكنيست، في:
http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res18.htm (بالإنجليزية)
http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res19.htm (بالإنجليزية)
وانظر أيضاً: لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ19، في: http://www.bechirot.gov.il/elections19/arb/home_arb.aspx

[16] حول تشكيل الحكومة الـ 33 برئاسة نتنياهو نحيل القارئ إلى تفاصيلها على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) Wikipedia، في: http://en.wikipedia.org/wiki/Thirty-third_government_of_Israel (بالإنجليزية)؛ و**القدس العربي**، 2013/3/16.

[17] إمطانس شحادة، "قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل: نتائج الانتخابات لدى المجتمع العربي،" موقع مدى الكرمل، حزيران/ يونيو 2013.

[18] يشار إلى أن عدد الذين فازوا عن القوائم العربية هو 11 نائباً، حيث فاز دوف حنين Dov Hanin عن الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، وهو يهودي غير عربي.

[19] وديع عواودة، أي دور للتمثيل العربي في الكنيست؟، الجزيرة.نت، 2013/1/11.

[20] إمطانس شحادة، "قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل."

[21] المرجع نفسه.





[22] انظر آثار هذا الانقلاب على حزب العمل والمشهد السياسي في "إسرائيل"، في:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4456601,00.html (بالعبرية)

[23] انظر: يوسف جبارين ومهند مصطفى، "نظام الحكم في إسرائيل،" في كميل منصور (محرر)، **دليل إسرائيل العام 2011** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 113؛ وانظر: انتخاب بلديات إسرائيل غاب عنها الاستقطاب الحزبي، موقع أطلس للدراسات الإسرائيلية، 2013/10/23، http://atls.ps/ar/index.php?act=post&id=2711؛ وانظر:
The Israeli Municipal Elections 2013: Some Preliminary Findings, site of The Israel Democracy Institute (IDI), 27/10/2013, http://en.idi.org.il/analysis/articles/the-israeli-municipal-elections-2013-some-preliminary-findings

[24] انظر: انتخاب بلديات إسرائيل غاب عنها الاستقطاب الحزبي، أطلس للدراسات الإسرائيلية، 2013/10/23؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 23/10/2013.

[25] انظر ما نشرته الصحف العربية حول هذا الموضوع في: **السبيل**، و**المستقبل**، و**الحياة**، 2013/10/24.

[26] إبراهيم خطيب ومجدي طه، "قراءة أولية في نتائج انتخابات السلطات المحلية،" دراسة غير منشورة، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.

[27] حول نمو وتطور المشروع الاستيطاني لحكومة نتنياهو الحالية والسابقة نحيل القارئ إلى موقع حركة السلام الآن التي ترصد ذلك بالتفصيل، في: http://peacenow.org.il/settlements (بالعبرية والإنجليزية)
أما حول تاريخ ومسيرة هذا المشروع فنحيل القارئ إلى كتاب: عكيفا الدار وعديت زرطال، **أسياد البلاد**: **المستوطنون ودولة إسرائيل 1967–2004**، ترجمة عليان الهندي (د.م: د.ن، 2006)؛ وانظر أيضاً كتاب: جوني منصور، **الاستيطان الإسرائيلي** (عكا: دار الأسوار، 2005).

[28] حول هذه الجامعة راجع موقعها على الإنترنت في: http://www.ariel.ac.il (بالعبرية)

[29] عن هذا المخطط انظر موقع عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، في: http://adalah.org/Articles/1297/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B1

[30] صحيفة **الرأي**، عمّان، 2013/4/27.

[31] See Gideon Levy, The life–threatening obsession with the Jewish state, *Haaretz*, 19/1/2014.

[32] انظر: **القدس العربي**، 2014/2/25؛ وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 28/5/2013.

[33] **القدس**، 2013/10/21.

[34] حول قوانين تمييزية شرعها الكنيست الإسرائيلي، انظر: موقع عدالة، في:
http://adalah.org/Israeli-Discriminatory-Law-Database

[35] **السبيل**، 2013/6/11.

[36] The Knesset, 11/3/2014, http://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11193

[37] انظر مواقف الأحزاب المعارضة لإجراء تعديل في قانون نسبة الحسم، موقع بكرا، في:
http://www.bokra.net/Articles/1236712

[38] هنالك مجموعة كبيرة من البحوث حول مسألة الشرخ في المجتمع الإسرائيلي، جرى وضعها في عدد من معاهد البحوث الاستراتيجية، ومن أبرزها موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute (IDI)، ويمكن مراجعة بعض من هذه البحوث على الرابط الخاص بالمعهد، في: http://en.idi.org.il/projects/israeli-society (بالإنجليزية)

[39] يستعرض دورون نافوت في دراسته بعنوان "الفساد السياسي في إسرائيل" جذور وتطور ظاهرة الفساد منذ حكم حزب مباي Mapai في أعقاب تأسيس "إسرائيل" وحتى حكومة نتنياهو. يراجع العرض على موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، في: http://www.idi.org.il/media/2447100/00045112.pdf (بالعبرية)

[40] حول معايير هذا الموضوع، انظر: موقع ذا ماركر The Marker، في:
http://www.themarker.com/news/1.1580402 (بالعبرية)

[41] *Haaretz*, 6/11/2012.

[42] **القدس العربي**، 2013/11/7.

[43] **القدس**، 2013/11/19.

[44] قدس برس، 2013/11/22.

[45] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ نهاية سنة 2012 نحو 300.2 ألف، وبناء على الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ 2.6% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2013 نحو 308 آلاف. انظر:
Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 2.14, p. 122, http://www.cbs.gov.il/shnaton64/shnaton64_all_e.pdf

[46] الرقم تقديري بناءً على تقدير سنة 2012 ونسبة النمو في المستعمرات المقدرة بـ5%، انظر: **الحياة**، 2013/2/14.
هناك تضارب في الأرقام الإسرائيلية المتعلقة بعدد المستوطنين في الضفة الغربية، انظر مثلاً:
Site of Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS), http://www.jiis.org.il/.upload/yearbook2013/shnaton_C1013.pdf; *The Jerusalem Post*, 17/9/2013; and Jewish Virtual Library, Israeli Settlements: Settlements Population in the West Bank, October 2013, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/wbsettle.html

[47] مركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/4/8، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=5145؛ وأريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/3/1، انظر:
http://www.poica.org/details.php?Article=6111

[48] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/b1.pdf

[49] CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/c1.pdf

[50] See CBS, http://www.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/01_13_231e.pdf

[51] Gilad Nathan, "The OECD Expert Group on Migration (Sopemi) Report: Immigration in Israel 2011–2012," Research and Information Center (RIC), The Knesset, November 2012, https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03131.pdf

[52] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/e2.pdf

[53] See *Yedioth Ahronoth*, 2/1/2010.

[54] Sergio DellaPergola et al., *World Jewish Population*, *2013* (North American Jewish Data Bank, 2013), Chapter 6, http://www.bjpa.org/Publications/downloadFile.cfm?FileID=18230

[55] The Main Findings of the 2013 Racism in Israel Report, site of The Coalition Against Racism in Israel, 21/3/2013, http://www.fightracism.org/en/Article.asp?aid=398

[56] See site of Bank of Israel, 24/12/2012, http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/Staff%20Forecast%202012%20Q4%20-%20final.pdf

[57] See Bank of Israel, 23/12/2013, http://www.bankisrael.gov.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/ResearchDepartmentForecast/Forecast231213e.pdf

[58] See CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t11.pdf

[59] See CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t1.pdf

[60] *Haaretz*, 14/5/2013.
ملاحظة: للسنوات 2011 و2012، تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5791 و3.858 على التوالي. أما للسنوات 2013 و2014، فقد تمّ احتساب سعر الصرف في 2013/5/14 البالغ 3.638.

[61] تمّ احتساب هذه النسب بناء على الأرقام المتوفرة في:
Ministry of Finance of Israel, Government Revenues, 2011, 2012 and 2013, http://www.ag.mof.gov.il/AccountantGeneral/BudgetExecution/BudgetExecutionTopNavEng

[62] CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[63] See Ibid.




[64] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade–2013, CBS, 13/1/2014, http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2014n/16_14_007e.pdf

[65] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon1213/pdf/h5.pdf; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h5.pdf

[66] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon1213/pdf/h3.pdf; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h3.pdf

[67] See Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Services (CRS), 11/4/2013, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

[68] Ibid.

[69] *Haaretz*, 17/9/2013.

[70] **السفير**، و**القدس العربي**، 2013/10/9.

[71] **الحياة**، 2013/3/27.

[72] *Haaretz*, 6/5/2013.

[73] *Haaretz*, 21/10/2013.

[74] *The Jerusalem Post*, 12/9/2013; and site of Prime Minister's Office, 17/9/2013, http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/SecretaryAnnouncements/Pages/govmes170913.aspx

[75] *Yedioth Ahronoth*, 24/10/2013.

[76] ترجمات عبرية، ملحق التقرير المعلوماتي، العدد 2721، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2013/1/29، نقلاً عن: مجلة "بمحانيه" العسكرية.

[77] المرجع نفسه.

[78] عكا أون لاين، 2013/2/11.

[79] *Haaretz*, 8/1/2014.

[80] *Haaretz*, 29/1/2013 and 1/1/2014.

[81] *Yedioth Ahronoth*, 3/2/2014.

[82] عكا أون لاين، 2013/2/20.

[83] صفا، 2013/11/21، نقلاً عن القناة العبرية الثانية.

[84] قدس برس، 2013/11/24.

[85] **السفير**، 2013/3/13. وانظر أيضاً: *Yedioth Ahronoth*, 11/3/2013.

[86] Site of Defense News, 27/10/2013, http://www.defensenews.com/article/20131027/DEFREG04/310270010/Israel-Air-Force-Plan-Shoots-10-Fold-Boost-Bombs-Target

[87] سما، 2013/2/13. وانظر أيضاً: *Yedioth Ahronoth*, 12/2/2013.

[88] معاً، 2013/3/9؛ وانظر: التقرير المعلوماتي، العدد 2755، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2013/3/11، نقلاً عن: مجلة "بمحانيه" العسكرية.

[89] **المستقبل**، 2013/10/8. وانظر أيضاً: *Haaretz*, 26/9/2013.

[90] **القدس العربي**، 2013/8/6.

[91] **اليوم السابع**، 2013/4/13.

[92] **الشرق الأوسط**، 2013/2/16.

[93] See site of Israel Defense Forces (IDF), 21/3/2013, http://www.idf.il/1283-18595-EN/Dover.aspx

[94] **الشرق الأوسط**، 2013/7/3. وانظر أيضاً: *Haaretz*, 1/7/2013.

[95] **القدس العربي**، 2013/11/27؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 25/11/2013.

[96] **الشرق الأوسط**، 2013/2/26. وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 25/2/2013.

[97] صفا، 2013/9/30. وانظر أيضاً: Site of United Press International (UPI), 4/10/2013, http://www.upi.com

[98] *The Jerusalem Post*, 3/9/2013.

[99] **الحياة**، 2013/2/27. وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 26/2/2013.

[100] *Yedioth Ahronoth*, 3/4/2013.



[101] *Yedioth Ahronoth*, 20/11/2013.

[102] See site of Globes, 2/7/2013, http://www.globes.co.il/en/article-1000858881; and site of Israel Military Industries Ltd. (IMI), http://www.imi-israel.com/home/doc.aspx?mCatID=68623

[103] *Yedioth Ahronoth*, 7/2/2013.

[104] Site of Air Force Reserve Command, 26/6/2013, http://www.afrc.af.mil/news/story.asp?id=123354055; and *The Jerusalem Post*, 30/6/2013.

[105] *Haaretz*, 10/1/2013.

[106] *Yedioth Ahronoth*, 16/5/2013.

[107] Site of Yeshiva World News, 13/8/2012, http://www.theyeshivaworld.com/news/headlines-breaking-stories/137488/israel-lacking-bomb-shelters.html

[108] انظر: **الحياة**، 2013/5/13؛ وانظر: .*Haaretz*, 13/5/2013

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2013/5/13، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.571.

[109] انظر: آمال شحادة، نتانياهو يكتفي بتقليص 3 بلايين شيكل من ميزانية الجيش، **الحياة**، 2013/5/14.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي للسنوات 2006–2011.

[110] *Haaretz*, 31/10/2013.

[111] See CBS, www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t6.pdf

[112] Israel Security Agency—ISA (Shabak), 2013 Annual Summary, http://www.shabak.gov.il/ENGLISH/ENTERRORDATA/REPORTS/Pages/2013AnnualSummary.aspx

[113] Ibid.

[114] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، 2013/11/17، في: /http://www.moh.gov.ps/portal

[115] موقع جيش الدفاع الإسرائيلي، 2012/11/20، انظر: http://www.idf.il/1133-17568-he/Dover.aspx (بالعبرية)

[116] See Shabak, 2012 Annual Summary, http://www.shabak.gov.il/SiteCollectionImages/english/TerrorInfo/2012AnnualSummary-en.pdf

[117] ذا ماركر، 2012/11/18، انظر: http://www.themarker.com/news/1.1867734 (بالعبرية)؛ وانظر أيضاً: .*Haaretz*, 19/11/2012

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2012/11/16، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.952.

[118] بالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين، انظر: .Shabak, 2013 Annual Summary

أما بالنسبة للقتلى والجرحى الفلسطينيين للسنوات 2009–2011، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 91.

وبالنسبة للقتلى والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2012 و2013، انظر: "الانتهاكات الإسرائيلية في الفترة ما بين حزيران 2011 وكانون أول 2013،" موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9223

ملاحظة: الأرقام المشار إليها حول الجانب الفلسطيني لسنتي 2012 و2013 مأخوذة من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا. وهناك بعض الاختلاف في مصادر فلسطينية أخرى كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أشار لاستشهاد 306 فلسطينيين سنة 2012، والتقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي أشار لاستشهاد 256 فلسطينياً وجرح 1,207 آخرين في سنة 2012، وتحدث عن استشهاد 46 فلسطينياً وجرح 496 آخرين في سنة 2013. أما دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية فتحدثت في تقريرها السنوي عن استشهاد 56 فلسطينياً وإصابة 1,818 آخرين. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لنكبة فلسطين، 2013/5/14، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_nakba65A.pdf؛ والتقارير السنوية لسنتي 2012 و2013، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في: http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=105&Itemid=172؛

وموقع وفاق برس، 2014/1/13، انظر: http://wefaqpress.net/news_details.php?sid=11898

[119] انظر: موقع مركز الأسرى للدراسات، 2012/12/29، و2013/12/23، في: http://alasra.ps/ar/index.php

[120] مركز الأسرى للدراسات، 2013/12/23.
[121] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لشهر كانون الثاني/ يناير في كل من السنوات 2012 و2013 و2014، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في: http://www.addameer.org/ainside.php?id=9
[122] انظر: **الحياة**، 2013/10/30؛ وانظر: *Haaretz*, 28/3/2014.
[123] الرسالة.نت، 2013/10/30.
[124] انظر: مركز الأسرى للدراسات، 2013/12/23.
[125] انظر: موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2014/1/3، في:
http://www.asrapal.net/index.php?action=detail&id=5665
[126] موقع عرب 48، 2013/8/19، انظر: www.arabs48.com. وانظر أيضاً: *Haaretz*, 12/7/2013.
[127] *The Jerusalem Post*, 21/3/2013.
[128] *The Jerusalem Post*, 21/5/2013.
[129] *The Jerusalem Post*, 22/3/2013.
[130] *Ibid*.
[131] **الحياة**، 2013/3/28. وانظر أيضاً: *Haaretz*, 26/3/2013.
[132] قدس برس، 2013/7/7. وانظر أيضاً: *Haaretz*, 7/7/2013.
[133] *The Jerusalem Post*, 9/1/2013.
[134] **الشرق الأوسط**، 2013/2/11.
[135] *The Jerusalem Post* and *Haaretz*, 10/8/2013.
[136] See site of Israel Ministry of Foreign Affairs, 6/10/2013, http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2013/Pages/Cabinet-communique-6-Oct-2013.aspx
[137] فلسطين أون لاين، 2013/3/17.
[138] *Yedioth Ahronoth*, 31/12/2012.
[139] موقع صوت "إسرائيل" والتلفزيون الإسرائيلي (عربيل)، 2013/1/1، في:
http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&entity=898097&type=1&topic=188
[140] عربيل، 2013/10/28، في: http://www.iba.org.il/arabil/?entity=967168&type=1&topic=0؛ و**القدس العربي**، 2013/11/25.
[141] *Haaretz*, 25/11/2013.
[142] سما، 2012/11/10.
أكد الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أنه بعد الحصول على القرار في الأمم المتحدة، سيكون الشعب الفلسطيني جاهزاً لمفاوضات تشمل جميع قضايا الحل النهائي؛ ولم يجد أبو ردينة تعارضاً بين التوجه إلى الأمم المتحدة وبين استئناف المفاوضات. هذا الموقف أكده الرئيس أبو مازن عشرات المرات، خصوصاً في الخطابات التي ألقاها من على منبر الأمم المتحدة في السنوات 2011 و2012 و2013.
[143] حديث مباشر للباحث (هاني المصري) مع مسؤول فلسطيني مُطَّلع على اللقاءات الفلسطينية – الأوروبية، تمّ بعد القرار الأوروبي مباشرة؛ حيث أكد أن أوروبا وافقت على التصويت مع الدولة الفلسطينية المراقبة، ثم على اتخاذ قرار فيما يخص المستعمرات، مقابل تعهد فلسطيني باستئناف المفاوضات، وتأكد الأمر بعد ذلك من مصادر فلسطينية وأوروبية مختلفة.
[144] المرجع نفسه. وانظر أيضاً:
*Official Journal of the European Union*, 19/7/2013, p. 9, site of European External Action Service (EEAS), European Union (EU), http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/related-links/20130719_guidelines_on_eligibility_of_israeli_entities_en.pdf
[145] صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2011/11/5.
[146] معلومات خاصة حصل عليها الباحث (هاني المصري).
[147] على الرغم من التأكيدات الفلسطينية على أن فترة الأشهر التسعة التي اتُّفق عليها للمفاوضات، هي الحد الأقصى للمفاوضات؛ إلا أن الحكومة الإسرائيلية والناطقة باسم الخارجية الأمريكية والقنصل الأمريكي في القدس أعلنوا منذ البداية أن هذا الموعد هو موعدٌ مستهدف وليس سقفاً نهائياً.



[148] دنيا الوطن، 2012/11/2؛ وصحيفة أحداث الساعة الإلكترونية، 2012/11/5.

[149] *Haaretz*, 1/11/2012.

[150] صفا، 2013/8/23.

[151] وفا، 2014/2/16.

[152] انظر: **الأيام**، 2014/1/1.

كتب عبد الرؤوف أرناؤوط عن المبادئ التوجيهية التي طرحها كيري، سواء حول القدس أم اللاجئين والحدود، وهي عامة، ولكن تقترب كثيراً من الموقف الإسرائيلي، وهذا يماثل الخطة الأمنية التي طرحها يغئال ألون Yigal Allon، حيث تلبي المطالب الجوهرية الإسرائيلية لجهة بقاء الجيش الإسرائيلي على الحدود والمعابر ونقاط إنذار على رؤوس الجبال، ومع ذلك قامت الدنيا ولم تقعد على الخطة في "إسرائيل" وداخل الحكومة، خصوصاً وزير الحرب موشيه يعلون، لأنها تضمنت أن التواجد العسكري مؤقت، ومرهون بالحكم على أداء الفلسطينيين الأمني، بالرغم من أن الذي سيحكم ذلك هي "إسرائيل"، ومع ذلك لم تقبلها "إسرائيل". ويبدو أن الأمر ليس حقيقياً، بل تمثيلية إسرائيلية حتى يتشجع المفاوض الفلسطيني على قبولها أو عدم رفضها بحجة الرفض الإسرائيلي المزعوم لها.

[153] أعلنت ناطقة باسم الخارجية الأمريكية في 2013/9/4 بأن مارتن إنديك Martin Indyk شارك في اجتماع واحد منذ استئناف المفاوضات بين الطرفين حتى تاريخه. وقال عباس كما نُشر في **القدس العربي**، 2013/8/23: إننا وافقنا على تعيين مارتن إنديك للوفد بشكل دائم، ليكون شاهداً ثالثاً على المسار التفاوضي. وأضاف أن "إسرائيل" هي التي تبدي تحفظاً من وجود إنديك في المفاوضات. هذا الموقف الإسرائيلي يهدف إلى الاستفراد الكلي بالفلسطينيين، بالرغم من أن إنديك صهيوني ومن زعماء لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية (أيباك) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، أقوى لوبي مؤيد لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية.

[154] صحيفة **الوطن العربي**، دبي، 2013/5/1.

[155] **الخليج**، 2013/7/22.

[156] انظر خطابات أوباما في القاهرة سنة 2009، وخطابات وتصريحات أخرى في أثناء زيارته إلى "إسرائيل" والضفة الغربية في سنة 2013.

# الفصل الثالث

# القضية الفلسطينية والعالم العربي

# القضية الفلسطينية والعالم العربي

## مقدمة

حملت سنتا 2012 و2013 الكثير من التغيرات في الدول العربية التي تشكل البيئة الاستراتيجية الحاضنة للقضية الفلسطينية، وخصوصاً في مصر وسورية. وقد كان لهذه التغيرات بطبيعة الحال انعكاسات على هذه القضية على مختلف المستويات، رسمياً وشعبياً، إلا أن تقييم محصلة هذه الانعكاسات، سلباً أو إيجاباً، لا يبدو ممكناً بعد في الوقت الراهن، باعتبار أن النتائج النهائية للتغيرات العربية لم تنضج بعد، ويبدو أنها بحاجة لمزيد من الوقت.

ولكن بصورة عامة، يمكن القول إن سنة 2012 وما حملته من أحداث أظهرت أن القضية الفلسطينية ما تزال حاضرة بقوة في وعي الشعوب العربية، وما تزال قادرة على توجيه بوصلتها المتعلقة بالهموم الكلية والقضايا الكبرى، على الرغم من الانشغالات والهموم المحلية. كما أنها بيّنت قدرة النظام الرسمي العربي، في حال استند إلى أسباب قوته الذاتية وإلى الإرادة الشعبية الحقيقية، على التأثير في مسارات بالقضية الفلسطينية والصراع مع المشروع الصهيوني. وإن كان هذا التأثير ما يزال محدوداً وبحاجة لمزيد من التمكين والدعم.

من جهة أخرى، فإن ما شهدته سنة 2013 من أزمات سياسية، ومن تعثر للثورات العربية، شكّل انتكاسة لقدرة الشعوب العربية في التعبير الحقيقي عن ذاتها، من خلال مؤسسات حاكمة ممثلة لها، وأثار الشكوك حول فرص حدوث تغيير حقيقي باتجاه بناء بيئة عربية حاضنة تدعم صمود الشعب الفلسطيني، ومقاومته، وقدرته على مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة، وخصوصاً على صعيد الاستيطان وتهويد القدس والمسجد الأقصى، في ظلّ انشغال كل بلد عربي بأزماته الداخلية المتصاعدة، والدعوات المتزايدة هنا وهناك للتفرغ للشأن المحلي، وعدم إعطاء أولوية للقضايا الكبرى على حساب ما دونها من قضايا.

ويبدو أن اتجاهات القضية الفلسطينية خلال سنة 2014 ستبقى متأثرة بما تشهد الدول العربية من تغيرات وأزمات، ومن غير المرجح بالتالي أن تشهد اختراقات كبرى على صعيد أيّ من مسارات التسوية أو المقاومة أو المصالحة، طالما استمرت الانشغالات الداخلية ومحاولات السيطرة على اتجاهات التغيير بالطغيان على الأجندات السياسية للأنظمة الرسمية، سواء تلك القائمة أم التي ما زالت في طور التشكل.

## أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

### 1. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

تجاوزت تبعات الثورات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011 بطبيعة الحال حدود التأثير الداخلي، لتشمل الدور الإقليمي للدول التي تشهد مثل تلك التغيرات، سواء على صعيد علاقاتها الدولية المباشرة أم على صعيد حجم تأثيرها واتجاهاته في المؤسسات الدولية والإقليمية المختلفة، وعلى رأسها جامعة الدول العربية.

لقد أدى الاضطراب في النظام السياسي في كل من مصر وسورية على وجه الخصوص إلى إحداث تغير في الأوزان النسبية للقوى المؤثرة داخل الجامعة، وخصوصاً فيما يتصل بالقضية الفلسطينية؛ باعتبار أن هاتين الدولتين كانتا سابقاً تمثلان ركنين أساسيين بالنسبة لمعسكري "الاعتدال" و"الممانعة"، الذين انقسمت بينهما الدول العربية حتى وقت قريب، حسب موقفها من عملية التسوية وفصائل المقاومة، إلى الحد الذي أدى عملياً إلى زوال هذا التقسيم خلال سنة 2011.

وفي الوقت نفسه، وعلاوة على أن انشغال عدد كبير من الأنظمة العربية بشؤونها الداخلية أضعف بشكل كبير من دور الجامعة العربية وقدرتها على التأثير بشكل عام، فإن استمرار الأزمة السياسية في سورية، وتفاقمها خلال سنتي 2012 و2013، أدى إلى احتلالها مكانة متقدمة على أجندة اهتمامات الجامعة العربية على حساب قضايا أخرى، أبرزها القضية الفلسطينية. وقد بدا ذلك واضحاً في القمتين العربيتين اللتين عقدتا في بغداد والدوحة، في 2012/3/29 و2013/3/26 على التوالي، حيث طغى عليهما ملف الأزمة السورية والأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية الأخرى، وإن لم يغب الملف الفلسطيني عنهما بشكل كامل، ولكن دون تقديم جديد بهذا الخصوص. ولربما يكون أبرز ما أفرزته القمة العربية في الدوحة دعوة أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لإنشاء "صندوق لدعم القدس" برأسمال قدره مليار دولار، وإعلان إسهام قطر بربع مليار دولار فيه[1].

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن أداء الجامعة العربية أظهر بعض الإشارات الإيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013، وخصوصاً خلال الفترات التي شهدت صعود قوى منتخبة إلى سدة الحكم في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيراً في نظامها السياسي، أبرزها مصر. وقد كانت هذه الإشارات ملحوظة في موقف الجامعة من حركة حماس، حيث التقى أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي برئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في 2012/1/6. كما كانت ملحوظة في الزيارة التضامنية التي قام بها وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية لقطاع غزة في 2012/11/20، خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع، والتي شكلت سابقة هي الأولى من نوعها. وشارك في الزيارة كل من

وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور، ووزير خارجية مصر محمد كامل عمرو، والعراق هوشيار زيباري، وتونس رفيق عبد السلام، والسودان علي كرتي، والأردن ناصر جودة، فضلاً عن وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية نزار عبيد مدني، ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية خالد بن محمد العطية، بالإضافة إلى وزير الخارجية في حكومة رام الله رياض المالكي[2].

ولكن في المحصلة، فإن الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية خلال سنتي 2012 و2013 شكّل استمراراً للمسار الذي اتخذه هذا الدور في سنة 2011، والذي يمكن القول إنه كان ذا حضور وتأثير محدودين، ولم يخرج عن سياق المواقف السياسية غير المقرونة بالأفعال، سواء فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة كالاستيطان وتهويد القدس والمسجد الأقصى وحصار غزة، والانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، أم فيما يتعلق بالموقف من الانقسام الفلسطيني وملف المصالحة، أم من ملف التسوية الذي سننتقل للحديث عنه بشيء من التفصيل.

## 2. الموقف من عملية التسوية:

لم تحمل سنتا 2012 و2013 جديداً يُذكر فيما يتعلق بموقف الجامعة العربية من ملف التسوية أو بقدرتها على التأثير على مسار المفاوضات، كما لم تتمكن الأنظمة المنتخبة التي أتت بها الثورات من إدخال تعديل يذكر على هذه التوجهات. فقد بقي الإطار العام هو التمسك بالمبادرة العربية للسلام، مع توفير غطاء سياسي للسلطة الفلسطينية من خلال تفويض الرئيس محمود عباس باتخاذ ما يراه مناسباً من خطوات في هذا السياق.

ففي سنة 2012، دعمت الجامعة العربية إجراء "حوارات استكشافية" مع الطرف الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير. ثم أعلنت تأييدها لخطة التحرك الفلسطيني التي عرضها الرئيس محمود عباس على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في 2012/2/12 إزاء التزامات استئناف المفاوضات المباشرة، مع إقرار المجلس توفير شبكة أمان مالية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً للسلطة الفلسطينية، لمواجهة ما تتعرض له من ضغوط مالية، وعدم تحويل "إسرائيل" للأموال المستحقة لها[3]، لتعود بعدها وتعلن من خلال لجنة المتابعة العربية تأييدها لخطة الرئيس عباس للسعي لنيل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة[4].

وفي السنة التالية، بقيت مواقف الجامعة متطابقة مع توجهات السلطة الفلسطينية، حيث أعلنت تأييدها للمفاوضات التي استؤنفت في تموز/ يوليو 2013 استجابة لجهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وأبدت بشكل صريح قبولها بمبدأ تبادل الأراضي في إطار الحل النهائي[5]. كما توافقت الجامعة مع الرئيس عباس على مبادئ مشتركة بينها رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، ورفض أيّ وجود إسرائيلي في غور الأردن على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، مع الموافقة على قبول وجود لقوات دولية في المنطقة[6].

وفي ظلّ المعطيات القائمة حالياً، لا تلوح في الأفق أيّ دلالات على احتمال حدوث تغير في موقف الجامعة العربية إزاء عملية التسوية أو تجاه دعم تحركات السلطة الفلسطينية. أو بعبارة أخرى، لا تبدو الجامعة العربية قادرة على الخروج من دائرة ردّ الفعل والتجاوب مع المطالب أو الشروط الأمريكية، طالما أن الطرف الفلسطيني المفاوض نفسه يتجاوب معها، وخصوصاً في حال استمر الانقسام الفلسطيني.

## ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

### 1. مصر:

#### أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شكلت التغيرات التي شهدتها الساحة المصرية خلال سنتي 2012 و2013 أكثر التغيرات العربية تأثيراً في القضية الفلسطينية لاعتبارات عدة، أبرزها مكانة مصر الاستراتيجية عربياً وإقليمياً، وفي الصراع مع المشروع الصهيوني، بوصفها أكبر دولة عربية، ونظراً لموقعها الجغرافي كجارة لفلسطين المحتلة، وباعتبارها المتنفس الوحيد لقطاع غزة. وقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة طوال هاتين السنتين في المشهد الداخلي المصري عبر بوابتين أساسيتين، هما: العلاقة مع قطاع غزة، والعلاقة مع "إسرائيل".

كانت المواقف المصرية من هذين الملفين محل توافق شبه كامل منذ مطلع سنة 2012 وخلال فترة التحضير للانتخابات الرئاسية، واستمرت كذلك حتى بعد فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو، إلا أن هذا التوافق تعرض لهزتين أساسيتين، تمثلت الأولى في الهجوم الذي تعرض له جنود مصريون في رفح المصرية في آب/ أغسطس 2012 وراح ضحيته 16 جندياً مصرياً، فيما عُرف باسم "مجزرة رفح"، حيث تمّ توجيه الشبهات فيه إلى مسلحين قادمين من قطاع غزة. أما الهزة الثانية فكانت الانقلاب العسكري على الرئيس المصري المنتخب في 2013/7/3، والذي رافقته حملة عسكرية غير مسبوقة على الأنفاق مع قطاع غزة، تزامناً مع إغلاق معبر رفح، وحملة إعلامية وسياسية عالية النبرة ضدّ حركة حماس في قطاع غزة، وضدّ المواقف التي كان الرئيس مرسي قد تبناها عموماً تجاه الفلسطينيين.

كان تأثير التغيرات المصرية حاضراً كذلك خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، حيث كان للنشاط الدبلوماسي المصري دور أساسي في إنهاء العدوان وفق شروط المقاومة الفلسطينية، وهو ما مثّل بالنسبة للفلسطينيين علامة فارقة مقارنة بمواقف النظام المصري السابق.

ولكن بصورة عامة، يمكن القول إن البوادر الإيجابية التي ظهرت في مصر تجاه القضية الفلسطينية منذ "ثورة 25 يناير"، والتي بدا من خلالها أن مصر قادرة على أن تكون رافعة إيجابية وقوية لها، قد تعرضت لانتكاسة مع الانقلاب العسكري، الذي تزامن مع حملة تشويه سياسية وإعلامية للمقاومة الفلسطينية.

وحيث إن المزاج الشعبي الداعم للقضية الفلسطينية وقدرته على التعبير عن نفسه في مؤسسات الحكم كان هو العامل الأساسي في تعزيز دور مصر الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة السابقة، فإن خطورة التغيرات التي شهدتها الساحة المصرية تكمن في محاولات استهداف المزاج الشعبي بحد ذاته، عبر حملات التشويه، أكثر مما تكمن في تغير السلطة الحاكمة.

أما بخصوص الاتجاهات المستقبلية، فمن غير المرجح أن تلعب مصر دوراً مؤثراً في دعم القضية الفلسطينية في المدى المنظور، سواء في مسار التسوية أم في مسار المقاومة، وخصوصاً في حال استمرار مفاعيل الانقلاب العسكري وإجراءات ترسيخه عبر العملية السياسية الانتقالية. ففي حين تشهد علاقة السلطات المصرية بفصائل المقاومة أزمة متفاقمة، تحد من قدرتها على لعب دور في ملف المصالحة، فإن انشغالها بأزماتها الداخلية وعزلتها الدولية تحد من قدرتها على التأثير في مسار القضية الفلسطينية على المستوى السياسي.

**ب. العلاقات المصرية – الفلسطينية:**

مرت العلاقات المصرية – الفلسطينية، وخصوصاً مع قطاع غزة، بمرحلة تحسن واضحة منذ ثورة 25 يناير، وطوال الفترة التي سبقت هجوم رفح، والذي بقي تأثيره محدوداً على تلك العلاقة خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي.

وكان التحسن في العلاقات واضحاً في توجهات المرشحين للانتخابات الرئاسية المصرية بصورة عامة، حيث كان التعهد برفع الحصار عن قطاع غزة جزءاً أساسياً من برامجهم الانتخابية التي توجهوا بها للناخبين.

هذا الارتياح في العلاقة انعكس على تسهيل حركة الفلسطينيين على معبر رفح، وتسهيل دخول المساعدات والزائرين عبره من مختلف الدول، حيث تمّ تحييد النظرة الأمنية في التعامل مع القطاع بشكل كبير. وأوصت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري بإجراء دراسة قانونية للمعابر بين مصر وغزة وطرق تشغيلها، بما يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وتزويد القطاع بالمواد البترولية والكهرباء، في حالة امتناع سلطات الاحتلال عن القيام بالتزاماتها بتوفير الحماية والخدمات اليومية لقطاع غزة، باعتباره منطقة محتلة[7]. كما تمّ خلال تلك الفترة الحديث عن خطة من ثلاثة مراحل لحل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة بشكل نهائي وربطها بمشروع الربط الثماني[8].

وحصل كذلك نحو 50 ألف فلسطيني من أمهات مصريات على الجنسية المصرية، تنفيذاً لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في أيار/ مايو 2012[9]، وتمّ قبول الفلسطينيين المقيمين في مصر، بمن فيهم فلسطينيو سورية، في المدارس الحكومية المصرية، وشرع أعضاء من حزب الحرية والعدالة في مجلس الشورى، قُبيل حلّه، بالتحضير لإعادة تفعيل قانون معاملة الفلسطينيين أسوة بالمصريين في الحقوق والواجبات، باستثناء الحق في الترشح والتصويت في الانتخابات[10].

كما أدى تحسن العلاقات إلى انفتاح مصر على العلاقة مع حركة حماس، التي زار قادتها مصر بصورة متكررة، ولم تواجه في علاقتها بمصر أيّ إشكاليات في النصف الأول من سنة 2012، وحتى حادثة قتل الجنود المصريين في رفح المصرية في 2012/8/5.

على الرغم من الحادثة، حافظ الدور المصري على لعب دور إيجابي في قطاع غزة، ولو بصورة مؤقتة، وهو دور برز بوضوح خلال العدوان على القطاع. فعلى خلفية هذا العدوان، أعلنت مصر سحب السفير المصري من تل أبيب، فيما غادر السفير الإسرائيلي وطاقمه القاهرة بعد تسلمه رسالة احتجاج[11]. وقادت مصر تحركاً دبلوماسياً واسعاً لإنهاء العدوان، فيما أبقت السلطات معبر رفح مفتوحاً، حتى خلال أيام العطلة لتسهيل خروج الجرحى[12]. وأوفد الرئيس المصري رئيس وزرائه هشام قنديل لزيارة قطاع غزة للتضامن معه، وقال إن "مصر لن تترك غزة وحدها"، محذراً من أن "مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس تماماً"[13].

ولكن في الوقت نفسه، بدا أن حادثة قتل الجنود المصريين في رفح شكّلت نقطة بداية لتدهور العلاقات بين مصر وقطاع غزة بشكل عام، وبين حماس والمؤسسة العسكرية المصرية بصورة خاصة؛ ولكن وجود محمد مرسي في سدة الرئاسة قد حال فيما يبدو دون انفجارها حتى لحظة الانقلاب عليه. فقد أظهرت الحادثة عدة مؤشرات على وجود خلاف بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في التعامل مع قطاع غزة، امتدت إلى الوسط السياسي المصري.

شرع الجيش المصري عقب الحادثة بتنفيذ حملة واسعة لهدم الأنفاق مع قطاع غزة[14]، بالتزامن مع بدء حملة عسكرية في سيناء كانت هي الأوسع من نوعها حتى ذلك الوقت؛ قام خلالها سلاح الجو المصري بتنفيذ غارات في شبه الجزيرة لأول مرة منذ سنة 1973[15]. وبموازاة ذلك، صدرت دعوات من شخصيات سياسية لإغلاق الأنفاق بشكل كامل[16]، ومطالبات بإعادة النظر في الملاحق الأمنية لاتفاقية كامب ديفيد، لتمكين الجيش المصري من ملاحقة "الإرهاب" في سيناء[17].

وقد تزايدت بوادر تدهور العلاقة مع نشر تقارير إعلامية مصرية في آذار/ مارس 2013، تحدثت عن "حرب أنفاق" بين حماس والجيش المصري[18]، وعن تورط عناصر من حركة حماس في

هجوم رفح[19]، وهو اتهام نفاه الجيش المصري في ذلك الوقت[20]، كما نفته حماس جملة وتفصيلاً، مؤكدة عدم تدخلها في الشؤون الداخلية المصرية على الإطلاق[21].

واشتد التوتر في العلاقة بين مصر وحماس عقب عزل الرئيس مرسي مطلع تموز/ يوليو 2013، حيث أظهرت وسائل الإعلام التابعة للحركة تعاطفها مع مرسي وجماعة الإخوان في وجه الانقلاب، وهو ما جعله مبرراً إضافياً لدى قادة الانقلاب وأنصارهم، لتصعيد الحملة الإعلامية ضدّ حماس وقطاع غزة.

وكان الجيش المصري قد عزّز، بالتزامن مع الانقلاب، من نشر تعزيزاته العسكرية على طول الحدود مع قطاع غزة[22]، وصعّد من حملته لهدم الأنفاق في المنطقة[23]. كما أعلنت السلطات المصرية إغلاق معبر رفح دون إبداء أسباب[24]، تبعها تطبيق إجراءات دخول جديدة تشترط الحصول على موافقة أمنية مسبقة لكافة الفئات العمرية، بعد أن كان هذا الإجراء يقتصر على الفئة العمرية من 18 إلى 40 عاماً[25].

كما صعّد الجيش من حملته لهدم الأنفاق مع القطاع، وأعلن في 2014/3/12 أن مجموع الأنفاق التي تمّ هدمها حتى تاريخه بلغ 1,370 نفقاً[26]. وذلك بالتزامن مع تواصل إغلاق معبر رفح في الشهور التالية لفترات طويلة، مع فتحه لأيام محدودة للحالات الطارئة، ولفئات وأعداد محدودة أخرى من المسافرين. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المسجلين الراغبين في السفر في كشوفات وزارة الداخلية في غزة في منتصف آذار/ مارس 2014 أكثر من خمسة آلاف مسافر، بعد إغلاق المعبر لمدة 36 يوماً متتالياً، لا يمكن سوى لعدد محدود منهم السفر عند فتح المعبر[27].

وفي الوقت نفسه، أعلنت وزارة الصحة في الحكومة المقالة في غزة أنها سجلت وفاة ثلاث حالات مرضية كانت بحاجة للسفر العاجل، وذلك منذ تشديد السلطات المصرية إغلاق معبر رفح، الذي قالت إنه "تسبب في حرمان ما يقارب 450 حالة مرضية كان يتم تحويلها رسمياً للعلاج إلى المستشفيات المصرية" من الرعاية الصحية المناسبة، وأدى إلى تسجيل نقص بنسبة 30% من القائمة الأساسية للأدوية، بالإضافة إلى توقف ما يزيد عن 80% من المشاريع الإنشائية الخاصة بوزارة الصحة[28].

وفي مؤشر على تأثير سياسة هدم الأنفاق وإغلاق المعبر على قطاع غزة، أظهرت المؤشرات الاقتصادية في القطاع ارتفاع نسبة البطالة خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2013 بمعدل 10.6%، وانضمام 51 ألف شخص إلى صفوف العاطلين عن العمل. وكانت هذه التأثيرات ملحوظة خصوصاً في محافظة رفح، التي سجلت أعلى معدلات البطالة في فلسطين، والتي بلغت في الربع الرابع من سنة 2013 نحو 48%، بارتفاع 16% عن الربع الثاني، حيث بلغ معدل البطالة لمحافظة رفح في حينه 32%[29].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السلطات المصرية كانت قد شرعت في أيلول/ سبتمير 2013 بإقامة منطقة عازلة على الشريط الحدودي مع قطاع غزة بعمق كيلومتر واحد داخل الحدود المصرية، بحيث تكون خالية من الأبنية والمزروعات. وتضمن الإجراء هدم العديد من المنازل في رفح المصرية على تخوم القطاع[30].

وبالرغم من الاستدراكات المتكررة لحماس التي أكدت لاحقاً عدم التدخل قطعياً في شؤون مصر، وأن انتقاد قائد الانقلاب ووزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي من طرف جهات في حماس كان تصرفاً فردياً[31]؛ وأن حماس ليس لديها أجندة لفتح صراع مع مصر، وهي مستعدة لتشكيل لجنة أمنية مشتركة معها[32]. إلا أن الحملة الإعلامية المصرية اشتدت ضراوة بموازاة حملة سياسية رسمية، اشتملت على إطلاق اتهامات وتهديدات خطيرة، بلغت حدّ التلويح بتدخل عسكري ضدّ حماس في القطاع[33]. وقد عزَّز موقف حماس، النافي للاتهامات المصرية، وثيقةٌ مسربة من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع في الجيش المصري، موقّعة باسم مديرها اللواء محمود حجازي (والذي استمر في موقعه بعد الانقلاب) تعود إلى أواخر أيار/ مايو 2013. وقد حصلت عليها الجزيرة وبثتها على شبكتها الإعلامية في 2014/3/27. والوثيقة الموقعة تتعلق بمقترحات حول استعادة الأمن، وتحقيق التنمية في سيناء؛ وهي تدعو إلى تكثيف التواصل مع حماس، حفاظاً على الاستقرار الأمني على الحدود مع قطاع غزة، ولا تتضمن أيّ اتهام لجماعة الإخوان المسلمين أو حركة حماس بالإضرار بأمن سيناء[34].

وقد نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أمنيين مصريين قولهم إن السلطة الحاكمة في مصر تخطط لإضعاف حكم حماس في غزة، بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين في الداخل. وأضافت أن مسؤولاً أمنياً كبيراً علّق على هذا الأمر بقوله: "لا يمكننا أن نتحرر من إرهاب الإخوان في مصر دون وضع نهاية له في غزة الواقعة على حدودنا"[35].

ومن بين الملفات التي ما زالت تتفاعل في الساحة المصرية بخصوص العلاقة مع حماس، ملف محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قادة الإخوان المسلمين ونشطاء من حماس وحزب الله في قضية "سجن النطرون"، التي يواجه المتهمون فيها عدة تهم، من بينها "الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع عناصر من حركة حماس وحزب الله على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها"[36]، وملف محاكمة مرسي بتهمة "التخابر" مع حماس ومع حزب الله والحرس الثوري الإيراني، لارتكاب "أعمال تخريبية وإرهابية" داخل البلاد[37].

أما أبرز علامات التوتر بين حماس ومصر بعد الانقلاب، فقد تمثّلت في الحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 2014/3/4 بحظر أنشطة حماس داخل مصر، وحظر الجمعيات والجماعات والمنظمات والمؤسسات التي تتفرع منها، أو تتلقى منها أيّ نوع من أنواع الدعم، في خطوة

رفضتها الحركة بشدة وعدّتها "مسيئة لمصر وصورتها ودورها تجاه القضية الفلسطينية" و"خدمة مجانية للاحتلال الصهيوني"، مؤكدة أنه ليس لديها أيّ نشاطات في مصر حتى يتم حظرها[38].

أثار هذا الحكم تساؤلات حول خلفياته السياسية، وخصوصاً في ظلّ ضعف الأدلة المقدمة، وباعتبار أن المحكمة التي نظرت في هذه القضية ليست صاحبة اختصاص بمثل هذه القضايا، كما أن القضية لا تنطبق عليها صفة الاستعجال[39].

وقد شملت الإجراءات التي اتخذت بعد الانقلاب قيام وزارة الأوقاف المصرية بإلغاء لجنة القدس التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية[40]، ورفع دعوى قضائية لوقف تنفيذ قرار منح الجنسية لآلاف الفلسطينيين[41].

وفي مقابل تدهور علاقتها مع حركة حماس، حافظت السلطات المصرية بعد الانقلاب على علاقات جيدة مع السلطة الفلسطينية وقيادتها في رام الله، حيث كان الرئيس محمود عباس من أوائل زُوَّار القاهرة بعد 3 تموز/ يوليو، حيث زارها في نهاية الشهر نفسه والتقى الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور[42]. كما قام في تشرين الثاني/ نوفمبر بزيارة أخرى إلى القاهرة استغرقت يومين، التقى خلالها بالرئيس المؤقت وبوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي[43].

**ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":**

شكّل الموقف من اتفاقية كامب ديفيد والعلاقة مع "إسرائيل" أحد عناوين الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة خلال النصف الأول من سنة 2012. وقد تراوحت مواقف المرشحين ما بين رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وكامب ديفيد، أو "خنق روح" الاتفاقية، والدعوة إلى تعديل بعض بنودها، فيما كان المرشحان اللذان تمكنا من بلوغ المرحلة الثانية من الانتخابات، وهما محمد مرسي وأحمد شفيق، قد تعهدا باحترام الاتفاقية. إلا أن الاتجاه العام لمواقف المرشحين كان سلبياً أو "بارداً" في أحسن أحواله تجاه العلاقة مع "إسرائيل"، حيث أن أياً من المرشحين الأبرز لم يُعبر عن استعداده لتطوير العلاقة معها. وحتى شفيق، الذي أبدى استعداده لزيارة تل أبيب في حال اقتضت مصلحة مصر ذلك، ربط تحسن العلاقات بـ"تصرف مناسب" يسبق ذلك من الطرف الآخر[44].

وفي مؤشر آخر على توجه المزاج العام في مصر تجاه العلاقة مع "إسرائيل"، صوّت مجلس الشعب المصري في آذار/ مارس 2012 بالموافقة على طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة واستدعاء السفير المصري من تل أبيب احتجاجاً على تصعيد "إسرائيل" غاراتها ضدّ قطاع غزة في تلك الفترة. كما دعا المجلس إلى وقف إمدادات مصر من الغاز إلى "إسرائيل"، وإلى مراجعة جميع الاتفاقيات الموقّعة معها[45].

كان ملف تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، حاضراً أيضاً في الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة، فقد تعرض خطّ الغاز للتفجير مرتين إضافيتين خلال سنة 2012، جاءت إحداهما[46] بعد قرار مصر وقف تصدير الغاز نهائياً إلى "إسرائيل" وإنهاء التعاقد معها بهذا الخصوص في نيسان/ أبريل، بسبب "إخفاقها في التزاماتها التعاقدية"، عبر تخلفها عن سداد مستحقات مالية متأخرة[47]. وقد مثّلت هذه الخطوة مؤشراً إضافياً على تدهور العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، على الرغم من أن الأسباب المقدمة كانت "تجارية بحتة".

من جهتها، عملت "إسرائيل" على عدم اتخاذ ردود فعل قد تزيد من تدهور العلاقة، وحاولت التخفيف من شأن هذا التدهور وإظهار العلاقة مع مصر على أنها طبيعية، من خلال إرسال رسائل تهنئة للرئيس مرسي بمناسبة انتخابه وبمناسبة حلول شهر رمضان، ونشر الصحافة الإسرائيلية رسالة منسوبة لمرسي رداً عليها. حيث وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز رسالتي تهنئة لمرسي بمناسبة انتخابه رئيساً لمصر[48]، كما وجه بيريز تهنئة لمرسي بمناسبة حلول شهر رمضان. ونشرت الصحف الإسرائيلية ما قالت إنه رسالة من الرئيس مرسي رداً على تهنئتي بيريز، نفت الرئاسة المصرية صحتها[49].

وفي وقت لاحق، سرب مكتب بيريز للصحافة الإسرائيلية كتاب الاعتماد الذي حمله السفير المصري عاطف سالم لدى تعيينه سفيراً في تل أبيب إلى بيريز، والموقَّع من مرسي. وقد أثار نشر صورة الرسالة جدلاً مصرياً وعربياً في ذلك الوقت بسبب اللغة المستخدمة فيها، حيث بدأت الرسالة بعبارة "عزيزي وصديقي العظيم" وختمت بعبارة "صديقكم الوفي"[50]. إلا أن الناطق باسم الرئاسة ياسر علي علّق على نشر الرسالة بقوله إن الصيغة الواردة فيها بروتوكولية بحتة، وإنها الصيغة نفسها التي توجه لكافة رؤساء الدول الأخرى منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهي لا تحمل أيّ دلالات خاصة[51].

وبعد أقل من شهر على تلك الواقعة، أعلنت مصر سحب سفيرها من "إسرائيل"، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[52]، في انتكاسة جديدة للعلاقة بين تل أبيب ومصر التي يقودها الإخوان المسلمون.

ولكن في الوقت نفسه، فإن "إسرائيل" حافظت على "حدّ أدنى" من العلاقات مع المؤسسة العسكرية، وخصوصاً إثر تصاعد عمليات الجيش المصري في سيناء، بعد حادثة قتل الجنود المصريين في رفح. حيث أجرى وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً بنظيره الإسرائيلي إيهود باراك في آب/ أغسطس 2012 لبحث "القلق" الإسرائيلي تجاه الوجود العسكري المصري في سيناء، والتنسيق مع "إسرائيل" بشأن العملية الأمنية الدائرة فيها[53].

ومع تواصل العمليات الأمنية في شبه الجزيرة، صرّح متحدث عسكري رسمي مصري في وقت لاحق أنه تمّ الاتفاق مع "إسرائيل" على زيادة القوات المسلحة في سيناء لـ"مواجهة البؤر الإجرامية"، مؤكداً وجود تنسيق بين الجانبين فيما يتعلق باتفاقية كامب ديفيد[54].

وفي السياق نفسه، وردت أنباء في آذار/ مارس 2013 عن قيام وفد أمني مصري، ضمّ "مسؤولين كباراً" في المخابرات المصرية، بزيارة سرية إلى "إسرائيل" للقاء مسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية، وفق ما أفادت به صحيفة يديعوت أحرونوت[55].

وبعد الانقلاب العسكري، حرص المسؤولون الإسرائيليون على عدم إظهار موقفهم الرسمي (المرحّب) من الأحداث في مصر، حيث أصدر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعليمات لجميع وزرائه بعدم التعليق على تلك الأحداث[56]. وقد عبّر إيهود باراك بوضوح عن هذا التوجه خلال مقابلة له مع قناة سي أن أن Cable News Network (CNN) الأمريكية، حيث أجاب عند سؤاله فيما إذا كانت "إسرائيل" سعيدة بالانقلاب في مصر بقوله: "لا يجب أن ندفع أنفسنا إلى مقدمة هذا التحول العربي الداخلي والتاريخي"، ولكنه في الوقت نفسه دعا ما أسماه "العالم الحر" إلى مساندة وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي والشخصيات القيادية الليبرالية، مثل محمد البرادعي[57].

وقد أكدت التصريحات التي تتابعت فيما بعد أن "إسرائيل" كانت مرحبة فعلياً بالانقلاب وتصرفات قادته، وأنها عدّته تحولاً استراتيجياً لصالحها. وبرز في هذا السياق وصف السفير الإسرائيلي في القاهرة، خلال حديث له مع وزير مصري، السيسي بأنه "بطل قومي"[58]. وكذلك تعليق وزير الدفاع الأسبق، بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer، على اتهام الرئيس المعزول محمد مرسي بالتخابر مع حماس بقوله إن هذا الأمر يُعدّ بمثابة رسالة طمأنينة من عسكر مصر لـ"إسرائيل" والغرب. وهو ما رأى فيه وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينت، إشارة إلى أن الشراكة الاستراتيجية بين "إسرائيل" ومصر ستتعاظم بشكل غير مسبوق[59].

كما أن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي أصدر بُعيد الانقلاب تقريراً تضمن مجموعة توصيات بشأن ردّ الفعل الذي ينبغي على "إسرائيل" اتخاذه بهذا الصدد، ومما جاء فيها دعوة "إسرائيل" إلى "تعميق التعاون مع الجيش المصري، ومواصلة السماح له بدفع المزيد من القوات في سيناء"، وإلى بذل جهود من أجل ضمان تواصل الدعم الدولي لمصر مالياً وعسكرياً. بالإضافة إلى التوصية بالعمل على فتح قنوات تنسيق سرية مع "الأنظمة الملكية السّنية"، التي كانت تأمل بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، والذي كانت حماس أحد أكثر المتضررين منه، على حدّ وصف كاتبي التقرير[60].

وفي الوقت نفسه، غصت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالتحليلات والتعليقات التي رحبت بالانقلاب ورأت فيه مصلحة إسرائيلية، والتي كان من بينها مقال لدان مرغليت Dan Margalit، كبير معلقي صحيفة "إسرائيل اليوم" Israel Hayom العبرية، حذّر فيه من أن الإسرائيليين "سيبكون دماً لأجيال" في حال فشل الانقلاب في مصر وعاد الإخوان إلى الحكم[61]؛ وتعليق أوردته صحيفة جيروزاليم بوست وصفت فيه السيسي بأنه "شخصية العام في الشؤون الإقليمية"[62].

وعلى المستوى العسكري، رحّب قائد فرقة غزة في جيش الاحتلال ميكي إدلشتاين Mickey Edelstein بالحملة التي شنها الجيش المصري على الأنفاق مع قطاع غزة، بقوله إن "ما تقوم به مصر مثار إعجاب للجميع"[63].

وفي السياق نفسه، رحبت الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية بتردي العلاقة المصرية مع حركة حماس، وبقرار حظر أنشطة الحركة في مصر، حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس Mosheh Arens إن الحرب التي تشنها مصر على حماس تقلص حاجة "إسرائيل" إلى شنّ حرب مستقبلاً على غزة؛ فيما علّق النائب عن حزب الليكود ورئيس كتلة الائتلاف الحاكم في الكنيست، ياريف ليفين Yariv Levin، على قرار حظر حماس بقوله إن هذا القرار يصلح كسابقة تستند إليها "إسرائيل" في التعامل مع كل مناصري حركة حماس في الداخل، في إشارة منه إلى فلسطينيي 1948 ونوابهم في الكنيست[64].

## 2. الأردن:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

على الرغم من أن الأردن كان من الدول العربية التي شهدت حراكاً شعبياً مطالباً بالتغيير، إلا أن حجم هذا الحراك وسقفه لم يبلغ حدّاً مكنه من إحداث تغيير ملموس في المعادلة السياسية الداخلية، مع أن الأردن شهد استقالة ثلاثة حكومات خلال سنتي 2012 و2013، وانتخابات نيابية مبكرة في 2013/1/23 وفق قانون انتخاب جديد، قاطعتها الحركة الإسلامية التي تمثل أبرز قوى المعارضة.

على أيّ حال، بدا أن الحراك الداخلي لم يؤثر كثيراً في المواقف السياسية الأردنية المتصلة بالقضية الفلسطينية، أو في علاقاتها الفلسطينية والإسرائيلية. ففي حين أن جوّ الحراك الشعبي العربي أثمر تحسناً مؤقتاً في العلاقة الرسمية الأردنية مع حركة حماس في سنة 2012، في إطار تحسن علاقات الحركة مع الأنظمة الرسمية العربية عموماً، كانت مواقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية مرتبطة بالتطورات السياسية في مسار عملية التسوية، وبالأحداث ذات التأثير المباشر على علاقة الأردن بكل من قيادة السلطة في رام الله و"إسرائيل".

لم يكن للأزمتين السورية والمصرية تداعيات على مستوى اهتمام الأردن بالقضية الفلسطينية، واقتصر تأثير الأولى على ملف التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من سورية باتجاه الحدود الأردنية، بينما كان للانقلاب المصري تداعيات على العلاقة مع حركة حماس.

وفي الإطار الأول، كان لافتاً قرار الحكومة الأردنية القاضي بعدم السماح للفلسطينيين من حملة الوثائق السورية بالدخول إلى أراضي المملكة، في قرار وصفته بأنه "استراتيجي"، بهدف محاربة مشروعات "الوطن البديل" و"التوطين". ونفت وزارة الداخلية الأردنية صحة الأرقام التي تتداولها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين حملة الوثائق الذين دخلوا إلى الأردن يصل إلى سبعة آلاف لاجئ، وقالت إن عدد اللاجئين الفلسطينيين حملة الوثائق السورية لم يزد على 143 لاجئ متحفظ عليهم في مخيم سايبر ستي Cyber City[65].

وقد بدا الموقف الأردني واضحاً على لسان رئيس الوزراء عبد الله النسور، الذي قال إن بلاده لن تسمح بتدفق لاجئين فلسطينيين إليها، "حفاظاً على حقوقهم في وطنهم الأصلي فلسطين". وأضاف أنه في حين أن القانون الدولي لا يسمح برد طالب النجاة، "إلا أن هناك إجراءات للتأكد من أن هؤلاء القادمين جاؤوا طلباً للحماية وليس لأهداف سياسية [....] ولا ليبدلوا مكان هجرتهم، مثل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا"[66].

وكان من بين من منعتهم السلطات الأردنية من عبور الحدود إليها نحو 20–30 أردنياً من أصول فلسطينية ممن كانوا يقيمون في سورية، حيث اكتشف هؤلاء لدى وصولهم الحدود الأردنية أن أرقامهم الوطنية قد سحبت منهم خلال وجودهم في سورية، فمنعوا من الدخول[67].

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch قد اتهمت السلطات الأردنية في وقت سابق بإعادة بعض الفلسطينيين إلى سورية بعد أن فروا منها، وبتهديد آخرين بالترحيل، وهي الاتهامات التي نفتها الحكومة الأردنية في حينه[68].

**ب. الموقف من عملية التسوية:**

سعى الأردن خلال سنة 2012 إلى استعادة دوره في مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث بادر الملك عبد الله الثاني في مطلع تلك السنة إلى رعاية جولة مفاوضات "استكشافية" مباشرة بين الطرفين بهدف تقريب وجهات النظر، في خطوة لقيت دعماً دولياً من اللجنة الرباعية. وقال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة إن المفاوضات التي كانت ستستضيفها بلاده في ذلك الوقت تهدف إلى تهيئة الأجواء لبدء حديث جاد في سبيل عقد مفاوضات تؤدي إلى الحل النهائي المنشود،

وتعالج كافة القضايا التي تمس المصالح الأردنية بشكل مباشر[69]. إلا أن تلك المفاوضات فشلت في إحراز أيّ تقدم وتوقفت بعد نحو شهر من انطلاقها، إثر اصطدامها برفض "إسرائيل" وقف الاستيطان أو الاعتراف بحدود 1967 كمرجعية للتفاوض.

وفي وقت لاحق، دعم الأردن جهود قيادة السلطة الفلسطينية الساعية للحصول على اعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، وقد رأى العاهل الأردني في هذه الخطوة "رسالة تأييد دولية للنهج الرافض للعنف، والحرص على إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق حلّ الدولتين"[70].

وفي سياق تأكيده على التمسك بخيار حلّ الدولتين، أكد الأردن رفضه الحديث المتجدد فكرة "الكونفيدرالية"، والذي تصاعد بعد الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقال إن "إسرائيل" هي من يجب أن تدفع ثمن حلّ القضية الفلسطينية، وإن الأردن لن يقبل تسوية القضية الفلسطينية على حساب هوية الدولة الأردنية[71]. وجاء في تصريحات على لسان العاهل الأردني ورئيس وزرائه عبد الله النسور أنه لا يمكن الحديث عن كونفيدرالية أردنية فلسطينية قبل انسحاب الاحتلال من كامل الأراضي المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية[72].

كما رفض الأردن على لسان وزير خارجيته الحديث عن سيادة للجيش الإسرائيلي على الشريط الحدودي في منطقة غور الأردن، وهو مقترح ناقشه الكنيست الإسرائيلي تزامناً مع جهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في المنطقة في سبيل دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية[73].

**ج. العلاقات الأردنية – الفلسطينية:**

حافظ الأردن على علاقته الوثيقة بقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، وخصوصاً في إطار التنسيق المشترك بشأن التطورات في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

وفي سياق تعزيز هذه العلاقة، وقَّع الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس اتفاقية لحماية القدس والمقدسات في نهاية آذار/ مارس 2013، بهدف تمكين الأردن وفلسطين "من بذل جميع الجهود بشكل مشترك لحماية القدس والأماكن المقدسة من محاولات التهويد الإسرائيلية"، و"حماية مئات الممتلكات الوقفية التابعة للمسجد الأقصى المبارك"[74].

وقد جاء توقيع هذا الاتفاق عقب حصول الأردن على قرار بالإجماع من اليونسكو بخصوص باب المغاربة، ينص على منع "إسرائيل" من اتخاذ أيّ إجراء أحادي الجانب أو غير ذلك بشأن الموقع، باعتباره أرضاً محتلة، علاوة على ضرورة أخذ موافقة الأردن على أيّ مخطط لطريق باب المغاربة[75].

وفي الشهر التالي، أي في نيسان/ أبريل 2012، قامت عدة شخصيات رسمية أردنية بزيارات متلاحقة للمسجد الأقصى، ضمت الأمير هاشم بن الحسين، والأمير غازي بن محمد، ووزير الداخلية الأردني محمد الرعود، ومدير الأمن العام الأردني حسين المجالي.

في الوقت نفسه، شهدت علاقة الأردن الرسمي بحماس نقلة نوعية طيلة سنة 2012 وحتى لحظة الانقلاب على الرئيس مرسي منتصف سنة 2013، فقد استأنفت حماس علاقاتها رسمياً بالقيادة الأردنية بعد وساطة قطرية، وقام وفد منها برئاسة مشعل بثلاث زيارات رسمية إلى الأردن، أولاها في 2012/1/30 حين حطّ وفد حماس على الأرض الأردنية برفقة ولي عهد قطر آنذاك الأمير تميم، وثانيها نهاية حزيران/ يونيو 2012، وثالثها نهاية كانون الثاني/ يناير 2013. وقد أكدت حماس خلال لقاءاتها مع العاهل الأردني والمسؤولين الأردنيين على رفضها كل مشاريع التوطين والوطن البديل، مشددة على أن صفحة جديدة قد فتحت بين حماس والأردن[76]. إلا أن العلاقة تراجعت عقب الانقلاب العسكري في مصر، بالتزامن مع اتخاذ عدد من الدول العربية إجراءات سياسية وأمنية بحق الحركات الإسلامية في المنطقة. هذا الأمر يعني أن العلاقة الأردنية الرسمية مع حماس ليست مرشحة للاستئناف على المدى المنظور على الأقل، طالما استمر المناخ السلبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة.

وفيما يتصل بأوضاع الفلسطينيين في الأردن، أعادت الحكومة الأردنية الجنسية لـ192 مواطناً أردنياً من أصول فلسطينية كانت قد سحبت منهم الجنسية في وقت سابق، بموجب تفسيرات خطية سرية صادرة بناء على تعليمات فكّ الارتباط[77]. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها الحكومة الأردنية ضمنياً بوجود تعليمات سرية لسحب الجنسيات، تستوجب تشكيل لجنة لمراجعتها، علماً أن وزارة الداخلية كانت تتمسك سابقاً بنفي وجود مثل هذه التعليمات[78].

وفي سياق تحسين أوضاع الفلسطينيين في المخيمات، أقرت الحكومة تعليمات جديدة لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني التي يعاني منها أبناء المخيمات الفلسطينية، تقضي بالسماح بالتوسع في البناء العمودي ليصل إلى ثلاثة طوابق[79].

**د. العلاقة مع "إسرائيل":**

استمرت البرودة في العلاقة بين الأردن و"إسرائيل" خلال سنتي 2012 و2013، على الرغم من عودة السفير الأردني إلى تل أبيب بعد عامين من الغياب؛ إذ مرت العلاقة بين الجانبين بعوامل توتر كان أبرزها موضوع تقويض "إسرائيل" للسيادة الأردنية على المسجد الأقصى. وجاء تعيين الأردن للسفير وليد عبيدات كسفير لها في تل أبيب، وسط معارضة شعبية حتى من عشيرة

السفير نفسه، بعد عامين من شغور المنصب. ووصفت مصادر رسمية أن عودة السفير لا تشير بالضرورة إلى عودة الدفء في العلاقات، وإنما هي "في حدود المعاهدات والالتزامات" لا أكثر[80].

وقد بدأت بوادر الأزمة بين الأردن و"إسرائيل" بالظهور على خلفية الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى واقتحامات المستوطنين اليومية له، واتخاذ حكومة الاحتلال خطوات من شأنها المس بالوصاية الأردنية عليه، حيث طالب نواب أردنيون الحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات تصعيدية بحق "إسرائيل" رداً على ذلك، من بينها طرد السفير الإسرائيلي في عمّان. وقد تقدم 87 نائباً بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة الأردنية بسبب "تلكؤها" في طرده[81]، إلا أن عدداً من النواب سحبوا توقيعهم عن المذكرة[82]، قبل أن تُعلن الحكومة أن السفير الإسرائيلي غادر الأردن بالفعل، بعد استدعائه وتسليمه مذكرة احتجاج "شديدة اللهجة" لحكومته[83]. ولكن السفير عاد إلى عمّان لاحقاً.

وتفاعلت الأزمة مجدداً في شباط/ فبراير 2014، على خلفية مناقشة الكنيست قانوناً ينهي الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي تشكل أحد بنود معاهدة وادي عربة الموقعة بين الأردن و"إسرائيل" في 1994، حيث صوَّت البرلمان الأردني بالإجماع على طرد السفير الإسرائيلي من عمّان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، وطالب نواب الحكومة بتقديم مشروع قانون يلغي معاهدة وادي عربة. إلا أن الحكومة الأردنية لم تستجب لتصويت البرلمان، باعتبار أن دوره "تشريعي ورقابي"، في حين أن صلاحية استدعاء السفير الأردني وطرد السفير الإسرائيلي "تحتاج لقرار سيادي"، في إشارة إلى أن ملف العلاقة مع "إسرائيل" هو بيد العاهل الأردني[84].

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب الأردني، لدى مناقشته لقانون محكمة أمن الدولة في كانون الأول/ ديسمبر 2013، استثنى أيّ عمل ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من المحاكمة أمام هذه المحكمة، ومن تعريف أعمال الإرهاب[85].

وفي ملف آخر، اتهم العاهل الأردني "إسرائيل" بالسعي إلى عرقلة البرنامج النووي السلمي الأردني، من خلال عملها على التوجه للشركاء المحتملين ومطالبتهم بعدم دعم البرنامج الأردني[86]. ونفت تل أبيب هذه الاتهامات وقالت إنها "قدمت مساعدات ونصائح بشأن إقامة المفاعل"، وهو ما نفته هيئة الطاقة الذرية الأردنية بدورها[87].

في المقابل، وردت أنباء عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زار عمّان سراً في نهاية 2012، إلا أن الأردن نفى صحة هذه الأنباء[88].

وفي سياق منفصل، أعلن البنك الدولي The World Bank في كانون الأول/ ديسمبر 2013 أن الأردن و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية توصلوا لاتفاق لتقاسم موارد المياه، في إطار ما بات يُعرف بمشروع "قناة البحرين"، يشتمل على بناء محطة تحلية على خليج العقبة وإجراء دراسة لمد خطّ أنابيب يربط البحر الأحمر بالبحر الميت[89]. وقد وصف وزير الطاقة والتطوير الإقليمي الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom الاتفاق بأنه "تاريخي" ويمثل "اختراقاً"، نظراً لحمله بُعداً "استراتيجياً – دبلوماسياً"[90].

ولكن بصورة عامة، لا تبدو العلاقة الأردنية – الإسرائيلية مرشحة للتحسن في وقت قريب في ظلّ هذه التوترات، وخصوصاً في ظلّ الضغط الشعبي والبرلماني على الحكومة الأردنية وعلى الملك عبد الله الثاني لاتخاذ خطوات حقيقية تجاه ما يتعرض له المسجد الأقصى، في ملف يفترض أن يكون ذا حساسية خاصة للعرش الهاشمي، نظراً للرمزية الخاصة التي تمتع بها منذ نشأة المملكة.

### 3. سورية:

#### أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

ألقى تواصل الأزمة السورية وتفاقمها خلال سنتي 2012 و2013 بتداعيات ثقيلة على القضية الفلسطينية، سواء على صعيد إضعاف الجبهة السورية في وجه "إسرائيل" سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، أم على صعيد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا جراء القتال الدائر وقصف المخيمات الفلسطينية وحصارها، أم على صعيد علاقة النظام في سورية بفصائل المقاومة الفلسطينية وبحركة حماس تحديداً. علماً أن طرفي النزاع في سورية أكدا خلال سنتي 2012 و2013 أن القضية الفلسطينية تشكل أولوية بالنسبة لهما، وشددا على دعمهما للحقوق الفلسطينية.

تركت الأزمة المستمرة في سورية منذ آذار/ مارس 2011 وتصاعد القتال فيها آثاراً مدمرة على البلاد على كل صعيد، بشكل لم يؤدِّ فعلياً إلى إنهاكها في الوقت الراهن فحسب، وإنما لإضعافها استراتيجياً كجبهة مواجهة أو مقاومة ضدّ "إسرائيل"؛ وخصوصاً بعد الاتفاق على تسليم سورية لأسلحتها الكيماوية التي كانت من المفترض أن توفر "ردعاً نوعياً" بالنسبة لها أمام "إسرائيل".

وفي الوقت الذي لا يلوح أفق لحلّ الأزمة في المستقبل القريب، تذهب بعض التحليلات إلى القول بأن سورية بحدودها القائمة قد انتهت إلى غير رجعة ربما، باعتبار أن أيّ حلّ سياسي سيؤدي إلى تقسيم البلاد التي باتت في الواقع موزعة إلى مناطق نفوذ يتقاسمها النظام وفصائل المعارضة المختلفة.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم في سورية، فقد تحمل هؤلاء ضرراً فادحاً جراء الأزمة السورية، وكان مخيم اليرموك في قلب الأزمة، حيث شكّل ساحة لتصفية الحسابات بين المتقاتلين، وتعرض لقصف عنيف وحصار شديد بدءاً من نهاية سنة 2012 وحتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وقد أسفرت المعارك بين النظام السوري، المدعوم من مقاتلي الجبهة الشعبية – القيادة العامة وبين مقاتلي المعارضة السورية، عن سقوط الكثير من الفلسطينيين برصاص القنص والقصف، فضلاً عن سقوط عشرات الشهداء بسبب الجوع بفعل إحكام الحصار ومنع المساعدات الغذائية من دخول المخيم. وبالرغم من إعلان "القيادة العامة" عن التوصل إلى حلّ نهائي لأزمة حصار المخيم في 2013/11/24[91]، إلا أن الحصار ما زال مستمراً، على الرغم من توصل الأطراف المتقاتلة لهدنة في منتصف شباط/ فبراير 2014، ما لبثت أن انهارت بعد نحو أسبوعين من بدئها، لتعيق مجدداً عملية توزيع الأونروا للمساعدات على سكان المخيم[92].

وحتى 2014/3/26، بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين ارتقوا خلال الأزمة السورية 2,143 شهيداً، بينهم 136 ضحية قضت بسبب الحصار على مخيم اليرموك، و895 ضحية قضت بسبب القصف الذي استهدف مناطق تواجدهم[93].

**ب. العلاقات السورية – الفلسطينية:**

شهدت سنتا 2012 و2013 تغيرات جوهرية في إطار علاقة حماس بالنظام السوري الذي وفر الحاضنة الأهم للحركة في الخارج. فمع بداية سنة 2012 بدت حماس أكثر قرباً لفك الارتباط مع النظام السوري في ظلّ المجازر التي يرتكبها بحق أبناء شعبه، وهو ما عبرت عنه الحركة بالتأكيد على أن قرار مغادرة قادة الحركة لسورية مرهون بالوضع الأمني[94]. وفي 2012/2/27 أكد موسى أبو مرزوق بأن قيادة حماس غادرت سورية لأنها ترفض الحل الأمني وتحترم إرادة الشعب السوري[95].

ورداً على ذلك شدد أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة الموالية للنظام السوري، على أن حماس أخطأت كثيراً بقرار نقل مكتبها السياسي من دمشق للدوحة[96].

وحين اشتدت انتقادات النظام السوري لحماس بسبب مغادرة سورية، أوضح مشعل أنه وجه النصح للرئيس بشار الأسد في بداية الأحداث للاستجابة لمطالب شعبه إلا أن رده كان سلبياً[97]. وحين اتخذ النظام السوري بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 قراراً انتقامياً بإغلاق مكاتب حماس في سورية، ردت الحركة بالتأكيد على أن القرار كان متوقعاً، وأنه تحصيل حاصل لكون

المكاتب قد أغلقت سابقاً[98]. ولدى زيارته للأردن مطلع شباط/ فبراير 2013، أكد مشعل أن قرار مغادرة سورية تمّ كي لا تشكل حماس غطاء عسكرياً لجرائم النظام[99].

وعندما تدخل حزب الله عسكرياً في سورية لصالح النظام سارعت حماس في 2013/6/17 بدعوة الحزب لسحب قواته من سورية، مؤكدة على حقّ الشعب السوري في نيل حقوقه وضرورة العمل لتكريس حلّ سياسي سلمي للأزمة السورية[100].

وحين اشتد ضغط الحصار على حماس بعيداً عن الحليف السوري القديم، وفي ظلّ توتر العلاقة مع الحليف الإيراني، برزت بعض أصوات داخل حماس تنادي بـ"تصحيح الخطأ" وإعادة تقييم العلاقة إيجابياً مع سورية وإيران، وهو ما استدعى تأكيد مشعل في 2013/10/18 على أن انحياز حماس للشعوب شرف لها وأن حماس لم تخطئ حتى تعترف بخطئها.

وفي الوقت نفسه، لم تتضرر علاقة حركة الجهاد الإسلامي بالنظام السوري كما هو الحال مع حماس، إذ أبقت على تواجدها السياسي والميداني هناك، على الرغم من إعلانها الانحياز لمطالب الشعب السوري[101].

وفي إطار موقفها من الأزمة السورية دانت حركة الجهاد العنف بحق السوريين والفلسطينيين في سورية، ودعت لوقف إراقة الدماء بعيداً عن التدخل في الشأن السوري الداخلي[102]. ومع تفاقم الأزمة عقب تدخل حزب الله في المعارك لصالح النظام، نفت الجهاد انحيازها للنظام السوري أو مشاركتها في المعارك، موضحة أن أمين عام الحركة رمضان شلح يتنقل بين بيروت والقاهرة[103].

وفي مقابل تردي علاقة النظام السوري بحركة حماس، بدا أن علاقته تحسنت بحركة فتح وقيادة السلطة في رام الله، حيث استقبل الرئيس السوري بشار الأسد في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بصفته المبعوث الشخصي للرئيس الفلسطيني محمود عباس. وشدد زكي خلال اللقاء على تضامن الشعب الفلسطيني مع سورية في مواجهة العدوان الذي تتعرض له، موضحاً أن استهداف سورية واستنزاف مقدرات شعبها وجيشها يأتي في سياق مخطط أكبر، يرمي إلى تقسيم دول المنطقة وإضعافها خدمة لمصالح "إسرائيل"[104].

**ج. العلاقة مع "إسرائيل":**

لم تشهد سنتا 2012 و2013 أيّ تحول في علاقة أيّ من أطراف الأزمة في سورية مع "إسرائيل"، فعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بخصوص تلقي الدعم الإسرائيلي، إلا أن مواقفهما كانت رافضة لأي مفاوضات أو تقارب مع تل أبيب.

وفي هذا السياق شدد برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري المعارض على رفض المجلس، أو أيّ فصيل بالمعارضة، التفاوض مع الدول الغربية أو "إسرائيل" حول مستقبل هضبة الجولان، مقابل مساعدة هؤلاء في إسقاط نظام بشار الأسد. وقال إن "سيادة سوريا لا تستقيم إلا باسترجاع الجولان"، وإن "الثورة الديمقراطية في سوريا" ستكون أقدر على استرجاعه[105].

أما ميدانياً، فقد كان التطور الأبرز قصف "إسرائيل" ثلاثة مواقع عسكرية سورية في شمال غرب دمشق في 2013/5/5، في خطوة عقّب عليها الأسد بالتحذير من أن "الجولان سيصبح جبهة مقاومة"[106]. إلا أن جبهة الجولان حافظت على هدوئها، باستثناء إطلاق وحدة عسكرية سورية النار على آلية عسكرية إسرائيلية تجاوزت خطّ وقف إطلاق النار بعد الغارة بنحو أسبوعين[107]، وبعد سيطرة المعارضة مؤقتاً على الجانب السوري من نقطة القنيطرة الحدودية في حزيران/ يونيو 2013[108]. وقد أظهرت وثائق للأمم المتحدة أن "إسرائيل" امتنعت في حينها عن مواجهة الدبابات السورية التي دخلت منطقة فضّ الاشتباك في القنيطرة، بعد تنسيق الجيش السوري مع جيش الاحتلال، بغية تأكيد أن التواجد العسكري السوري كان يستهدف مسلحي المعارضة حصراً، كما أن "إسرائيل" قدمت في الحادثة ذاتها علاجاً طبياً طارئاً لمسلحين من المعارضة[109].

## 4. لبنان:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

على الرغم من أن لبنان لم يشهد أيّ حراك شعبي على غرار ما شهدته العديد من الدول العربية، إلا أنه تأثر خلال سنتي 2012 و2013 إلى حدّ كبير بالأزمة التي تشهدها جارته سورية، وخصوصاً في ظلّ اشتراك حزب الله اللبناني في المعارك الدائرة فيها، ودخول لبنان ضمن الدائرة الجغرافية لعمليات "تصفية الحساب" على خلفية تلك المعارك؛ وأيضاً في ظلّ نزوح أعداد كبيرة من السوريين والفلسطينيين من سورية إلى أراضيه. وقد ارتبطت تأثيرات المشهد اللبناني وتغيراته على القضية الفلسطينية بهذين الملفين تحديداً.

فمن جهة، أدى تدخل حزب الله في سورية إلى خسارته لجزء كبير من الدعم الشعبي الواسع الذي كان يتمتع به في العالم العربي باعتباره حركة مقاومة ضدّ "إسرائيل"، من قبل شريحة رأت أن إسهام الحزب في الدفاع عن النظام في سورية يشكّل تورطاً في قمع ثورة الشعب السوري، ونصرة للظالم على المظلوم. كما صنفت دول مجلس التعاون الخليجي الحزب كـ"منظمة إرهابية" على خلفية مشاركته في المعارك في سورية.

بينما يصرّ الحزب على أن دخوله إلى سورية جاء دفاعاً عن المقاومة ضدّ مؤامرة تحاك لها وللقضية الفلسطينية، حيث إن "المطلوب في سوريا هو رأس المقاومة في لبنان وفلسطين، ورأس القضية الفلسطينية ورأس الشعب الفلسطيني"[110]، وفق وصف أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله.

وقد أثار هذا الموضوع أحاديث عن تردي العلاقة بين المقاومة اللبنانية (حزب الله) وحليفتها في فلسطين (حركة حماس)، على خلفية دعم الأولى للنظام ورفض الثانية تبني موقف مشابه، ومغادرتها لدمشق نتيجة لذلك. وهو ما سعت مصادر الطرفين في أكثر من مناسبة، إلى التقليل من تأثيره على العلاقة بين الطرفين. غير أنه لا يمكن إنكار التأثير السلبي (بدرجة أو بأخرى) لاختلاف الموقف بينهما.

وفي هذا السياق أكد نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن "حزب الله على علاقة طيبة وجيدة مع حماس [....] لأننا نعتبر أننا وإياهم في خندق واحد مقاوم في مواجهة إسرائيل"، مضيفاً أن "من يبحث عن مشكلة بيننا وبين حماس فسيتعب، لأننا متعاونون ومتفاهمون، ومساحة الخلاف السياسي في قضية سورية من الأمور المشروعة التي لا تفسد للود قضية"[111]. كما وصف حماس بأنها "رأس حربة المقاومة في فلسطين، وأحد أركان محور المقاومة الذي لم يضيّع بوصلته في مواجهة الاحتلال"[112].

وفي وقت لاحق، نفى القيادي في الحزب، حسن حب الله، أن يكون الحزب قد طلب من قيادة ونشطاء حركة حماس المتواجدين في لبنان مغادرتها، وقال إن "هذه رغبة الإسرائيليين الذين يعملون للإيقاع بين فصائل المقاومة، وهي أُمنية لن تتحقق"[113]. وكان سبب الأنباء التي تحدثت عن طلب الحزب من عناصر حماس مغادرة لبنان اتخاذ الأمن العام اللبناني قراراً بتجميد طلبات منح تأشيرات دخول لعناصر حركة حماس، وأوضح الأمين العام أن سبب هذا الإجراء "يعود إلى عملية تزوير قامت بها بعض العناصر الفلسطينية، مستعملة تأشيرات تحمل أرقاماً وتواريخ ممنوحة لكوادر من حركة حماس، محاولة الدخول من خلالها إلى لبنان"[114].

ومن جهة أخرى، دفع نزوح اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان هرباً من المعارك بملف اللجوء الفلسطيني مجدداً إلى الواجهة، في بلد يحمل فيه هذا الملف حساسية خاصة. أبرز ردود الفعل في هذا السياق جاءت من وزير المياه والطاقة اللبناني جبران باسيل (التيار الوطني الحر)، الذي دعا إلى قفل الحدود اللبنانية[115]، وإلى "ترحيل النازحين السوريين والفلسطينيين لأنهم يأخذون مكان اللبنانيين"[116]. وقد أثارت تصريحات باسيل ردود فعل منددة، جاء أبرزها من زميله في الحكومة وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور (الحزب التقدمي الاشتراكي)، بقوله إنه "لا داعي لممارسة انتقام أو عنصرية بحق الشعب الفلسطيني"، وتأكيده نيابة عن الحكومة اللبنانية أن "لبنان لن يقفل حدوده في وجه أيّ نازح سوري أو فلسطيني"[117].

ولكن في آب/ أغسطس 2013، ومع بلوغ عدد الفلسطينيين النازحين من مخيمات سورية 60 ألفاً، باشر الأمن العام اللبناني، بناء على تعليمات صادرة عن الحكومة، اتخاذ إجراءات قانونية مشددة لتنظيم عملية دخول النازحين السوريين والفلسطينيين القادمين عبر الحدود البرية. وهو ما دفع منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية إلى التنديد "برفض السلطات اللبنانية السماح لمعظم الفلسطينيين الهاربين من سورية بدخول لبنان"[118].

**ب. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:**

شكّلت المخيمات الفلسطينية في لبنان والوضع الأمني فيها موضع الاهتمام الأبرز في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013. وقد تسبب تدهور الوضع الأمني في لبنان في زيادة هذا الاهتمام، وخصوصاً عند وقوع إشكالات أمنية توجه أصابع الاتهام فيها، رسمياً أو إعلامياً، إلى فلسطينيين أو إلى مسلحين لجؤوا إلى المخيمات، باعتبار أن هذه المخيمات هي "جزر" خارجة عن سيطرة الدولة المركزية. وقد تمّ توجيه اتهامات إلى فلسطينيين بشكل رسمي وبالأدلة في حالات محدودة، منها التورط في تفجيرات استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، أو في خطط لاستهدافها، على وقع تفاقم الأزمة في سورية. إلا أن الكثير من الاتهامات كالتها وسائل إعلامية لبنانية دون أدلة، حتى قبل سلسلة التفجيرات، فيما بدا أنه حملة إعلامية مقصودة، رفضتها الفصائل الفلسطينية، وأُطلقت حملة لمكافحة التحريض ضدّ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان رداً عليها[119].

وقد عملت الفصائل الفلسطينية في لبنان على بحث الموضوع الأمني مع السلطات اللبنانية بصورة مستمرة، كما أنه كان مثار النقاش الأساسي في اللقاءات الرسمية التي جمعت مسؤولين من الطرفين، أبرزها زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى بيروت في تموز/ يوليو 2013، وزيارة رئيس الوزراء في رام الله رامي الحمد الله إلى بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، واللتين التقيا خلالهما برئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي وعدد من المسؤولين السياسيين[120].

كما برز في هذا السياق أيضاً الاتصال الذي أجراه رئيس الحكومة اللبنانية برئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، في حزيران/ يونيو 2013، لشكره على جهوده لتحييد المخيمات الفلسطينية عن الاشتباكات التي شهدتها منطقة عبرا، فيما عُرف بقضية الشيخ أحمد الأسير ومسجد بلال بن رباح[121].

أما في إطار لقاءات الفصائل بالمسؤولين اللبنانيين، فقد بحث عزام الأحمد مفوض الساحة اللبنانية في فتح الموضوع الأمني لدى لقائه المسؤولين اللبنانيين في 2012/3/16، مؤكداً على تسليم أيّ مطلوب يلجأ إلى المخيمات[122]. وأضاف الأحمد في وقت لاحق أنه لا اعتراض فلسطيني على تولي الجيش اللبناني الأمن داخل المخيمات الفلسطينية[123].

وقد لاحت بوادر خلاف بين الفلسطينيين حول موضوع السلاح في المخيمات، حين نزع الرئيس عباس صفة الشرعية عن هذا السلاح، في الوقت الذي أكدت فيه حماس والجبهة الشعبية أن السلاح الفلسطيني في لبنان مرتبط بحق العودة[124].

أما في مواقف الأحزاب والقوى اللبنانية تجاه الفلسطينيين في لبنان فلم يطرأ عليها هي الأخرى تغيير يُذكر، حيث بقيت الأوضاع الأمنية في المخيمات هي نقطة التجاذب الأساسية فيها. وبرز في هذا السياق تصريح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي جدد مطالبته بـ"نزع كل سلاح خارج المخيمات وداخلها"، وقال: "لتتخذ الحكومة هذا القرار، وليكلف الجيش اللبناني تنفيذه... وإذا اقتضى الأمر حرباً كالتي حصلت في نهر البارد فليكن"[125]. وذلك في معرض تعليقه على كشف الجيش اللبناني خلية "تكفيرية" داخل المؤسسة العسكرية، اشتبه باختباء من يقف خلفها في مخيم عين الحلوة. كلام جعجع هو نفسه ما ذهب إليه نائب رئيس تيار المستقبل أنطوان أندراوس، الذي دعا الجيش إلى دخول مخيم عين الحلوة، قائلاً: "فليكن نهر بارد 2 و3"[126].

كما برز في سياق المواقف السلبية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ما قاله النائب سامي الجميّل، الذي حضّ الدولة اللبنانية على "تسهيل سفر اللاجئين الفلسطينيين للعمل في الخارج"، باعتبار أن لبنان بلد صغير لا يحتمل هذا الحجم من اللاجئين، في حين أن "هناك بلداناً أخرى أكبر من لبنان وليست مكتظة وتستطيع أن تستوعبهم أكثر منا، إضافة إلى أنها بحاجة إلى اليد العاملة"[127]. وأيضاً كلام وزير المالية اللبناني محمد الصفدي، الذي رأى أن إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقّ التملك "قد يصرف نظرهم عن العودة"[128].

ولكن في مقابل ذلك، فقد شهدت أوضاع اللاجئين في لبنان بعض التحسينات، حيث أطلقت وزارة الداخلية والبلديات "دليل معاملات اللاجئين الفلسطينيين" بهدف توضيح وتسهيل المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والإسهام في دعمهم وتحسين ظروفهم المعيشية "وفق منطق الحقوق والواجبات"، علماً أن هذا هو الدليل الرسمي الأول الصادر عن الدولة اللبنانية في هذا الإطار[129]. كما تمّ افتتاح قاعة لتقديم واستلام الطلبات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في مبنى مديرية شؤون اللاجئين بعد تأهيلها، في خطوة تهدف إلى "تسهيل العمل وتقليص الوقت المخصص لإنجاز المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئ الفلسطيني، بحيث توفر عليه عناء الانتقال والانتظار، في ظروف لائقة ومحترمة"[130].

وعلى الصعيد القانوني، أصدر وزير العمل شربل نحاس قراراً يتيح للاجئين الفلسطينيين الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدة ثلاث سنوات. ويمكّنهم من العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط، باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، والتي يتطلب السماح لهم بالعمل فيها صدور قوانين بذلك[131].

### ج. لبنان و"إسرائيل":

شهدت الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" هدوءاً حذراً بصورة عامة خلال سنتي 2012 و2013، إلا أن ذلك لم يمنع بعض جولات التصعيد المحدودة جراء وقوع عمليات إطلاق صواريخ تجاه شمال "إسرائيل"، لم يتبنّ حزب الله اللبناني أياً منها. ولكن في الوقت نفسه، فإن "الحرب الباردة" بين حزب الله و"إسرائيل"، والمتمثّلة في بناء القدرات العسكرية تحضيراً لأي حرب مقبلة، قد استمرت على أشدّها.

من جهتها، واصلت "إسرائيل" تحذيراتها من تنامي قدرات حزب الله العسكرية والصاروخية، وخصوصاً من احتمال حصوله على السلاح الكيماوي من سورية، مبدية التزامها بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة للحؤول دون ذلك".

وفي المقابل، كشف حزب الله عن مجموعة من القدرات والخطط التي بات يمتلكها وينوي اللجوء إليها في حال نشوب حرب جديدة مع "إسرائيل". وفي هذا السياق، حذّر أمين عام حزب الله حسن نصر الله من أنه في أيّ حرب جديدة، فإن "كل مبنى سيهدم في الضاحية ستهدم مقابله مبانٍ في تل أبيب"[132]. وتحدث في وقت لاحق عن احتمال سقوط "عشرات آلاف القتلى الإسرائيليين"، من خلال عدد قليل من الصواريخ الموجودة لدى الحزب و"المنصوبة والمركزة" على أهداف معينة[133].

كما نبّه نصر الله إلى أن الحزب قد لا يكتفي بالدفاع، وإنما "قد يأتي يوم ندخل فيه إلى الجليل"[134]، في الوقت الذي تحدثت فيه صحف لبنانية عن مناورة هي الأضخم في تاريخ الحزب، امتدت لثلاثة أيام متتالية، تتعلق بإمكان احتلال الحزب لمناطق الجليل الأعلى[135].

وكشف نصر الله أيضاً أن حزب الله يقف وراء إطلاق طائرة استطلاع بدون طيار أسقطتها "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، موضحاً أن الطائرة التي حملت اسم "أيوب" كانت قد "طارت في مسارها المحدد بدقة واخترقت الإجراءات الإسرائيلية، وصولاً إلى منطقة مفاعل ديمونا"[136].

وفي سياق التطورات المتوقعة، فإن انغماس حزب الله في القتال في سورية وعدم وجود أفق قريب للأزمة هناك، إلى جانب عدم وجود ملف ملحّ قد يدفع الحزب للتصعيد تجاه "إسرائيل"، يوحيان بأن الحزب قد يسعى لتجنب الدخول في مواجهة معها في المرحلة الراهنة، وهو ما يُمكن أن يُستشف من ردود الحزب الباردة نسبياً تجاه الغارة الإسرائيلية على مناطق لبنانية محسوبة عليه في شباط/ فبراير 2014. إلا أنه في حال بلغ التصعيد الإسرائيلي ضدّ الحزب مستويات جدية، فإنه يبدو عازماً على الرد بحزم، لا سيّما وأن أيّ تهديد من هذا النوع في ظلّ الأزمة السورية قد يشكّل تهديداً أكثر خطورة بالنسبة له.

وعلى صعيد التطورات الميدانية، اتهمت "إسرائيل" حزب الله بالمسؤولية عن عملية تفجير الحافلة التي وقعت في بلغاريا في تموز/ يوليو 2012 وأدت إلى مقتل عدد من الإسرائيليين، إلا أن الحزب نفى هذه الاتهامات وقال إنها "محاولة لاستهداف المقاومة بالإعلام والسياسة، بعدما فشلوا في إسقاط المقاومة بالحرب والمواجهة"[137]. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي اتخذ في وقت لاحق قراراً بإدراج "الجناح العسكري" لحزب الله على لائحة الإرهاب[138].

وفي المقابل، اتهم حزب الله "إسرائيل" بالوقوف خلف اغتيال حسان اللقيس، أحد قادة الحزب، أمام منزله في الضاحية الجنوبية لبيروت، موضحاً أن اللقيس كان قد نجا مرات عدة من محاولات سابقة لاغتياله في أكثر من منطقة[139].

وفي سياق آخر، استمر الخلاف بين لبنان و"إسرائيل" حول الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط بالتفاعل خلال سنتي 2012 و2013، وحصل لبنان على اعتراف بـ 530 كم$^2$ من أصل 860 كم$^2$ يطالب بها[140]. إلا أن محاولاته للحصول على نسبة أكبر من المنطقة الباقية ومواردها لم تنتهِ، ومن المتوقع أن تستمر هذه القضية بالتفاعل بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، إلا أنه من غير المرجح أن تمثّل أولوية عالية بالنسبة للبنان طالما استمرت الخلافات السياسية بين قواه السياسية الرئيسية.

## 5. السعودية ودول الخليج:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

بدا في سنتي 2012 و2013 أن دول الخليج العربي، وخصوصاً السعودية، كانت أكثر انشغالاً عن القضية الفلسطينية عما كانت عليه الحال في سنة 2011. فعلى الرغم من أن دول الخليج بصفة عامة، باستثناء البحرين، لم تشهد اضطرابات سياسية داخلية كالتي شهدتها كثير من الدول العربية، إلا أن الاضطرابات المشار إليها أثارت بواعث قلق بالنسبة لدول الخليج، وأثرت بشكل واضح على جدول أولوياتها الإقليمية. فقد استحوذت ملفات الأزمة السورية، والأزمة السياسية في مصر في وقت لاحق، والاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على اهتمامها، واهتمام السعودية بشكل خاص.

ولكن يمكن القول إن قطر حاولت الموازنة بين دورها في الساحة الفلسطينية وانشغالاتها الإقليمية الأخرى أكثر من بقية شركائها، وخصوصاً في ملف المصالحة الفلسطينية وفي علاقتها مع كل من السلطة في رام الله وحركة حماس. وتجدر الإشارة إلى أن التغيير الذي شهدته قطر، والذي تمثّل في تولي الأمير تميم بن حمد آل ثاني قيادة البلاد خلفاً لوالده الذي تنازل طوعاً عن الإمارة، لم يُظهر مؤشرات تدل على تغير دور قطر أو علاقتها تجاه مختلف الأطراف في الساحة الفلسطينية.

### ب. الموقف من عملية التسوية:

حافظت دول الخليج العربي على موقفها نفسه من عملية التسوية، والمتمثل في دعم مواقف رئيس السلطة الفلسطينية من المفاوضات مع "إسرائيل"، وإعلان تأييدها لبرنامج تحركه في الأمم المتحدة، في حين لم تشهد المبادرة العربية التي كانت السعودية قد أطلقتها في القمة العربية في بيروت في 2002 أيّ تغيير أو تعديل.

وفي هذا السياق، أكدت السعودية خلال قمة دول حركة عدم الانحياز، المنعقدة في طهران في آب/ أغسطس 2012، رفضها لأي تعديلات على المبادرة العربية للسلام[141]، داعية دول عدم الانحياز للاعتراف بالدولة الفلسطينية[142].

وفي وقت لاحق، رحب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ورأى أن هذه الخطوة تنبئ بإمكانية حدوث تحول إيجابي في طريقة تعامل الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية[143]. كما رحب مجلس التعاون الخليجي على لسان أمينه العام عبد اللطيف الزياني بهذه الخطوة، ورأى أنها تمثل فرصة مناسبة للدعوة إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين[144].

### ج. العلاقات الخليجية – الفلسطينية:

كانت قطر خلال سنتي 2012 و2013 اللاعب الخليجي الأبرز والأكثر حضوراً في الساحة الفلسطينية، بدءاً بنشاطها في ملف المصالحة ورعايتها للاتفاق الذي تمّ توقيعه بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في الدوحة في 2012/2/6، والذي عُرف بـ"إعلان الدوحة" وتمّ خلاله التوافق على تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمود عباس. كما أن زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقطاع غزة أكدت حضور قطر بقوة في المشهد الفلسطيني، إلى جانب تعزيز علاقتها مع حركة حماس، فقد كانت هذه الزيارة هي الأولى من نوعها لزعيم عربي للقطاع منذ فرض الحصار الإسرائيلي عليه، والثانية للأمير حمد منذ سنة 1999. وتمّ خلال الزيارة، التي ضمت رئيس الوزراء ووزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني، تدشين جملة من المشاريع لإعادة إعمار القطاع بتمويل قطري بلغت قيمته الإجمالية 254 مليون دولار[145]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة أثارت اعتراض الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله، ومع أن القيادة القطرية سعت للطمأنة بأن الزيارة لن تمثل مساساً بـ"التمثيل والشرعية الفلسطينية"[146]، إلا أنه لم يبدُ أن تلك التطمينات نجحت في التخفيف من غضب السلطة تجاهها.

وبخصوص الأنباء التي تمّ تناقلها في بعض وسائل الإعلام عن تضرر العلاقة القطرية مع حركة حماس بعد تغير القيادة السياسية في قطر، وإثر الانقلاب العسكري في مصر، فقد نفت حماس صحة هذه الأنباء وأكدت أن "العلاقة مع أمير قطر الشيخ تميم ومع الأمير الوالد وثيقة"[147].

بدا النشاط الدبلوماسي السعودي تجاه القضية الفلسطينية في سنتي 2012 و2013 "ثانوياً" إذا ما قورن بنشاطها في عدد من الملفات الإقليمية الأخرى، وخصوصاً الأزمة السورية، والأزمة السياسية في مصر، والملف النووي الإيراني.

إلا أن هذا لا يعني أن السعودية كانت غائبة عن المشهد الفلسطيني، فقد كانت من أبرز الداعمين للسلطة الفلسطينية مالياً، والمؤيدين لها سياسياً في مسعاها لتحقيق الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

كما سجّلت السعودية موقفاً بارزاً في الأمم المتحدة من خلال رفضها قبول العضوية المؤقتة في مجلس الأمن عن المجموعة العربية في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 احتجاجاً على "تخاذل" المجلس تجاه فلسطين وسورية. وأوضحت الخارجية السعودية في تعليقها على هذا الموقف أن "بقاء القضية الفلسطينية من دون حلّ عادل ودائم لـ 65 سنة"، هو "دليل ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته". ولكن البيان أشار في الوقت نفسه إلى عدم قدرة مجلس الأمن "على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة من دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي أو الحيلولة دون سعي أيّ دولة في المنطقة إلى امتلاك الأسلحة النووية"[148]، وهي عبارة فُهم أنها تشير إلى عدم رضا السعودية عن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في محادثات الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس إضافة لألمانيا مع إيران، بخصوص برنامجها النووي. ويمكن بالتالي القول إن هذا البيان يُعد مؤشراً إلى درجة الاهتمام الذي توليه السعودية للملف النووي الإيراني والأزمة السورية، إلى جانب القضية الفلسطينية.

ومن ضمن أبرز التطورات التي تمّ تسجيلها كذلك على صعيد العلاقات الفلسطينية – الخليجية خلال سنتي 2012 و2013، زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية لعدد من الدول الخليجية في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2012، وزيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت في نيسان/ أبريل 2013.

جولة هنية، التي تزامنت مع توقيع اتفاق الدوحة للمصالحة بين محمود عباس وخالد مشعل، كانت هي الثانية ضمن مساعي حركة حماس لكسر الحصار عن قطاع غزة، بعد جولة سابقة كان قد زار خلالها مصر وتونس وتركيا. وقد شملت الجولة الخليجية كلاً من الدوحة والمنامة وأبو ظبي، بالإضافة إلى طهران، وكانت في ذلك الحين مؤشراً على انفتاح دول الخليج على العلاقة مع حركة حماس، خصوصاً وأنها كانت زيارات رسمية التقى خلالها بقادة تلك الدول.

ولكن هذا التقارب في العلاقة بين حركة حماس ودول الخليج، باستثناء قطر، بدا حالة مؤقتة لم تدم، وخصوصاً بعد الانقلاب العسكري في مصر، والذي ترافق مع تراجع في علاقة الحركة بالسلطة الحاكمة في مصر وداعميها الخليجيين، وخصوصاً السعودية والإمارات.

ومثّلت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت في نيسان/ أبريل 2013 أول زيارة لزعيم فلسطيني لهذا البلد منذ أكثر من عشرين عاماً، وجاءت لتكمل ترميم العلاقات التي تضررت على خلفية عدم تنديد الزعيم الراحل ياسر عرفات بغزو العراق للكويت سنة 1990. وقد تمّ خلال الزيارة افتتاح السفارة الفلسطينية في الكويت بعد إغلاق استمر 22 عاماً[149].

**د. الدعم المالي:**

ظلّ ملف الدعم المالي أحد أبرز مجالات نشاط دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتصل بالقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012 و2013، سواء في إطار دعم ميزانية السلطة الفلسطينية، أم تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، أم تنفيذ مشاريع خيرية لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء.

وقد كانت السعودية أبرز الداعمين الماليين لميزانية السلطة الفلسطينية، حيث قدمت لها 100 مليون دولار في تموز/ يوليو 2012 كمساعدة عاجلة لمساعدتها في تخطي أزمتها المالية[150]، وأعلنت تحويلها 100 مليون دولار أخرى في كانون الثاني/ يناير 2013[151]. بالإضافة إلى ذلك، فقد عمدت السعودية في الشهر نفسه إلى إعلان زيادة إسهامها في شبكة الأمان المالية العربية للسلطة، من 14 مليون دولار إلى 20 مليون دولار شهرياً[152].

كما قدمت السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية 86 مليون دولار إلى الأونروا في 2013، لصالح مشاريع اللاجئين الفلسطينيين بالضفة وغزة ولبنان[153]. وذكرت الوكالة في وقت لاحق أن الصندوق السعودي للتنمية استجاب لنداء الوكالة الخاص بسورية، من خلال التبرع بـ 10 ملايين دولار لصالح اللاجئين الفلسطينيين في سورية[154].

وفي ملف إعادة إعمار قطاع غزة، بلغ إجمالي قيمة المشاريع التي يديرها البنك الإسلامي للتنمية في القطاع، والتي تشمل برنامج دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة، نحو 460 مليون دولار[155]. كما قدم الصندوق السعودي للتنمية 88 مليون دولار لتشييد وحدات سكنية في القطاع، منها 34 مليون دولار خصصت لمصلحة المرحلة الثالثة من مشروع الحي السعودي السكني غرب رفح، و54 مليون دولار ضمن المساعدات التي خصصها مجلس التعاون الخليجي لبناء 1,100 وحدة سكنية جديدة، وستّ مدارس جديدة في غزة[156].

من جهتها، ركزت قطر مساعداتها المالية على إعادة إعمار قطاع غزة ودعمه لمواجهة الحصار، حيث بلغت قيمة مشاريع إعادة الإعمار التي أعلنت عنها قطر بالتزامن مع زيارة الأمير حمد بن خليفة إلى القطاع 254 مليون دولار. كما تولت قطر تأمين الوقود لمحطة كهرباء غزة، وشملت المنحة القطرية الأولى 25 مليون لتر من السولار بدأ إدخالها عبر معبر العوجا في حزيران/ يونيو 2012[157]، فيما لجأت قطر فيما بعد إلى تحويل قيمة منحة الوقود إلى خزينة السلطة الفلسطينية في رام الله، بدءاً من منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2013، عقب توقف المحطة عن العمل لمدة 45 يوماً لنفاد الوقود اللازم لتشغيلها[158].

وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أعلنت قطر تقديمها 10 ملايين دولار إلى مصر، إسهاماً في نفقات علاج جرحى قطاع غزة في مستشفيات مصرية[159].

كما دعمت قطر أيضاً ميزانية السلطة الفلسطينية، وأعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 موافقتها على منح السلطة 150 مليون دولار لإسقاط ديونها[160].

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد بلغت قيمة المساعدات الإجمالية التي قدمتها لفلسطين خلال سنة 2012، عبر مختلف مؤسساتها المانحة، نحو 507 ملايين درهم إماراتي (نحو 138 مليون دولار). وذلك وفقاً لما أكده تقرير المساعدات الخارجية الصادر عن وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية[161].

وقدمت الكويت 50 مليون دولار لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بعد زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الكويت في نيسان/ أبريل 2013[162]، كما قدمت منحة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي للبنك الدولي لدعم البرنامج الفلسطيني للإصلاح والتنمية[163]. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبرعت الكويت لوكالة الأونروا بـ 15 مليون دولار لصالح اللاجئين الفلسطينيين النازحين في سورية[164].

## 6. دول عربية أخرى:

### أ. انعكاس التغيرات والثورات العربية على القضية الفلسطينية:

شكّل الموقف من القضية الفلسطينية أحد أبرز التساؤلات التي رافقت التغيرات والثورات التي شهدها عدد من الدول العربية منذ مطلع سنة 2011، وخصوصاً في ظلّ صعود الإسلاميين إلى الحكم في غالبيتها، وكان هذا الموضوع بالتالي محلّ تركيز عدد من المراكز البحثية المعنية بالشأن الفلسطيني. وقد كان المؤتمر الذي عقده مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، واحداً من أبرز الفعاليات التي أتيح من خلالها التعرّف بشكل مباشر

على موقف الإسلاميين في الدول التي شهدت تغيراً، من القضية الفلسطينية. وقد أظهرت أوراق العمل التي قُدّمت في المؤتمر بمجملها مواقف مؤيدة للفلسطينيين ورافضة للتطبيع مع "إسرائيل"، جاءت متسقة مع مواقف الإسلاميين قبل وصولهم للحكم بصفة عامة، وخصوصاً في مصر وتونس والمغرب وليبيا واليمن[165].

أما على صعيد الممارسة، فقد كان الحضور الأبرز للقضية الفلسطينية ماثلاً في كل من تونس والمغرب. ففي تونس، كانت مواقف الرئيس منصف المرزوقي وكذلك الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة الشريك الأساسي في التحالف الحاكم في تونس بعد الثورة، مؤيدة للحق الفلسطيني ومؤكدة لرفض الاعتراف بـ"إسرائيل". كما كان وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام ضمن الوفد الوزاري العربي الذي توجه إلى قطاع غزة للتضامن معه خلال العدوان الذي تعرض له في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

ولكن في الوقت نفسه، فقد أثارت مسألة تضمين تجريم التطبيع في الدستور الجديد جدلاً بين الأحزاب والنخب السياسية، بين من رأى ضرورة إيراد المادة في الدستور، ومن قال إن هذا الأمر ممكن من خلال إصدار قانون عادي دون الحاجة للدخول في مواجهة مع بعض الجهات الدولية بسبب ذلك. إلا أن الجمعية التأسيسية في نهاية الأمر صوتت ضدّ هذه المادة ليولد الدستور بدونها، على الرغم من أنها كانت متضمنة في المسودة الأولى للدستور[166].

وفي المغرب كذلك، كانت مواقف العاهل المغربي ورئيس الحكومة عبد الإله بنكيران والبرلمان المغربي مؤيدة للفلسطينيين، وخصوصاً خلال فترة العدوان على غزة. ولكن في المقابل، ثار جدل في المغرب حول مشاركة أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي في أعمال اجتماع الدورة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، التي عُقدت في الرباط في آذار/ مارس 2012، وهو ما دفع الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية المغربي للانسحاب من تحت قبة البرلمان احتجاجاً على حضوره[167]. وقد أدى حضور عضو الكنيست لإحراج الحكومة المغربية التي يقودها الحزب نفسه، والتي طالبت النائب الإسرائيلي بالمغادرة المبكرة، قبل أن تؤكد أن "العلاقات المغربية الإسرائيلية محكومة بقرار سيادي سابق بقطع العلاقات بين البلدين"[168].

إلا أن الجدل حول التطبيع ثار مجدداً في أيلول/ سبتمبر 2013، إثر زيارة قام بها وفد أكاديمي إسرائيلي لعدد من المدن المغربية، وزيارة أخرى قام بها إعلاميون مغاربة إلى "إسرائيل"، بناء على دعوة من وزارة الخارجية الإسرائيلية[169]. وجاء الكشف عن أنباء الزيارتين بُعيد تقديم أربعة كتل برلمانية مغربية، تمثل أحزاب العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي والاستقلال، مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي[170].

اتخذت ليبيا أيضاً من جهتها مواقف متضامنة مع قطاع غزة خلال العدوان عليه، ودعت مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى الانعقاد لمناقشة الأمر، كما قام وفد دبلوماسي مغربي يضم نائب رئيس المؤتمر الوطني ونائب رئيس الوزراء بزيارة إلى القطاع، بناء على تكليف صادر من البرلمان الليبي[171]. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع تهريب أسلحة من ليبيا إلى قطاع غزة قد برز كذلك في الإعلام، إثر ضبط الداخلية المصرية لكمية من الأسلحة التي قالت إنها كانت قادمة من ليبيا ومتجهة إلى القطاع في تموز/ يوليو 2012[172].

**ب. السودان:**

مثّل التوتر بين السودان و"إسرائيل" واحداً من الملفات التي برزت على المستوى العربي خلال سنتي 2012 و2013، على خلفية اتهام السودان لـ"إسرائيل" بالمسؤولية عن الغارة، التي أدت لتدمير مصنع اليرموك للصناعات العسكرية جنوب الخرطوم في 2012/10/24، بالإضافة إلى اتهامها بدعم المتمردين الذين يقاتلون ضدّ الحكومة في غرب البلاد. شكلت الغارة على مصنع اليرموك الحادثة الثالثة من نوعها، بعد الغارتين اللتين شهدهما شرق السودان واتهمت "إسرائيل" بالمسؤولية عنهما في كانون الثاني/ يناير 2009 ونيسان/ أبريل 2011، حيث قال وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عقب الغارة إن أربع طائرات إسرائيلية دكت المصنع العسكري، موضحاً أن بعض أجزاء المصنع الذي ينتج أسلحة تقليدية دُمّرت كلياً، فيما أصيبت أجزاء أخرى بطريقة جزئية[173]. وبينما رفضت "إسرائيل" التعقيب على الحادث، ذكرت مواقع إسرائيلية أن الفرقة الـ 13 التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي نفذت الغارة، بحجة أنه يزود حماس بالأسلحة والصواريخ[174]. وقد نفى وزير الخارجية السوداني علي كرتي هذا الاتهام، ولكنه شدد في الوقت نفسه على أن بلاده لن تكف عن تأييد حركة حماس بالرغم من العدوان الإسرائيلي[175].

وفي وقت لاحق، اتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم "إسرائيل" بالتورط في مخطط يضم إلى جانبها كلاً من دولة جنوب السودان والولايات المتحدة، للعمل على تأجيج الأوضاع في ولاية جنوب كردفان وإقليم دارفور، من خلال دعم المتمردين فيها[176]. ويشكّل تكرر اتهام "إسرائيل" بدعم المتمردين على لسان عدة ممثلين للحكومة السودانية والحزب الحاكم، في أكثر من مناسبة، مؤشراً على استمرار توتر العلاقة بين الطرفين.

وفي المقابل، حافظ السودان على علاقته بحركة حماس، وهو ما دلّت عليه تصريحات الوزير كرتي الواردة أعلاه، والذي كان ضمن الوفد الوزاري العربي الذي زار قطاع غزة للتضامن معه خلال العدوان عليه. علماً أن السودان كان قد استضاف اجتماعات مجلس شورى الحركة في نهاية سنة 2011[177]، ونفى الأنباء التي تحدثت عن رفض الخرطوم استضافة مشعل في شباط/ فبراير 2012 عقب مغادرته لدمشق[178].

## ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

بدا خلال سنة 2012 والنصف الأول من سنة 2013 أن الموقف الشعبي الذي عبّرت عنه الثورات العربية في سنة 2011 تجاه "إسرائيل" قد واصل تأثيره المعيق لفرص التطبيع الرسمي العربي معها. فمع بعض الاستثناءات، أظهر الاتجاه العام للأحداث في تلك الفترة أن "إسرائيل" لم تنجح في كسر الحواجز بينها وبين الدول العربية التي لم تكن تمتلك علاقات معها، بالإضافة إلى تسجيلها تراجعاً في العلاقة مع الدول التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي. إلا أن الانقلاب العسكري في مصر في تموز/ يوليو 2013 أعقبه تراجع في أجواء العداء الرسمي تجاه "إسرائيل".

في السياق الأول، شكّلت مواقف المرشحين للانتخابات الرئاسية في مصر في سنة 2012 أبرز الأمثلة، حيث كان رفض التطبيع القاسم المشترك الأبرز بين الغالبية العظمى للمشاركين في السباق للرئاسة، الذين أبدى بعضهم عزمه على تخفيض مستوى العلاقات و"خنق" اتفاق كامب ديفيد أو تعديل بعض بنوده، فيما أبدى البعض الآخر نيته على الالتزام بالاتفاق كما هو باعتباره أمراً واقعاً، مع المحافظة على "سلام بارد" لا ينطوي على أيّ تطوير للعلاقة أو حتى "كسر جمودها". وحتى المرشح الوحيد، من بين المرشحين الأوفر حظاً، الذي أبدى عدم ممانعته لزيارة "إسرائيل" في حال فوزه بالانتخابات ربط هذا الأمر بـ"تصرف مناسب" يسبقها من طرف الحكومة الإسرائيلية.

وفي مصر أيضاً مثّل وقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل" في نيسان/ أبريل 2012 وعدم استئنافه لاحقاً علامة إضافية على تراجع العلاقة بين تل أبيب والقاهرة، مع أن السبب الذي عُزي إليه وقف التصدير كان "تجارياً بحتاً" ارتبط بإخلال الطرف الإسرائيلي بشروطه التعاقدية. علماً أن خطّ أنابيب الغاز المؤدي إلى "إسرائيل" كان قد تعرض للتفجير 14 مرة منذ ثورة 25 يناير وحتى إعلان قرار وقف التصدير.

وفي الأردن، وعلى الرغم من استمرار النشاط التطبيعي الرسمي، فقد استمرت الحملات الشعبية لمقاومة التطبيع، وخصوصاً في مجال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتعقبها والتحذير منها. وكان من آثارها لجوء الباعة إلى إخفاء مصادر بضائعهم إسرائيلية المنشأ خوفاً من عزوف الأردنيين عن شرائها في حال عرفوا مصدرها، والتي كانت تنتهي في بعض الأحيان في السوق العراقية بأساليب غير مباشرة. وقد دفع هذا الأمر الحكومة العراقية إلى الاحتجاج عبر مذكرات رسمية على دخول منتجات إسرائيلية إلى بلادها عبر الأردن[179]. كما أن الرفض الشعبي للتطبيع دفع عشيرة العبيدات الأردنية، والتي عُيّن أحد أبنائها سفيراً في تل أبيب في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، إلى دعوته إلى رفض تولي المنصب بداية، ثم أعلن وجهاء في القبيلة براءتهم منه عقب تسليمه أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز[180].

أما الاستثناءات التي وردت إليها إشارات عدة فيما يتعلق بالتطبيع مع "إسرائيل"، فقد صدرت في الغالب عن جهات رسمية حاولت التكتم عليها وإبقاءها في إطار سري تجنباً لإثارة غضب الرأي العام الرافض لمثل هذه الخطوات. بل يمكن القول إنها صدرت من جهات لا تتأثر غالباً بالمواقف الشعبية بصورة عامة، وهي بالتالي لم تكن معبّرة عن تغير المزاج الشعبي العام الرافض للتطبيع. وهو ما يؤكد مجدداً أن أيّ تحولات في المنطقة، تأتي بحكومات معبّرة عن الإرادة الشعبية، ستقلل أكثر فأكثر فرص التطبيع العربي مع "إسرائيل".

الإشارة الأبرز في هذا السياق أوردتها صحيفة يديعوت أحرونوت، التي أشارت إلى أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وجه كلمة عبر الأقمار الصناعية للمشاركين في مؤتمر أمن الخليج الذي عقد في أبو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بمشاركة وزراء خارجية البحرين والإمارات والكويت وعمّان واليمن وقطر، وأيضاً وزراء خارجية دول إسلامية أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش. وذكرت الصحيفة أن الوزراء الحاضرين امتنعوا عن توجيه أيّ حديث مباشر لبيريز، الذي تولى الحديث معه فقط مساعد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن[181]. وفي سياق متصل، شاركت شخصيتان عربيتان في 2012 في مؤتمر هرتسليا السنوي الـ 12، هما الأمير الحسن بن طلال، والمفاوض الفلسطيني صائب عريقات[182].

ولكن بعد الانقلاب العسكري في مصر، ومع تزايد الحملة ضدّ الإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية، ظهرت عدة مؤشرات إلى أن جوّ العداء الرسمي تجاه "إسرائيل" بدأ بالتراجع. وهو ما عبّر عنه مدير الشؤون السياسية – العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، اللواء عاموس جلعاد Amos Gilad، في معرض تقييمه لخريطة التهديدات التي تواجه "إسرائيل" بقوله إن التغيرات التي شهدتها المنطقة، وأبرزها التغيرات في مصر وتركيا، شكّلت "معجزة" بالنسبة لـ"إسرائيل"، حيث إن الكراهية تجاهها تراجعت، مشيداً بدور الانقلاب في مصر في هذا الأمر[183].

وحسب رأي رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين Amos Yedlin، فقد صبّ قرار السعودية بتصنيف الإخوان المسلمين كمنظمة "إرهابية" في الإطار نفسه، حيث رأى أن القرار يشكّل تضامناً مع مصر في موقفها، ويُحسّن البيئة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" بشكل غير مسبوق[184].

ويمكن فهم تبني يدلين لهذا الموقف في ضوء التقارير الصحفية التي تحدثت عن "تقاطع المصالح" بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" بعد الانقلاب المصري، والمتمثل في الموقف المعادي لحركات ما يعرف بـ"الإسلام السياسي". فوفق ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal، فإن "المصالح المشتركة" لكل من "إسرائيل" والسعودية والإمارات

جعلت جهودها في مصر تصب في اتجاه مشترك لتعزيز الانقلاب في مواجهة الإخوان، لتشكيل "محور المنطق" axis of reason وفق تعبير مسؤول إسرائيلي، على الرغم من عدم وجود تنسيق مباشر بين "إسرائيل" وهاتين الدولتين[185].

إلا أن مصادر صحفية أخرى تحدثت في وقت لاحق عن وجود قنوات سرية لمثل هذا التنسيق، حيث أوردت النسخة العبرية لصحيفة جيروزاليم بوست في 2014/1/3 تقريراً كتبه المختص بالشؤون الاستخبارية وقضايا الأمن القومي يوسي ميلمان Yossi Melman، تحدث فيه عن دور السفير السعودي في واشنطن في نسج علاقات سرية مع تل أبيب، من خلال لقاءات عقدها السفير مع قادة المنظمات اليهودية في واشنطن، ومن خلال نقل رسائل، وتنسيق، ولقاءات مكثفة تمت بين مستويات تنفيذية في كل من تل أبيب والرياض[186].

على الصعيد الاقتصادي، سجّل حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر والأردن والمغرب) تراجعاً مستمراً خلال سنتي 2012 و2013. ففي حين جاءت مؤشرات سنة 2011 غير متسقة تماماً مع أجواء العداء المتزايدة والحراك الشعبي الواسع ضدّ "إسرائيل" في الدول العربية، بتسجيلها زيادة طفيفة في حجم التبادل التجاري مقارنة بسنة 2010[187]، إلا أنه مع نهاية سنة 2013 بلغت نسبة التراجع في حجم هذا التبادل نحو 27.7% مقارنة بسنة 2011، ونحو 25.7% إذا ما قورنت بسنة 2010 (انظر جدول 3/1).

هذا التراجع جاء بشكل أساسي نتيجة تراجع حجم التبادل التجاري مع مصر بنسبة 59.2% ما بين سنتي 2011 و2013؛ حيث تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية، من 236.4 مليون دولار سنة 2011 إلى 119.4 مليون دولار سنة 2013، بينما سُجّل التراجع الأبرز في قيمة الواردات، الذي انخفض من قرابة 178.5 مليون دولار سنة 2011 إلى 49.8 مليون دولار سنة 2013، أي بنسبة تقارب 72% (انظر جدول 3/3).

أما في الأردن، فوفق الإحصائيات الإسرائيلية، فقد حافظ حجم التبادل التجاري على مستواه تقريباً مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة لم تتجاوز 4.5% بين سنتي 2011 و2013. إلا أن التغير الأبرز كان في تغير ميزان الصادرات والواردات، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بمقدار النصف تقريباً (نحو 52.7%)، من 210 ملايين دولار سنة 2011 إلى 99.3 مليون دولار سنة 2013، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية من الأردن بالنسبة نفسها تقريباً (نحو 54.1%)، من 172.9 مليون دولار سنة 2011 إلى 266.5 مليون دولار سنة 2013 (انظر جدول 3/3).

**جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)[188]**

| البلد | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| مصر | 169.2 | 266.5 | 414.9 | 503.1 |
| الأردن | 365.8 | 359.5 | 382.9 | 279.7 |
| المغرب | 59.9 | 29 | 25.5 | 18.4 |
| **المجموع** | **594.9** | **655** | **823.3** | **801.2** |

أما الإحصائيات الرسمية الأردنية فإنها تعطي مؤشرات مغايرة بشكل كبير خصوصاً فيما يتعلق بحجم الصادرات الأردنية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات الأردنية لـ"إسرائيل" سنة 2011 بلغ نحو 53.2 مليون دينار (75.1 مليون دولار)، مقابل 58.6 مليون دينار (82.8 مليون دولار) سنة 2013، أي بنسبة ارتفاع مقدارها نحو 10.2%. كما أشارت الإحصائيات إلى انخفاض حجم الاستيراد الأردني من "إسرائيل" بنسبة 9.3%، حيث بلغت 62.1 مليون دينار (87.7 مليون دولار) سنة 2013 مقابل 68.5 مليون دينار (96.8 مليون دولار) سنة 2011. أي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفض من 121.7 مليون دينار (171.9 مليون دولار تقريباً) سنة 2011 ليصل إلى 120.7 مليون دينار (170.5 مليون دولار) سنة 2013 بنسبة 0.8% تقريباً (انظر جدول 3/2).

وليس من السهل الوصول إلى استنتاجات محددة، حول أسباب الاختلاف بين الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية، غير أنه من الواضح أن الأرقام الإسرائيلية تعطي أحجاماً تجارية أعلى، وتميل إلى التقليل من حجم تراجع التبادل التجاري.

**جدول 3/2: حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" وفق الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية 2010–2013 (بالمليون دولار)[189]**

| السنة | الصادرات الأردنية إلى "إسرائيل" | | الواردات الأردنية من "إسرائيل" | | حجم التبادل التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء الأردني | وفق الإحصاء الإسرائيلي |
| **2013** | 82.8 | 266.5 | 87.7 | 99.3 | 170.5 | 365.8 |
| **2012** | 75.4 | 205.5 | 100.6 | 154 | 176 | 359.5 |
| **2011** | 75.1 | 172.9 | 96.8 | 210 | 171.9 | 382.9 |
| **2010** | 90.7 | 94.1 | 89.2 | 185.6 | 179.9 | 279.7 |

في المقابل، سجل حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع المغرب نمواً بنسبة 134.9% بين 2011 و2013؛ حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب من 21.6 مليون دولار سنة 2011 إلى 53.7 مليون دولار سنة 2013، فيما بقيت قيمة الواردات الإسرائيلية من المغرب ضئيلة نسبياً، على الرغم من أنها ارتفعت من 3.9 ملايين دولار سنة 2011 إلى 6.2 ملايين دولار سنة 2013 (انظر جدول 3/3). وقد تمّ تسجيل هذا النمو في حجم التبادل التجاري على الرغم من تولي حزب العدالة والتنمية الإسلامي قيادة الحكومة المغربية منذ مطلع سنة 2012، بعد تشكيله أول ائتلاف حكومي عقب الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها العاهل المغربي محمد السادس سنة 2011. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الحزب قد اقترح، إلى جانب ثلاثة أحزاب أخرى في البرلمان المغربي، مشروع قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك في نهاية تموز/ يوليو 2013[190].

ولكن التراجع الإجمالي في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية خلال هذه الفترة يبدو مؤقتاً، وخصوصاً في حال بدأت "إسرائيل" بتصدير الغاز من الحقول التي اكتشفتها خلال السنوات الأخيرة إلى دول عربية مجاورة، لا سيّما مصر والأردن. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن شركتين في الأردن قد وقعتا بالفعل اتفاقية لتوريد الغاز مع شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية (التي تملك 37% من حقوق حقل تامار Tamar الإسرائيلي للغاز) في شباط/ فبراير 2014، يتم بموجبها توريد غاز إسرائيلي للشركتين على مدى 15 عاماً بصفقة تبلغ قيمتها نحو 771 مليون دولار، ويتوقع أن تدخل حيز التطبيق خلال سنتين[191].

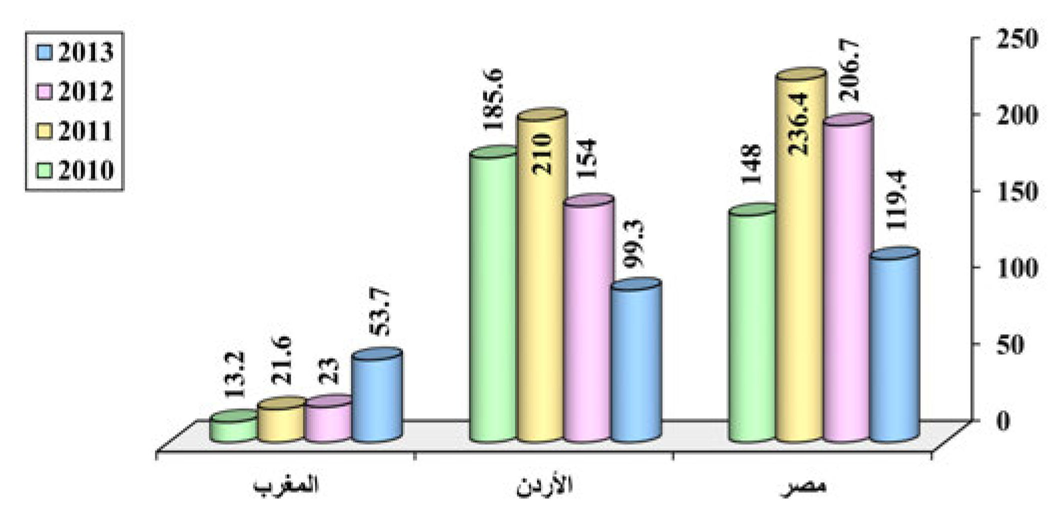
وقد جاء الإعلان عن هذه الصفقة إثر خبر نشرته صحيفة وول ستريت جورنال تحدث إلى جانب هذه الاتفاقية عن وجود محادثات مع مصر لتزويدها بالغاز الإسرائيلي، لسدّ النقص في احتياجاتها من الخام، بموجب صفقة قد يتم بموجبها توريد كمية تصل إلى ثمانية مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمصر[192]. إلا أن وزارة البترول المصرية، التي أشارت إلى حاجتها للاستيراد لتعويض العجز، نفت أن تكون هناك نية لاستيراده من "إسرائيل"[193].

**جدول 3/3: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)[194]**

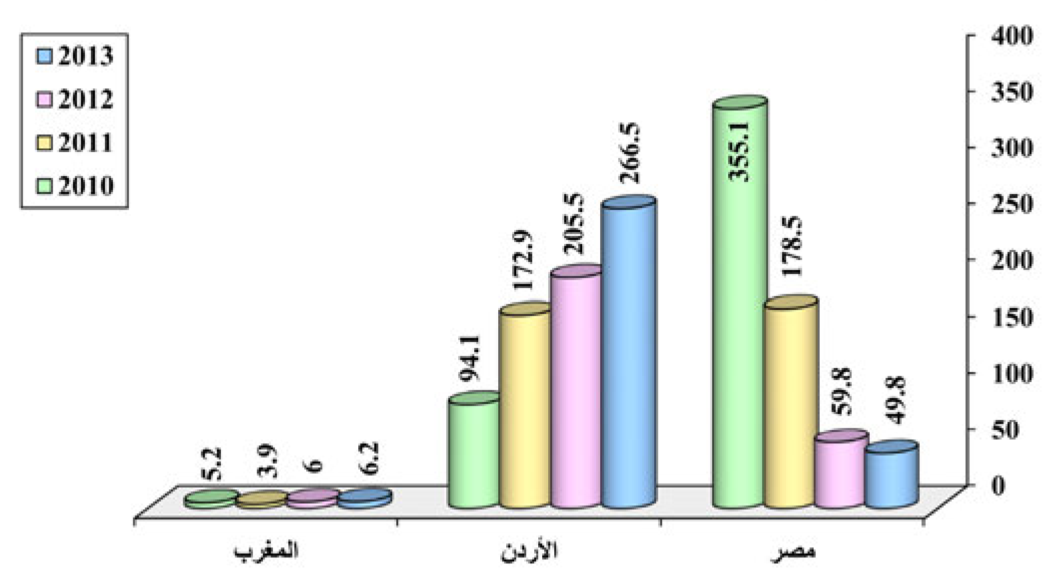
| البلد | الصادرات الإسرائيلية إلى: | | | | الواردات الإسرائيلية من: | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| مصر | 119.4 | 206.7 | 236.4 | 148 | 49.8 | 59.8 | 178.5 | 355.1 |
| الأردن | 99.3 | 154 | 210 | 185.6 | 266.5 | 205.5 | 172.9 | 94.1 |
| المغرب | 53.7 | 23 | 21.6 | 13.2 | 6.2 | 6 | 3.9 | 5.2 |



**الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)**




**الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2010–2013 (بالمليون دولار)**




## رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

ألقت التغيرات السياسية والأزمات المصاحبة لها في عدد من الدول العربية بظلالها على الفعاليات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية في سنتي 2012 و2013، حيث احتل المشهد السياسي الداخلي وتفاعلاته مرتبة الصدارة على صعيد التحركات الشعبية في تلك الدول وغيرها. وقد زاد من تأثير هذه الأزمات السياسية وقوعها في دول تُعدّ من الأكثر ارتباطاً بالقضية الفلسطينية؛ أو بعبارة أخرى، ارتباطها بالبيئة الاستراتيجية الأكثر تأثيراً على مسار الصراع مع المشروع الصهيوني بصفة عامة، وخصوصاً مصر وسورية.

النظرة العامة إلى مسار الحراك الشعبي خلال هاتين السنتين قد تدفع للقول بأن مكانة القضية الفلسطينية قد تراجعت لحساب الشؤون الداخلية للدول العربية، إلا أن نظرة فاحصة أكثر دقة قد تدفعنا لأن نستنتج أن هذا الانشغال عن القضية الفلسطينية إنما هو أمر مؤقت تمليه الضرورة، وأن فلسطين ما تزال حاضرة في الوعي الشعبي العربي. وهناك أربعة مؤشرات رئيسية تدل على ذلك:

1. أن الفترات التي شهدت شيئاً من الانفراج الداخلي في الدول العربية شهدت حراكاً نشطاً لدعم القضية الفلسطينية، وخصوصاً في الفترات التي كانت تشهد أحداثاً بارزة، كإضراب الأسرى في سجون الاحتلال، والعدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وقد برزت في هذا السياق التحركات التي شهدتها مصر خلال النصف الأول من سنة 2012 على أكثر من صعيد، من بينها زيارات الوفود الحزبية والنقابية والشعبية إلى قطاع غزة، وتحركات الأزهر التضامنية مع القدس والمسجد الأقصى.

2. أن القضية الفلسطينية والموقف من التطبيع مع الاحتلال كانا من الملفات الأكثر حضوراً على صعيد المواقف المتعلقة بالسياسة الخارجية لمختلف الأحزاب والقوى العربية في المراحل الانتقالية، لا سيّما في مصر وتونس. والسمة الغالبة لهذه المواقف هي أنها شهدت إجماعاً على دعم القضية الفلسطينية ورفض التطبيع.

3. النتائج التي أظهرها تقرير المؤشر العربي لعام 2013/2012، وهو استطلاع للرأي العام أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 14 دولة عربية، بأن 84% من المستطلعة آراؤهم يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب، وليست قضية الشعب الفلسطيني وحده، وأن 87% منهم يرفضون أن تعترف بلدانهم بـ"إسرائيل"[195].

4. تفاعل الفلسطينيين مع الثورات العربية ومتابعتهم لها. فعلى الرغم من المواقف الرسمية للسلطة وللفصائل الفلسطينية التي سعت للوقوف على الحياد في الأزمات الداخلية للدول العربية، تجنباً لردود الفعل السلبية التي قد تضر بالقضية الفلسطينية أو بالفلسطينيين المقيمين في تلك الدول؛ إلا أن الشارع الفلسطيني شهد في عدة مناسبات تحركات شعبية داعمة للثورات ولمطالب الشعوب العربية. كما أن نتائج المؤشر العربي أظهرت أن 72% من الفلسطينيين يقيِّمون الثورات العربية بأنها إيجابية[196].

إلا أن حضور القضية الفلسطينية في السجالات السياسية الداخلية للدول العربية لم يخلُ من بعض الآثار الجانبية السلبية، إذ شهدت سنتا 2012 و2013 حملات تحريض سياسية ضدّ

الفلسطينيين أو ضدّ أطراف فلسطينية بعينها في عدد من الدول العربية. ففي الشأن السوري، تعاملت وسائل إعلام سورية ولبنانية مع القرار الذي اتخذته قيادة حماس بمغادرة دمشق بطريقة سلبية وقامت بحملات اتهامية وتخوينية ضدّ الحركة.

كما تمّ تشويه التعاطف مع القضية الفلسطينية الذي أظهره عدد من الأحزاب السياسية في مصر على أنه عمل مخالف للمصلحة القومية المصرية، وخصوصاً بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، بالإضافة إلى حملات تحريض قامت بها بعض القوى السياسية والوسائل الإعلامية ضدّ قطاع غزة وحركة حماس، والفلسطينيين عموماً في بعض الأحيان، إثر ما عُرف باسم "مجزرة رفح"، التي راح ضحيتها 16 جندياً مصرياً على يد مسلحين فتحوا عليهم النار في معسكرهم في آب/ أغسطس 2012.

وشهد لبنان حملات تحريض إعلامية مشابهة على خلفية اشتباكات عبرا، وإثر التفجيرات التي شهدتها عدة مناطق لبنانية منذ صيف 2013، حيث تمّ توجيه أصابع الاتهام بصورة متكررة إلى المخيمات الفلسطينية على أنها أماكن تؤوي عناصر إرهابية.

ولكن يمكن القول إن هذه المواقف السلبية تبقى، حتى الآن، محدودة ولا تهدد بتغيير المزاج الشعبي العربي المؤيد للقضية الفلسطينية وللفلسطينيين. ولكن يجب التنبه في الوقت نفسه إلى خطورتها والعمل بشكل جاد على معالجتها.

أما أبرز الأحداث والملفات التي تفاعل معها الشارع العربي بصورة إيجابية فتمثلت في حصار غزة، وإضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال عن الطعام، وتهويد القدس والمسجد الأقصى، والعدوان على غزة.

وقد تجسّد التفاعل الشعبي مع ملف حصار غزة من خلال عشرات الزيارات التي قامت بها وفود شعبية وحزبية ونقابية من مختلف الدول العربية للقطاع. كما تفاعل الشارع العربي مع الإضراب المفتوح عن الطعام الذي بدأه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي في 2012/4/17 احتجاجاً على ظروف أسرهم، والذي عُرف باسم معركة الأمعاء الخاوية، ومع الإضرابات الفردية للأسرى خلال سنتي 2012 و2013.

وشهد الشارع العربي عدة تحركات احتجاجاً على ما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات وانتهاكات يومية، كانت أبرزها مسيرة القدس العالمية التي خرجت بالتزامن في عدد من الدول العربية والإسلامية، وتزامنت مع يوم الأرض في نهاية آذار/ مارس 2012.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، شهدت الدول العربية مظاهرات وفعاليات تضامنية مع قطاع غزة رفضاً للعدوان الإسرائيلي على القطاع، أو ما عُرف إسرائيلياً باسم عملية "عمود السحاب" وأطلقت عليه حركة حماس تسمية "حجارة السجيل"، والذي استمر سبعة أيام عقب اغتيال الاحتلال للقائد القسامي أحمد الجعبري في 2012/11/14.

كما اتخذ الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين شكلاً جديداً في نيسان/أبريل 2013، حين نفذت مجموعة تُعرف باسم "أنونيموس" Anonymous هجوماً إلكترونياً استهدف مئات المواقع الإسرائيلية الحكومية والخاصة، فيما سُمّي بـ"عملية إسرائيل" OpIsrael#[197].

## خلاصة

خلال سنتي 2012 و2013، أخذت التغيرات والثورات التي بدأت تشهدها الدول العربية منذ مطلع سنة 2011 شكل أزمات داخلية متصاعدة، وحالة من التدافع بين مختلف القوى المؤثرة، داخلياً وخارجياً، لدفع مسارات الأمور بما يعبِّر عن توجهاتها ومصالحها السياسية. وفي خضم ذلك كله، كانت القضية الفلسطينية حاضرة، بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى. وبدا واضحاً خلال هاتين السنتين أن المآلات التي اتخذتها مسارات التغيير تركت تأثيراً مباشراً على اتجاهات القضية الفلسطينية وملفاتها المختلفة، داخلياً وخارجياً، وإن بشكل محدود.

في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب كذلك، لا يبدو أن حالة التدافع الداخلي في عدد من الدول العربية مرشحة لإنتاج بنىً سياسية مستقرة وقادرة على معالجة أزماتها الداخلية، أو قادرة على تلبية تطلعات شعوبها على الصعيد الداخلي، ناهيك عن الصعيد الخارجي. وهو ما يحدّ من احتمالات تكوّن بيئة استراتيجية قادرة على التأثير بفاعلية في القضية الفلسطينية، أو على الوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية. مما يعني أن "إسرائيل" قد تعيش حالة من الاسترخاء التي تتيح لها فرض مزيد من الحقائق على الأرض، بينما لا يجد الفلسطينيون في محيطهم الرسمي ما يعينهم على مجابهة هذه المخططات، وخصوصاً في ظلّ الحملة التي تشنها عدد من الدول العربية ضدّ الإخوان المسلمين، وانعكاساتها السلبية على حركة حماس، أبرز فصائل المقاومة الفلسطينية.

هذا الأمر بدوره يضع الفلسطينيين أمام تحدٍّ حقيقي، يختبر قدرتهم على توحيد صفهم الداخلي، وعلى إيجاد محفزات من شأنها التأثير في هذا المحيط وإعادة طرح القضية الفلسطينية على جدول أعماله.

لقد أدى استمرار الأزمة في سورية إلى إضعاف جبهة أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني، وإلى فرط عقد تحالف "قوى الممانعة"، بشكل أثّر بصورة كبيرة على المقاومة في كل من لبنان وفلسطين. وفي ضوء عدم وجود حلّ لهذه الأزمة في الأفق المنظور، فإن أيّ حرب إسرائيلية على أيّ من هاتين الجبهتين تبدو أكثر خطورة.

وتزيد الأزمة المصرية من خطورة الحرب على قطاع غزة، وخصوصاً في ظلّ استمرار الحصار الإسرائيلي، وتصعيد السلطات المصرية حملتها ضدّ حركة حماس والمقاومة في القطاع. فقد عادت المقاومة اليوم لتمر في واحدة من أصعب ظروفها على الصعيد الإقليمي، في ظلّ تراجع علاقتها مع حلفائها التقليديين وخسارتها للحليف الذي كانت قد اكتسبته عقب ثورة 25 يناير المصرية. كما أن تراجع علاقة نظام الحكم في مصر بحركة حماس يقلل من قدرتها على لعب دور في ملف المصالحة بين فتح وحماس.

وعلى المسار الرسمي، لا تبدو الجامعة العربية مهيأة لدفع مسار التسوية بالشكل الذي يلبي الحقوق الفلسطينية. وباعتبار أن دورها بات مقتصراً على توفير الغطاء لأي تحركات تراها قيادة السلطة الفلسطينية مناسبة على هذا الصعيد، فإن أيّ ضغط إضافي على الفلسطينيين أمريكياً وإسرائيلياً لإجبارهم على تقديم تنازلات إضافية، قد لا يجد مقاومة عربية معقولة تدفع بعكس اتجاهه. وهو ما يعني أن المفاوض الفلسطيني قد يقف وحيداً أمام هذه الضغوط.

# هوامش الفصل الثالث

[1] انظر: إعلان بغداد، الدورة العادية الـ 23، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بغداد، آذار/ مارس 2012، موقع جامعة الدول العربية، في: www.lasportal.org؛ وانظر أيضاً: إعلان الدوحة، الدورة العادية الـ 24، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدوحة، 2013/3/26، جامعة الدول العربية.

[2] **السفير**، 2012/11/21.

[3] جامعة الدول العربية، 2012/2/12.

[4] **الخليج**، 2012/6/3.

[5] **الحياة**، 2013/7/18.

[6] **السفير**، 2013/12/30.

[7] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/1.

[8] سما، 2012/2/19.

[9] **الوطن**، 2012/10/11.

[10] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/6/12.

[11] **القدس العربي**، 2012/11/16.

[12] **الحياة**، 2012/11/16.

[13] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2012/11/17.

[14] **الشرق الأوسط**، 2012/8/8.

[15] **الأخبار**، 2012/8/9.

[16] تصريح لعمرو موسى، انظر: فلسطين أون لاين، 2012/8/7.

[17] **اليوم السابع**، 2012/8/7.

[18] **الوطن**، 2013/3/13.

[19] بوابة الأهرام العربي، 2013/3/14.

[20] فلسطين أون لاين، 2013/3/29.

[21] **الحياة**، 2013/4/5.

[22] **القدس العربي**، 2013/7/4.

[23] سما، 2013/7/5.

[24] **الحياة**، 2013/7/6.

[25] صحيفة **عكاظ**، جدة، 2013/7/10.

[26] **الخليج**، 2014/3/13.

[27] معاً، 2014/3/15.

[28] قدس برس، 2014/3/16.

[29] ماهر الطباع، "أرقام كارثية للبطالة في فلسطين،" معاً، 2014/2/26.
للمزيد من المعلومات، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة للربعين الثاني والرابع سنة 2013، في: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

[30] **الحياة**، 2013/9/5.

[31] **القدس العربي**، 2013/9/3.

[32] سما، 2013/9/24.

[33] **الحياة**، 2013/9/24.

[34] الجزيرة.نت، 2014/3/27.

[35] رويترز، 2014/1/15.

[36] **القدس العربي**، 2014/1/28.

[37] **القدس العربي**، 2014/2/16.

[38] الجزيرة.نت، 2014/3/4.
[39] انظر: فهمي هويدي، "ليست هذه أم الدنيا،" صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2014/3/6.
[40] **السبيل**، 2014/2/26.
[41] صحيفة **الوفد**، الجيزة، 2013/9/1.
[42] **الاتحاد**، 2013/7/30.
[43] **الشرق الأوسط**، 2013/11/11.
[44] صحيفة **الراي**، الكويت، 2012/5/3.
[45] سما، 2012/3/12.
[46] التفجير الثاني خلال سنة 2012، والخامس عشر منذ ثورة 25 يناير، وقع في تموز/ يوليو، وهو ما أثار شبهات حول استئناف تصدير الغاز سراً، وهو الأمر الذي نفته الحكومة المصرية. انظر: **الأهرام**، 2012/7/23.
[47] **الأهرام**، 22–2012/4/23.
[48] **الشرق الأوسط**، 2012/7/2.
[49] **الأهرام**، 2012/7/31؛ ورويترز، 2012/7/31.
[50] بوابة الأهرام، 2012/10/17؛ وانظر أيضاً: Site of The Times of Israel, 17/10/2012, http://www.timesofisrael.com
[51] **الأهرام**، 2012/10/19.
[52] **القدس العربي**، 2012/11/16.
[53] **الحياة**، 2012/8/24.
[54] **الخليج**، 2013/5/23.
[55] سما، 2013/3/19.
[56] **الشرق الأوسط**، 2013/7/3.
[57] موقع سي أن أن، 2013/9/10، انظر: /http://arabic.cnn.com
[58] "Israeli ambassador calls Al–Sisi a 'national hero for all Jews'," site of Middle East Monitor, 19/7/2013, https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/6617-israeli-ambassador-calls-al-sisi-a-qnational-hero-for-all-jewsq-
[59] التقرير المعلوماتي، العدد 2871، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2013/7/27، نقلاً عن: القناة العاشرة.
[60] Avner Golov et al., "The Revolution in Egypt: Recommendations for Israel," INSS Insight, no. 445, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 11/7/2013, http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=5164
[61] فلسطين أون لاين، 2013/8/20.
[62] Ariel Ben Solomon, Person of the year in regional affairs: Gen. Abdel Fattah al–Sisi, *The Jerusalem Post*, 31/12/2013.
[63] صفا، 2013/11/15.
[64] موقع عربي 21، 2014/3/5، انظر: http://arabi21.com
[65] صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، 2013/6/25.
[66] **الدستور**، عمّان، 2012/12/24.
[67] **القدس العربي**، 2013/9/24.
[68] **الحياة**، 2012/7/5.
[69] **الدستور**، عمّان، 2012/1/4.
[70] **الرأي**، عمّان، 2012/12/5.
[71] **الدستور**، عمّان، 2012/12/30.
[72] **الغد**، 2013/1/21، و2013/6/17.
[73] **السبيل**، 2014/1/7.
[74] **الحياة**، 2013/4/1.
[75] **الشرق الأوسط**، 2012/3/10.
[76] **الشرق الأوسط**، 2012/1/30؛ و**الدستور**، عمّان، 2012/6/29.

[77] **الخليج**، 2012/9/13.
[78] **القدس العربي**، 2012/9/14.
[79] **الدستور**، عمّان، 2012/7/17.
[80] **الحياة**، 2012/9/29.
[81] **القدس العربي**، 2013/5/11.
[82] **الدستور**، عمّان، 2013/5/14.
[83] **العرب اليوم**، 2013/5/16.
[84] **الحياة**، 2014/2/26.
[85] **الدستور**، عمّان، 2013/12/12.
[86] **الدستور**، عمّان، 2012/9/13.
[87] **الشرق الأوسط**، 2012/9/24.
[88] **الشرق**، الدوحة، 2012/12/30.
[89] رويترز، 2013/12/10.
[90] **الشرق الأوسط**، 2013/12/10.
[91] فلسطين أون لاين، 2013/11/24.
[92] صحيفة **النهار**، بيروت، 2014/3/3.
[93] صفحة مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، فيس بوك، 2014/3/27، انظر:
https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria/posts/665660626812950:0
[94] **الحياة**، 2012/1/1.
[95] **السفير**، 2012/2/27؛ وموقع قناة العربية، 2012/3/2، انظر: http://www.alarabiya.net/
[96] سما، 2012/4/6.
[97] سما، 2012/10/8.
[98] **القدس العربي**، 2012/11/7.
[99] **السبيل**، 2013/2/2.
[100] فلسطين أون لاين، 2013/6/17.
[101] **البيان**، 2012/1/1.
[102] **السفير**، 2012/9/18.
[103] **القدس العربي**، 2013/5/3.
[104] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2013/10/8، انظر: http://sana.sy/
[105] **الشرق الأوسط**، 2012/5/2.
[106] **القدس العربي**، 2013/5/8.
[107] **الخليج**، 2013/5/22.
[108] سما، 2013/6/6.
[109] **الحياة**، 2013/6/9.
[110] **الأخبار**، 2012/2/8.
[111] صحيفة **الأنباء**، الكويت، 2013/3/10.
[112] فلسطين أون لاين، 2013/11/30.
[113] قدس برس، 2013/5/31.
[114] الوكالة الوطنية للإعلام، 2013/6/10.
[115] **الراي**، الكويت، 2012/12/20.
[116] **الأيام**، 2012/12/23.
[117] **الحياة**، 24–2012/12/25.
[118] **الشرق الأوسط**، 7 و2013/8/10.
[119] **النهار**، 2013/6/14.
[120] **النهار**، 2013/7/5؛ و**السفير**، 2013/11/29.

[121] فلسطين أون لاين، 2013/6/25.
[122] **المستقبل**، 2012/3/17.
[123] **المستقبل**، 2012/6/23.
[124] **الغد**، 2012/5/25.
[125] **الأخبار**، 2012/3/16.
[126] موقع النشرة اللبنانية الإلكترونية، 2012/3/21، انظر: http://www.elnashra.com/
[127] **النهار**، 2012/1/6.
[128] **النهار**، 2012/5/12.
[129] **السفير**، 2012/2/14.
[130] **الحياة**، 2012/8/30.
[131] **الأخبار**، 2012/2/23.
[132] **الحياة**، 2012/5/12.
[133] **السفير**، 2012/8/18.
[134] **الأخبار**، 2012/9/4.
[135] صحيفة **الجمهورية**، بيروت، 2012/8/23.
[136] **الحياة**، 2012/10/12.
[137] **السفير**، 2013/2/7.
[138] **السفير**، 2013/7/25.
[139] معاً، 2013/12/4.
[140] **السفير**، 2013/11/27.
[141] **الحياة**، 2012/9/1.
[142] **الشرق الأوسط**، 2012/8/31.
[143] **الشرق الأوسط**، 2012/12/2.
[144] **الخليج**، 2012/12/1.
[145] الجزيرة.نت، 2012/10/23.
[146] **القدس العربي**، 2012/10/23.
[147] **القدس العربي**، 2013/10/6.
[148] **الخليج**، 2013/10/19.
[149] الجزيرة.نت، 2013/4/15.
[150] **الشرق الأوسط**، 2012/7/16.
[151] **الخليج**، 2013/1/17.
[152] **الحياة الجديدة**، 2013/1/20.
[153] سما، 2013/5/28.
[154] **الدستور**، عمّان، 2013/9/11.
[155] قدس برس، 2013/4/30.
[156] **الخليج**، 2013/2/5.
[157] **اليوم السابع**، 2012/6/7.
[158] محيط، 2014/2/21.
[159] **الشرق الأوسط**، 2012/11/18.
[160] **السفير**، 2013/10/22.
[161] وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية، **المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2012** (أبو ظبي: وزارة التنمية والتعاون الدولي، أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 58.
[162] قدس برس، 2013/6/9.
[163] **الحياة الجديدة**، 2013/7/9.
[164] صحيفة **السياسة**، الكويت، 2013/4/17.





[165] انظر: أوراق عمل مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 29–2012/11/30، في:
http://www.alzaytouna.net/permalink/61506.html

[166] انظر: روعة قاسم، "الجدل متواصل في تونس حول تجريم التطبيع،" موقع العهد الإخباري، 2014/2/1، في: http://www.alahednews.com.lb/essaydetails.php?eid=91745&cid=4؛ وانظر أيضاً: **الشرق**، الدوحة، 2014/2/1.

[167] قدس برس، 2012/3/25.

[168] **الشرق الأوسط**، 2012/3/30.

[169] **القدس العربي**، 3 و2013/9/5.

[170] **القدس العربي**، 2013/8/12.

[171] **الحياة**، 2012/11/19؛ وقدس برس، 2012/11/21.

[172] **الشرق الأوسط**، 2012/7/3.

[173] **الحياة**، 2012/10/25.

[174] **الخليج**، 2012/10/25.

[175] الجزيرة.نت، 2012/11/5.

[176] **الخليج**، 2013/2/13.

[177] **القدس العربي**، 2012/1/1.

[178] **الحياة**، 2012/2/24.

[179] **الغد**، 2013/4/9.

[180] **الحياة**، 8 و2012/10/18.

[181] **السفير**، 2013/12/3.

[182] **السفير**، 2012/2/7.

[183] See site of JerusalemOnline.com (JOL), 12/3/2014, http://www.jerusalemonline.com/news/middle-east/israel-and-the-middle-east/major-general-amos-gilad-egypt-has-blocked-90-of-the-tunnels-into-gaza-4237

[184] فهمي هويدي، "الإعصار القادم.. نحن نزرع وإسرائيل تحصد،" الجزيرة.نت، 2014/3/11.

[185] Adam Entous, Charles Levinson and Ellen Knickmeyer, "Allies Thwart America in Egypt: Israel, Saudis and U.A.E. Support Military Moves," *The Wall Street Journal* newspaper, 19/8/2013, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424127887323423804579023213295900596

[186] صالح النعامي، "جيروسالم بوست: سفير الرياض بواشنطن رجل إسرائيل،" عربي 21، 2014/1/4.

[187] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 155–156.

[188] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[189] انظر: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات اقتصادية، التجارة الخارجية، في: http://www.dos.gov.jo/sdb_ec/sdb_ec_a/index.htm؛ وانظر أيضاً:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[190] **القدس العربي**، 2013/8/12.

[191] محمد النجار، "جدل بالأردن بشأن اتفاقية لاستيراد غاز إسرائيلي،" الجزيرة.نت، 2014/2/20.

[192] Joshua Mitnick and Summer Said, "Energy Firms in Talks to Sell Israeli Gas to Egypt," *The Wall Street Journal*, 19/2/2014, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702304914204579392772972259930

[193] صحيفة **الدستور**، القاهرة، 2014/2/22.

[194] CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

[195] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2013/2012** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 185–189.

[196] **المرجع نفسه**، ص 203.

[197] انظر: **السفير**، 2013/5/8.





# الفصل الرابع

# القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

# القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

## مقدمة

حافظت القضية الفلسطينية طوال سنتي 2012–2013، على جانب من اهتمامات العالم الإسلامي، بالرغم مما تعرضت له المنطقة من تغيرات جذرية في الفترة نفسها؛ حيث ما زال يتم إعادة تشكيل خريطة القوى الإقليمية المؤثرة في القضية الفلسطينية. كما انعكست محاولات تركيا وإيران للعب دور إقليمي أكثر حيوية والإسهام في بناء خرائط إقليمية تتوافق مع مصالحهما، على القضية الفلسطينية.

وفي هذا الفصل نستعرض أهم الأدوار التي لعبتها منظمة التعاون الإسلامي في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013، وكذلك سنستعرض مواقف دولتين إسلاميتين رئيسيتين تجاه القضية الفلسطينية، هما إيران وتركيا. كما سنتوقف على التحركات الشعبية والرسمية في كل من باكستان وماليزيا، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية.

## أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

بالرغم من التغيير الذي طرأ على اسم المنظمة وشعارها منذ سنة 2011، والذي أقر في الأستانة عاصمة كازاخستان بعد توافق أعضاء المنظمة في اجتماع مجلس وزراء خارجية دول المنظمة، ورفع شعار التعاون بين أعضاء المنظمة، إلا أن أداء منظمة التعاون تجاه القضية الفلسطينية استمر على حاله دون تغيير يذكر. فقد تناولت المنظمة خلال سنتي 2012–2013 قضايا الشعب الفلسطيني بشكل غير متناسب مع وزنها الدولي كثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة. كما عكس الصورة البيروقراطية الرسمية لأكبر تجمع إسلامي، وجعلها غير مؤثرة في حركة الأحداث في المنطقة، كما أعطى انطباعاً عاماً لاجتماعاتها وقممها بأنها أقرب إلى اللقاءات الاحتفالية.

استمرت منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2012–2013 في دعمها التقليدي للقضية الفلسطينية، من خلال الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية لقضايا الشعب الفلسطيني، والذي ترك أثراً واضحاً في بعض القضايا، كدعم منظمة التعاون الإسلامي جهود السلطة الفلسطينية للاعتراف بفلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار عدّ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoğlu هذا القرار إنجازاً تاريخياً على طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأشار إلى أنه بهذا القرار فقد سجل حقّ الشعب الفلسطيني في الدولة بصورة لا يمكن الرجوع عنها[1]. وكان مجلس

وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي قد دعا في الدورة الـ 39 التي عقدت في جيبوتي 15–2012/11/17، الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الفلسطينية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 على كافة المستويات، بما في ذلك الأمم المتحدة[2].

وفي إطار العلاقات الفلسطينية الداخلية رحب أكمل الدين إحسان أوغلو بإعلان الدوحة الذي وُقِّع بين حركتي فتح وحماس في 2012/2/6؛ كخطوة على طريق المصالحة الفلسطينية، ورأى أوغلو أن هذه الخطوة تمثل ضرورة ملحّة لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية[3].

واستمرت المنظمة على مدى سنتي 2012–2013 في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، كما دان أوغلو قيام الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع المستعمرات، وأكد على أن سياسة توسيع وبناء المستعمرات الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة منذ سنة 1967 بما فيها شرقي القدس، تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وأضاف أوغلو أن سياسة الاستيطان وانتهاك حرمة المقدسات، تشكل اعتداء سافراً على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[4].

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وخصوصاً الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في خريف 2012، فقد وجه مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة دعوة إلى مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية الأمن والسلم الدوليين؛ والعمل على وقف الغارات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورأى المجلس أن هذا العدوان أتى لضرب جهود المصالحة الفلسطينية[5].

وفي إطار دعم صمود الشعب الفلسطيني، عقد مجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي مؤتمراً لإنشاء شبكة أمان مالية إسلامية لدعم فلسطين، وذلك في عاصمة أذربيجان "باكو" في 2013/6/11. وقد تعهدوا بتقديم مساعدات مالية مباشرة لخزينة حكومة دولة فلسطين، والإسهام في بناء المشاريع الاجتماعية والبنى التحتية الملائمة[6].

وقد سجلت سنة 2013 قيام الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو في 2013/8/27 بزيارة فلسطين المحتلة سنة 1967، وقد قام محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بتقليده وسام نجمة القدس، كما زار أوغلو مدينتي القدس والخليل، ودعا المسلمين إلى عدم التردد في زيارة المسجد الأقصى، لما رأى فيه من دعم لصمود أهل القدس[7].

## ثانياً: تركيا

أعادت تركيا تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي. إلا أن تأثير الثورة السورية كان له التأثير الأكبر على السياسة التركية الإقليمية، بحكم الوضع الجيو–سياسي بين تركيا وسورية. ولم تعد سياسة "صفر مشاكل" هي الحاكمة للسياسة الخارجية التركية، بعد وقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات؛ وانعكاس ذلك بشكل سلبي واضح على علاقتها مع النظام السوري، والنظام المصري بعد الانقلاب على مرسي. كما انعكس بشكل متفاوت على العلاقة مع إيران والسعودية والإمارات.

وفي هذه الأجواء تحسنت العلاقات التركية الفلسطينية، خصوصاً في أجواء تدهور العلاقات السياسية التركية مع "إسرائيل" بعد حادث الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية Freedom Flotilla سنة 2010. بل إن الأحداث في سورية أسهمت بدرجة أو بأخرى في تحسين العلاقات بين القيادة التركية وبين حركة حماس، التي كان وجودها الرئيسي في الخارج هو في سورية، بل أصبحت تركيا مقراً لبعض قيادات حماس بعد خروجها من سورية، والتضييق عليها في مصر.

وعلى أيّ حال، فإن السياسة التركية الخارجية تحت حكم حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi* (*AKP*))، الذي يحكم تركيا منذ سنة 2002، قد سعت للجمع بين عدد من المعايير التي تبدو متداخلة، بل والمتعارضة أحياناً. فهي تحاول الاستجابة للموروث التاريخي، وللرغبة الشعبية للأتراك في دعم قضية فلسطين؛ ومراعاة الخلفية الإسلامية والمحافظة للحزب. كما تسعى لأن يكون التعامل مع قضية فلسطين مدخلاً للعب دور فاعل في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وتراعي أيضاً التدرج، بحيث تكون قدرة الحزب الحاكم على الدعم، واتخاذ المواقف السياسية متناسبة مع قوة وضعه الداخلي ومتانته. ومن جهة أخرى، فإن هذه السياسة تحاول مراعاة عضوية تركيا في حلف الناتو الذي تقوده أمريكا، ومراعاة رغبة الحزب الحاكم في دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي عدم تجاوز سقف سياسات أو خطوط حمر تؤدي إلى تأزيم علاقته مع هذه القوى. وكذلك مراعاة علاقات تركيا الرسمية مع "إسرائيل" بأشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ بحيث يتم التدرج في تخفيف العلاقة أو فكّها، أو في اتخاذ مواقف حادة تجاهها، دون أن يتسبب ذلك بخلخلة وضع الحزب الحاكم داخلياً، أو في مواجهة مباشرة مع الغرب.

### العلاقة مع الجانب الفلسطيني:

تواصلت السياسة التركية الإيجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله في سنتي 2012 و2013؛ وقد زار الرئيس عباس تركيا في 2012/2/29، حيث التقى خلالها المسؤولين الأتراك، وجرى بحث العلاقات الفلسطينية التركية، وسبل تنميتها وتطويرها، وعملية التسوية في الشرق

الأوسط وجهود المصالحة الفلسطينية، وتطورات "الربيع العربي" أيضاً. واجتمع الرئيس عباس في 2012/6/4 في مدينة إسطنبول مع كل من نظيره التركي عبد الله غول Abdullah Gül ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، كلّ على حدة، وشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة أنقرة. وخلال سنتي 2012 و2013 واصل عباس إطلاع أردوغان، عبر الاتصالات الهاتفية، على الأوضاع في المنطقة وتطورات عملية التسوية، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى، وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، وكذلك اعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2013، شارك وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين في مؤتمر الأعمال في تركيا. وقد شارك في المؤتمر وزير الاقتصاد بحكومة رام الله جواد ناجي ونظيره التركي ظفر جاغلايان Zafer Caglayan. ووفقاً لرئيس جمعية رجال الأعمال بقطاع غزة علي الحايك، فقد عقدت خلال المؤتمر اتفاقية تطوير وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري الفلسطيني – التركي، وتعزيز شراكة رجال الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، وتناول المؤتمر العمل على توقيع اتفاقيتي الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، كما تناول تعزيز اتفاقية التجارة الحرة، وتعزيز دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق التركية.

والتقى رئيس الوزراء برام الله رامي الحمد الله، في 2013/11/20 في مقر رئاسة الوزراء، ممثل تركيا لدى السلطة الفلسطينية شاكر أوزكان تورنلار Şakir Özkan Torunlar، وخلال اللقاء وقَّع الطرفان اتفاقية لتعويض ملاك أراضي المنطقة الصناعية في جنين بقيمة 9.7 ملايين دولار. وقد عبَّر الحمد الله عن امتنانه لاهتمام تركيا بالعمل على إنهاء الانقسام، والسعي لإجراء انتخابات، واستكمال العملية الديموقراطية الفلسطينية. كما التقى وزير شؤون التخطيط برام الله محمد أبو رمضان بشاكر أوزكان تورنلار، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013؛ حيث تناولت تطوير وسائل التعاون بين الطرفين.

وزار الضفة الغربية وفد تركي من اتحاد مدن تركيا ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية لغرب آسيا والشرق الأوسط، خلال آب/ أغسطس 2013؛ والذي يزور فلسطين بالتنسيق مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. وقد هدفت الزيارة إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات بين البلديات التركية والفلسطينية من خلال القيام بتوقيع اتفاقيات التوأمة.

وقد نفذت تركيا العديد من المشاريع سنتي 2012 و2013 في القدس والخليل وغزة وطولكرم ونابلس وطوباس وغيرها، حيث بلغت قيمة الدعم التركي لفلسطين سنة 2013 نحو أربعة ملايين دولار.

من جهة أخرى، لم تتحفظ حكومة أردوغان في التعامل مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة. وتبنت موقفاً إيجابياً تجاه حماس. فقد كرر الرئيس غول في 2010/5/12 بأن حماس فازت في الانتخابات ولا يمكن بالتالي تجاهلها[8]. واستمرت تركيا في الدفاع عن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، حيث قال رجب طيب أردوغان إن "حماس فازت بالانتخابات الفلسطينية بإرادة الشعب، ولا يمكنني أن أقبل وصف حماس بأنها منظمة إرهابية، وقد قلت ذلك لمسؤولي الإدارة الأمريكية، وأؤكده اليوم مرة أخرى"[9]. وتبنت حكومة أردوغان موقفاً رسمياً يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس، وضمّها إلى العملية السياسية والدبلوماسية، لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية. ورأت تركيا أن أحد أهم شروط نجاح الوساطة التركية بين الفلسطينيين و"إسرائيل"هو أن يتم إشراك القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، ومنها حماس التي فازت بأغلبية المقاعد النيابية.

أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، وتمّ التنديد بـ"إسرائيل التي تعاقب شعباً بأكمله"، ودعت تركيا دائماً إلى فكّ الحصار اللا إنساني عن غزة. وقد رأت أن الدفاع عن غزة ورفض حصارها، والدعوات إلى إدخال المساعدات إلى القطاع هو بمثابة تأييد غير مباشر لحركة حماس، التي تسيطر على هذا القطاع منذ 2007.

وشهدت علاقات حماس بتركيا تطوراً ملحوظاً خلال سنتي 2012–2013 وتعددت اللقاءات بين الطرفين. وأسهم في تطور العلاقة تقارب مواقف الطرفين إزاء الثورات والتغيرات في العالم العربي، واستمرار توتر العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل". فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، والتقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب التركية دون استثناء. وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"[10]. غير أن جولة هنية الثانية في الفترة 1/30–2012/2/16 شملت قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، وهو ما أعطى انطباعاً أن حماس ترغب في إظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد.

وفي 2012/3/18 التقى رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) خالد مشعل بالرئيس التركي عبد الله غول في إطار الزيارة التي بدأها مشعل لتركيا، حيث أطلعه على تطورات القضية الفلسطينية، وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من ممارسات إسرائيلية عدوانية، وأوضاع مدينة القدس والمسجد الأقصى والمقدسات وما تتعرض له من عمليات تهويد. وفي 2012/4/21، التقى مشعل بوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في العاصمة القطرية "الدوحة"، وتطرق مشعل خلال اللقاء إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً المصالحة الوطنية الفلسطينية.

كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير دعماً لحماس ولقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي الذي شنته "إسرائيل" على القطاع في الفترة 14–2012/11/21. وضغطت في المحافل الإقليمية والدولية، خصوصاً بالتعاون مع مصر وقطر، لوقف العدوان ورفع الحصار. وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعماً رسمياً وشعبياً واسعاً أربك الحسابات الإسرائيلية، وجعلها ترضخ في النهاية لشروط المقاومة في وقف عدوانها الذي سمته "عمود السحاب"، بينما أطلقت المقاومة في قطاع غزة على حربها مع العدو "حجارة السجيل".

وصل أردوغان إلى مصر في 2012/11/17 عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري محمد مرسي، كما التقى أمير قطر وخالد مشعل، وجرى الاستماع لمطالب حماس وقوى المقاومة، وعلى رأسها وقف العدوان على قطاع غزة ورفع الحصار عنه، حيث تمّ تبنيها ونشطت هذه الدبلوماسيات إقليمياً ودولياً في دعمها. وقد اتهم أردوغان "إسرائيل" بارتكاب تطهير عرقي عبر انتهاك القانون الدولي، واحتلال الأراضي الفلسطينية؛ وأضاف أن "إسرائيل" ستحاسب يوماً ما على قتل الأطفال والشيوخ. واتهم أردوغان مجلس الأمن بعدم الفعالية، مشيراً إلى فقدان الثقة بالأمم المتحدة، لأنها لا تعاقب "إسرائيل" بالرغم من القرارات الصادرة بحقها[11].

وقام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة غزة، في أثناء العدوان الإسرائيلي في 2012/11/20، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب. وصرح هناك بأن تركيا ستستمر في دعم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع حتى انتهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وخاطب الفلسطينيين في قطاع غزة بقوله "ليشهد الله علينا أننا لن نترككم، آلامكم آلامنا... وقدركم قدرنا... ومستقبلكم مستقبلنا"[12]. وشهدت زيارة أوغلو لغزة بعض المواقف المعبرة، عندما قام بتقبيل يد والدة الشهيد أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام[13]، والذي فجَّر الاغتيال الإسرائيلي له حرب "حجارة السجيل"؛ كما لم يتمالك نفسه من البكاء في مستشفى الشفاء أمام ما رآه من شهداء وجرحى[14].

وكان من أبرز الزيارات زيارة خالد مشعل وإسماعيل هنية، على رأس وفد من حماس إلى تركيا للقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان في 2013/6/18؛ حيث تمّ استعراض القضايا الفلسطينية الرئيسية. وقد تعهدت الحكومة التركية بالعمل على وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالوقوف في وجه محاولات تهويد القدس، وبالعمل على رفع الحصار عن غزة، وإنجاح المصالحة الفلسطينية. وأكد أردوغان على رغبته بزيارة غزة، وقال إنه قد يقوم بزيارة مفاجئة إلى قطاع غزة في أيّ وقت، وإن زيارته تأخرت بسبب الأحداث التي شهدتها بلاده (مظاهرات منطقة تقسيم).

من جهة أخرى، تواصلت أشكال العلاقات والدعم التركي لقطاع غزة، فالتقى رئيس الوكالة التركية للتعاون والتطوير Turkish International Cooperation and Development Agency (TIKA) سيردار شام Serdar Çam رؤساء بلديات قطاع غزة في 2012/3/28، للوقوف عن كثب على حجم

المعاناة القائمة بفعل الحصار الإسرائيلي، إلى جانب تفقده عدداً من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي مولتها الحكومة التركية خلال الفترة السابقة. والتقى وزير الداخلية في حكومة هنية بغزة فتحي حماد نظيره التركي في تركيا خلال نيسان/ أبريل 2013. وزار وزير العدل عطا الله أبو السبح تركيا في بداية حزيران/ يونيو 2013، وبحث مع نظيره التركي سعد الله أرجين Sadullah Ergin سبل التعاون المشترك بين البلدين في القطاع القضائي، ودعم القضية الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية وسبل ملاحقة جرائم الاحتلال دولياً. واستقبلت الجهات الصحية بغزة وفداً طبياً من جمعية الأيادي البيضاء لنصرة ودعم فلسطين بتركيا، في نيسان/ أبريل 2012، في مهمة إنسانية، تتمثل في إجراء أكبر قدر ممكن من العمليات الجراحية ضمن التخصصات الطبية خلال أسبوع واحد. واستقبلت وزارة الصحة بغزة منسق برامج المساعدات، ومسؤول التواصل المؤسساتي في جمعية كيمسيوك مو التركية جينكيز أوغو توغو في كانون الثاني/ يناير 2013، وبحثت معه المشاريع التي تنفذها الجمعية لصالح وزارة الصحة. كما زار وزير الصحة في غزة مفيد المخللاتي الجرحى الفلسطينيين بمشافي تركيا خلال زيارة له لتركيا في أيار/ مايو 2013. كما وقعت وزارة الصحة في غزة مذكرة تفاهم مع الهلال الأحمر التركي في 2013/7/1، لتنفيذ مشروع استكمال تجهيز وتأثيث مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، بتمويل من برنامج مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة، وبإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

### العلاقات مع "إسرائيل":

شكلت حادثة الاعتداء الإسرائيلي الدموي على سفن أسطول الحرية في فجر 2010/5/31، الذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، منعطفاً حادّاً في العلاقات التركية الإسرائيلية. وكان لذلك ردود فعل تركية شعبية ورسمية ساخطة جداً على "إسرائيل"، فضلاً عن ردود الفعل العالمية. وتحركت تركيا ولا سيّما رئيس حكومتها أردوغان ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، في التحشيد السياسي والإعلامي ضدّ الجانب الإسرائيلي. فقد أكد رئيس الوزراء التركي أردوغان أن "فلسطين هي قضيتنا، ولم تسقط في أيّ يوم من الأيام من جدول أعمالنا ولن تسقط"[15]. ووصف القدس بأنها "قرة عين المسلمين"[16]. وفي 2010/5/10 كان أردوغان يقول إنه إذا احترقت القدس سيحترق العالم[17].

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين، فقد استمرت "إسرائيل" في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة، ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي.

أثار تقرير لجنة التحقيق، التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، في حادثة أسطول الحرية الذي عُرف بـ"تقرير بالمر" Palmer Report، غضب الجانب التركي. وجاء في التقرير الذي أعدته أغلبية منحازة للجانب الإسرائيلي، أن "إسرائيل بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية"، لكنه لم يطلب من تل أبيب الاعتذار؛ لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، غير أنه حثّ الدولة العبرية على التعويض المالي على ذوي الضحايا. وفي 2011/9/2، أي في اليوم التالي لنشر تقرير بالمر في صحيفة النيويورك تايمز The New York Times[18]، أعلن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل" من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضدّ تل أبيب على النحو التالي[19]:

1. خفض العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" من مستوى القائم بالأعمال (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني.
2. وقف (تجميد) العمل بكافة الاتفاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل".
3. ستتخذ تركيا خطوات حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط.
4. لن تعترف تركيا بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة.
5. ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

وقد صعّد رئيس الحكومة أردوغان الموقف التركي بالإعلان عن وقف العمل "بشكل كامل" بكل العلاقات التجارية والعسكرية مع "إسرائيل" واتهمها بالتصرف مثل "ولد مدلل". وكان داود أوغلو واضحاً عندما أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل "إسرائيل" وتركيعها في المنطقة[20].

وقد رحبت حركة حماس بالإجراءات التركية، وعدّتها رداً طبيعياً على الجريمة الإسرائيلية ضدّ أسطول مرمرة، وعلى إصرار الاحتلال على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة، ورفضه رفع الحصار عن غزة. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير بالمر الذي وصفته بأنه "غير منصف وغير متوازن"[21].

وأمام الإصرار التركي، وفي ضوء التغيرات التي تحدث في المنطقة، اضطرت "إسرائيل" للاعتذار لتركيا في 2013/3/22 عن الهجوم الذي شنته على سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara التركية. وأعلن أردوغان قبوله اعتذار نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أكد له عبر مكالمة هاتفية قبول "إسرائيل" شروط تركيا الثلاثة لتطبيع العلاقات، وهي: اعتذار واضح، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا، وتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. وأضاف أن بلاده تنتظر من

"إسرائيل" إجراءات ملموسة وتتابع ما سيطبق في هذه المرحلة. أما نتنياهو فقال إن الأزمة في سورية، والمخاوف من لجوء الجماعات المسلحة التي لها روابط بتنظيم القاعدة لاستخدام الأسلحة الكيماوية، كان دافعاً رئيسياً لتقديم الاعتذار، ولتطبيع العلاقات الإسرائيلية التركية[22].

وحتى أواخر سنة 2013 كان الموقف التركي ما يزال غير راض عن تنفيذ "إسرائيل" لالتزاماتها، فقد أوضح الرئيس التركي عبد الله غول في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت في 2013/10/6 أن الاعتذار الإسرائيلي عن أحداث مرمرة جاء متأخراً، وأنه ما زال غير ملبٍّ لـ"جميع طلباتنا". وأشار غول إلى أنه عدا موضوع التعويضات التي تطلبها تركيا، فما زال هنالك عائق آخر أمام العودة وتطبيع العلاقات وهو طلب تركيا بإزالة حصار غزة، وما زالت "المفاوضات عالقة عند هذه النقطة حتى اليوم".

## العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل":

من الملاحظ أن الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية قد سلكت سلوكاً براجماتياً فيما يتصل بعلاقاتها التجارية مع "إسرائيل". ولم تتأثر هذه العلاقات كثيراً بسبب توجهات تركيا إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، ودعم قضية فلسطين، وتطوير علاقتها بحركة حماس؛ ولا حتى بسبب الأزمة السياسية الكبيرة الناشئة عن حادثة الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار التركية مافي مرمرة في 2010/5/31.

وبشكل عام، فإن الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع "إسرائيل"، إلى درجة كبيرة، بمعزل عن مواقفها وإجراءاتها السياسية. وقد يُعزَى جزء من حالة التناقض الظاهر بين توتر العلاقات السياسية وتحسن العلاقات التجارية بين الطرفين، إلى وجود شبكات مصالح تدير علاقاتها بمنأى عن العلاقات السياسية، وإلى عدم تمكن حكومة حزب العدالة والتنمية من فرض نفوذها وسياساتها على هذه الشبكات في بيئة علمانية واقتصادية مفتوحة، وتحاول الانضباط بمعايير الاتحاد الأوروبي في بناء العلاقات التجارية؛ أو إلى أن بعض أشكال العلاقة تأخذ بعين الاعتبار حاجة الجيش التركي للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

وهكذا، فعلى الرغم من تصاعد التوتر السياسي، فإن حجم التجارة بين البلدين ازداد في 2011 عن 2010 بنسبة تقارب 29.3% وفق كلا الإحصاءات الرسمية التركية والإسرائيلية. غير أن الإحصاءات الرسمية التركية، تعطي بشكل عام مؤشرات أكبر من المؤشرات الإسرائيلية على التبادل التجاري، ولا تُظهر الإحصائيات تغيُّراً ذا بال في السنة التي وقع فيها الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار (2010) ولا السنة التي تليها؛ غير أن هناك انخفاضاً في التبادل التجاري بنسبة 9.2% قد حدث سنة 2012، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 25.4% عن سنة 2012، وبنسبة 13.9% مقارنة بسنة 2011 (انظر جدول 4/1).

أما الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، فتشير إلى حدوث انخفاض في التبادل التجاري بنسبة 13% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 38.6% عن سنة 2012، وبنسبة 20.6% مقارنة بسنة 2011 (انظر جدول 4/1).

وتؤكد هذه الإحصائيات على السلوك البراجماتي لدى الطرفين، بحيث تحولت تركيا سنة 2013 إلى ثامن شريك تجاري لـ"إسرائيل" على مستوى العالم، وبحجم تبادل تجاري يبلغ نحو خمسة مليارات دولار.

**جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2010–2013 (بالمليون دولار)[23]**

| السنة | الصادرات التركية إلى "إسرائيل" | | الواردات التركية من "إسرائيل" | | حجم التبادل التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وفق الإحصاء التركي | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء التركي | وفق الإحصاء الإسرائيلي | وفق الإحصاء التركي | وفق الإحصاء الإسرائيلي |
| 2013 | 2,649.8 | 2,354.1 | 2,417.9 | 2,503.5 | 5,067.7 | 4,857.6 |
| 2012 | 2,329.5 | 2,082.7 | 1,710.4 | 1,421.4 | 4,039.9 | 3,504.1 |
| 2011 | 2,391.1 | 2,171.1 | 2,057.3 | 1,855.7 | 4,448.4 | 4,026.8 |
| 2010 | 2,080.1 | 1,800.1 | 1,359.6 | 1,310.7 | 3,439.7 | 3,110.8 |

## خلاصة:

بالرغم من التعاطف الشعبي والرسمي التركي الواسع مع القضية الفلسطينية، إلا أنه من الصعب على تركيا أن تكون جزءاً من بنية السياسات الغربية في المنطقة، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية عداء مكشوفاً لـ"إسرائيل". ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة. ولذلك فستتابع سياستها في "الدعم المحسوب" لفلسطين ولحركة حماس، وفي المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، وستتابع علاقتها الإيجابية مع السلطة في رام الله. كما ستتجنب الدعم المكشوف للمقاومة الفلسطينية، أو الدخول في تحدٍّ مكشوف للقوى الغربية وللكيان الإسرائيلي. وستحاول اللعب في "المنطقة الرمادية"، وسترفع سقفها تدريجياً بقدر ما يُقوّي وضعها الداخلي والإقليمي والدولي.

وما زال خيار تركيا السياسي الرسمي واقعاً تحت سقف "المبادرة العربية للسلام"؛ أي الدعوة إلى التفاوض والاعتراف والعلاقات الطبيعية، إذا وافقت "إسرائيل" على الانسحاب إلى حدود سنة 1967. أي أن الخلاف التركي مع "إسرائيل"، لم يبدل ثوابت تركيا الأوروبية والأطلسية من وجود "إسرائيل"، ومن ضرورة الاعتراف بها، ومن خيار التفاوض للوصول إلى السلام معها. كما أن الثورات العربية التي اندلعت في مطلع سنة 2011 في تونس ومصر، وانتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية، وعززت من الدور التركي ومن فاعليته، لم تغير بدورها هذه الاستراتيجية التركية. ويؤكد الحجم الواسع للعلاقات التجارية التركية الإسرائيلية السلوك البراجماتي التركي، ومراعاته لمجموعة واسعة ومتداخلة من الحسابات، التي تمكن من لعبها بمهارة حتى الآن.

## ثالثاً: إيران

طغت تداعيات الثورات العربية للعام الثالث على التوالي على المشهدين العربي والإقليمي. وكان عدم الاستقرار هو السمة الأبرز في هذا المشهد في معظم البلدان العربية. ما جعل اهتمام الحكومات الجديدة ينكفئ إلى قضايا الداخل مثل الانتخابات والدستور وتشكيل الحكومات... كما أن التطورات السياسية والأمنية والاستراتيجية التي حصلت على المستويات الإقليمية والدولية جعلت الاهتمامات والتوقعات وحسابات الأرباح والخسائر على هذه المستويات تتوجه إلى تلك التطورات، وتبتعد بشكل واضح عن أولوية القضية الفلسطينية وعن المخاطر المحدقة بها، مثل مشاريع التهويد والتهجير (مخطط برافر)... لتتوجه على سبيل المثال نحو ما ستؤدي إليه الضربة الأمريكية لسورية من تغيرات استراتيجية في موازين القوى على المستوى الإقليمي، أو نحو ما سينجم عن التفاهم الإيراني الغربي – الأمريكي حول البرنامج النووي، من تداعيات على بلدان المنطقة ومصالحها وتحالفاتها. كما انشدت الأنظار إلى مستقبل مصر بشكل خاص، بعد الانقلاب على الرئيس مرسي والإطاحة بتجربة الإخوان، التي نقلت مصر أيضاً إلى مرحلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، انعكست سلباً على قطاع غزة وعلى علاقة النظام الجديد مع حركة حماس، وحتى على مشروع المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية الذي كانت ترعاه مصر.

كما أدى تصاعد التوتر المذهبي في كثير من بلدان المنطقة إلى انعطاف لافت في مسار الصراع في هذا الاتجاه، بحيث تراجع الاهتمام بفلسطين عن كثير من أدبيات، ووسائل إعلام، وخطب، ومواقف حركات ومنظمات وشخصيات سياسية وإسلامية. لكن على الرغم من التطورات السابقة كلها، فقد جعل العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة 2012 فلسطين أولوية "مؤقتة" في الاهتمام العربي والإسلامي.

تابعت إيران تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية، كما فعلت باقي الدول الإسلامية والعربية. غير أن ما يمكن اعتباره خصوصية إيرانية هو الربط الذي قامت به القيادة الإيرانية بين ما رأته "صحوة إسلامية" (الثورات العربية) وبين قضية فلسطين. وفي كل المؤتمرات الدولية التي عقدت في إيران في السنتين الماضيتين (2012–2013) حول هذه "الصحوة"، أكد علي الخامنئي Ali Khamenei مرشد الثورة على أولوية القضية الفلسطينية. وقال في استقبال مسؤولي الدولة وسفراء البلدان الإسلامية بمناسبة عيد الفطر في 2012/8/19، إن "القضية الأصلية في العالم الإسلامي هي القدس الشريف وموضوع فلسطين المظلومة، والتي برزت أكثر بفضل الصحوة الإسلامية، وعلى جميع الحكومات والشعوب الإسلامية والنخب السياسية والثقافية أن تحذر من مؤامرة خطيرة هي مؤامرة التكتم على القضية الأصلية للمسلمين"[24].

وفي الملتقى الدولي للمرأة والصحوة الإسلامية في 2012/7/11 أكد الخامنئي "إن الأجهزة الاستكبارية وسياساتها تسعى بكل وجودها إلى صرف الجمهورية الإسلامية عن دعم فلسطين. إننا نصر على الالتزام بقضية فلسطين"[25]. وأوضح في المؤتمر العالمي لعلماء الدين والصحوة الإسلامية في 2013/4/29 أن الوفاء للقضية الفلسطينية هو معيار صدق الحركات الإسلامية[26].

وفي لقائه مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية في 2012/2/12، رأى الخامنئي أن صمود الشعب والفصائل الفلسطينية هو من أسباب الصحوة الإسلامية في المنطقة[27].

كما أكد على هذه المواقف وعلى أولوية القضية الفلسطينية باقي المسؤولين في الجمهورية الإسلامية؛ فقال مستشار مرشد الثورة للشؤون الدولية، وزير الخارجية الأسبق، علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati "إن الصحوات الشعبية التي برزت بهوية إسلامية، يمكن اعتبارها ردة فعل على عدم إعطاء الحكام الأولوية للقضية الفلسطينية وقضايا الشعوب"[28]. ورأى سعيد جليلي Saeed Jalili، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، خلال استقباله القيادي الفلسطيني محمود الزهار "إن القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني هما العمود الراسخ والفصل المشترك للصحوة الإسلامية"[29].

## قمة حركة عدم الانحياز:

حرصت إيران على إبراز اهتمامها بأولوية القضية الفلسطينية في هذه القمة. لذا أكد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي Ali Akbar Salehi: "إن القضية الفلسطينية تمثل المحور الأساس في الوثيقة الختامية لقمة طهران لحركة عدم الانحياز. وإن القيادة الإيرانية ركزت على أولوية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى للعرب والمسلمين والأحرار"[30].

وإذا كانت قمة طهران الـ 16 لحركة عدم الانحياز كررت في الواقع ما سبق وتبنته ودعت إليه القمم السابقة تجاه ثوابت قضية فلسطين، إلا أنها أصدرت هذه المرة ثلاثة بيانات خاصة بالقضية الفلسطينية:

أكد البيان الأول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق القرار الأممي 194. وكرر البيان الثاني دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك دعم جهود المصالحة الفلسطينية وفق اتفاقي القاهرة والدوحة. وكلفت اللجنة على مستوى المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة بمساعدة الشعب الفلسطيني لإنجاز أهدافه، بما في ذلك الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

أما البيان الثالث، فهو يصدر لأول مرة عن قمة عدم الانحياز، ويتعلق بالتضامن مع الأسرى ويطالب بإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال فوراً، واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بالمحافل الدولية[31].

## الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة:

الحدث الثاني هو الاعتراف بفلسطين مراقباً غير عضو في الأمم المتحدة. وقد أيدت إيران هذا الاعتراف الدولي. وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست Ramin Mehmanparsat: "إن اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كعضو غير مراقب فرصة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني"[32].

يمكن تسجيل ملاحظتين تجاه الموقف الإيراني من هذه القضية: الأولى هي اعتبار هذا الاعتراف "خطوة أولى في مسار تنفيذ السيادة الشاملة للفلسطينيين على أراضيهم المغتصبة، وعودتهم جميعهم إلى موطنهم الرئيس ومواصلة نهج المقاومة"[33]، كما قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية. أي أن إيران ربطت الاعتراف الدولي بمواصلة نهج المقاومة، وليس بنهاية هذا النهج كما روج لذلك الكثيرون، ممن رأوا في الاعتراف بداية مسار الدبلوماسية ونهاية مسار المقاومة.

الملاحظة الثانية هي في تغيير الموقف الإيراني من هذه القضية. فقد كانت إيران متحفظة تجاه أيّ اعتراف بفلسطين كدولة إلى جانب الدولة الإسرائيلية، عندما قال مرشد الثورة صراحة، في المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الذي عقد في طهران في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2011، إن أيّ خطوة تؤدي إلى تقسيم فلسطين غير مقبولة. وإن حقّ الفلسطينيين المشروع في عضوية الأمم المتحدة يخفي بين طياته مخطط دولتين، وهو ليس سوى إذعان للمطالب الصهيونية، أو اعتراف بالنظام الصهيوني على الأرض الفلسطينية[34].

في سنة 2013 لم تتبدل أولويات البلدان العربية والإسلامية لجهة الانشغال بهمومها الداخلية. لكن هذه السنة شهدت بدورها متغيرات على مستوى القضية الفلسطينية، كان أبرزها تداعيات الحرب على غزة، وعلى العلاقة بين إيران وحركة حماس، واستئناف التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي، وما وصل إليه مشروع المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، بالإضافة إلى تكرار مواقف المسؤولين الإيرانيين من قضية فلسطين... . وفي هذه السنة حصل حدثان بارزان: انتخاب حسن روحاني Hassan Rouhani رئيساً لإيران، والتفاهم الغربي مع إيران حول برنامجها النووي. وقد أثار الحدثان الأسئلة حول استمرار سياسات إيران السابقة تجاه القضية الفلسطينية، فتوقع البعض أن يؤدي انتقال دفة الرئاسة من المحافظين إلى الإصلاحيين، إلى تغيير هذه السياسات، باعتبار أن الإصلاحيين، أكثر استعداداً لقبول الحلول السياسية لهذه القضية. لكن ردود الرئيس روحاني على بعض التهديدات الإسرائيلية، بعد انتخابه، بينت أن المواقف الإيرانية ما تزال على حالها من عدم شرعية "إسرائيل" ومن الاستعداد لمواجهتها إذا ما فكرت هذه الأخيرة بشن أيّ حرب على إيران. وإذا كان الرئيس روحاني لم يستخدم أسلوب الرئيس السابق أحمدي نجاد، ولم يكرر مواقفه نفسها من قضايا عدة، مثل "الهولوكوست" التي عدَّها روحاني "جريمة جديرة بالإدانة"، حسب مقابلة مع قناة سي أن أن [35]، لكنه في الوقت نفسه رأى "أنه يجب عدم إعطاء شرعية لتهجير شعب بسبب ما فعله النازيون"[36]. غير أن مصادر إيرانية رسمية نفت ذكر مصطلح "الهولوكوست" على لسان روحاني، وأشارت إلى أن روحاني دان بصورة عامة كافة الجرائم التي ترتكب ضدّ البشرية[37].

## تداعيات العدوان على غزة والعلاقة مع حماس:

لم تقتصر نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2012 على تحقيق المقاومة الفلسطينية انتصاراً معنوياً كبيراً وفي منع العدو من إنجاز أهدافه العسكرية والأمنية من هذا العدوان. بل أثارت تداعيات هذا العدوان الأسئلة حول علاقات حركة المقاومة الإسلامية حماس مع إيران ومع النظام المصري الجديد. ففي الوقت الذي تمّ فيه وقف إطلاق النار برعاية مصرية مباشرة، في عهد الرئيس محمد مرسي، كشفت إيران عن دعمها العسكري لحركة حماس، وعن دور إيران والسلاح الإيراني "في تحقيق الانتصار في غزة"، فقال رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani، على سبيل المثال، في كلمته أمام طلاب جامعة قائد أعظم Quaid-i-Azam University في العاصمة الباكستانية إسلام آباد: "... نحن لا نخفي دعمنا لفلسطين... إن الكيان الإسرائيلي ورم سرطاني، ونحن نقدم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني حتى مساعدات تسليحية، وفي حرب الثمانية أيام استطاع أهالي غزة بواسطة هذه المساعدات من الدفاع وإلجام الكيان الإسرائيلي"[38].

لقد حاولت كل من إيران وحماس تجنب الحديث عن الاختلاف بينهما بسبب تباين المواقف والسياسات حول ما يحصل في سورية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، الذي لم يعد من الممكن التكتم عليه، كانت التصريحات والمواقف الإيرانية خصوصاً، تؤكد على عدم القطيعة، وعلى استمرار التواصل بين الطرفين. وفي الواقع فإن الإقرار بهذا التباين، لم يخرج إلى العلن رسمياً إلا عندما بدأ الطرفان يستعيدان التواصل بينهما. هكذا كشف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس عراقجي Abbas Araqchi إن "بلاده وحركة حماس بصدد حلّ بعض المسائل التي من شأنها أن تتسبب بسوء الفهم بينهما، وإن اتصالات مكثفة ومتواصلة تجرى بهذا الشأن... وإن طهران لديها علاقات جيدة مع حركة حماس بالرغم من وجود بعض التباينات... إلا أن العلاقات ما زالت مستمرة"[39].

وفي تأكيد على ما أصاب علاقة حماس مع إيران من فتور وتراجع، أكد عضو المكتب السياسي وأحد قادة حركة حماس محمود الزهار أن "العلاقات بين الحركة وإيران استؤنفت مجدداً، بعد فتور بسبب الموقف من الأحداث في سورية". وقال الزهار إن حماس خرجت من سورية "كي لا تكون مع هذا الطرف أو ذاك، وقد أكدنا أننا لا نتدخل في الشأن السوري أو شأن أيّ دول عربية أخرى". وشدد الزهار على أن "علاقتنا لم تنقطع مع إيران، ولا نريد أن نقطعها مع أيّ من الدول العربية حتى تلك التي تحاربنا"[40].

واستكمالاً لهذا الحرص المتبادل على استعادة العلاقات بين إيران وحماس زار عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر إيران، وقال المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، يوسف رزقة تعليقاً على هذه الزيارة: "إن القضية التي تجمع حماس مع إيران هي قضية القدس والتحرير، وهي عناصر جمع أكبر من نقاط الخلاف". وأضاف أن "القواسم المشتركة مع إيران كثيرة، فهي تواجه التهديدات الأميركية والإسرائيلية التي تشكل خطراً عليها وكذلك الأمر بالنسبة لحماس". ولفت رزقة النظر إلى أن حماس لم تتدخل في الشأن الإيراني الداخلي "وحتى في الملف السوري فإن حماس لا تتدخل، ولكنها عبرت عن موقف مساند لحق الشعب السوري في الحرية"[41].

كذلك شدد رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية على إننا: "ندعم مصر بأجسادنا ولا غنى لنا عن سورية وإيران وكل من يدعم فلسطين"[42]. ويلخص عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق قضية الموقف من سورية والخلاف الذي أثير حوله مع إيران، بقوله في مقالة له في القدس العربي بعنوان: "مأزق حماس وثوابتها الوطنية":

> لقد دفعنا غالياً ثمن عدم تدخلنا في الشأن الداخلي السوري، وكان الثمن هو خروجنا من سورية، التي كانت الساحة الأهم بالنسبة لنا (....). العلاقة مع إيران تأثرت فيما جرى في سورية، وحاولنا عزل مواقفنا المختلفة حولها، وإبقاء العلاقة مع إيران بمستواها المعروف، ولكن العلاقة تأثرت، ونحاول ترميم ما عطب منها، خدمة لشعبنا ولقضيتنا[43].

انقضت سنة 2013 من دون أن تعود العلاقات بين إيران وحماس إلى حرارتها السابقة. وما زال الشرخ قائماً بين الطرفين تجاه الموقف من الثورات العربية، وتحديداً سورية، كما انعكس ضعفاً في التواصل السياسي، وتراجعاً كبيراً في الدعم المالي واللوجستي الإيراني لحماس. غير أن كلا الطرفين تجنبا القطيعة؛ واستمرت المحاولات لاستعادة العلاقات وإن ببطء وتدرج؛ وخصوصاً أن الطرفان يدركان أن مشروع المقاومة يجمعهما، وأن الحصار القاسي ومحاولات إسقاط حماس في القطاع، ستلحق ضرراً بالغاً بكل مشروع المقاومة إذا ما نجحت. ومن المتوقع أن يحصل ذلك في المستقبل القريب خصوصاً إذا تقدمت فرص التسوية السياسية في سورية، أو إذا قامت "إسرائيل" بشن أيّ عدوان جديد على الشعب الفلسطيني في غزة.

## المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية:

بعد توقف ثلاثة أعوام، وبعد نحو عشرين زيارة لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري، استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في نهاية تموز/ يوليو 2013. وكان من اللافت أن تستأنف هذه المفاوضات بعد نحو ثلاثة أعوام على "الربيع العربي" الذي ترك الدول العربية في حال من عدم الاستقرار، ومن تراجع التأثير، خصوصاً مصر ذات الثقل العربي وصاحبة النفوذ التاريخي في القضية الفلسطينية.

بادرت الأمم المتحدة ومعظم دول العالم إلى الترحيب بهذه المفاوضات، لكن إيران من جهتها، كانت الوحيدة التي لم تفعل ذلك ولم ترحب، بل رفضت ونددت، ودعت إلى "التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني"، وأعربت عن معارضتها لاستئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية بوساطة أمريكية، وتوقعت ألا توافق "إسرائيل" مطلقاً على الانسحاب من الضفة الغربية التي تحتلها. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس عراقجي إن "طهران والمنظمات الفلسطينية تعرب عن معارضتها للخطة المقترحة، ومن المؤكد أن النظام الصهيوني المحتل لن يوافق مطلقاً على الانسحاب من الأراضي المحتلة". وأضاف عراقجي أن "التجارب السابقة تظهر أن النظام الصهيوني المحتل ليس مستعداً لدفع ثمن السلام لأنه نظام يقوم على إثارة الحروب والاحتلال". واستبعدت إيران حلّ الدولتين؛ حيث أكد عراقجي أن حلّ القضية النهائي هو إنهاء الاحتلال، وعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي أجدادهم، وإقامة دولة فلسطين الموحدة وعاصمتها القدس[44].

ودعا رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني "الفصائل الفلسطينية المجاهدة" إلى الوقوف أمام "الإجراءات المشبوهة التي تقوم بها أميركا ودول غربية بطرحها مشروع التسوية الجديد"، وقال في كلمة له أمام مجلس الشورى "إن السماسرة الدوليين قاموا خلال الأيام الأخيرة بالاتصال مراراً

بعناصر فلسطينية ومع الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية، لاستئناف مفاوضات التسوية من جديد"؛ منتقداً عدم إدراج وقف الاستيطان على جدول أعمال هذه المفاوضات[45].

رأى البعض أن انتقال الرئاسة في إيران من المحافظين إلى الإصلاحيين سينعكس تغييراً على المواقف من القضية الفلسطينية، خصوصاً وأن الرئيس روحاني دافع عن خيار الدبلوماسية والحوار، لحل المشكلات العالقة مع الغرب ومع العالم. لكن تصريحات الرئيس الجديد حتى قبل استلام مهامه لم تسمح بمثل هذا الربط بين تَغيُّر الرئيس وبين تغيير المواقف من "ثوابت" القضية الفلسطينية في إيران. فقد شكك الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني في جدوى جهود إحياء مفاوضات السلام بين الدولة العبرية والفلسطينيين، وذلك قبل يوم واحد من توليه مهامه الرئاسية في إيران. وفي إشارة إلى مفاوضات السلام التي تجري في واشنطن بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، قال روحاني: "إن إسرائيل تواصل طبيعتها العدوانية، وأن المحادثات تعطي إسرائيل فرصة الترويج لمظهر سلمي لها"[46].

وقد كان موقف الخامنئي، مرشد الثورة، واضحاً وقاطعاً لجهة رفض هذه المفاوضات التي "تدعم الصهاينة"، كما قال في خطبة عيد الفطر المبارك إن مفاوضات التسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني لن تفضي إلى نتيجة غير ما أدت إليه المفاوضات السابقة. ووصف الخامنئي المفاوضات، التي تجري بوساطة أمريكية، بأنها تدعم الصهاينة وستؤدي إلى ازدياد الظلم ضدّ الشعب الفلسطيني. وأضاف بأن فلسطين ما زالت تعاني من الظلم والإجحاف بشكل يومي ومستمر، وأن القوى المهيمنة التي تدعي أنها تدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان هي في الحقيقة تقدم الدعم للجناة[47].

إن المواقف الإيرانية من التنديد إلى رفض المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية سوف تكون مقنعة ومبررة، خصوصاً عندما نقرأ أو نسمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يقول في 2013/2/5 إن "إسرائيل تشعر بمخاوف من اتفاق جنيف [النووي] مع إيران"[48]. في حين يرى أن استئناف المفاوضات وعملية السلام مع الفلسطينيين تُعدّ أمراً مهماً بالنسبة لـ"إسرائيل"، مشيراً إلى "الواقع المعقد في منطقتنا، وعلى رأسه التحديات الأمنية التي نواجهها من سورية وإيران ومصر"[49]، ملمحاً لاعتبارات غير معلنة بإشارته إلى "الواقع المعقد في منطقتنا وعلى رأسه التحديات الأمنية التي نواجهها من سورية وإيران ومصر".

### الحوار الفلسطيني – الفلسطيني (المصالحة):

في مطلع سنة 2013 أعلنت الرئاسة المصرية (في عهد مرسي) أنه تمّ الاتفاق مع وفدي فتح وحماس على البدء الفوري في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقاً فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية. لكن تنفيذ هذه الاتفاقيات لم يبدأ في الواقع؛ أولاً، بسبب ما جرى في مصر بعد

الانقلاب على تجربة الإخوان والإطاحة بهم. وثانياً، لأن الطرفين فتح وحماس لم يتقدما بشكل عملي نحو هذه المصالحة. وثالثاً، لأن السلطة الفلسطينية ذهبت إلى التفاوض مع الإسرائيليين من دون التنسيق أو التفاهم مع حماس. ولم يقتصر الأمر على توقف مشروع الرعاية المصرية للاتفاق الفلسطيني – الفلسطيني، بل أصبحت العلاقات المصرية مع حركة حماس في أسوأ حالاتها ومراحلها.

لم تعترض أيّ من الدول الإسلامية على مشاريع أو مبادرات الحوار والمصالحة الفلسطينية، بل كانت كل الدول تدعم وتشجع. لكن هذه المصالحة تأثرت بدورها سلباً بما حصل ليس فقط في مصر وإنما في باقي الدول العربية، التي طغت همومها وأولوياتها الداخلية على أيّ شأن خارجي بما في ذلك الشأن الفلسطيني.

إيران بدورها رحبت بضرورة المصالحة الفلسطينية، وأعلنت عن استعدادها لاحتضان حوار بين الفصائل الفلسطينية، كما قال الرئيس أحمدي نجاد عندما استقبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على هامش القمة الـ 16 لحركة عدم الانحياز في طهران في آب/ أغسطس 2012، معلناً "استعداد إيران لتقديم أيّ دعم في إطار تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية بين الإخوة الفلسطينيين". وقال نجاد "إن القضية الفلسطينية تعد اليوم أهم قضايا المنطقة، وإن هذه الأهمية اكتسبت حتى طابعاً دولياً، وأصبح العالم برمته يرتبط بشكل ما مع هذه القضية". وأكد نجاد "إننا حريصون على جميع الفلسطينيين، ولا نقبل بأي خلاف بين الفصائل الفلسطينية المختلفة"، مضيفاً أن إيران ملتزمة بهذا المبدأ من أن جميع الفصائل الفلسطينية يجب أن تتحد مع بعضها البعض، لأن ذلك "سيزيد ويعزز من فرصها لتحرير أرضها". وقال متوجهاً إلى الرئيس عباس: "متى ما كانت لديكم ولدى باقي الإخوة الفلسطينيين في الفصائل المختلفة الجهوزية، فإننا سنستقبلكم بحفاوة في إيران لتجلسوا إلى طاوله الحوار لتحقيق التفاهم والوحدة بين جميع الفلسطينيين"[50].

ودعا وزير الخارجية علي أكبر صالحي، لدى استقباله وزير خارجية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة محمد عوض، كل الفصائل الفلسطينية "لتوخي الحيطة والحذر تجاه المؤامرات الصهيونية، وضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني"[51].

### إيران وفلسطين بعد الاتفاق النووي مع الغرب:

بعد نحو عشرة أعوام من العقوبات الغربية والدولية على خلفية استمرار برنامجها النووي، تمكنت إيران في مطلع عهد الرئيس روحاني من توقيع اتفاق مبدئي في 2013/11/24 حول هذا البرنامج مع ما عرف بـ"مجموعة (5+1)" ومع الولايات المتحدة مباشرة، يقضي برفع تدريجي للعقوبات، والاعتراف بحق إيران في التخصيب بنسبة 5% فقط، في مقابل توقف إيران عن أيّ أنشطة يمكن أن تؤدي إلى امتلاك القنبلة النووية.

لم يقتصر أمر النقاش حول هذا الاتفاق على ما حققه كل طرف من مكاسب أو ما قدمه من تنازلات. بل ذهب البعض إلى اعتبار هذا الاتفاق بمثابة تفاهم سياسي شامل بين الطرفين الأمريكي والإيراني على كل قضايا الخلاف من سورية والعراق والبحرين، إلى لبنان وفلسطين؛ ما يعني بحسب تلك التحليلات أن إيران ستغير من سياساتها السابقة تجاه تلك القضايا، لتصبح أكثر تفاهماً مع السياسات الأمريكية. وهذا يعني في الحالة الفلسطينية أن إيران لن تتمسك في المستقبل المنظور بالمقاومة أو تدعو إليها. ويعني في الحالة اللبنانية أنها ستدعو حزب الله إلى الانخراط في السياسة المحلية، وإلى التخلي عن دوره في مقاومة "إسرائيل". والاستنتاج الذي تصل إليه هذه التحليلات هو أن الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب لن يكون في مصلحة القضية الفلسطينية (إذا كان جوهر القضية هو المقاومة). في حين ذهبت وجهة نظر أخرى أكثر قرباً من منطق السلطة الفلسطينية (التفاوض مع "إسرائيل") إلى اعتبار ما جرى بين إيران والغرب هو نموذج يمكن أن يحتذى به في التعامل مع المفاوضات الفلسطينية... أما "إسرائيل" فتراوح موقفها من الاتفاق النووي بين اعتباره "خطأً تاريخياً" من جهة، وبين انتقاده "إيلاء الأولوية لإيران على حساب التوصل إلى تسوية مع السلطة الفلسطينية". في حين حاولت إدارة أوباما إقناع "إسرائيل" بأن الاتفاق النووي هو مصلحة إسرائيلية.

على الصعيد الإسرائيلي كان من الملاحظ شدة الانتقاد لهذا الاتفاق من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي قال إن "إسرائيل" تشعر بـ"مخاوف من اتفاق جنيف مع إيران"[52]، إلى الرئيس السابق للشاباك يوفال ديسكين Yuval Diskin الذي انتقد بشدة "إيلاء الأولوية لإيران على حساب التوصل لتسوية مع السلطة الفلسطينية"[53]. في الوقت الذي أراد فيه نتنياهو أن تتوقف إيران كلياً عن التخصيب لأن الاتفاق معها هو "خطأ تاريخي"[54]. وقد ردّ الرئيس الأمريكي بأننا لا يمكن أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية[55]. في حين أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري العائد من "إسرائيل"، إن اتفاق جنيف النووي هو اتفاق جيد، وقال "أستطيع أن أؤكد لكم دون مواربة أن الجواب هو بالإيجاب، وأن الأمن القومي للولايات المتحدة أصبح أقوى بعد الاتفاق مما كان عليه قبل ذلك"[56].

وفي محاولة لطمأنة "إسرائيل"، تعهد أوباما بتصعيد العقوبات على طهران والاستعداد لشن هجوم عسكري على مواقع عسكرية إيرانية إذا فشلت طهران في الالتزام بتعهداتها بنصوص الاتفاقية الانتقالية[57].

وقد كتب الصحفي والمحلل السياسي الأمريكي جيفري جولدبرج Jeffrey Goldberg "إن نتنياهو يخشى من أن تؤدي إزالة حتى لو لبنة واحدة من جدار العقوبات، إلى انهيار الصرح بشكل كامل، وهو محق في هذا..." وإن الكابوس بالنسبة لـ"إسرائيل" والعرب يتجلى بأن الإيرانيين قد

يحصلون على مبتغاهم دون أن يقدموا شيئاً، ودون أن يوافقوا على إخراج منشآتهم النووية من دائرة العمل مرة وإلى الأبد. كما يعود الأمر، بحسب جولدبرج أيضاً، إلى عدم استعداد نتنياهو وقف نمو المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، حتى يمنح الفلسطينيين لَفْتَة كبيرة، ويدفع عملية السلام إلى الأمام. وتسبب هذا الأمر، حتى لمن يؤيدون موقفه في الموضوع الإيراني في واشنطن وعواصم أوروبا، بوضعه في خانة "عدم الجدية"... لذا فقد حاول نتنياهو نزع الربط بين تحول إيران إلى دولة نووية، وفرص التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية[58].

على المستوى الإيراني، قال الرئيس حسن روحاني، في كلمة بمناسبة يوم الطالب بجامعة بهشتي Beheshti University، إن الاتفاق الذي توصلت إليه بلاده أخيراً يمثل صفعة لـ"إسرائيل"، وجدد تأكيده على حقّ بلاده في تطوير برنامجها النووي[59] للأغراض السلمية. كما استمرت تصريحات الزعيم الإيراني الخامنئي من تأييد قضية فلسطين ومن عدم شرعية كيان "إسرائيل"، فقال في أثناء تنصيب الرئيس روحاني إن الشعب الإيراني أعلن التأييد الدائم لقضية فلسطين[60]. ورأى الخامنئي أن الولايات المتحدة منحازة تماماً للجانب الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين، وقال بأن هذه المحادثات ستتسبب بالضرر للجانب الفلسطيني[61]. ثم عاد ليصف "إسرائيل" بأنها "كيان غير شرعي وابن حرام"[62].

وبغض النظر عن مواقف إيران وتصريحات المسؤولين فيها والتزامهم قضية فلسطين، فإن سيناريو التفاهم الشامل المفترض بين إيران والولايات المتحدة بعد الاتفاق النووي ليس واقعياً. وقد لاحظنا كيف استمرت التهديدات الأمريكية لإيران بعد هذا الاتفاق؛ وكيف منعت واشنطن إيران من حضور مؤتمر جنيف 2 حول سورية. كما أن ملفات الخلاف المعقدة بين الطرفين تحتاج إلى الكثير من الوقت لمعالجتها، وهي ترتبط أيضاً بأطراف أخرى قد لا تساعد في حلها. كما أن قضية فلسطين والمقاومة وحزب الله ليست على جدول أعمال التفاوض بالنسبة إلى القيادة الإيرانية العليا، حتى لو كان الرئيس روحاني يفضل الدبلوماسية والحوار لحل المشكلات مع الغرب.

## خلاصة:

واجهت قضية فلسطين بين سنتي 2012–2013 تحديات ومخاطر منها ما هو مشترك مع السنوات السابقة، مثل المستعمرات، والمفاوضات، والمصالحة والوحدة الفلسطينية، ومنها ما هو مستجد لجهة التحولات التي حصلت في البيئات العربية والإسرائيلية من حولها، وعلاقة هذه التحولات بمستقبل المقاومة التي حققت إنجازات مهمة، لا يمكن التقليل من شأنها أو من أهميتها.

ومن أبرز هذه التحولات والتحديات التي تحتاج إلى الكثير من الاهتمام لوضع الاستراتيجية المناسبة في التعامل معها:

- بيئة عدم الاستقرار التي تسود بلدان الثورات، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة في مصر، التي جعلت حركة حماس خصماً لنظام ما بعد الإخوان، وأعادت التعامل مع قطاع غزة ومع معبر رفح إلى سيرته الأولى قبل ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.
- بيئة التحريض المذهبي والطائفي التي تزايدت بشكل جدي وخطير بعد الثورات العربية، بحيث أصبحنا أمام تدهور خطير في الرؤية الاستراتيجية لأولوية قضية فلسطين للعرب والمسلمين. وسيجعل هذا التدهور من فلسطين قضية ثانوية، يمكن تأجيلها كما يعتقد البعض إلى ما بعد بتّ الخلافات أو تحقيق الانتصارات الطائفية أو المذهبية.
- إن الطرف الإسرائيلي يدرك جيداً ما يجري في الدول العربية من انقسامات ومن صراعات، ولذا فهو لن يقدم أيّ تنازلات لا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الطرف الفلسطيني، ولا فيما يتعلق بوقف الاستيطان. فليس هناك أيّ قوة يمكن أن تشكل عامل ضغط عليه لتغيير استراتيجيته.
- إذا كانت الدول العربية مشغولة بأولوياتها الداخلية، وليس هناك أيّ اهتمام من جانبها بما يجري في فلسطين، وإذا كانت غزة تتعرض إلى المزيد من الحصار ومن إغلاق الأنفاق من الجانب المصري، ما أدى إلى استنزاف الإمكانات المادية للقطاع ولحكومته، وتسبّب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية أكثر فأكثر؛ فإن المصلحة الاستراتيجية لحركات المقاومة ليست فقط في طيّ مرحلة الخلاف مع إيران، التي ما تزال تؤكد على مركزية القضية الفلسطينية، بل ومع تطوير هذه العلاقة، لأن الخطط الاستراتيجية الأمريكية ما تزال على حالها في إنهاء قضية فلسطين. كما أن النوايا العدوانية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في المرحلة المقبلة، ليست نوايا خفية، بل هي تهديدات علنية ويمكن أن تتحول إلى حرب جديدة في أيّ وقت. وكذلك فإن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية هي في شرح ملابسات مواقفها تجاه الثورات والتغيرات في المنطقة، وخصوصاً في سورية، والاستماع إلى نبض الشارع العربي المسلم الذي يطالبها بالوقوف دائماً إلى جانب الشعوب وحريتها وتحقيق إرادتها ومواجهة الأنظمة الفاسدة والمستبدة، وإتاحة الفرصة لجميع القوى المخلصة لقطع الطريق على التدخل الأجنبي الخارجي في المنطقة.

## رابعاً: ماليزيا

حافظت ماليزيا خلال سنتي 2012–2013 على دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية، فاستمرت في رفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعمت جهود المصالحة الداخلية الفلسطينية، كما دعمت جهود السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة لرفع مكانة دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة. حيث

أكد ممثل ماليزيا في الأمم المتحدة حنيف حسين Haniff Hussein على دعم بلاده لانضمام دولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة، وقال بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع القضية الفلسطينية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم أقصى درجات الاحترام والتحية إلى الشعب الفلسطيني؛ لشجاعتهم وقوتهم في مواصلة الصمود، بالرغم من الصعوبات الهائلة التي يواجهونها[63].

كما سجلت سنتي 2012–2013 تقدماً ملحوظاً في مستوى الدعم الرسمي والشعبي الماليزي للشعب الفلسطيني عموماً، ولقطاع غزة خصوصاً، حيث قام رئيس الوزراء الماليزي في كانون الثاني/ يناير2013 بزيارة رسمية إلى قطاع غزة برفقة زوجته ووفد رسمي حكومي. عكست هذه الزيارة مكانة القضية الفلسطينية في الوجدان الماليزي، كما أظهرت رفض ماليزيا للحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة إلى التعبير الحقيقي عن الدعم الماليزي لصمود الشعب الفلسطيني، سواء من خلال الزيارة نفسها أم من خلال الاتفاقات التي وقعت لإقامة مجموعة من المشاريع داخل قطاع غزة. وقد عبَّر رئيس الوزراء الماليزي عن السبب الأساسي لزيارته بقوله: "قد نكون بعيدين عنكم آلاف الأميال، لكننا أمة واحدة، ونحن نؤمن بنضال الشعب الذي تعرض للتشتيت وللظلم"[64].

وعلى صعيد النشاطات الشعبية في ماليزيا، نظمت لجنة المسيرة العلمية للقدس والمكونة من مجموعة منظمات غير حكومية في آذار/ مارس 2012، مهرجاناً ضمّ أكثر من عشرة آلاف مشارك، تخللها كلمة لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية عبر الفيديو كونفرنس.

وفي نيسان/ أبريل 2012، أقامت مجموعة من المنظمات الماليزية حملة تضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد شارك فيها نحو عشرون منظمة ماليزية بدعوة من منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا Palestinian Cultural Organization–Malaysia. ودعا المشاركون الشعب الماليزي إلى مواصلة جهوده الداعمة للشعب الفلسطيني على المستوى الإنساني والإغاثي والسياسي، وطالبوا وسائل الإعلام بتخصيص جزء من بثها لتسليط الضوء على هذه القضية الإنسانية.

وفي إطار الدعم الماليزي للقدس أقامت مؤسسة رستو (دار طباعة المصاحف الماليزية) حفلاً برعاية وزير الداخلية الماليزية أحمد زاهد حميدي Ahmad Zahid Hamidi، وبالتعاون مع منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا، لإطلاق النسخة الأولى من مصحف فلسطين، الذي حفل بالزخارف الإسلامية على الطراز الفلسطيني، وخصص ريع مبيعاته للقدس.

وفي تفاعلات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، عملية حجارة السجيل، دعا رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب تون عبد الرزاق Mohd Najib Tun Abdul Razak، الرئيس الأمريكي أوباما للضغط على "إسرائيل" لوقف الحرب على غزة، وذلك

في أثناء مشاركة كليهما في مؤتمر الآسيان Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) في كمبوديا، كان ذلك في كلمة نجيب في المؤتمر وفي لقائه الثنائي بأوباما. كما حظيت هذه الحرب بتغطية إعلامية يومية في جميع وسائل الإعلام الماليزية، بالإضافة إلى التفاعل الشعبي وخروج العديد من المظاهرات للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2012 زار مخريز محمد Mukhriz Mohamad، نائب وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي، قطاع غزة برفقة السفير الماليزي في مصر، وقدم الوفد الزائر مساعدات طبية سلمت لوزارة الصحة في قطاع غزة.

كما شهدت سنة 2013 مجموعة من الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، فقد أقامت منظمة بردانا للسلام العالمي Perdana Global Peace Foundation في 2013/8/15، مؤتمراً للمنظمات الماليزية العاملة لفلسطين، وذلك تحت رعاية رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad، للبحث في سبل التعاون لدعم القضية الفلسطينية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، عقدت هيئة كوالالمبور الدولية Kuala Lumpur Foundation to Criminalise War (KLFCW) لتجريم الحروب محاكمة لقيادة الجيش الإسرائيلي، بمشاركة عدة قضاة دوليين، وانتهت المحكمة بإدانة الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب، في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهتها الرئاسة الفلسطينية في رام الله على زيارة رئيس الوزراء الماليزي إلى قطاع غزة مطلع سنة 2013، إلا أن ذلك لم يؤثر على التوجهات الماليزية في دعم قطاع غزة، كما لم يؤثر على العلاقة بين ماليزيا وبين حركة حماس، إذ قام وفد من حركة حماس برئاسة مسؤول المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، بزيارة إلى ماليزيا في كانون الأول/ ديسمبر 2013، وذلك للمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لحزب أمنو United Malays National Organisation (UMNO) الحاكم، بدعوة رسمية من قيادة الحزب. وقد استُقبل مشعل والوفد المرافق له بحفاوة من قبل أعضاء الحزب والشخصيات الرسمية والشعبية الماليزية. كما شارك مشعل بكلمة في المنتدى الدولي الذي أقيم قُبيل افتتاح مؤتمر الحزب، بالإضافة إلى إلقائه كلمة في الجامعة الإسلامية العالمية International Islamic University Malaysia في ماليزيا[65].

## خامساً: باكستان

استمرت السياسية الباكستانية في دعمها للقضية الفلسطينية وحقوقه الثابتة، وقد برز هذا الدعم من خلال التأييد الباكستاني الرسمي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد عبَّر عن ذلك الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري Asif Ali Zardari في أثناء حفل عشاء على شرف الرئيس محمود عباس في أثناء زيارته

لباكستان في آذار/ مارس 2013، إذ قال زرداري "إن باكستان قامت بدور محوري في الأمم المتحدة بالتصويت لعضوية فلسطين التي قُبلت كدولة غير عضو بصفة المراقب"، وتمنى زرداري أن يقود هذا الأمر إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما دان زرداري بشدة بناء المستعمرات غير الشرعية في الضفة الغربية، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل لمنع "إسرائيل" من بناء تلك المستعمرات، وأضاف بأن إنكار حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني سيشكل خطراً على استقرار منطقة الشرق الأوسط[66].

من جهة أخرى قدمت الخارجية الباكستانية منحة للسلطة الفلسطينية بقيمة مليون دولار كإسهام لبناء سفارة فلسطين في إسلام آباد. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الباكستانية عزيز شودري Aizaz Chaudhry إن "هذه المنحة تعد انعكاساً آخر للعلاقات الأخوية بين البلدين"، مضيفاً "لقد أيدت باكستان دائماً القضية الفلسطينية، وستواصل القيام بذلك"[67].

وفي وقت لاحق أكد رئيس البرلمان الباكستاني سردار إياز صادق Sardar Ayaz Sadiq في أثناء لقائه بالسفير الفلسطيني في باكستان وليد أبو علي في كانون الأول/ ديسمبر 2013، ثبات موقف باكستان حكومة وشعباً ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[68].

وفي إشارة إلى المحاولات الإسرائيلية لبناء جسور التعاون مع باكستان، أشار رئيس البرلمان أن "إسرائيل" حاولت وتحاول جاهدة إقامة علاقات مع جمهورية باكستان الإسلامية، إلا أن الرد الباكستاني كان دائماً بعدم قبول هذه العلاقات طالما أن "إسرائيل" تحتل مناطق السلطة الفلسطينية، وأكد أنه لن يكون هناك أيّ علاقات بين باكستان و"إسرائيل" حتى إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف[69].

## سادساً: التبادل التجاري

شهدت سنة 2012 تراجعاً واضحاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، إذ انخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في سنة 2012 إلى 1,421.4 مليون دولار، أي بانخفاض قدر بنحو 23.4% عن قيمة الصادرات في سنة 2011، كما وانخفضت الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت نحو 4.1%. ولكن شهدت بداية سنة 2013 انفراجاً في العلاقة بين الطرفين؛ وهو ما قد يفسر الارتفاع الواضح في قيمة التبادل التجاري بين الطرفين خلال تلك السنة، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بتقديم اعتذار رسمي للشعب التركي عن حادثة قتل الجيش الإسرائيلي لتسعة أتراك، على متن سفينة كسر الحصار مافي مرمرة. وقد سجلت سنة 2013 ارتفاعاً في

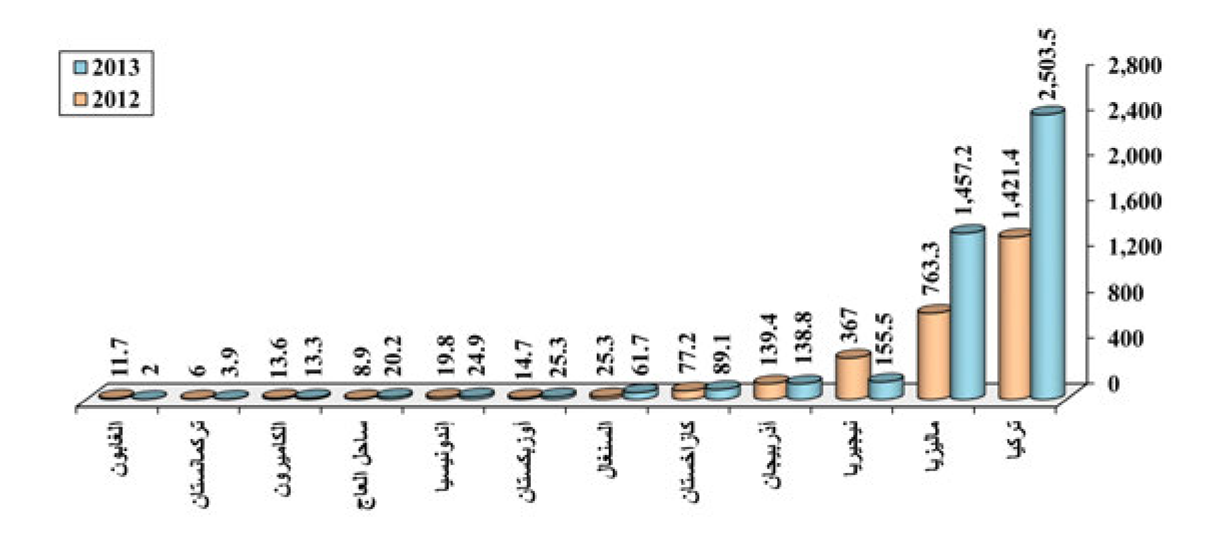
قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة بلغت قرابة 76.1% مقارنة بسنة 2012، كما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت قرابة 13% عن سنة 2012.

أما بالنسبة لماليزيا فقد سجلت سنة 2012 تراجعاً واضحاً في حجم الواردات الإسرائيلية من ماليزيا بنسبة بلغت نحو 20.9% عن سنة 2011، فيما ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا بنسبة بلغت 6.4%. فيما شهدت سنة 2013 تقدماً ملحوظاً في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا، حيث بلغت قيمة الصادرات حسب البيانات الإسرائيلية نحو 1,457.2مليون دولار، أي بزيادة بلغت قرابة 90.9% عن سنة 2012، مع استمرار تراجع قيمة الواردات الإسرائيلية لسنة 2013 بنحو 1.5% عن سنة 2012.

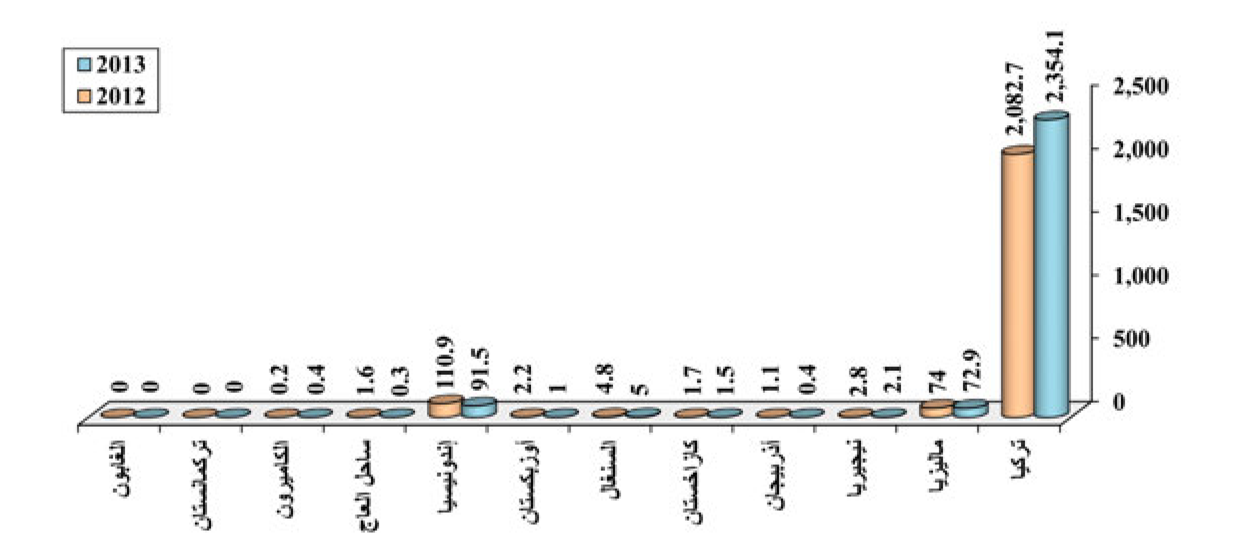
**جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2010–2013 (بالمليون دولار)[70]**

| البلدان | الصادرات الإسرائيلية إلى: | | | | الواردات الإسرائيلية من: | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| تركيا | 2,503.5 | 1,421.4 | 1,855.7 | 1,310.7 | 2,354.1 | 2,082.7 | 2,171.1 | 1,800.1 |
| ماليزيا | 1,457.2 | 763.3 | 717.2 | 798 | 72.9 | 74 | 93.6 | 85 |
| نيجيريا | 155.5 | 367 | 398.1 | 303.7 | 2.1 | 2.8 | 0.3 | 1.6 |
| أذربيجان | 138.8 | 139.4 | 125.3 | 107.6 | 0.4 | 1.1 | 0.5 | 0.3 |
| كازاخستان | 89.1 | 77.2 | 93.6 | 62.5 | 1.5 | 1.7 | 2.5 | 0.3 |
| السنغال | 61.7 | 25.3 | 12 | 3.3 | 5 | 4.8 | 4.3 | 2.6 |
| أوزبكستان | 25.3 | 14.7 | 19.7 | 37.2 | 1 | 2.2 | 4 | 3.3 |
| إندونيسيا | 24.9 | 19.8 | 17.5 | 12.9 | 91.5 | 110.9 | 119.7 | 106.2 |
| ساحل العاج | 20.2 | 8.9 | 5.5 | 5.4 | 0.3 | 1.6 | 3.6 | 10 |
| الكاميرون | 13.3 | 13.6 | 10.4 | 12.8 | 0.4 | 0.2 | 0 | 0.2 |
| تركمانستان | 3.9 | 6 | 6.3 | 19.9 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الغابون | 2 | 11.7 | 16 | 8.8 | 0 | 0 | 0 | 0 |

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2012–2013
(بالمليون دولار)




الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2012–2013
(بالمليون دولار)



## خلاصة

حافظت القضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013 على مكانتها المتقدمة في الشارع الإسلامي، بالرغم من تسارع الأحداث في المنطقة، وانشغال العديد من دول العالم الإسلامي في إعادة ترتيب أولوياتها وفق ما أملته عليها تطور الأحداث في منطقة "الربيع العربي". ولكن تظل مساحة الاهتمام وحجم الدعم الذي تحظى به القضية الفلسطينية من العالم الإسلامي الرسمي دون المستوى المطلوب، وأقل من وزن وحجم الدول والمؤسسات الإسلامية. فمن الملاحظ أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت تحافظ على أدائها المتواضع تجاه القضية الفلسطينية، ومن غير المتوقع أن يتغير هذا الأداء، ما لم تُحدِث منظمة التعاون الإسلامي تغيراً جذرياً في أولوياتها أو في رؤية بعض الدول الداعمة للمنظمة حول أهمية تفعيل دور العالم الإسلامي تجاه فلسطين وتقديم الدعم اللازم لها بشكل أكثر فاعلية، وإبعاد القضية الفلسطينية عن التجاذبات الإقليمية والصراعات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

بالنسبة لتركيا، فقد حافظت على دعمها المستمر للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2012–2013، وقامت بدعم الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وطالبت بفك الحصار عن قطاع غزة، ولعبت دوراً فاعلاً في اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو فيها. كما قامت تركيا بتوفير مساحة من حرية الحركة داخلها لبعض قيادات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري في مصر، وما ترتّب عليه من تضييق على قوى المقاومة، وخصوصاً حركة حماس. ومن جهة أخرى فإن العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية شهدت انفراجاً محدوداً بعد الاعتذار الإسرائيلي عن حادثة سفينة مرمرة، إلا أنه من غير المتوقع أن تعود العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها. لذلك يبدو أن تركيا ستحافظ على دعمها للقضية الفلسطينية، وخصوصاً لقطاع غزة على المستويات الاقتصادية والسياسية؛ وستواصل علاقتها الإيجابية بحماس، غير أنها ستتجنب الدعم المباشر للمقاومة الفلسطينية، أو الدخول في صدام مع القوة الغربية أو "إسرائيل"، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التفاعلات التركية الداخلية على أداء السلطات التركية في الخارج، وسقف الحكومة المحدود في ضوء عضوية تركيا في حلف الناتو وسعيها للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما على المستوى الإيراني، فقد استمرت إيران في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، واعتبارها كياناً غاصباً، وفي دعم خطّ المقاومة الفلسطينية ورفض مسار التسوية السلمية. غير أن إيران التي أصبحت أكثر انشغالاً بحل مشاكلها الاقتصادية، وأكثر استغراقاً في الملف السوري والترتيبات الإقليمية، قد تراجع دعمها لحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، بسبب اختلاف المواقف حول سورية. ومع ذلك فإن الطرفين يحرصان على الحفاظ على حدٍّ معقول من العلاقة بينهما، كما أن جهوداً ما زالت تبذل لتحسين هذه العلاقة وتطويرها.

# هوامش الفصل الرابع

[1] **اليوم السابع**، 2012/11/30.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة)، جيبوتي، 15–2012/11/17، انظر: http://www.oic-oci.org/

[3] موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2012/2/7.

[4] انظر: **اليوم السابع**، 2012/12/26؛ و**الوفد**، 2013/11/1.

[5] منظمة التعاون الإسلامي، بيان صادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، 2012/11/15.

[6] منظمة التعاون الإسلامي، إعلان باكو، مؤتمر مانحي منظمة التعاون الإسلامي لدعم مدينة القدس الشريف، أذربيجان، 2013/6/11.

[7] مجلة **المنظمة**، منظمة التعاون الإسلامي، العدد 25، أيلول/ سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 11.

[8] **الشرق الأوسط**، 2010/5/13.

[9] **الحياة**، 2010/6/5.

[10] صحيفة **زمان**، تركيا، 2012/1/6.

[11] **الحياة**، 2012/11/21.

[12] **القدس العربي**، 2012/11/21.

[13] **الشرق الأوسط**، 2012/11/21.

[14] **السفير**، 2012/11/21.

[15] **الأيام**، 2010/3/7.

[16] **الشرق الأوسط**، 2010/3/28.

[17] **الخليج**، 2010/5/11.

[18] *The New York Times* newspaper, 1/9/2011.

[19] Press Statement by H.E. Mr. Ahmet Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Regarding Turkish–Israeli relations, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa

[20] صحيفة **ميلّيت**، تركيا، 2011/12/15.

[21] **الحياة**، 2011/9/3.

[22] الجزيرة.نت، 2013/3/23.

[23] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf; and Foreign Trade By Countries, Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

[24] موقع مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/8/19، انظر: /http://www.leader.ir

[25] موقع قناة العالم، 2012/7/11، انظر: www.alalam.ir؛ وانظر أيضاً: مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/7/11.

[26] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/4/29.

[27] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2012/2/12؛ وموقع وكالة أنباء فارس، 2102/2/21، انظر: /http://arabic.farsnews.com

[28] العهد، 2012/7/10، انظر: alahednews.com.lb

[29] موقع شبكة فلسطين الإخبارية (PNN)، 2012/9/8، انظر: / http://mail.pnn.ps



[30] موقع قناة العالم، 2012/9/3.

[31] **الأيام**، و**الحياة الجديدة**، 2012/9/1.

[32] وكالة أنباء فارس، 2012/12/1.

[33] وكالة أنباء فارس، 2012/12/1.

[34] موقع قناة العالم، 2011/10/1.

[35] Site of Cable News Network (CNN), 25/9/2013.

[36] انظر: عرب 48، 2013/9/27.

[37] انظر: موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، 2013/9/27، انظر: http://www.elaph.com/

[38] موقع قناة العالم، 2013/2/12؛ وسما، 2013/2/13.

[39] وكالة مهر للأنباء، 2013/7/23.

[40] **السفير**، 2013/12/10، نقلاً عن: وكالة فرانس برس (أ ف ب) Agence France–Presse (AFP).

[41] **الحياة**، 2013/10/11.

[42] موقع قناة الميادين، 2013/12/19، انظر: http://www.almayadeen.net/

[43] **القدس العربي**، 2013/12/18.

[44] **القدس العربي**، 2013/7/22؛ وموقع وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، 2013/7/22، انظر: http://ar.mfa.ir/

[45] **الحياة**، 2013/7/22.

[46] **القدس العربي**، 2013/8/3.

[47] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/9.

[48] **الشرق**، الدوحة، 2013/12/5.

[49] الجزيرة.نت، 2013/8/1.

[50] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، 2012/8/31.

[51] **الخليج**، 2012/5/14.

[52] **الشرق**، الدوحة، 2013/12/5.

[53] موقع المصدر الإلكتروني، 2013/12/4، انظر: http://www.al-masdar.net/

[54] *The Jerusalem Post*, 24/11/2013.

[55] بي بي سي، 2013/11/25؛ وإيلاف، 2013/11/25.

[56] جون كيري يدافع عن الاتفاق النووي مع إيران، بي بي سي، 2013/12/10.

[57] بي بي سي، 2013/12/8.

[58] Site of Bloomberg View, 7/11/2013, www.bloombergview.com

[59] الجزيرة.نت، 2013/12/7.

[60] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/3؛ والعهد، 2013/8/3.

[61] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/8/9.

[62] مكتب سماحة السيد علي الحسيني الخامنئي، 2013/11/3. وانظر أيضاً: *The Jerusalem Post*, 3/11/2013.

[63] Site of The star online, 1/12/2012, www.thestar.com.my

[64] فلسطين أون لاين، 2013/1/22.

[65] الجزيرة.نت، 2013/12/1.

[66] **الخليج**، 2013/2/18.

[67] **القدس العربي**، 2013/11/8.

[68] معاً، 2013/12/17.

[69] المرجع نفسه.

[70] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

# الفصل الخامس

# القضية الفلسطينية والوضع الدولي

# القضية الفلسطينية والوضع الدولي

## مقدمة

بقيت ظلال الربيع العربي وملف البرنامج النووي الإيراني وذيول الأزمة الاقتصادية الدولية، وما يبدو أنها تحولات في المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الجيو–استراتيجيا الأمريكية، وتَواري القضية الفلسطينية خلفها، أكثر المظاهر دلالة على الملامح العامة لتطورات القضية الفلسطينية خلال السنتين الماضيتين 2012–2013.

ذلك يعني أن السنتين 2012–2013، وإنْ انعكستا على الموضوع الفلسطيني بموضوعات أخرى، إلا أنهما أسستا على ما يبدو لتحولات بنيوية في المنظومة الشرق أوسطية، تتبدى ملامحها في تغيرات في النظم السياسية العربية؛ وفي تأرجح معقد لحركة التنظيمات الإسلامية في المجتمعات العربية بشكل خاص؛ وفي استيقاظ الثقافات الفرعية في الشرق الأوسط، بفعل وعي ذاتي أو مفتعل بشكل عام؛ وفي دور روسي صيني يؤسس لنظام دولي يتراوح بين التعددية القطبية، أو على الأقل قطبية أحادية دون هيمنة بالمعنى الذي عرفته مثل هذه النظم الدولية تقليدياً.

إن مثل هذه التحولات الجذرية، قد تعني أن القضية الفلسطينية تدخل في إطار بيئة دولية، فيها من التغير البنيوي ما سينعكس عليها خلال السنوات القادمة، وبأن طرائق التفاعل الفلسطيني التقليدية تستدعي وضع ذلك في صُلب اعتباراتها.

ولرسم صورة الواقع الدولي الجديد، لا بدّ من التركيز على رصد بُعدَين هما: عناصر الثبات في المشهد الدولي من ناحية، ومؤشرات عناصر التغير من ناحية ثانية، وكيف تتداعى نتائج كل منهما على المشهد الفلسطيني في إطاره الدولي.

## أولاً: اللجنة الرباعية

يمكن تلخيص نتائج النشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية Quartet (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا) في عدم القدرة على التعبير عن إرادة دولية، تفرض حلاً على الأطراف في الصراع العربي الصهيوني بشكل عام، أو الصراع الفلسطيني الصهيوني بشكل خاص.

ويدل استعراض لبيانات اللجنة الرباعية على أنها بقيت تدور في الحلقة ذاتها منذ أن شرعت في عملها قبل أكثر من عقد من الزمن. بل إن حجم نشاط هذه اللجنة لا يبدو متوازناً بين سنة وأخرى، لكنه يميل للتراجع بشكل واضح، فقد أصدرت اللجنة منذ سنة 2002 ما مجموعه 48 بياناً توزعت على النحو التالي[1]:

**جدول 5/1: النشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية 2002–2013**

| السنة | 2002–2004 | 2005–2007 | 2008–2010 | 2011–2013 |
|---|---|---|---|---|
| عدد البيانات | 5 | 21 | 12 | 10 |

ويشير الجدول السابق إلى أن السمة العامة للنشاط الدبلوماسي للجنة الرباعية يتراجع بشكل واضح منذ 2005، وأن نشاطها الدبلوماسي خلال الفترة 2011–2013 تراجع إلى أقل من نصف نشاطها خلال الفترة من 2005–2007.

وقد أصدرت اللجنة ثلاثة بيانات خلال الفترة 2012–2013 على النحو التالي[2]:

1. بيان في 2012/4/11: تضمن التأكيد على استمرار الدعم للسلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها، كما دعت المجتمع الدولي لتوفير نحو 1.1 مليار دولار لمساعدة السلطة على الوفاء بالتزاماتها لسنة 2012.

2. بيان في 2013/7/30: ودعت اللجنة في هذا البيان إلى الترحيب باستئناف المفاوضات المباشرة في 2013/7/29 بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"؛ والتي كانت متوقفة منذ أيلول/ سبتمبر من سنة 2010، على إثر رفض "إسرائيل" تجميد نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة. كما أكدت اللجنة في بيانها على مساندة اللجنة للتوصل إلى حلّ الدولتين خلال تسعة شهور. ورحبت اللجنة بدور الجامعة العربية في الإسهام في العودة للمفاوضات.

3. بيان في 2013/9/27: وقد أكدت اللجنة في بيانها على الالتزام بوقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه في 2012/11/21 بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل"، كما أكدت اللجنة على ضرورة الاهتمام بالحاجات الإنسانية في قطاع غزة.

إن تحليل المسار العام لدور اللجنة الرباعية من خلال بياناتها منذ 2002–2013 يشير إلى بعض الاستنتاجات:

1. تعثرت نشاطات اللجنة الرباعية بسبب ما تبديه "إسرائيل" بشكل مستمر من عدم ميلها "لتدويل" الموضوع الفلسطيني، لكي لا تجد نفسها في مواجهة "جبهة دولية" في بعض الموضوعات، مثل الاستيطان أو حقوق الإنسان وغيرها، وتفضل العلاقة الثنائية (فلسطين و"إسرائيل") من خلال التفاوض المباشر، أو من خلال "الوساطة الأمريكية"؛ لأن هذين البديلين يجعلان القدرة على استثمار الخلل في موازين القوى أكثر جدوى.

2. الرغبة الإسرائيلية في التقليص من أدوار الأمم المتحدة وروسيا (التي ترى أنهما أقرب للموقف الفلسطيني) من ناحية، وتحييد الدور الأوروبي نظراً لتأثير أوروبا عالمياً من الجهتين السياسية والأخلاقية من ناحية أخرى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov

في 2012/12/9 إلى أنه يبذل جهوداً لعقد اجتماع للجنة، لكن الولايات المتحدة لا تبدي رغبة في ذلك، بينما يبدي الاتحاد الأوروبي تأييداً للاجتماع[3]، أي إن الولايات المتحدة تسهم في تعثر اللجنة، نظراً لرغبتها في "احتكار" عملية التسوية، بما يتواءم مع مصالحها.

ولعل تصريحات لافروف تُعزز المؤشر العام لتراجع الدور الدبلوماسي للجنة الرباعية من خلال تراجع عدد اجتماعاتها وعدد بياناتها الخاصة بالموضوع الفلسطيني؛ وهو ما يتسق مع التوجه الإسرائيلي والأمريكي. ويكفي الإشارة إلى أن مجموع البيانات الصادرة عن اللجنة في سنة 2012 هو بيان واحد فقط، وفي سنة 2013 صدر بيانان فقط، بينما بالمقارنة أصدرت اللجنة سنة 2007 ما مجموعه عشرة بيانات، ثم بدأ المعدل بالتراجع.

3. تتأثر جهود اللجنة الرباعية بطبيعة العلاقات بين أطرافها، خصوصاً الطرفين الغربي من جهة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وروسيا من جهة ثانية، إذ تنعكس الملابسات السياسية والاقتصادية بين هذه الأطراف في ساحات التنافس الأخرى (في إيران، وسورية، وأوكرانيا،...إلخ) على محاولة توظيف كل طرف لبعض جوانب الموضوع الفلسطيني كأدوات كبح أو إغراء للطرف الآخر، وهو ما يؤثر على عمل اللجنة.

## ثانياً: الولايات المتحدة

شكل توقف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2012، والتي تمّ استئنافها في تموز/ يوليو 2013، تعبيراً عن الفشل في كل الجهود الأمريكية للتوصل إلى حلّ سلمي للنزاع. وازداد الأمر تعقيداً مع بروز مؤشرات أولية على تحولات في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لبنية علاقات أمريكا الدولية لا سيّما في البعد الجيو-استراتيجي، والذي عبر عنه التصريح الذي نسب لمستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي سوزان رايس Susan Rice؛ ويمثل إطاراً لفهم التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية في المدى الزمني القصير والمباشر. فقد قالت رايس "ليس بمقدورنا أن يستغرق إقليم واحد وقتنا كله، أياً كانت أهميته، ويرى الرئيس أن الوقت مناسب لخطوة للوراء وإعادة التقييم، بطريقة نقدية وغير متزمتة حول كيفية تحديد مكانة إقليم معين... وإن هدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا كما كان عليه الحال مع الرؤساء قبله"[4].

وتتسق أقوال رايس مع ما أعلنه الرئيس أوباما عن تحول نحو "منطقة حوض الهادئ" والذي كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton قد أشارت إليه، وهو ما يعني ملامح تغير في البيئة التفاوضية لكل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

يضاف إلى ما سبق، أن الصورة الذهنية للولايات المتحدة في مجتمعات الإقليم الشرق أوسطي تزداد قتامة، طبقاً لنتائج استطلاعات الرأي العام في دول المنطقة. فقد دلّ استطلاع في سنة 2013 أجراه مركز بيو للدراسات Pew Research Center's Global Attitudes Project أن شعبية أوباما تراجعت في العالم الإسلامي من 33% إلى 24%، كما أن الموافقة على سياسته قد تراجعت من 34% إلى 15%، وأن نسبة تأييد الولايات المتحدة في مصر والأردن ولبنان وباكستان أصبحت أدنى من تلك التي حصلت عليها في سنة 2008[5].

ويندرج ضمن التوجه ذاته، النزوع الأمريكي للوصول إلى حالة الاستقلال النفطي عن منطقة الخليج وغيرها من المناطق، فقد أكدت وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency (IEA) في تقرير لها سنة 2012 أن "الزيادة غير العادية في الإنتاج الأمريكي من الغاز والنفط سيمثل تغيراً كاسحاً في تدفق الطاقة العالمي"، ويتابع التقرير أن الولايات المتحدة ستتحول إلى "دولة مصدرة تماماً للغاز الطبيعي سنة 2020، وتصبح دولة مكتفية تقريباً في مصادر الطاقة مع سنة 2035". وتبرز أمريكا الشمالية كمُصَدر تام للطاقة مما يسرع في التحول في اتجاه تجارة الطاقة العالمية، حيث سيتحول 90% من صادرات الطاقة الشرق أوسطية إلى آسيا مع سنة 2035[6]؛ وهو ما يعزز التصور القائل باحتمالات تراجع المكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، وهو أمر يقلق دولاً عربية، كما أنه أثار تساؤلات لدى الباحثين الإسرائيليين حول التوازنات الإقليمية التي قد يصيبها تغير عميق[7].

وفي ظلّ هذه التوجهات الأمريكية الجديدة، توقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب الرفض الإسرائيلي لوقف الاستيطان؛ فسعت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة 2012 وخلال سنة 2013 لاستئناف المفاوضات، لتكريس الانطباع بعدم توقف مسيرة التسوية السياسية. وهو ما يتضح في أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي تولى منصبه في كانون الثاني/ يناير 2013، وزار المنطقة خلال سنة 2013 عشر مرات (كان آخرها في نهاية سنة 2013 وبداية 2014). لكن مقارنة عدد هذه الزيارات للشرق الأوسط لا تشكل إلا أقل من ثلث نشاط كيري الدبلوماسي في القضايا الدولية الأخرى، إذا جعلنا عدد الزيارات مؤشراً على ذلك[8].

غير أن ما يلفت الانتباه في إدارة الولايات المتحدة لأزمة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي هو الاقتصاد السياسي للمفاوضات، إذ يتم جذب المفاوض الفلسطيني للعودة للمفاوضات عبر توظيف المساعدات الاقتصادية كوعد بالمساعدة أو الوعيد بقطعها للطرف الفلسطيني.

وتجددت هذه الدبلوماسية خلال سنتي 2012–2013، من خلال إعلان الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات اقتصادية في أيار/ مايو سنة 2013؛ فتبع ذلك الإعلان عن استئناف المفاوضات (دون أي التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان) في تموز/ يوليو 2013. وهو الأمر

الذي كان أوباما قد ألح عليه خلال زيارته الثانية للضفة الغربية في آذار/ مارس 2013، بعد أن كان قد زارها في سنة 2008.

ويتبين من مراجعة قرارات الكونجرس أو بياناته أن الربط بين المساعدات الأمريكية ومضمون السلوك السياسي الفلسطيني هو من بين أبرز سمات الموقف الأمريكي. وقد أشارت إحدى تقارير الكونجرس إلى أن المساعدات للطرف الفلسطيني تستوجب من الرئيس الأمريكي أن يقدم ما يثبت للكونجرس أن هذه المساعدات "تخدم الأمن القومي الأمريكي"[9]. وتتمثل أبرز مطالب الطرف الأمريكي عند الربط بين المساعدات والسلوك السياسي الفلسطيني في الآتي[10]:

1. التأكيد على ضمان عدم وصول المساعدات لجهات تمارس المقاومة المسلحة أو "الإرهاب"، وهو ما يعني حركة حماس تحديداً.
2. إرجاء الطرف الفلسطيني للتقدم بطلب للانضمام لهيئات أو اتفاقيات دولية.
3. تحذير الطرف الفلسطيني بعدم القيام بخطوات أحادية.
4. التأكيد على ضرورة عودة السلطة الفلسطينية لطاولة المفاوضات بالرغم من استمرار الاستيطان.

وقد ترافق مع توقف المفاوضات تجاذب داخل الإدارة الأمريكية حول المساعدات للسلطة الفلسطينية، حيث بذلت الخارجية الأمريكية جهوداً للإفراج عن المساعدات التي كانت مقررة للسلطة سنة 2012 (بقيمة 495 مليون دولار) وسنة 2013 (200 مليون)[11]، ونجحت في ذلك في آذار/ مارس 2013. ثم بذلت الحكومة الأمريكية جهودها مع الكونجرس لضمان مساعدات للسلطة في سنة 2014 بقيمة 440 مليون دولار، منها 70 مليون للأجهزة الأمنية، وتنص مسودة مشروع قرار تقديم المساعدة على "أن طلب المساعدة للسنة المالية 2014 سيساعد في دفع عجلة التفاوض"[12].

وتكرس التوظيف الاقتصادي في الدبلوماسية الأمريكية بإعلان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2013/5/26، خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في الأردن عن خطة يساندها ممثل اللجنة الرباعية توني بلير Tony Blair؛ تقوم على دعم اقتصادي للسلطة الفلسطينية لدعم القطاع الخاص في الأراضي المحتلة سنة 1967 بقيمة أربعة مليارات دولار، وأن خبراء من القطاع الخاص سيقدمون المشورة للسلطة الفلسطينية في هذا المجال. وقال كيري إن هؤلاء الخبراء يعتقدون أن بإمكانهم رفع الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة 50% خلال ثلاثة أعوام، وتخفيض نسبة البطالة من 21% إلى 8%، ورفع الأجور بنسبة 40%؛ وهو ما يجعل السلطة الفلسطينية أقل احتياجاً للمساعدة الدولية.

وكشف كيري عن توجه جديد وهو إحلال القطاع الخاص محل الحكومات في تقديم المساعدات بسبب أن "أغلب الحكومات ليس لديها المال، وفي بعض الأماكن لدى القطاع الخاص قدرة أكبر على التحرك بسرعة أكبر"[13].

وبالمقابل كان أوباما قد طالب بزيادة المعونة لـ"إسرائيل" من 2.994 مليار دولار سنة 2011، إلى 3.075 مليارات سنة 2012، إلى 3.1 مليارات سنة 2013[14]، بينما بالمقارنة نجد أن حجم المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية تراجع من 550.4 مليون دولار سنة 2011 إلى 513.4 مليون سنة 2012، ثم إلى 440 مليون سنة 2013[15]، كما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 244.5 مليون دولار سنوياً لوكالة الأونروا لسنة 2013[16].

واللافت للنظر في موضوع تنمية القطاع الخاص الفلسطيني أن هذا الموقف الأمريكي هو ذاته الذي أكدت عليه دراسة للبنك الدولي، التي طالبت بتنمية القطاع الخاص، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستمرار في الاستثمار في القطاع التعليمي[17].

من ناحية ثانية، بقي الهَمُّ الثاني، بعد هَمِّ استئناف المفاوضات، للدبلوماسية الأمريكية خلال السنتين 2012–2013 هو في التأكيد على الأمن الإسرائيلي من خلال:

1. التأكيد على استمرار وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والذي كان قد تمّ التوصل إليه في 2012/11/21؛ بعد وصول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بيوم واحد، من خلال وساطة بذلها الرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وقالت كلينتون خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو إنها "تشكر الرئيس مرسي لتخفيضه تصاعد العنف في غزة"، وإنها ستبحث الخطوات الأخرى لتدعيم الهدنة[18]. وكانت الاشتباكات قد استمرت بين الجيش الإسرائيلي ووحدات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لمدة ثمانية أيام.

وأكد رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية الجنرال مارتن ديمبسي Martin Dempsey تعهد بلاده بدعم الجهود الإسرائيلية، والتعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، لمنع التهريب إلى قطاع غزة عبر سيناء معتبراً ذلك أمراً "مقلقاً للغاية"[19].

2. التأكيد المتواصل على ضمان الأمن الإسرائيلي، واعتباره قضية غير قابلة للتفاوض، وقد عبر أوباما عن ذلك في خطابه أمام اجتماع آيباك في آذار/ مارس 2012 قائلاً "إن أمن إسرائيل بالغ القداسة sacrosanct وغير قابل للتفاوض"[20].

ويبدو أن التوافق الاستراتيجي بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لا يستوجب بالضرورة التوافق التكتيكي، وهو ما يتضح في موضوع البرنامج النووي الإيراني الذي كان الموضوع الأكثر جدلاً استراتيجياً بين الطرفين الإسرائيلي والأمريكي. وهو ما اتضح خلال زيارة أوباما للمنطقة

في 2013/3/20 والتي بدا فيها أن الطرف الإسرائيلي غير مطمئن لاحتمالات التوصل لحل سلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية، وبين إيران من ناحية أخرى، بخصوص برنامجها النووي؛ لا سيّما مع تأكيدات أوباما التي سبقت الزيارة، من أنه "لا يريد أن يرى مزيداً من الصراع في منطقة الخليج المنتجة للنفط"[21]. واللافت للنظر هنا، أن الولايات المتحدة لم تُعِر بالمقابل اهتماماً لقرار الأمم المتحدة بضرورة إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية(International Atomic Energy Agency (IAEA، وهو القرار الذي ساندته 176 دولة[22]. غير أن هذا الجدل طفا على السطح بين الطرفين ثانية ببروز قضية التجسس الأمريكي على البريد الإلكتروني لبعض الشخصيات الإسرائيلية خلال سنة 2013[23]، والذي أعاد إثارة موضوع الجاسوس الإسرائيلي في الولايات المتحدة جوناثان بولارد Jonathan Pollard، مما يعزز وجود تشققات أولية في جدار التوافق الاستراتيجي بين الطرفين.

3. يتعزز الموقف الأمريكي في مجال ضمان الأمن الإسرائيلي باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل"، مثل تقديم 680 مليون دولار لتعزيز القبة الحديدية لمواجهة الصواريخ الموجهة ضدّ "إسرائيل"، وتعزيز "مخازن الطوارئ" الخاصة بالجيش الأمريكي والموجودة في "إسرائيل" بمبلغ 800 مليون دولار؛ على أن يكون بإمكان الجيش الإسرائيلي استخدام ما في هذه المخازن من دبابات وصواريخ ومدافع في حالة الطوارئ[24].

4. تكييف الاتفاقيات بشكل تدريجي لصالح الطرف الإسرائيلي لطمأنته في هواجسه الأمنية، فقد تواترت الأنباء والتقارير الإعلامية (وليس الرسمية) عن مناقشات يديرها كيري من أجل:

أ. تعديل خطة السلام العربية التي أعلنت في بيروت سنة 2002، بهدف القبول بفكرة تبادل الأراضي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو موضوع كان الرئيس أوباما قد طرحه في 2011/5/19[25]. بل تناقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أن التبادل يشتمل على ضمّ أراضٍ في المثلث الفلسطيني (من أراضي فلسطين المحتلة 1948) للسلطة الفلسطينية، مقابل بقاء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة تحت السلطة الإسرائيلية[26].

ب. طرح جون كيري على الطرف الفلسطيني خلال زيارة ثانية في غضون الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 2013 خطة تقتضي بأن تقبل السلطة الفلسطينية بإجراءات أمنية، يتم من خلالها بقاء القوات الإسرائيلية مرابطة داخل أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة على نهر الأردن، والسيطرة على الحدود مع الأردن منفردة أو بقوات فلسطينية إسرائيلية مشتركة، لمدة تصل إلى 15 عاماً[27].

ويبدو أن كيري شعر مع نهاية سنة 2013 بأن الموعد الذي سبق تحديده للتوصل لاتفاق بين الطرفين (وهو نيسان/ أبريل 2014) أصبح أمراً متعذراً، في ظلّ عدم تحقيق تقدم؛

وهو ما جعله يسعى لإقناع الطرفين بأيّ إجراءات لإيجاد شعور بتقدم التسوية، أو بأن الدبلوماسية لم تصل بَعدُ لطريق مسدود. غير أن النشاطات الدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد منتصف سنة 2013 بقيت دون توضيح. ففي الوقت الذي راجت فيه أنباء إعلامية عن مشاريع أمريكية لتحويل منطقة أريحا إلى "مركز اقتصادي"، وإشراك الأردن في الحل، وتواجد إسرائيلي في غور الأردن لفترة زمنية، وقيام "إسرائيل" ببعض الانسحابات مثل الانسحاب من منطقة شمال البحر الميت، لكن أياً من هذه المشروعات لم يتم التصريح الرسمي بها[28].

5. متابعة التطورات في المنطقة العربية (خصوصاً في دول الربيع العربي) وانعكاساتها على الأمن الإسرائيلي. وقد شكل التغيير الذي جرى في مصر بعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في 2013/7/3 موضوعاً للمتابعة الحثيثة من الطرف الأمريكي والإسرائيلي. وهو ما صرف الاهتمام عن الموضوع الفلسطيني حيناً، أو ربط تلك التحولات بالأمن الإسرائيلي حيناً آخر؛ لا سيّما مع تزايد الاشتباكات بين الجيش المصري وتنظيمات توصف بأنها "إسلامية"، وتزايد قوة التنظيمات المشابهة في سورية والعراق. وهي الظروف التي دفعت الولايات المتحدة لإغلاق سفاراتها في آب/ أغسطس 2013 بسبب ما وصف بـ "تهديدات إرهابية".

6. تأكيد المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين على أنه لا علاقة بين أسباب انفجار "الربيع العربي" والصراع العربي الصهيوني؛ لأن الربط بينهما سيقود إلى مزيد من الضغط على الطرف الإسرائيلي. وقد أكد كل من جون كيري والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز على الفصل بين الموضوعين، خلال خطاباتهما في لقاءات المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في 2013/5/26[29].

من ناحية أخرى، فإن الكونجرس الأمريكي يشكل في كثير من الأحيان أداة مقاومة في وجه أيّ تطور للقضية الفلسطينية. ففي أعقاب قبول فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة 2012/11/29، طالب أعضاء في الكونجرس بإقفال البعثة الفلسطينية في الولايات المتحدة[30]، كما أن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند Victoria Nuland أكدت رفض الولايات المتحدة تحويل اسم السلطة الفلسطينية إلى اسم "دولة فلسطين"[31].

7. إصرار الولايات المتحدة على تخلي الفلسطينيين عن المقاومة المسلحة. وقالت نولاند في تصريحات صحفية، إنه يجب على حماس قبل أي حوار تلبية مطالب اللجنة الرباعية الدولية، وتتمثل في الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ "الإرهاب"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" والفلسطينيين[32].

من ناحية أخرى، بقي الرئيس الأمريكي أوباما يؤكد على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية. وقال في مؤتمره الصحفي في رام الله في آذار/ مارس 2013 "إن الولايات المتحدة ملتزمة بعمق

بقيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة''؛ لكنه حمل حركة حماس مسؤولية الأوضاع في قطاع غزة إذ قال إن:

> البؤس والاضطهاد الذي يواصل الكثير من الفلسطينيين مواجهته في غزة سببه أن حماس ترفض نبذ العنف، ولأن حماس معنية أكثر بتعزيز عقيدتها الجامدة rigid dogma بدلاً من ترك الفلسطينيين يعيشون بحرية، وبسبب تركيزها الدائم على هدم إسرائيل بدلاً من بناء فلسطين. وقد رأينا مرةً أخرى التهديد المستمر من غزة ليلاً حين استهدفت الصواريخ سديروت Sderot. نحن ندين انتهاك وقف إطلاق النار المهم الذي يحمي الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، وهو انتهاك تقع مسؤولية منعه على حماس[33].

كما واصلت الإدارة الأمريكية التعبير عن رفض سياسة الاستيطان بما في ذلك في شرقي القدس.

إن كل ما سبق، يعزز التوجهات العملية للإدارة الأمريكية، لضمان استمرار التفوق الإسرائيلي، بشكل يجعل نتائج العملية التفاوضية أسيرة موازين القوى التي هي لصالح ''إسرائيل''.

## الهيئات الأمريكية الأهلية المساندة للحقوق الفلسطينية:

ثمة ظاهرة تستحق العناية في التوجهات السياسية للمجتمع الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، إذ يشير تقرير لعصبة مكافحة التشهير (Anti-defamation League (ADL الأمريكية[34] والمؤيدة لـ''إسرائيل'' في تقريرها لسنة 2013، أن هناك المئات من الجماعات المناهضة لـ''إسرائيل'' تعمل في الولايات المتحدة؛ وأن تنامي هذه الحركات جاء في أعقاب الانتفاضة الثانية، وتطور إيقاع اتساعها بعد حرب 2009/2008 في قطاع غزة. ويشير التقرير أن هذه الهيئات تكيل الاتهامات لـ''إسرائيل'' بارتكابها جرائم تشبه جرائم النازية وباتباع سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي الإسرائيلية، وبارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

ويحدّد التقرير عشراً من هذه الهيئات رأى أنها ''أسوأ الأسوأ'' بين التنظيمات، حيث يتحدث قادتها في حرم الجامعات، ويوزعون منشوراتهم في المؤتمرات المناهضة لـ''إسرائيل''، ويكتبون في افتتاحيات الصحف المحلية والوطنية، ويظهرون على شاشات التلفزيون وفي محطات الإذاعة، كما ينجحون في جمع الدعم عبر الترويج لأعمالهم على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد تطور عمل هذه الهيئات بعد حرب غزة سنة 2012 وعلى أثر ''الربيع العربي''، وأصبح التركيز على الدعوة لمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على ''إسرائيل'' Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) campaign، كما تعمل هذه الهيئات بالتنسيق مع بعضها ورعاية نشاطات بعضها، في المؤتمرات والمظاهرات وكل النشاطات الدعائية ضدّ ''إسرائيل''[35].

ويحدد التقرير أهم هذه الهيئات في الجدول التالي:

**جدول 5/2: أهم عشر هيئات أهلية مناهضة للسياسة الإسرائيلية في الولايات المتحدة**[36]

| اسم الهيئة | تاريخ التأسيس | عدد مؤيديها (من خلال الفيس بوك) | عدد مؤيديها (من خلال التويتر) |
|---|---|---|---|
| اعمل الآن لوقف الحرب وإنهاء العنصرية Act Now to Stop War and End Racism | 2001 | 3,000 | 750 |
| أمريكيون مسلمون من أجل فلسطين American Muslims for Palestine | 2005 | 8,500 | 3,100 |
| نساء من أجل السلام Codepink:Women for Peace | 2002 | 13,200 | 22,800 |
| لو عرف الأمريكيون If Americans Knew | 2001 | 11,700 | 700 |
| الصوت اليهودي من أجل السلام Jewish Voice For Peace | 1996 | 30,100 | 9,600 |
| مجلس الشؤون العامة الإسلامية Muslim Public Affairs Council | 1988 | 13,000 | 3,800 |
| ناطوري كارتا Neturei Karta | 1938 | 5,300 | 1,200 |
| طلاب من أجل العدالة في فلسطين Students for Justice in Palestine | 2001 | 21,400 | 1,300 |
| الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي US Campaign to End the Israeli Occupation | 2002 | 15,000 | 6,800 |
| أصدقاء سبيل – شمال أمريكا Friends of Sabeel–North America | 1997 | 1,400 | 260 |

ويضاف على هذه الهيئات وجود المنظمة اليهودية الأمريكية (جي ستريت) J Street وهي منظمة تمّ إنشاؤها سنة 2007، وتعد أقل انحيازاً من منظمة آيباك، وقد شارك في مؤتمرها سنة 2013 نحو 2,800 عضو إلى جانب أعضاء من الكونجرس الأمريكي، وهي منظمة تؤكد على حلّ الدولتين ووقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية[37].

## ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

تدل دراسة أشرف عليها الاتحاد الأوروبي سنة 2013 بخصوص وضع السلطة الفلسطينية بعد مرور عشرين سنة على أوسلو على استنتاجات غير مشجعة للاتحاد الأوروبي، إذ خلصت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية تعيش أزمة حادة نتيجة لعدد من العوامل الذاتية والموضوعية هي[38]:

1. أزمة المصداقية السياسية: وتستدل الدراسة على فقدان السلطة الفلسطينية الشرعية والمصداقية من خلال المظاهرات التي شهدتها الضفة الغربية في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من سنة 2012 والتي كانت موجهة بشكل رئيسي ليس ضدّ قوات الاحتلال بل ضدّ السلطة الفلسطينية، وتتجلى مظاهر الإحباط في المجتمع الفلسطيني في عدم الثقة في قيام دولة فلسطينية في ظلّ الاستيطان (69% من فلسطينيي الضفة الغربية)، ويعتقد 77% من سكان الضفة الغربية أن الفساد هو مشكلة في مؤسسات السلطة في رام الله.

2. فقدان السلطة لاستراتيجية واضحة: ترى الدراسة الأوروبية أن عباس قد طرح عدداً من الخيارات مثل تدويل الصراع من خلال الأمم المتحدة، أو العودة للتفاوض مع تجميد الاستيطان، أو المقاومة السلمية الواسعة، أو التقارب مع حركة حماس أو التهديد بحل السلطة، غير أن أياً من هذه الاستراتيجيات لم يتم تبنيه، وبقي الأمر دون استراتيجية واضحة.

3. تهميش فلسطينيي الشتات: إذ إن الإحلال التدريجي للسلطة محل منظمة التحرير أدى لتهميش أغلبية فلسطينيي الشتات وحرمهم من الآليات المؤسساتية للتأثير على صناعة القرار.

4. السياسات الإسرائيلية، وخصوصاً استمرار الاستيطان: ويتمثل في عدم توقف الاستيطان الإسرائيلي في كل أرجاء الضفة الغربية.

5. فشل القوى الكبرى والرباعية في تحقيق أيّ انجازات: يرى التقرير أن أحد أسباب فقدان السلطة الفلسطينية لشرعيتها هو فشل المفاوضات، بسبب عدم قدرة المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية على إجبار "إسرائيل" للوفاء بالتزاماتها، كما أن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي للسلطة لم تؤدِ إلا لتكريس الواقع، ولعل ما يجري في المناطق المصنفة ج في الأراضي المحتلة من قبل "إسرائيل" دليل على ذلك. كما أن المساعدات المادية وبناء المؤسسات التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي ذات أهمية "لما بعد انتهاء الصراع"، بينما سياسات هاتين القوتين ليست إلا إدارة للصراع أكثر منها جَعْلَ إنهائه نقطةً مركزية عاجلة.

وتوصي الدراسة في نتائجها بعدد من المقترحات مثل: إعادة إحياء منظمة التحرير وفصل عملها عن السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية، والقيام بإصلاحات داخل كل من حركتي فتح وحماس، وتدعيم المجتمع المدني.

ولعل التصريحات المتناقضة التي نسبت إلى ممثل الاتحاد الأوروبي في محادثات السلام بالشرق الأوسط السيناتور أندرياس راينيكي Andreas Reinicke في 2013/12/3 من أن الاتحاد ينوي التخلي عن مدّ السلطة الفلسطينية بمساعدات، تصل إلى نحو 300 مليون يورو

(411 مليون دولار تقريباً) سنوياً، إذا ما آلت المفاوضات الجارية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الفشل؛ تشير إلى النقاش داخل الاتحاد الأوروبي حول أزمة التعامل مع الموضوع الفلسطيني. فقد صرّح راينيكي "إن هناك اقتراحات لإعطاء هذه الأموال إلى دول أخرى كسورية ومالي وأماكن أخرى من العالم". وأضاف أنه قد تثار هذه المسألة مجدداً في حال فشل محادثات السلام في نهاية التسعة أشهر المخصصة لها، وحينها سيكون السؤال "لماذا هذه المساعدات المادية إذا لم تؤسس الدولة الفلسطينية؟". وإن الاتحاد الأوروبي يعي جيداً أنه إذا قام بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية فإن هذه الأخيرة سوف تنهار؛ لذا فإن الاتحاد الأوروبي يأخذ بعين الاعتبار تطبيق ذلك تدريجياً، في حالة أخذ قرار بذلك. وإذا حدث ذلك بالفعل، فإن السلطة الفلسطينية ستفقد جهازها الأمني والتنظيمي؛ وعندها سوف تتحمل "إسرائيل" مسؤولية إدارة الضفة الغربية بما في ذلك الجوانب المادية والإدارية[39]، ولكن من ناحية ثانية قالت الناطقة باسم الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن مايا كوسيانيتش Maya Kosyanchich في تصريح لوكالة آكي (Adnkronos International (AKI الإيطالية بأن الاتحاد الأوروبي "لم يعلن هذا الأمر وهو ليس مطروحاً للنقاش حالياً"، وأضافت "إن الاتحاد الأوروبي ما زال يدعم بقوة محادثات السلام بوصفها الطريق الأمثل لحل الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة"[40].

إن هذا التضارب في توجهات الاتحاد الأوروبي يكشف بعض التباين في التوجهات الأوروبية، لكنه يدل على عمق المأزق الذي وصلت إليه مسيرة التسوية، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إحداث نقلة نوعية. وبقيت السياسات الأوروبية تقليدياً تتمحور حول النقاط نفسها التي تضمنها بيان مجلس الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو 2012، والذي أشار إلى ما يلي[41]:

1. التأكيد على قيام دولة فلسطينية، وأن الاضطراب في المنطقة العربية يعزز أهمية تحقيق ذلك.
2. تطبيق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention في الأراضي المحتلة.
3. تأييد تبادل الرسائل بين "إسرائيل" والسلطة في نيسان/ أبريل 2012، والتأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات على أساس بيان الرباعية في 2011/9/23.
4. التأكيد على ضمان أمن "إسرائيل" وإدانة إطلاق الصواريخ من غزة.
5. إدانة بناء المستعمرات والمطالبة بتفكيك كل ما بني منذ 2001 طبقاً لخريطة الطريق Road Map.
6. إدانة تهجير وهدم المنازل في شرقي القدس، ومنع النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السلمية في شرقي القدس.

7. إدانة تردي أوضاع الفلسطينيين في مناطق ج، وكذلك تهجير البدو من أراضيهم، ومطالبة "إسرائيل" بتحمل مسؤولياتها في هذا الجانب.

8. إدانة سلوكيات المستوطنين ضدّ المدنيين الفلسطينيين.

9. التأكيد على ضرورة معالجة المخاطر الناتجة عن العسر المالي للسلطة.

10. حلّ مشكلة القدس كعاصمة للدولتين عبر المفاوضات.

11. دعوة الفلسطينيين للوحدة والتضامن والعمل على إجراء انتخابات.

12. الدعوة لتسهيل تدفق السلع والحركة في غزة، مع التأكيد على ضمان أمن "إسرائيل".

ولم تخرج كافة بيانات الاتحاد الأوروبي أو ممثليه عن هذه التوجهات، وهو ما يتضح في التصريحات التالية:

1. بيان الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن كاثرين آشتون Catherine Ashton في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 بخصوص الاستيطان، في أعقاب إعلان السلطات الإسرائيلية في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر عن طرح عطاء لبناء 1,859 وحدة سكنية في القدس والضفة الغربية، وقالت إن الاتحاد الأوروبي "كرر أن المستعمرات غير شرعية طبقاً للقانون الدولي"، وأضافت أن الاتحاد قد دعا الحكومة الإسرائيلية "للتراجع عن قرارها. كما يجب تجنب كل عمل يعيق أو ينسف المفاوضات القائمة"[42].

2. قالت الناطقة باسم كاثرين آشتون بعد اجتماعها مع الرئيس الفلسطيني في 2013/10/24، بأن آشتون "أعربت عن تأييدها الكامل للمفاوضات الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي يجب أن تقود إلى دولتين، إسرائيل وإلى جانبها دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة [جغرافياً] وذات سيادة وقابلة للحياة"؛ كما دعت إلى ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية ووحدة الموقف[43].

3. كان البرلمان الأوروبي قد تبنى قراراً في تموز/ يوليو 2012 بأغلبية 291 عضواً مقابل 274 عضواً وامتناع 39 عن التصويت، يدعو فيه "إسرائيل" إلى إنهاء هدم المنازل والإخلاءات والتهجير الإلزامي للفلسطينيين، منتقداً الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة ج من الأراضي الفلسطينية المحتلة... كما دعم حلّ الدولتين وكل التغييرات التي قد تنتج عن توافق الأطراف أنفسهم[44].

أما المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية، فقد تراجعت من 200 مليون يورو (257 مليون دولار تقريباً) سنة 2012 إلى ما قيمته 168 مليون يورو (223 مليون دولار تقريباً) سنة 2013،

لكن اللافت للنظر أن نحو 7 ملايين يورو (9 ملايين دولار تقريباً) من المساعدات الأوروبية تذهب إلى المنطقة ج من الضفة الغربية، وهي تمثل نحو 62% من مساحة الضفة الغربية (ويسكنها 6% فقط من الفلسطينيين) وتسيطر عليها "إسرائيل" وفيها أغلب المستعمرات الإسرائيلية[45]، كما قدّم الاتحاد الأوروبي 153.5 مليون يورو (209.8 ملايين دولار) لوكالة الأونروا[46].

من ناحية أخرى، بالرغم من تواتر التصريحات الأوروبية عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي مصدرها المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، والعمل على التضييق المالي على المؤسسات الأوروبية التي تدعم الاستيطان كما فعلت بعض الدول مثل النرويج [47]؛ إلا أن تقريراً صدر سنة 2012 ووضعه هانس فان دان بروك Hans van den Broek (وزير الخارجية السابق للاتحاد الأوروبي بين 1993-1999)، وأسهمت فيه 22 منظمة أوروبية غير حكومية يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يستورد سنوياً ما قيمته 300 مليون دولار من منتجات المستعمرات، أي نحو 15 ضعفاً مما يستورده من الفلسطينيين[48]. وبالمقابل، وقعت خمسة اتحادات عمال أوروبية اتفاقية لمقاطعة بضائع المستعمرات الإسرائيلية بما يشمل خدمات الاتصالات، والاتحادات هي: الفرنسية، والإيرلندية، والبريطانية، والإيطالية، والسويدية[49].

غير أن الاتحاد الأوروبي في 2013/6/30، أصدر تعليمات تلزم جميع دول الاتحاد بالامتناع عن أي تمويل، أو تعاون، أو منح تسهيلات، أو منح دراسية، أو منح بحثية أو جوائز، لأي طرف يتواجد داخل المستعمرات اليهودية في الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" منذ 1967 والمؤلفة من مرتفعات الجولان، وقطاع غزة، والضفة الغربية ومن ضمنها شرقي القدس... وحددت التعليمات الأوروبية بأن يتضمن أي اتفاق مستقبلي سيتم توقيعه مع "إسرائيل" بنداً ينص على أن المستعمرات ليست جزءاً من "إسرائيل"، وعليه فهي ليست جزءاً من أيّ اتفاق.

وقد نُشِرت التعليمات الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية —الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي— في الصحيفة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 2013/7/19[50]. ولعل ذلك هو ما دفع "إسرائيل" للرد بمنع وفد من الاتحاد الأوروبي من دخول قطاع غزة[51].

ويبدي الأوروبيون عناية خاصة بموضوع الأسرى الفلسطينيين من خلال نشاطات هيئات مدنية أوروبية مثل "الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين" Ufree، أو من خلال جهود كتل برلمانية في البرلمان الأوروبي، أو نشاطات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mid Observer for Human Rights، حيث يمارسون نشاطات لإطلاق سراحهم.

## رابعاً: مجموعة دول البريكس[52]

تتمثل أهمية مجموعة دول البريكس BRICS التي عقدت أول قمة لها سنة 2009 في أنها تضم كلاً من الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا (انضمت سنة 2010)، وتمثل قوة صاعدة ارتفع نصيبها من الناتج العالمي من 16% سنة 2000 إلى نحو 23% في سنة 2013، وتضم 42% من سكان العالم، ومسؤولة عن 33% من النمو في الناتج العالمي، وتختزن 42% من الاحتياطي النقدي العالمي[53].

وتعد دول هذه المجموعة من الدول الأقرب تقليدياً للمواقف الفلسطينية، وهو أمر بقي واضحاً في بياناتها القليلة التي صدرت منذ نشأتها. وقد أصدرت خلال سنتي 2012 و2013 عدداً من البيانات التي تضمنت تحديد مواقفها من القضية الفلسطينية على النحو التالي[54]:

1. بيان نيودلهي Delhi Declaration في 2012/3/29: فبعد التأكيد على أهمية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، أكد البيان على ضرورة عدم التذرع بالتطورات في دول الشرق الأوسط لتأخير تسوية الصراع المزمنة وخصوصاً النزاع العربي الإسرائيلي. وتؤكد الأطراف تأييدها لتسوية النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد Madrid Principles والمبادرة العربية. وتحث المجموعةُ "اللجنةَ الرباعية على تكثيف جهودها، وتدعو لإسهام أكبر لمجلس الأمن الدولي في البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، وتطالب الأطراف بعدم اتخاذ إجراءات انفرادية، وخصوصاً النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2. بيان لوزراء الخارجية لدول البريكس على هامش الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2013/9/26: رحب الوزراء باستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ورأوها خطوة مشجعة. وأكدوا أن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو المطلب الأول لبناء سلام دائم في الشرق الأوسط. وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي التفاوض لقيام دولتين تكون فيها الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967 وعاصمتها شرقي القدس، كما طالب الوزراء بأن تقدم اللجنة الرباعية تقاريرها لمجلس الأمن حول جهودها وما يتحقق من تقدم ملموس. وأعربوا عن قلقهم من النشاط الاستيطاني الذي يعد خرقاً للقانون الدولي ومضراً لمسيرة السلام.

وعند مقارنة بيانات دول البريكس ببيانات اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يتبين ما يلي:

1. أن الموقف من موضوع القدس أكثر وضوحاً في بيانات دول البريكس من مواقف الجهات الدولية الأخرى، إذ تشير عبارات بيانات البريكس بشكل قاطع إلى شرقي القدس ضمن أراضي

الدولة الفلسطينية، بينما تترك الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية هذا الموضوع "للتفاوض"، وليس للقانون الدولي والشرعية الدولية.

2. تخلو بيانات البريكس من فكرة تبادل الأراضي، فهي وإن لم تذكرها، فإنها لا تطرحها كما هو حال البيانات الغربية بشكل عام.

3. تخلو بيانات البريكس من العبارة التي تلتصق ببعض القضايا، ونقصد بذلك عبارة "لما يتفق عليه الطرفان"، وترد في الغالب عند الإشارة لموضوعات مثل اللاجئين والحدود والقدس؛ بينما نجد هذه العبارة تتكرر في أغلب البيانات الأمريكية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام. وهو أمر يشمل كل القضايا بما في ذلك الاستيطان بالرغم من إدانته، كما يتضح من تعليمات الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 عندما يصرّح أنه لن يعترف بأي تغيير لحدود ما قبل سنة 1967 إلا إذا اتفق أطراف التسوية السلمية في الشرق الأوسط على ذلك[55].

4. يبدو التأكيد على دور أكبر لمجلس الأمن في بيانات البريكس أكثر منه في بيانات الجهات الأخرى، خصوصاً أن "إسرائيل" أقل ميلاً لتدخل الأمم المتحدة في هذا الجانب.

5. يبدو التأكيد على الأمن الإسرائيلي أكثر وضوحاً في بيانات الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية وبيانات الولايات المتحدة منه في بيانات البريكس.

6. تبدو بيانات البريكس أكثر تجنباً لإدانة حركة حماس في مواقفها المختلفة، وخصوصاً إطلاق الصواريخ على المستعمرات والمواقع الإسرائيلية.

7. ثمة نقاط تقارب عديدة بين البريكس والجهات الأخرى حول موضوعات، مثل إدانة الاستيطان، واعتباره مخالفاً للقانون الدولي، ومثل الإقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية.

وعند تناول المواقف الخاصة بكل عضو في هذه المجموعة، يستدعي الأمر الإلمام بالتوجهات الاستراتيجية للدول الأكثر اهتماماً بالشأن الفلسطيني بشكل خاص، وتحديداً روسيا والصين والهند، دون إغفال بعض الاهتمام من قبل بقية أطراف المجموعة.

### 1. روسيا:

تكشف الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الروسية ووافق عليها الرئيس بوتين في شباط/ فبراير 2013 أبرز ملامح التوجهات الاستراتيجية الروسية، وتنص الوثيقة على[56]:

**الأولويات الدولية:** وتتمثل أهم المبادئ التي ستعمل السياسة الخارجية الروسية على تكريسها في الآتي:

أ. قيام نظام دولي جديد على أساس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ب. ضمان نفاذ القانون الدولي واحترامه، ومنع استغلاله من قبل قوى أو هيئات معينة.

ج. تدعيم الأمن الدولي من خلال تقليص اللجوء للقوة، وتعزيز الأمن الإقليمي، ودعم قيام مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.

د. تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والبيئية.

هـ. التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

**الأولويات الإقليمية:** رتبت الوثيقة الروسية الأقاليم الجيو–سياسية في العالم طبقاً لأهميتها على النحو التالي:

أ. كومنولث الدول المستقلة (عن الاتحاد السوفييتي السابق) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ب. الاتحاد الأوروبي.

ج. التنسيق مع الناتو.

د. منطقة البلقان.

هـ. الولايات المتحدة.

و. الباسيفيكي الآسيوي.

ز. الهند والصين.

ح. كوريا بشقيها، واليابان، وكل دول الآسيان.

ط. الشرق الأوسط.

ي. أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ك. أفريقيا.

وبالرغم من أن الأولويات الإقليمية لروسيا تبدأ في الوثيقة من البند 42 (والخاص بدول الكومنولث المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي)، فإن ترتيب الشرق الأوسط حلّ في المرتبة 88 (أي تسبقه 46 أولوية)، وهو ما يعني أن الشرق الأوسط كإقليم جيو–سياسي حلّ في المرتبة التاسعة بين أقاليم العالم الجيو–سياسية الـ 11 التي تضمنتها الوثيقة، وتحدد الوثيقة الموقف الروسي من أزمة الشرق الأوسط على أساس:

أ. إقامة دولة فلسطينية.

ب. تحقيق التسوية السلمية بين الأطراف عبر المفاوضات.

ج. إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأجهزة حملها.

وتتضح درجة التوافق بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط من خلال البيان التالي الذي أصدره وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ومفوضة الاتحاد الأوروبي آشتون في كانون الأول/ ديسمبر 2012، إذ أكد الطرفان على[57]:

أ. دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التفاوض على أساس القرارات الدولية 242، 338، 1397، 1515، 1850، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام، وكافة الاتفاقيات التي توصل لها الطرفان سابقاً.

ب. تجنب أيّ إجراءات تُقوِّض الثقة وحلّ الدولتين.

ج. معارضة الاستيطان واعتباره غير شرعي، ومعارضة أيّ إجراءات تؤثر على التواصل الجغرافي الدولة الفلسطينية وحيويتها.

د. معارضة أيّ تغييرات على حدود ما قبل 1967 بما فيها القدس ما عدا ما يتم توافق الطرفين عليه.

هـ. مطالبة "إسرائيل" بعدم اتخاذ إجراءات تقوض الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

و. مطالبة السلطة الفلسطينية إلى استثمار وضعها القانوني كدولة غير عضو بشكل بناء وعدم توظيف ذلك بشكل يقوض الثقة بين الطرفين.

ز. تأييد وقف إطلاق النار في 2012/11/21 بين "مجموعات قطاع غزة" و"إسرائيل"، ويدعو الطرفان لتسهيل عبور السلع والأفراد من وإلى غزة.

ح. دعوة الأطراف الفلسطينية للمصالحة.

ويبدو أن روسيا تستشعر بعض مآزق الولايات المتحدة في المنطقة الأمر الذي يسمح لها بفرص أكبر لبعض التحرك الدبلوماسي في المنطقة، وتتضح هذه المسألة في الأزمات السورية (منذ 2011)، والمصرية (منذ عزل الرئيس المصري محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013) بالإضافة لدورها في أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد أعطى تشكيل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي Shanghai Cooperation Organization[58] دفعاً لهذه التوجهات الروسية. غير أن اللافت للنظر أنه بمراجعة بيانات منظمة شنغهاي منذ تأسيسها سنة 2001 وحتى سنة 2013، لم يتضمن أيّ من بياناتها أيّ إشارة إلى مشكلات الشرق الأوسط، باستثناء إشارة واحدة في بيان الرؤساء في حزيران/ يونيو 2012 بخصوص الأزمة السورية ودعوة أطرافها للحوار[59].

ويتميز الموقف الروسي مقارنة بمواقف الدول الكبرى الأخرى في الموقف من حركة حماس، ففي الوقت الذي ترى الدول الأوروبية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص حركة حماس حركة "إرهابية"، فإن روسيا وعبر مواقف متكررة لا تنظر إلى حماس من هذه الزاوية، وهو موقف عبر عنه وزير الخارجية الروسي لافروف بشكل واضح في حوار مع التلفزيون الروسي في 2012/4/28 بقوله "إن الغرب يعتبر حركة حماس تنظيماً إرهابياً. بينما نحن لا نعتقد ذلك". وأضاف لافروف أن "الإسلام السياسي هو ظاهرة عادية. وهي لا تقلقنا... فقد تعاملنا معهم، الإسلاميين، ولمدة طويلة جداً". وأضاف إن تجاهل أحزاب وحركات كهذه يؤدي إلى نتائج سلبية. وتابع لافروف قوله إن حماس "فازت بنزاهة، والجميع اعترف بذلك. إن الانتخابات كانت حرة ونزيهة لكن الغرب رفض الاعتراف بنتائجها كونه يعتبر حماس تنظيماً إرهابياً"[60]. وقد تأكدت المواقف الروسية في هذا الجانب باستمرار اللقاءات بين قادة من حماس ووزراء من روسيا خلال سنتي 2012 و2013، وقد أكدت روسيا هذا الموقف، كما أكدت أهمية أن "لا تُنسى القضية الفلسطينية على خلفية أحداث الربيع العربي"[61].

أما الدبلوماسية الاقتصادية الروسية في الموضوع الفلسطيني، فإنها تبقى متواضعة عند مقارنتها بحجم المساعدات الأوروبية أو الأمريكية، فقد أعلنت روسيا في تموز/ يوليو 2012 عن تقديم مبلغ مليوني دولار لوكالة الأونروا، على أن يتم صرف هذا المبلغ سنة 2013[62].

### 2. الصين:

تتناغم السياسة الصينية في الشرق الأوسط مع نظرية الصعود السلمي التي وضعها المفكر الصيني جينغ بيجان Zheng Bijian، أو التنمية السلمية للرئيس السابق هو جنتاو Hu Jintao، وكلاهما يركز على استثمار القوة الناعمة وتجنب النزعة الميركنتيلية الجديدة أو نظم الحماية التجارية، وأن تنامي قوة الصين اقتصادياً وعسكرياً لن يكون تهديداً للأمن والسلم الدولي، وهو ما يعني انفتاح الصين على كل الدول بقدر أقل من القيود الآيديولوجية.

وتتضح ملامح هذه السياسة في استمرار تنامي العلاقات التجارية الصينية مع المنطقة العربية و"إسرائيل" على حدّ سواء، مع اعتبار النفط نقطةَ الجذب الرئيسية مع العرب؛ بينما الحصول على التكنولوجيا نقطة جذب مهمة مع "إسرائيل". وتدل مؤشرات السياسة الصينية خلال السنتين 2012–2013 على ذلك.

فقد أكد نائب الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping خلال لقاء في بكين مع وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان في آذار/ مارس 2012 رغبة الصين في تعميق العلاقات والثقة مع "إسرائيل". وتتعاون "إسرائيل" والصين في مجالات تكنولوجيا الاتصالات، وتمّ عقد اتفاقات بين شركات

إسرائيلية وصينية في مدينة تشنغدو Chengdu الصينية، التي تُعدُّ أحد أهم المراكز للنشاط الإسرائيلي في هذا الجانب في الصين[63].

كما يتنامى التعاون الصيني الإسرائيلي في القطاع العسكري، ويدل تزايد اللقاءات العسكرية بين الطرفين على ذلك، فقد التقى رؤساء أركان الجيشين في أيار/ مايو 2012، كما قامت سفن حربية صينية بزيارة ميناء حيفا في آب/ أغسطس 2012، استعداداً للمشاركة في مناورات حربية مشتركة[64].

وبالمقابل تؤيد الصين إقامة الدولة الفلسطينية، وتدين الاستيطان، وتدين أعمال العنف، كما طالبت الصينُ "إسرائيلَ" بوقف غاراتها على غزة في آذار/ مارس 2012، وبتحسين ظروف الأسرى الفلسطينيين، وأيدت انضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو.

وفي اللقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الصيني جين بينغ في أيار/ مايو 2013 في بكين، قدم الرئيس الصيني اقتراحاً لتسوية الصراع في الشرق الأوسط على النحو التالي[65]:

أ. إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، مع احترام حقّ "إسرائيل" في الوجود واحترام هواجسها الأمنية.

ب. اعتبار التفاوض الطريق الوحيد للسلام بين "إسرائيل" وفلسطين على أساس أن يقابل كل منهما الآخر في منتصف الطريق على أساس وقف النشاط الاستيطاني، ووقف العنف ضدّ المدنيين، ورفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة سليمة لقضية السجناء الفلسطينيين، كما أن الوفاق الفلسطيني يساعد على انجاز ذلك كله.

ج. ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالمبادرة العربية.

د. تقديم المجتمع الدولي ضمانات للتقدم في مسار التسوية، على أن تبدي الأطراف الدولية ذات الصلة قدراً من الإحساس بالمسؤولية واتخاذ مواقف موضوعية وعادلة، وضرورة زيادة المساعدات للفلسطينيين في ميادين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ووقع الطرفان في نهاية المحادثات اتفاقية للتعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية إضافة إلى التعاون في المجالين التربوي والثقافي.

### 3. الهند:

تطورت العلاقات الفلسطينية الهندية إلى مستوى السفارة سنة 2012 خلال زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس للهند، وقدمت الهند مساعدة مالية بقيمة عشرة ملايين دولار،

وتمّ توقيع ثلاث اتفاقيات بين الطرفين في مجالات الاتصالات والتدريب المهني والبناء، وكانت الهند من بين الذين أشرفوا على صياغة قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[66].

وبالمقابل فإن العلاقات الهندية الإسرائيلية تواصل تطورها، إذ يلاحظ كثافة الزيارات المتبادلة بين وزراء الطرفين، حيث شهدت سنة 2012 زيارات وزراء إسرائيليين للهند مثل وزراء الاتصالات (نيسان/ أبريل 2012)، والسياحة (حزيران/ يونيو 2012)، كما قام مسؤولون في قطاعات صناعية هندية بزيارة "إسرائيل" (أيلول/سبتمبر 2012)، ووفد من وزارة الدفاع الهندية للتعاون في مجالات عسكرية (حزيران/ يونيو 2012)، ووزير الزراعة (أيار/ مايو 2012)، كما قامت أربع سفن من الأسطول الهندي بزيارة لميناء حيفا (آب/ أغسطس 2012)، وتمّ عقد الجولة السادسة لبحث منطقة التجارة الحرة بين "إسرائيل" والهند (كانون الثاني/ يناير 2013)[67].

## خامساً: اليابان

لعل التطور الأكثر أهمية في الجهود اليابانية في الشرق الأوسط بعد مشروع "ممر السلام والازدهار" الذي أعلنته سنة 2006، هو دورها في تنظيم "مؤتمر التعاون لدول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية" CEAPAD خلال سنتي 2012 و2013، والذي يشارك فيه المبعوث الياباني الخاص للشرق الأوسط يوتاكا إيمورا Yutaka Iimura، ويقوم المؤتمر على أساس تشجيع حلّ الدولتين، والعمل على التشاور مع وكالات المعونة ورجال الأعمال الآسيويين والعرب لتوسيع التجارة والاستثمار في فلسطين[68].

إلى جانب ذلك تناوب المسؤولون اليابانيون على بذل الجهود في إطار دعم التسوية السلمية، فقد قام وزير الخارجية الياباني كيشيرو جمبا Koichiro Gemba بزيارة للمنطقة في أيار/ مايو 2012، في أعقاب زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني في نيسان/ أبريل 2012، تلتها زيارة من قبل وزير الخارجية الجديد فوميو كيشيدا Fumio Kishida في تموز/ يوليو 2013.

وتُدين البيانات الصادرة من الحكومة اليابانية خلال سنتي 2012 و2013 بناء وحدات إسكانية إسرائيلية في شرقي القدس (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، كما تدعو إلى تقديم مساعدات لمواجهة الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة، وتبادل مذكرات حول مساعدات مالية لفلسطين ولوكالة الأونروا. وتقدر مساعدات اليابان للفلسطينيين خلال الفترة 1993–2013 نحو 1.35 مليار دولار[69]، منها 27 مليون دولار لوكالة الأونروا سنة 2012، ومبلغ 28.8 مليون دولار سنة 2013[70].

## سادساً: الأمم المتحدة[71]

يلاحظ من متابعة نشاطات الأمم المتحدة أن السمة العامة لدورها في الموضوع الفلسطيني هي استمرار المواقف التقليدية لها في أغلب الموضوعات التي تمّ طرحها خلال السنتين 2012 و2013. غير أن التغير "النسبي" برز في قرار الأمم المتحدة في 2012/11/29 بقبول فلسطين "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، وهو أمر يمثل تطوراً قانونياً وإضفاء شرعية أكبر على الكيان الفلسطيني، لكن ذلك لم يغير من الاتجاه العام للسلوك السياسي لأي من أطراف الصراع المباشرين أو غير المباشرين.

وخارج هذا التطور، بقيت نشاطات الأمم المتحدة في نمطها التقليدي كما يتضح من خلال الدورتين 67 و68 لسنتي 2012–2013 على النحو التالي:

### 1. الجمعية العامة:

أ. الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2012: وقد اتخذت الجمعية العامة 19 قراراً بخصوص القضية الفلسطينية، تتمثل أهم محاورها في القرارات التالية:

1. قرار بسيادة الشعب الفلسطيني على موارده في الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس (والشيء نفسه لسكان الجولان المحتلة)، وتمّ إقراره بـ 170 مقابل اعتراض 7 دول من بينها "إسرائيل" والولايات المتحدة وامتناع 9 دول عن التصويت.
2. قرار في 2012/12/20 بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد حظي القرار بتأييد 179 دولة مقابل رفض 7 دول فقط.
3. قرار باعتبار الممارسات الإسرائيلية ضارة بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس ونال القرار تأييد 164 دولة بينما اعترضت عليه 8 دول فقط.
4. قرار برفض الاستيطان في الأراضي المحتلة والجولان، ونال تأييد 169 دولة مقابل اعتراض 6 دول فقط.
5. قرار يدعو إلى تطبيق اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ونال تأييد 171 دولة واعترضت عليه 6 دول فقط.
6. قرار بالدعوة إلى مساعدة وكالة الأونروا، وحظي بالتأييد من 172 دولة بينما اعترضت عليها 6 دول فقط.
7. قرار بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، ونال تأييد 170 دولة واعترضت عليه "إسرائيل" فقط.
8. الدعوة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وقد مرّ القرار بدون عرضه على التصويت.

9. التأكيد على التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية، ووافقت عليه 163 دولة مقابل رفض 6 دول.

10. الموافقة على إنشاء برنامج إعلامي خاص بالموضوع الفلسطيني، يكون تابعاً لسكرتارية الأمم المتحدة؛ وقد أيد المشروع 160 دولة واعترض عليه 7 دول.

11. إنشاء دائرة لحقوق الشعب الفلسطيني تكون تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وساند القرار 103 دول وعارضته 7 دول.

12. التأكيد على دور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People (CEIRPP)، وهو المشروع الذي حظي بتأييد 106 دول وعارضته 7 دول.

13. قرار بمنح مركز الدولة غير العضو في الأمم المتحدة وذلك في الجلسة التي عقدتها الجمعية في 2012/11/29، وقد ساند القرار 138 دولة وعارضته 9 دول. وقال بان كي مون Ban Ki-moon الأمين العام للأمم المتحدة إن هذا القرار يمنح الحق لدولة فلسطين للتوقيع على "نظام روما الأساسي" للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC)[72].

ب. الدورة 68 سنة 2013: وقد اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية[73]:

1. اعتبار سنة 2014 سنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، ودعوة اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني بالترتيب لذلك بالتعاون مع الحكومات والهيئات الأخرى، نال القرار تأييد 110 دول مقابل اعتراض 7 دول.

2. تشجيع دائرة برنامج المعلومات العامة الخاصة بالمسألة الفلسطينية على البحث في آليات تطوير الحوار بين الشعوب، وتشجيع السلام في المنطقة، نال القرار تأييد 163 دولة مقابل 7 دول.

3. الدعوة لمؤتمر دولي في موسكو، استناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1850 لسنة 2008، للتقدم والتسريع في استئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط، نال القرار تأييد 165 دولة مقابل 6 دول.

4. اعتبار جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير المركز القانوني لشرقي القدس باطلة وغير قانونية، والدعوة لوقف جميع النشاطات الاستيطانية وكل الإجراءات التي تؤثر على المسجد الأقصى، نال القرار تأييد 162 دولة مقابل 6 دول.

5. مطالبة "إسرائيل" بالانسحاب حتى حدود سنة 1967 بما في ذلك هضبة الجولان، والتأكيد على عدم تحقق السلام والتعايش ما لم ينل الفلسطينيون حقوقهم المشروعة، نال القرار تأييد 112 دولة مقابل 6 دول.

وعند النظر في مستويات التأييد لهذه القرارات، يتبين أن المعدل العام لتأييد الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة (الجمعية العامة) في سنة 2012 هو 155 دولة تقريباً، بينما معدل المعارضة هو نحو 7 دول، بينما كان المعدل العام للتأييد في سنة 2013 هو 142 دولة تقريباً، أي أن المعدل تراجع (غير أن ذلك له صلة بطبيعة القرارات المتخذة). ومن مراجعة أنماط التصويت يتبين أن أكثر الدول معارضة للحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة خلال الدورتين هي: "إسرائيل"، الولايات المتحدة، ميكرونيزيا، جزر المارشال، ناورو، بالاو، كندا، أستراليا، التشيك، بنما، وهو ما يعني أن أغلب القوى الدولية باستثناء الولايات المتحدة أكثر استجابة لطموحات الشعب الفلسطيني، بينما لا تجد "إسرائيل" تأييداً لمواقفها إلا في مجموعة من الدويلات micro–states ومن الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الصورة الباهتة لدور الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية، إلا أنها تمثل مرآة للتطور الهادئ والتدريجي الذي يصيب توجهات الدول اتجاه الموضوع الفلسطيني. وهو أمر يفسر القلق الإسرائيلي من التحول في توجهات المجتمع الدولي ومن رغبتها في عدم تدويل الموضوع الفلسطيني.

### 2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council (ECOSOC) في سنتي 2102 و2013 القرارات التالية بخصوص فلسطين:

أ. قرار بفتح كافة المعابر في قطاع غزة عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي سنة 2009، ودعوة "إسرائيل" للالتزام ببروتوكول التعاون الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية Paris Protocol، الذي وقع في باريس في 1994، ووقف "إسرائيل" هدم المباني وفتح المجال لعبور الأفراد، والتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية، واعتبار الاستمرار في بناء الجدار مخالف للقانون الدولي.

ب. قرار بتحميل "إسرائيل" مسؤولية إعاقة تطور المرأة الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية، ومطالبة "إسرائيل" بالالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

### 3. الأمانة العامة:

أعادت الأمانة العامة Secretariat للأمم المتحدة على لسان الأمين العام بان كي مون التأكيد على عدد من المواقف التقليدية بخصوص الوضع في فلسطين خلال الفترة 2012–2013:

أ. إرسال رسالة لمؤتمر دولي عقد في بغداد يعبر عن تضامن الأمين العام مع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (كانون الأول/ ديسمبر 2012)[74].

ب. تأكيد الأمين العام في بيان له على عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية (2012/12/2)[75].

ج. التأكيد على رفض عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد سنة 1967 واعتبار هذه الأعمال غير شرعية (2013/10/30)[76].

### 4. مجلس حقوق الإنسان:

كرر مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council المواقف التقليدية في قراراته أو بياناته خلال السنتين 2012–2013، وخصوصاً:

أ. تأكيد حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ب. التأكيد على وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية بما فيها شرقي القدس (الضفة الغربية وقطاع غزة).

ج. متابعة تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الصراع الذي وقع في غزة في سنة 2012 بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل".

د. التأكيد من جديد على رفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ. أكد المجلس في بياناته خلال سنة 2013 على الموضوعات السابقة نفسها، بالإضافة لإصدار تقرير عن تداعيات الاستيطان على حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان المجلس قد وافق في آذار/ مارس 2012 بأغلبية 36 صوتاً ضدّ واحد (الولايات المتحدة) على إنشاء أول بعثة تحقيق دولية مستقلة، للبحث في تداعيات الاستيطان الإسرائيلي على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس. وهي المرة الأولى التي تشكل فيها مثل هذه البعثة[77].

وشكل موقف مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريتشارد فولك Richard Falk من الممارسات الإسرائيلية مؤشراً على تزايد النقد الدولي للممارسات الإسرائيلية. وقد أكد فولك في مؤتمر صحفي في عمّان أن "إسرائيل" تبقى "مسؤولة بالكامل عن التزاماتها القانونية في غزة"، كما أكد أن معاناة اللاجئين الفلسطينيين هي انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة، معتبراً حقّ تقرير المصير هو حقّ أساسي غير قابل للتقادم. وتحدّث فولك منتقداً الموقف الإسرائيلي من مهمته "من المؤسف أن الحكومة الإسرائيلية تستمر في عدم التعاون مع تفويضي الصادر من مجلس حقوق الإنسان. وقد طلبت مجدداً تعاون إسرائيل مع هذه البعثة، إلا أن إسرائيل، وكما في الماضي، لم تكلف نفسها حتى أن ترد على طلبي"، وختم قائلاً: "يجب إنهاء

الاحتلال الإسرائيلي، وهو في سنته الـ 45 الآن، إذا كان للفلسطينيين أن يحصلوا على حقوقهم الأساسية في ظلّ القانون الدولي"[78].

من ناحية أخرى، حذر فولك شركات عالمية من "انتهاكها القانون الإنساني الدولي من خلال استمرار أعمالها في المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية، وأنها تقع تحت طائلة المحاسبة الجنائية"، وأشار إلى أن بعض الشركات استجابت لتنبيهاته وتوقفت عن العمل أو نقلت أعمالها للضفة الغربية[79].

وكان المجلس قد استضاف ندوة دولية في جنيف في آذار/ مارس 2012 لبحث الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ونجح المجلس في الحصول على توقيع نحو 300 منظمة دولية على وثيقة حقوقية تدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين والمطالبة بضرورة رفع القيود عن حركتهم[80].

### 5. مجلس الأمن الدولي[81]:

تركزت نشاطات مجلس الأمن خلال الفترة 2012–2013 في الاستماع لتقارير من نائب الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman عن الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (النشاطات الاستيطانية، الاعتقالات الإسرائيلية للفلسطينيين، هدم المنازل وأعمال العنف بين الطرفين، ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، والأوضاع المعيشية لا سيّما جوانب الطاقة والبناء في غزة...إلخ).

كما استمع مجلس الأمن في أيلول/ سبتمبر 2013، للمنسق الخاص للعملية السلمية في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة روبرت سيري Robert Serry حيث أكد على فكرة استئناف المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، داعياً لمنح حل الدولتين الفرصة للتحقق، كما أعاد التذكير بالأوضاع المعيشية القاسية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وقدم أوسكار فيرنانديز تارانكو Oscar Fernández–Taranco، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً لمجلس الأمن في آب/ أغسطس 2013 أكد فيه على القلق من استمرار عمليات الاستيطان والاعتقالات للمواطنين الفلسطينيين، كما أبدى القلق على الأوضاع الأمنية في منطقة قطاع غزة.

### 6. وكالة الأونروا:

قدر تقرير صادر عن وكالة الأونروا احتياجاتها الإضافية لأداء دورها سنة 2013 بنحو 300 مليون دولار[82]، وقد تلقت الوكالة أكبر معونة من الولايات المتحدة سنة 2012 بقيمة تتجاوز 233 مليون دولار، والتي تبرعت أيضاً بنحو 244.5 مليون دولار خلال سنة 2013[83].

## سابعاً: الرأي العام الدولي

يمثل الرأي العام الدولي بعداً مهماً بالرغم من أن آثاره السياسية لا تظهر على الفور، غير أننا أشرنا في التقارير السابقة إلى تدهور مستوى "الرضا" في المجتمع الدولي عن السياسات الإسرائيلية، وهو أمر يستحق العناية لا سيّما من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة، نظراً لآثاره على المدى البعيد.

وتشير استطلاعات الرأي العام الدولي أن المكانة الإسرائيلية تواصل تراجعها خلال سنتي 2012 و2013، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول 5/3: اتجاهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" 2012–2013 (%)**[84]

| الدولة | 2012 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|
| | إيجابي بشكل كبير | سلبي بشكل كبير | إيجابي بشكل كبير | سلبي بشكل كبير |
| الولايات المتحدة | 50 | 35 | 51 | 32 |
| كندا | 25 | 59 | 25 | 57 |
| تشيلي | 21 | 34 | 29 | 41 |
| المكسيك | 19 | 44 | 13 | 53 |
| البرازيل | 17 | 58 | 15 | 58 |
| البيرو | 11 | 35 | 16 | 40 |
| روسيا | 25 | 26 | 23 | 32 |
| فرنسا | 20 | 65 | 21 | 63 |
| بريطانيا | 16 | 68 | 14 | 72 |
| ألمانيا | 16 | 69 | 8 | 67 |
| إسبانيا | 12 | 74 | 4 | 70 |
| نيجيريا | 54 | 29 | 35 | 38 |
| كينيا | 45 | 31 | 42 | 15 |
| غانا | 19 | 19 | 44 | 32 |
| مصر | 7 | 85 | 1 | 96 |
| الصين | 23 | 45 | 32 | 33 |
| كوريا الجنوبية | 20 | 69 | 23 | 56 |
| أستراليا | 18 | 65 | 16 | 69 |
| الهند | 17 | 29 | 16 | 26 |
| باكستان | 9 | 50 | 12 | 65 |
| إندونيسيا | 8 | 61 | 12 | 70 |
| اليابان | 3 | 45 | 3 | 54 |
| بولندا | – | – | 15 | 44 |
| اليونان | – | – | 15 | 46 |
| تركيا | – | – | 8 | 81 |
| **المعدل العالمي** | **21** | **50** | **20** | **52** |

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام الدولي في سنة 2012 مع 2013، يتضح أن الموقف السلبي من "إسرائيل" ارتفع بنسبة 2%، بينما الموقف الإيجابي تراجع بنسبة 1%.

من ناحية أخرى، تمثل تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية مصدراً للمعلومات للرأي العام الدولي عن السياسة الإسرائيلية، خصوصاً المنظمات ذات المصداقية العالية مثل تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International التي تدل تقاريرها لسنتي 2012 و2013[85] على تتبع دقيق للممارسات الإسرائيلية لا سيّما في ميادين مثل الأزمة الإنسانية الناتجة عن حصار قطاع غزة، أو قيود الحركة لسكان الضفة الغربية، أو الإخلاء القسري للمساكن، أو الإفراط في استخدام القوة، أو الاعتقال بدون أمر قضائي، وأوضاع المعتقلين والتعذيب وأوضاع اللاجئين، إذ تدين هذه التقارير كافة الممارسات الإسرائيلية في كل هذه الميادين.

فإذا علمنا أن منظمة العفو الدولية (نشأت سنة 1961 ومنحت جائزة نوبل للسلام سنة 1977، وتعمل في 150 دولة، ويتعاون معها نحو ثلاثة ملايين فرد في هذه الدول) أدركنا أهمية تقاريرها.

وتتدرج منظمة أوكسفام Oxfam (المعنية بموضوعات الفقر وعدم العدالة، وتعمل في نحو تسعين دولة في التوجه نفسه)، فقد حملت هذه المنظمة في تقريرها سنة 2012 المسؤولية كاملة على "إسرائيل" في سوء الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة سنة 1967، وهو ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى انتقاد حاد لتقارير المنظمة[86].

وفي السياق نفسه اصطدمت الحكومة الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2012 مع منظمة الرؤية العالمية World Vision المسيحية الأنجليكانية، والتي تعد أغنى المنظمات الخيرية في العالم (2.8 مليار دولار)، بعد توجيه اتهامات —لم تثبت— عن تقديم فرعها في أستراليا دعماً مالياً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[87].

كما تدل تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) لسنتي 2012 و2013 على سوء أحوال المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والأحوال المعيشية في قطاع غزة والضفة الغربية، وتوزع هذه التقارير في ثمانين دولة[88].

## خلاصة

إذا استثنينا حصول فلسطين على مقعد "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة واستمرار تراجع تأييد الرأي العام الدولي لـ"إسرائيل"، فإن سنتي 2012 و2013 اتسمتا بتواري القضية الفلسطينية خلف تطورات دولية وإقليمية، أبرزها تداعيات الربيع العربي والملف النووي الإيراني والفشل في تحقيق الوعود الدولية بحلّ الدولتين أو بانتظام المساعدات الدولية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

وترافق مع ذلك فشل داخلي فلسطيني في مجال الوحدة الوطنية، وارتباك في سياسات السلطة الفلسطينية (تغير حكومي، واستقالة معلقة لفريق التفاوض الفلسطيني) واستمرار الاستيطان، وتواتر تقاريرٍ عن فتح ملف غور الأردن، لتسويةٍ ظلَّ تناولُ بنودها بيد الإعلام دون تبني واضح من جهات رسمية لما تتضمنه هذه التقارير عن مشروع أمريكي يتضمن في جوهره استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على غور الأردن.

ومع أن استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ترافق مع تعهدات بالتوصل لحل في منتصف سنة 2014 تقريباً، إلا أن استمرار الاستيطان، وبدء الإدارة الأمريكية في صرف الأنظار نحو مشاريع جزئية (مثل غور الأردن، والإفراج عن بعض المعتقلين، والتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة سنة 1967 والذي أشرنا له في اجتماعات البحر الميت...إلخ) يشير إلى أن سنة 2014 تنطوي على مخاطر عالية للغاية، لا سيّما في ظلّ الانصراف العربي نحو الهموم القُطرية بشكل شبه تام، وفي ظلّ تسويات إقليمية مع القوى المركزية الإقليمية في المنطقة، وتعثر علاقات بعض قوى المقاومة الفلسطينية المسلحة مع القوى المساندة لها.

# هوامش الفصل الخامس

1 Site of Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), Quartet Statements, http://www.unsco.org/q.asp

2 Ibid.

3 موقع قناة العالم، 2012/12/9.

4 *The New York Times*, 26/10/2013.

5 Site of USA TODAY, 20/3/2013, www.usatoday.com

6 Site of About.com, US Foreign Policy, 16/11/2012, http://usforeignpolicy.about.com/

7 Site of Inter Press Service New Agency (IPS), 12/11/2013, www.ipsnews.net

8 Site of U.S. Department of State, http://www.state.gov/

9 Committee Reports, 111th Congress (2009–2010), House Report 111–366, Departments Of Transportation And Housing And Urban Development, And Related Agencies Appropriations Act, 2010, Limitation On Assistance For The Palestinian Authority, sec. 7040(b), site of The Library of Congress Thomas, http://thomas.loc.gov/cgi-bin/cpquery/?&sid=cp1115EqlO&r_n=hr366.111&dbname=cp111&&sel=TOC_1095760&

10 انظر حول هذه النقطة المراجع الأمريكية التالية:

Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S. Relations," CRS, 31/1/2014, pp. 15–16, https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34074.pdf; and Jeremy Sharp, "U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request," CRS, 15/6/2010, pp. 9–10, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf

11 **القدس**، 2013/2/12.

12 **الأيام**، 2013/4/16؛ وانظر أيضاً:

Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," CRS, 30/9/2013, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

13 U.S. Department of State, 26/5/2013.

14 About.com, US Foreign Policy, 4/3/2012.

15 Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," p. 5.

16 **الغد**، 2012/6/13.

17 موقع البنك الدولي، 2012/7/25، انظر: http://www.albankaldawli.org/

18 About.com, US Foreign Policy, 23/11/2012.

19 قدس نت، 2012/1/22؛ وانظر أيضاً: Site of The Palestinian Information Center (PIC), 22/1/2012.

20 Site of the White House, 4/3/2012, http://www.whitehouse.gov/

21 رويترز، 2012/2/6.

22 سما، 2012/12/4.

23 *The guardian* newspaper, 20/12/2013.

24 Site of Reuters News Agency, 20/4/2012, http://www.reuters.com; and site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 22/4/2012, http://www.israelnationalnews.com/

25 About.com, US Foreign Policy, 21/7/2013.

26 The Times of Israel, 1/1/2014.

وقد سبق لنا أن أثرنا هذا الموضوع في نطاق دراسة مستقبلية للصراع العربي الصهيوني. انظر مجلة **شؤون عربية**، العدد 56، 1988، ص 65.





[27] *The Washington Post* newspaper,13/12/2013, http://www.washingtonpost.com/

[28] **القدس العربي**، 2013/5/30؛ و**الشرق الأوسط**، 2013/6/1.

[29] U.S. Department of State, 26/5/2013.

[30] Site of PLO Delegation to the United States, http://plodelegation.us/; and site of House Committee on Foreign Affairs, 21/12/2012, http://archives.republicans.foreignaffairs.house.gov/

[31] Spokesperson Victoria Nuland, Daily Press Briefing, Washington, DC, U.S. Department of State, 7/1/2013, http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/01/202522.htm

[32] See Spokesperson Victoria Nuland, Daily Press Briefing, Washington, DC, U.S. Department of State, 4/4/2013, http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/04/207080.htm

[33] Site of The American Presidency Project, 21/3/2013, http://www.presidency.ucsb.edu/

[34] Site of Anti–Defamation League (ADL), http://www.adl.org/

[35] Ibid.

[36] Ibid.

[37] **القدس**، 2013/10/2؛ وانظر: Site of J Street, http://jstreet.org/about

[38] Alexander Kouttab and Mattia Toaldo, "In Search of Legitimacy: The Palestinian National Movement 20 Years After Oslo," site of European Council on Foreign Relations (ecfr.eu), 9/10/2013, *passim*, http://www.ecfr.eu/

[39] موقع كل شي نيوز، 2013/4/12، انظر: /http://www.kolshenews.com؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 3/12/2013.

[40] موقع البوابة نيوز، 2013/6/12، انظر: /http://www.albawabhnews.com

[41] Council of the European Union, Press Release 3166th Council meeting, Foreign Affairs, Brussels, site of Council of the European Union (CONSILIUM), 14/5/2012, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/130248.pdf

[42] Statement by EU High Representative Catherine Ashton on the latest Israeli announcement on settlements, EEAS, EU, 7/11/2013, http://eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131107_01_en.pdf

[43] Statement by the Spokesperson of EU High Representative Catherine Ashton following her meeting with Palestinian President Abbas, EEAS, EU, 24/10/2013, http://eeas.europa.eu/statements/docs/2013/131024_04_en.pdf

[44] Site of European Parliament, 5/7/2012, http://www.europarl.europa.eu/

[45] وفا، 2012/1/12؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 14/9/2012; and site of European Commission, Development and Cooperation – EuropeAid, http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/palestine/palestine_en.htm

[46] Site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), 27/12/2013, http://www.unrwa.org/

[47] **الحياة الجديدة**، 2012/9/27.

[48] "Trading Away Peace: How Europe Helps Sustain Illegal Israeli Settlements," site of Congress: Irish Congress of Trade Unions, October 2012, http://www.ictu.ie/download/pdf/report_trading_away_peace.pdf

[49] **الأيام**، 2013/3/5.

[50] Guidelines on the eligibility of Israeli entities and their activities in the territories occupied by Israel since June 1967 for grants, prizes and financial instruments funded by the EU from 2014 onward, EEAS, EU, 19/7/2013, http://eeas.europa.eu/delegations/israel/documents/related-links/20130719_guidelines_on_eligibility_of_israeli_entities_en.pdf; and see Statement by the Delegation of the European Union to the State of Israel on the European Commission Notice (16/07/2013), EEAS, EU, http://eeas.europa.eu/delegations/israel/press_corner/all_news/news/2013/20131607_02_en.htm

[51] الجزيرة.نت، 2013/8/3.



[52] حول المكانة الدولية والوظيفة الاستراتيجية لهذه المجموعة، انظر:
Site of Oriental Review.org, 1/4/2013, http://orientalreview.org/

[53] Joseph S. Nye, *The Future of Power* (US: PublicAffairs, 2011), p. 125.

[54] Site of University of Toronto, Brics Information Centre, http://www.brics.utoronto.ca/docs/

[55] See Guidelines on the eligibility of Israeli entities and their activities in the territories occupied by Israel since June 1967 for grants, prizes and financial instruments funded by the EU from 2014 onward, EEAS, EU, 19/7/2013.

[56] Site of The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, official site, 12/2/2013, http://www.mid.ru/

[57] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/12/2012.

[58] تأسست منظمة شنغهاي سنة 2001، وتضم إلى جانب روسيا كلا من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى، كما تضم كدول مراقبة كلا من إيران ومنغوليا وباكستان والهند.

[59] Site of the Shanghai Cooperation Organization, 7/6/2012, http://www.sectsco.org/

[60] Site of Interfax, 28/4/2012, http://www.interfax-religion.com/

[61] **السبيل**، 2012/11/6.

[62] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 4/10/2012.

[63] *Haaretz*, 28/3/2012; and Israel Ministry of Foreign Affairs, 20/3/2012.

[64] **الشرق الأوسط**، 2012/8/13؛ ووكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 2012/5/23.

[65] Site of Xinhua News Agency, 6/5/2013, http://news.xinhuanet.com/

[66] سما، 2012/9/11.

[67] Ministry of External Affairs – New Delhi, *Annual Report 2012–2013* (New Delhi: Policy Planning and Research Division, Ministry of External Affairs, 2013), pp. 41–44.

[68] Site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, 16/4/2014, http://www.mofa.go.jp/

[69] Ministry of Foreign Affairs of Japan, July 2013.

[70] Ibid.; and UNRWA, 11/11/2013.

[71] Site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), http://unispal.un.org/unispal.nsf/home.htm

[72] United Nations (UN), General Assembly, General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine 'Non–Member Observer State' Status in United Nations, Sixty–seventh General Assembly, GA/11317, 29/11/2012, http://www.un.org/News/Press/docs/2012/ga11317.doc.htm; UN, Secretary–General, Press Conference by Secretary–General Ban Ki–moon at United Nations Headquarters, SG/SM/14737, 19/12/2012, http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sgsm14737.doc.htm; and see UN, Resolution adopted by the General Assembly [without reference to a Main Committee (A/67/L.28 and Add.1)], 67/19. Status of Palestine in the United Nations, sixty–seventh session, A/RES/67/19, UNISPAL, 4/12/2012, http://unispal.un.org/unispal.nsf/a06f2943c226015c85256c40005d359c/19862d03c564fa2c85257acb004ee69b?OpenDocument

[73] UN, General Assembly, Wrapping Up Annual Consideration of Question of Palestine, Situation in Middle East, Adopts Six Resolutions by Recorded Vote, Sixty–eighth General Assembly, GA/11460, 26/11/2013, http://www.un.org/News/Press/docs//2013/ga11460.doc.htm

[74] UN, Ban ki–moon Secretary–General, Secretary–General's message to International Conference on Solidarity with Palestinian and Arab Prisoners and Detainees held in prison of the Israeli Occupation Authorities, Iraq, 11/12/2012, http://www.un.org/sg/statements/?nid=6501

[75] Site of UN News Centre, Ban concerned and disappointed over Israel's new settlement plan for East Jerusalem, 2/12/2012.

[76] UN News Centre, UN chief deplores plans for further Israeli settlements in occupied Palestinian territory, 30/10/2013.





[77] Human Rights Council Adopts 11 Resolutions On Iran, Democratic People's Republic Of Korea And Israeli Settlements, UNISPAL, 22/3/2012, http://unispal.un.org/unispal.nsf/0/e6fafbf0afd305e3852579ca0043e369?OpenDocument

[78] Statement by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, site of Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 20/2/2012, http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11846&LangID=E

[79] "Boycott businesses that profit from Israeli settlements" – UN Special Rapporteur, OHCHR, 25/10/2012, http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12700&LangID=E

[80] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/15؛ وانظر أيضاً:
Human Rights Council Holds General Debate On Universal Periodic Review, site of The United Nations Office at Geneva (UNOG), 15/3/2013، http://www.unog.ch/

[81] Security Council, UNISPAL, http://unispal.un.org/unispal.nsf/sc.htm

[82] "UNRWA–opt Emergency Appeal 2013," UNRWA, p. 171, http://www.unrwa.org/sites/default/files/2013012971846.pdf

[83] The LawFare Project, "Exposing & Reforming UNRWA," site of The LawFare Project, http://thelawfareproject.org/exposing_unrwa.pdf

[84] "Views of Europe Slide Sharply in Global Poll, While Views of China Improve," site of World Public Opinion.org, 10/5/2012, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/may12/BBCEvals_May12_rpt.pdf; and "Views of China and India Slide While UK's Ratings Climb: Global Poll," World Public Opinion.org, 22/5/2013, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/2013%20Country%20Rating%20Poll.pdf

[85] Site of Amnesty International, "Annual Report 2012," https://www.amnesty.org/en/region/israel-occupied-palestinian-territories/report-2012; and Amnesty International, "Annual Report 2013," http://www.amnesty.org/en/region/israel-and-occupied-palestinian-territories/report-2013

[86] Site of British Broadcasting Corporation (BBC), 5/7/2012.

[87] Site of the Australian Jewish News, 8/3/2012, https://www.jewishnews.net.au/; and see also World Vision International, site of Wikipedia, http://en.wikipedia.org/wiki/World_Vision_International#Evangelism

[88] Site of International Committee of the Red Cross (ICRC), http://www.icrc.org/eng/where-we-work/middle-east/israel-occupied-territories/index.jsp

# الفصل السادس

# الأرض والمقدسات

# الأرض والمقدسات

**مقدمة**

شهدت سنتا 2012–2013 قفزات كبيرة في مشروع تهويد القدس، وتمكنت الجماعات المنادية ببناء "المعبد" وهدم المسجد الأقصى المبارك من الاستحواذ على مكانة سياسية غير مسبوقة، خلال انتخابات سنة 2013. وتمكنت في الوقت عينه من تطوير تنظيمها وعملها وقدرتها على التنسيق. وما لا تخطئه عين أيّ متابع أو باحث، هو أن تهويد القدس هو أحد الأهداف المركزية للدولة الصهيونية، والذي تُسخِّر له الموارد والإمكانات والطاقات، وأنه يتقدم على الأرض بشكلٍ فعال وغير مسبوق؛ وأنه بات يحظى بغطاء أمريكي متزايد.

وما زال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي يسير جنباً إلى جنب مع برامج مصادرة الأراضي، وبناء الوحدات السكنية، وتدمير الزراعة الفلسطينية، والسيطرة على المياه الفلسطينية، ومدّ الطرق الالتفافية، وهدم منازل الفلسطينيين. هذا، بالإضافة إلى متابعة حصار قطاع غزة والعدوان العسكري عليه، وتدمير بناه التحتية، وإعاقة الصيد البحري، وغيرها من برامج الاعتداء على الأرض والإنسان.

## أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

### 1. المسجد الأقصى المبارك:

#### أ. تطور الموقف السياسي والديني والقانوني من المسجد الأقصى:

بعد احتلال المسجد الأقصى سنة 1967، سنَّت سلطات الاحتلال قانوناً أسمته "قانون حماية الأماكن المقدسة"، تكوَّن في حينه من خمسة بنود ضمت الحفاظ على الأماكن المقدسة من التدنيس والاعتداء، وحددت عقوبة لمن يعتدي عليها أو على "حرية دخول أعضاء مختلف الأديان إلى الأماكن المقدسة لهم"[1]. في التطبيق، فسرت الحكومة الصهيونية هذا النص عملياً بتوجيه الشرطة الإسرائيلية لمنع اليهود من دخول المسجد الأقصى المبارك، لظروف واعتبارات كثيرة، ووُضع المسجد تحت إدارة وزارة الدفاع، في اعتراف ضمني بأن المسجد الأقصى أرض محتلة شأنه كشأن سائر أراضي الضفة الغربية التي احتلت في حرب سنة 1967، بخلاف ما كانت تقتضيه نظرياً القرارات الصهيونية بضم القدس.

أمام هذه الحقائق التاريخية، شكَّل هذا القانون وتفسيره من قبل الشرطة الإسرائيلية عائقاً أمام الجماعات اليهودية المتطرفة المنادية ببناء المعبد، ومع صعودها التدريجي منذ تسعينيات

القرن العشرين كانت هذه الجماعات أمام خيارين: إما أن تتمكن من سنّ تشريع بديل في الكنيست ينص صراحة على "حقوق اليهود" في المسجد الأقصى، أو أن تلجأ إلى المحاكم الإسرائيلية أملاً في الحصول على تغيير تدريجي في تفسير هذا القانون.

منذ سنة 1993 بدأت هذه الجماعات لعبة تبادل أدوار مع المحاكم الإسرائيلية، فقدمت في أول الأمر استفساراً إلى "المحكمة العليا" سألت فيه إن كان ما تسميه "جبل المعبد" Temple Mount جزءاً من "أرض إسرائيل"، فجاء الرد بالإيجاب، ثم تقدمت مطلع القرن الـ 21 بطلب لدخول اليهود إلى المسجد مرتكزة على الحكم الأول، فصدر في سنة 2003 حكم يسمح بدخول اليهود إلى المسجد، ليغير بذلك مهمة الشرطة الإسرائيلية لأول مرة من منع اليهود من الدخول، إلى السماح لهم. ثم صدر سنة 2005 حكم جديد يبيح دخول اليهود بشكل جماعي "في غير وقت صلاة المسلمين"، لتفصح المحكمة لأول مرة ولو بشكل ضمني عن أجندة تقسيم المسجد الأقصى المبارك. في سنة 2010 قدمت هذه الجماعات طلباً بتقديم القرابين داخل المسجد الأقصى، فردت المحكمة طلبها لأسباب أمنية[2].

ويبدو أن مسار المحاكم هذا قد وصل إلى أقصى ما يمكن تحقيقه، إذ تغيرت بالفعل قواعد الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك، ومع تراكم قرارات السماح لليهود بدخول المسجد فرادى وجماعات، تبدلت مهمة الشرطة الإسرائيلية من منعهم من الدخول إلى تأمين الحماية لهم ولاقتحاماتهم، وتشكلت قوة خاصة لحماية اليهود داخل المسجد، وفُرض مجال أمني من الكاميرات والمجسات الحرارية وبرامج المحاكاة ثلاثية الأبعاد على المسجد الأقصى المبارك بكامل أجزائه المسقوفة وغير المسقوفة.

وبالرغم مما أنتجه هذا المسار من وقائع على الأرض، وجدت الجماعات اليهودية المتطرفة نفسها أمام خيار الذهاب إلى الكنيست من جديد لاستكمال مشروعها، وأمام إغراء امتلاكها لمجموعة ضغط محدودة تتكون من سبعة نواب في الكنيست السابق؛ قدّم نواب هذه المجموعة في 2012/8/9 مشروعاً لتقسيم المسجد الأقصى تقسيماً زمانياً تاماً، بواقع تسع ساعات يومياً للمصلين اليهود، وتسع ساعات يومياً للمصلين المسلمين، وقَصْر الدخول إليه على اليهود في الأعياد اليهودية وعلى المسلمين في الأعياد الإسلامية[3]. وبالرغم من سحب رئيس الكنيست هذا البند من التداول في تلك الجلسة خوفاً من تداعيات مناقشته، إلا أن هذا المشروع أفصح بشكل واضح، لا يحتمل اللبس أو التأويل، عن أهداف تلك الجماعات.

جاءت انتخابات الكنيست الـ 19 في 2013/1/22 لتمنح جماعات المعبد تأثيراً سياسياً أكبر، ومع تشكيل الحكومة المنبثقة عن تلك الانتخابات بات لهم كتلة من ستة وزراء ونواب وزراء، هم[4]:

1. أوري أريل Uri Ariel أحد أكبر دعاة الاقتحامات الدائمة للمسجد، وأحد مقتحميه الدائمين، من حزب البيت اليهودي، وزيراً للإسكان والبناء.
2. نفتالي بينت من حزب البيت اليهودي وزيراً للصناعة والتجارة والعمل والشؤون الدينية، ومتولياً لحقيبة القدس.
3. داني دانون Danny Danon صاحب مشروع قانون منع أذان الفجر في المساجد، من حزب الليكود، نائباً لوزير الدفاع.
4. زئيف ألكين Zeev Elkin صاحب مشروع قانون التقسيم الزماني للأقصى الذي قُدّم في 2012/8/9، نائباً لوزير الخارجية.
5. تسيبي حوتوفلي Tzipi Hotovely شريكة دانون في مشروع منع الأذان، من حزب الليكود، نائب وزير النقل والبنية التحتية.
6. إيلي بن دهان Eli Ben–Dahan من حزب البيت اليهودي، نائب وزير الأديان.

إضافة إلى موقعين قياديين على مستوى الكنيست هما: الحاخام موشيه فيجلين من كتلة الليكود – "إسرائيل بيتنا" البرلمانية نائباً لرئيس الكنيست، وميري ريغف Miri Regev رئيسة لجنة الداخلية والأمن في الكنيست[5].

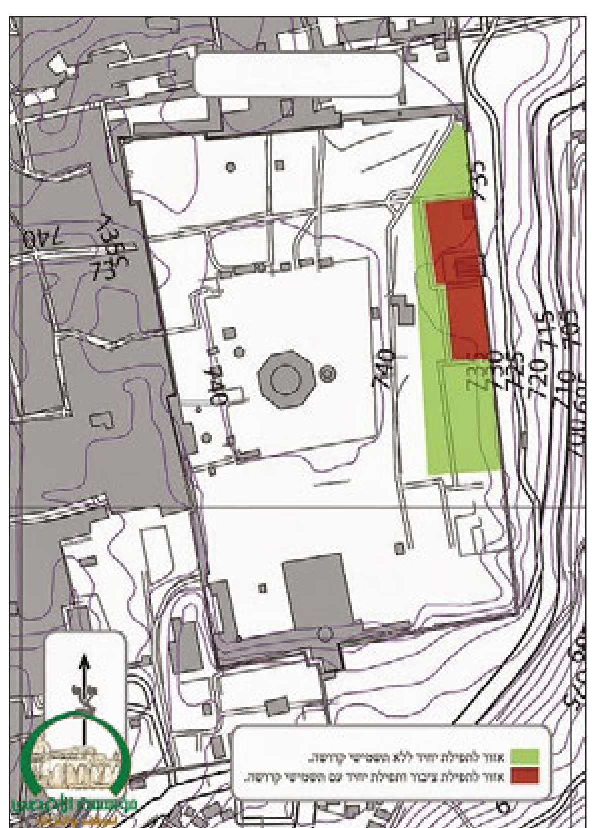
على الرغم من هذا التقدم غير المسبوق، لم تَعُد تلك الجماعات لتقديم مشروع قانون جديد للتقسيم في الكنيست، بل آثرت استخدام سلطاتها الجديدة في الضغط على أجهزة الدولة لتحقيق تقدم في أجندتها، فطرحت للتداول فكرة مقتضاها أن المسجد الأقصى ليس تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على أجهزة الدولة بأكملها أن تدرس كيفية إخضاعه للسيادة الإسرائيلية، فانعقدت لجنة الداخلية والأمن لمناقشة هذا الموضوع أكثر من مرة، كما ناقشه تقرير خاص لمدعي عام الدولة، وخرجت بدءاً من 2013/4/14 مسيرات واعتصامات لهذه الجماعات تحت هذا العنوان لاستثارة الرأي العام، وبدأت تحت سقف هذه الحملة ثلاثة مسارات متوازية:

1. مسار الضغط على الشرطة الإسرائيلية لتعديل قواعد الدخول إلى المسجد، وتقييد دخول المسلمين إليه مع التركيز على الأوقات المستهدفة بالتقسيم، وبالذات وقت الضحى، وقد أدى هذا الضغط لإدخال تعديلات منهجية في قواعد الدخول التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإلى اعتداءات أمنية متواصلة على المسلمين المرابطين فيه.
2. مسار التضييق على أعمال الأوقاف الإسلامية، وفرض رقابة على أعمال الترميم التي تجريها.
3. مسار الإلغاء السياسي للوضع القائم، وتوّج هذا المسار في 2014/2/25 مع طرح بند "نزع السيادة الأردنية" عن المسجد الأقصى للنقاش في الكنيست[6]. وواقع الأمر أن للأردن سلطات

إدارية محدودة على المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية، من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية ومجلس الأوقاف، أما السيادة فمفهوم مرتبط بامتلاك القوة القهرية، وبالقدرة على فرض القانون باستخدام هذه القوة وهي بحكم الأمر الواقع بيد الاحتلال بالفعل.

وتنظر جماعات المعبد إلى ما حصل سنة 1967 من تكريس لسلطة الأوقاف الإدارية على المسجد الأقصى بوصفها خطيئة تاريخية، وهي تتطلع اليوم إلى استخدام نفوذها الجديد لتصحيح هذا المسار، ولوضع المسجد الأقصى المبارك تحت سلطة وزارة الأديان الإسرائيلية ليدار من قبل الدولة الصهيونية مباشرة، مستغلة حالة الفراغ الإقليمي من حولها، والدعم الأمريكي غير المسبوق لأجندتها، وقد تجلى ذلك في الوثيقة التي كشفت عنها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في 2013/10/11، إذ تقدمت مجموعة "القيادة اليهودية" داخل حزب الليكود بمخطط إلى وزير الأديان يشمل التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والأسس التي يجب أن تديره على أساسها وزارة الأديان الإسرائيلية. وأفصح المخطط صراحة لأول مرة عن خطة للتقسيم المكاني للمسجد، ويستهدف المخطط تحديد مساحتين لصلاة اليهود في الساحات الشرقية للمسجد: الأولى باللون الأخضر وتخصص للصلوات الفردية لليهود، والثانية باللون الأحمر وتخصص للصلوات الجماعية، حسبما تشير الخريطة التالية[7]:

**خريطة 6/1: مخطط التقسيم المكاني للمسجد الأقصى**



إلى جانب النفوذ السياسي داخل الكنيست والحكومة الإسرائيلية، شكلت المؤسسات العاملة لتأسيس "المعبد" مكان المسجد الأقصى ائتلافاً لها بات يعرف بـ"الائتلاف من أجل المعبد"، وقد بدأ هذا الائتلاف نشاطه الفعال في 2013/3/21[8]، وقد كشفت تقارير لاحقة بأن عدد مؤسسات هذا الائتلاف بات 19 مؤسسة مسجلة رسمياً[9].

**ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:**

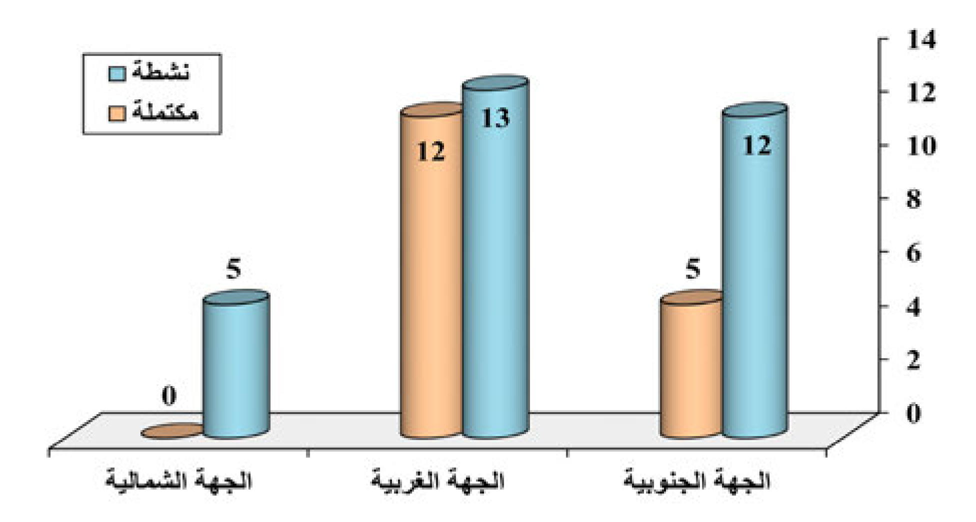
سُجل آخر ارتفاع في أعداد الحفريات المعلنة قبل تاريخ 2012/8/21، إذ أضيفت أربع حفريات جديدة في الجهة الغربية أبرزها حفريات الحي اليهودي، وحفريات الباب الجديد للبلدة القديمة[10]، وموقع واحد في الجنوب، وآخر في الشمال هو حفرية مغارة الكتان، إذ بدأت سلطات الاحتلال بعمليات تأهيل لهذه المغارة التاريخية المعروفة، وفتحت في كانون الأول/ ديسمبر 2011 في سور مدينة القدس فتحة جديدة إلى الشرق من باب المغارة، اتضح لاحقاً بأنها فتحة لحفرية ألحقت بالمغارة، وادعت السلطات في حينه أنها تشكل مخرج طوارئ لزوار المغارة. وما تزال أعمال الحفر جارية في هذه المغارة التي تمتد بشكل طبيعي مسافة 250م نحو الجنوب، ومن المحتمل أن تكون هذه الأعمال تهدف لإضافة مساحة جنوبية إضافية للمغارة، لربطها بشبكة الأنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك، لتشكل مدخلاً شمالياً لهذه الحفريات[11].

منذ ذلك الحين، يبدو أن أعداد الحفريات قد استقرت، وأن الجهد طوال سنة 2013 قد انصب على أعمال وصل تلك الحفريات ببعضها البعض وتأهيلها للزوار، لتشكل مدينة سياحية متكاملة تحت الأرض.

**جدول 6/1: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2012/8/1–2013/8/1**[12]

| المنطقة | | الجهة الجنوبية | الجهة الغربية | الجهة الشمالية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| نوع الحفريات | مكتملة | 5 | 12 | 0 | **17** |
| | نشطة | 12 | 13 | 5 | **30** |
| المجموع | | **17** | **25** | **5** | **47** |

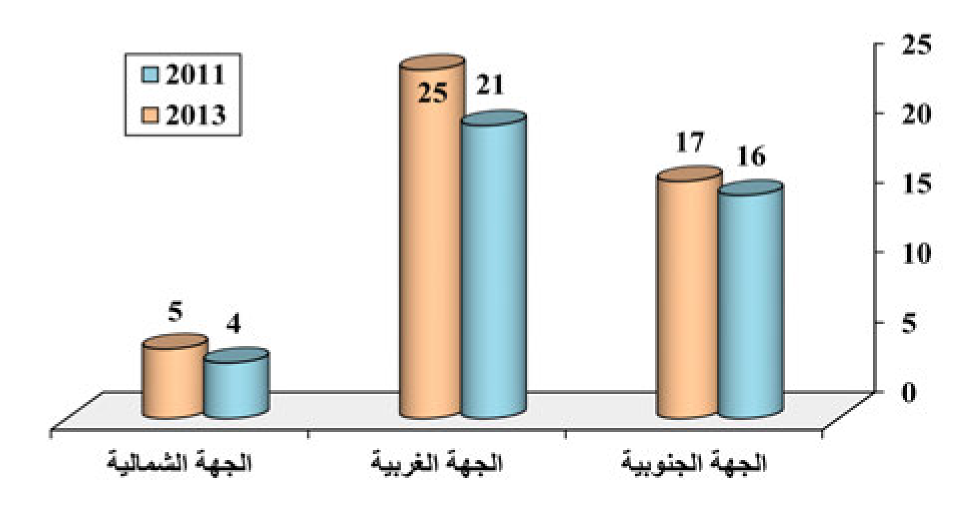
تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها
في الفترة 2012/8/1–2013/8/1




جدول 6/2: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها
في الفترة 2011/8/21–2013/8/1[13]

| المنطقة | العدد في 2011/8/21 | العدد في 2013/8/1 | نسبة التغير (%) |
|---|---|---|---|
| الجهة الجنوبية | 16 | 17 | 6 |
| الجهة الغربية | 21 | 25 | 19 |
| الجهة الشمالية | 4 | 5 | 25 |
| المجموع | **41** | **47** | **15** |

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها
في الفترة 2011/8/21–2013/8/1



شهدت سنة 2013 تبلور تصور جديد للإنشاءات في محيط المسجد الأقصى المبارك، وبالذات في المنطقة المحيطة بحائط البراق؛ فبعد أن كانت خطة "القدس القديمة" المعروفة باسم "كيدم يروشلايم" قد قدَّمت في سنة 2007 تصوراً شمل تأسيس معهد ديني في الطرف الغربي لساحة البراق، وكنيس فوق المدرسة التنكزية، فقد باتت تلك الخطة اليوم بمثابة خطة الحد الأدنى التي تتوافق عليها مختلف الأطياف الصهيونية، وتسعى لتحقيق إضافات عليها تتفاوت من فريق إلى آخر. وقد بقيت الإضافات محل جدل إلى أن شهدت سنة 2013 إقرار مجموعة أبنية جديدة غرب المسجد الأقصى شملت:

1. معهد المعبد The Temple Institute وبيت الجوهر مكان المعهد التوراتي الذي كان مقترحاً في مخطط "القدس القديمة"، وهي أبنية أكبر مساحة وأعلى ارتفاعاً من المعهد المقترح.
2. خطة تأسيس "بيت شتراوس" Strauss House: كبناء تهويدي جديد شمال ساحة البراق مكون من ثلاثة طوابق وبمساحة 900 متر مربع[14]، مكان المبنى ذي الطابق الواحد الذي كان مقترحاً سابقاً، وكانت مخططاته قد طرحت للإقرار سنة 2010، وفي 2013/2/6 هدمت قناطر حجرية في المنطقة لحفر أساسات هذا المجمع[15].
3. مخطط شارانسكي Natan Sharansky: لبناء أدراج واسعة وساحات على مستوى ساحة البراق نفسه من جهة الجنوب، بحيث تشكل توسعة لساحة البراق (المبكى)، أو ما يعرف باللغة الإنجليزية Western Wall Plaza.

**صورة كيدم 1**



## خطة توسعة ساحة البراق (المبكى)[16]




## صورة بيت شتراوس



أما من جهة الجنوب، فقد أُقر في 2012/2/13 مخطط بناء المشروع الأهم والأكبر في "خطة القدس القديمة"، وبات اليوم يُعرف بـ"مركز القِدَم"، وسيبنى في سلوان قبالة أسوار البلدة القديمة للقدس على أرض تبلغ مساحتها 5,420م$^2$، وسيتكون من أربعة طوابق بمساحة بناء إجمالية تصل إلى 16,032م$^2$، ما يجعله أضخم معلم تهويدي أُقر حتى الآن في محيط المسجد الأقصى من الجهات الأربع[17].

**صورة مخطط مركز القِدَم في سلوان**



**قضية تلة المغاربة[18]:**

كانت سلطات الاحتلال قد حددت مهلة شهر من تاريخ 2011/10/28 لهدم تلة المغاربة، ما أثار في ذلك الوقت موجة من التحركات الشعبية في مصر والأردن والداخل الفلسطيني، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أمامها للتراجع عن خطة الهدم في اللحظات الأخيرة من مساء 2011/11/27. عقب هذا التراجع، جُمّد العمل في الموقع لعدة أشهر، لكنه استؤنف بدءاً من أيار/ مايو 2012 بشكل صامت، واستخدمت في عمليات الهدم الفؤوس والمعاول تجنباً للفت النظر وحتى لا تتسبب أعمال الهدم بأيّ أنشطة احتجاجية[19]. وقد أفادت تقارير صحفية في 2012/7/9 بأن شاحنة محملة بالأتربة والركام قد أُخرجت من الموقع في تلك الليلة[20]. على مستوى اليونسكو، ما يزال بند "طريق المغاربة الصاعد"، وهو الاسم الفني للتلة، بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس التنفيذي لليونسكو، دون أن يتحقق في هذا الملف أيّ اختراق يذكر.

**ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:**

شهدت سنة 2013 تكثيفاً عالياً لاقتحامات المسجد الأقصى كماً ونوعاً، ولعل أبرز التطورات في هذا المجال يمكن تلخيصها بالآتي:

1. قيادة الشخصيات الرسمية للاقتحامات: فمع وصول شخصيات من جماعات المعبد إلى مواقع نيابية ووزارية متقدمة، باتت تلك الشخصيات تتولى الدعوة للاقتحام والتشجيع عليها، وتصدَّر وزير الإسكان أوري أريل ونائب رئيس الكنيست موشيه فيجلين دعوات الاقتحام المتتالية للمسجد.

2. الاقتحامات الدورية لأفراد الجيش: إذ أُدخل في الجيش برنامج جديد لتعريف المجندين بـ"جبل المعبد"، ينفذ بموجبه اقتحامان أسبوعيان، اقتحام للمجندين الذكور، وآخر للمجندات الإناث، وتضم كل مجموعة في العادة ستين مجنداً أو مجندة، وتفرض الشرطة الإسرائيلية بالتزامن مع هذا الاقتحام إغلاقاً تاماً للمسجد في أغلب الأحيان.



صورة لاقتحامات الجنود



صورة لاقتحامات المجندات

أما على مستوى التدخل في إدارة المسجد فقد كثفت قوات الاحتلال القيود التي تفرضها على المصلين في المسجد، وأقيمت صلوات الجمعة في 15 و22 و2013/3/29 والمسجد شبه فارغ من المصلين تقريباً، وأخضعت أعمال الترميم التي قامت بها الأوقاف لمراقبة لصيقة، وأجرت الشرطة الإسرائيلية جولات تفتيش على تلك الأعمال وقامت بتصويرها وأوقفت العمل بها، بل واستدعت طواقم الأوقاف التي تعمل فيها للتحقيق كما حصل في 2013/5/28[21].

وقد تطور خلال العامين الماضيين سياسة منع موظفي الأوقاف من دخول المسجد الأقصى المبارك، إذ أصدرت سلطات الاحتلال في 2012/9/6، أمراً بمنع مدير المسجد الأقصى الشيخ ناجح بكيرات من دخوله بعد ثلاثة أيام فقط من تعيينه، واعتقلته في 2012/9/16 مدة يومين لاقترابه من المسجد الأقصى مسافة تقل عن عشرين متراً[22]، وقد جُدد هذا المنع في 2013/3/3[23]، وأعيد تجديده

مرة أخرى في 2013/9/11[24]. في مقابل ذلك، اكتفت وزارة الأوقاف الأردنية بإدانة هذا المنع بعد فرضه بأيام[25]، ومع تجديد المنع مرتين لم تجد أمامها إلا تنحية الشيخ ناجح بكيرات من منصبه مديراً للمسجد الأقصى في 2014/2/17.

## 2. المقدسات الإسلامية في القدس:

كانت مقبرة مأمن الله، الواقعة إلى الغرب من البلدة القديمة للقدس، المَقْدَس الإسلامي الأبرز الذي تعرض للانتهاك خلال هذه الفترة، إذ تواصلت أعمال الحفر فيها لتأسيس "مركز الكرامة الإنسانية – التسامح"، وقد كشفت مؤسسة الأقصى في 2013/3/19 عن عشر مخططات تهويدية للمقبرة تبتلع بالكامل مساحة الـ 25 دونماً المتبقية منها، بينها تطوير لـ"حديقة الاستقلال"، ومخزن لآليات البلدية، وممرات للمشي والتنزه، ومجمع للمحاكم[26]، وقد عادت الحكومة الإسرائيلية وأعلنت في 2013/6/10 تراجعها عن مشروع بناء مجمع المحاكم على أرض المقبرة[27]، مع بقاء بقية المشروعات قائمة.

## 3. المقدسات المسيحية في القدس:

### أ. اتفاقية الفاتيكان:

في مطلع سنة 2012 أعلنت اللجنة المشتركة بين الفاتيكان و"إسرائيل" لمناقشة مصير أملاك الفاتيكان وامتيازاته الضرائبية عن تحقيق تقدم على طريق توقيع اتفاق ينظم هذه المسألة بين الطرفين، وجرى تحديد حزيران/ يونيو 2012 كموعد لانعقاد الجولة التالية من الجولات التفاوضية أملاً في الوصول إلى اتفاق[28]. لم يعلن الفاتيكان فحوى الاتفاق المرتقب، وهو ما ترك مجالاً واسعاً للتخمين. وتتلخص نقاط الخطورة التي حذرت منها مصادر فلسطينية وعربية متعددة في السلطة الفلسطينية والأردن والمغرب[29]، في نقطتين أساسيتين:

1. أن الاتفاقية قد تعترف ضمناً بالسيادة الإسرائيلية على القدس والأراضي المحتلة سنة 1967، إذ إن التصرف بأملاك الكنيسة في مدينة القدس سيتم باتفاق مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيّما تلك الأملاك في الشطر الشرقي من المدينة، وهو ما يعني تسليم الفاتيكان الضمني —بما يمثله من ثقل ديني— بشرعية السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي.

2. المصير المبهم لصالة العشاء الأخير، إذ تعتقد عدد من الطوائف المسيحية بأن العشاء الأخير الموصوف في الإنجيل لعيسى عليه السلام مع حوارييه قد تمّ في القاعة العلوية من المبنى المعروف اليوم بمسجد ومقام النبي داوود، وهو مقام كان تحت الرعاية التاريخية لعائلة الدجاني المقدسية، وكان المسيحيون قبل الاحتلال يتمكنون من زيارة هذه القاعة داخل المقام.

بعد احتلال المدينة سنة 1948، سلَّمت سلطات الاحتلال إدارة المكان لوزارة الأديان الإسرائيلية، وتمّ تحويل المقام إلى كنيس لليهود السفارديم Sephardim. وقد تسرب للإعلام خلال سنة 2012 بأن الفاتيكان قد يوافق على بقاء المبنى تحت الإدارة اليهودية مقابل السماح للرهبان الفرنسيسكان بإدارة قاعة العشاء الأخير، أو زيارتها في أوقات محددة من السنة.

وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2013، كان التفاوض على هذه الاتفاقية ما يزال جارياً، ولم تصل بعد إلى مرحلة التوقيع.

**ب. الاعتداء على الكنائس والأديرة:**

شهدت سنتا 2012–2013 تكثيفاً في اعتداءات حركة "دفع الثمن" (Tag Mehir (price tag Organization الاستيطانية، وهي اعتداءات طالت المقدسات المسيحية بالإحراق وبكتابة العبارات المسيئة. وقد سُجل في 2012/2/7 اعتداء على دير المصلبة[30]، وفي 2012/2/20 نفذ اعتداء مشابه على الكنيسة المعمدانية غربي القدس[31]، أما في 2012/9/4 فقد أحرق مدخل دير اللطرون غربي القدس، وكتبت على جدرانه عبارات مسيئة[32].

**ج. تضاؤل عدد المسيحيين في القدس:**

ما يزال الوجود المسيحي العربي يواجه خطر الانقراض، فمع نهاية سنة 2012 بلغ عدد المسيحيين العرب في مدينة القدس 11,800 شخصاً فقط[33]، أي بزيادة طفيفة قدرها 200 شخصاً على مدى سنتين. إذ كان عددهم سنة 2010 يبلغ 11,600 شخصاً[34]، وهم بذلك يشكلون أقل من 4% من السكان العرب للمدينة مع نهاية سنة 2012، وأقل من 1.5% من إجمالي سكان المدينة للسنة ذاتها.

## 4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين:

واصلت حركة دفع الثمن الاستيطانية المتطرفة اعتداءاتها على المقدسات الإسلامية والمسيحية خلال سنتي 2012–2013، وواصل أفرادها كذلك الإفلات من أيّ محاسبة. ورفضت الحكومة الإسرائيلية في 2013/6/17 تصنيف هذه الحركة كحركة إرهابية[35]. ويبدو أن الدولة الصهيونية مرتاحة للدور الذي تمارسه هذه الحركة في إرهاب الفلسطينيين وإشعارهم بالتهديد الدائم.

فخلال سنة 2012، أحصت مؤسسة التضامن 18 اعتداء على المقدسات معظمها كانت من تنفيذ حركة دفع الثمن الاستيطانية المتطرفة، إضافة إلى دمار كلي أو جزئي لحق بـ 34 مسجداً خلال عملية عمود السحاب أو حجارة السجيل على قطاع غزة. كما أحصت 13 اعتداء خلال سنة 2013، أي بمجموع 31 اعتداء على مدى سنتين، يفصّلها الجدول الآتي:

## جدول 6/3: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات في بقية أنحاء فلسطين التاريخية 2012–2013[63]

| التاريخ | الحدث |
|---|---|
| 2012/1/3 | سلطات الاحتلال تصادر مكبرات الصوت الخاصة بمسجد محمد الفاتح في مدينة يافا المحتلة سنة 1948 وتمنع الأذان. |
| 2012/1/11 | مجموعة من المستوطنين تكتب شعارات مسيئة للإسلام والرسول محمد ﷺ على جدران مسجد علي بن أبي طالب في قرية دير استيا قضاء سلفيت. |
| 2012/1/25 | مجموعة من المستوطنين تحطم عدداً من القبور في مقبرة مدينة بيسان المحتلة سنة 1948. |
| 2012/2/13 | المحكمة الإسرائيلية العليا تصدر قراراً يقضي بمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مسجد سلمان الفارسي في قرية بورين قضاء مدينة نابلس. |
| 2012/2/19 | متطرفون يهود يلحقون أضراراً بمسجد وادي عارة في الأراضي المحتلة سنة 1948. |
| 2012/2/27 | مجموعة كبيرة من المستوطنين تقتحم مسجد النبي يونس في بلدة حلحول شمال الخليل ويؤدون طقوس يهودية داخل المسجد. |
| 2012/4/9 | بلدية عسقلان المحتلة سنة 1948 تحول المقبرة الإسلامية في المدينة إلى موقف للسيارات. |
| 2012/4/10 | جرافات الاحتلال تهدم ضريح الشهيد عز الدين القسام في المقبرة الإسلامية في مدينة يافا المحتلة سنة 1948. |
| 2012/6/18 | مستوطنون يهود يحرقون مسجد قرية جبع شمال شرق القدس المحتلة. |
| 2012/7/10 | شركة إسرائيلية تشرع بحفريات ضخمة في مقبرة الشيخ مؤنس قضاء يافا المحتلة سنة 1948، لبناء سكن طلابي لجامعة تل أبيب. |
| 2012/7/18 | عضو الكنيست المتطرف ميخائيل بن آري Michael Ben Ari يمزق نسخة من الإنجيل أمام وسائل الإعلام ويصفه بأنه "كتاب حقير". |
| 2012/7/23 | وزارة الإسكان الإسرائيلية تجرف عشرات القبور الإسلامية في مقبرة قرية مجدل صادق المهجرة سنة 1948. |
| 2012/8/10 | عدد من عناصر الشرطة الإسرائيلية يقتحمون مسجد بلدة الطيرة المحتلة سنة 1948 ويفتشونه. |
| 2012/8/27 | قوات الاحتلال تسلّم لجنة إعمار مسجد أبو عبيدة في وادي السمن جنوب الخليل قراراً بوقف عمليات البناء في المسجد. |
| 2012/9/13 | مستوطنون متطرفون يخطّون شعارات عنصرية باللغة العبرية على جدران مسجد سلمان الفارسي في مدينة الخليل. |
| 2012/11/19 | مستوطنون يحرقون مدخل مسجد الرباط في قرية عوريف قضاء مدينة نابلس. |
| 2012/12/4 | جرافات الاحتلال تهدم مسجد المفقرة في بلدة يطا قضاء الخليل وذلك للمرة الثانية خلال سنتين. |
| 2012/12/24 | جنود الاحتلال يقتحمون مسجد التقوى في قرية فحمة قضاء جنين. |
| 2013/1/2 | عشرات المستوطنين المسلحين يقتحمون مسجد الحميدية الأثريّ في بلدة الخضر قضاء بيت لحم، بعد أن قاموا بخلع أحد نوافذه. |
| 2013/1/14 | وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان يقتحم المسجد الإبراهيمي في الخليل، برفقة عدد من زعماء المستوطنين والصحفيين. |
| 2013/1/27 | قوات الاحتلال تداهم مسجد المرابطين في بلدة العيزرية، وتشن حملة تفتيش واسعة داخل المسجد. |
| 2013/4/7 | مستوطنون يخطون شعارات عنصرية وتهديدات للعرب، على جدران مسجد بلال بن رباح ومسجد صلاح الدين الأيوبي، في قرية تقوع قضاء بيت لحم. |
| 2013/4/24 | عشرات جنود الاحتلال يقتحمون مسجد حليمة السعدية في مدينة جنين. |
| 2013/4/30 | عشرات المستوطنين يهاجمون مسجد الرباط في قرية عوريف في نابلس ويتلفون محتوياته. |
| 2013/5/12 | مجموعة من المستوطنين تنبش عدداً من القبور الموجودة في قرية الساوية قرب نابلس. |
| 2013/5/13 | مستوطنون يكتبون شعارات عنصرية على مسجد في قرية أم القطف في وادي عارة داخل المناطق المحتلة سنة 1948. |
| 2013/6/13 | متطرفون يهود يخطّون شعارات عنصرية ويرسمون نجوماً سداسية، على عدد من القبور في المقبرة المسيحية الأرثوذكسية في مدينة يافا داخل المناطق المحتلة سنة 1948. |
| 2013/8/21 | مستوطنون متطرفون من حركة دفع الثمن يكتبون شعارات عنصرية على جدار دير بيت جمال في القدس، ويلقون عليه زجاجة حارقة. |
| 2013/10/6 | مستوطنون يخطون شعارات عنصرية على جدران مسجد في قرية بيت إكسا شمال غرب القدس ويحاولون اقتحامه. |
| 2013/10/9 | مستوطنون يرسمون نجوماً سداسية على جدران أحد مساجد قرية برقة قرب نابلس. |
| 2013/12/8 | مستوطنون يكتبون عبارات مسيئة على جدران مسجد الهدى في باقة الغربية المحتلة سنة 1948. |

## ثانياً: سكان القدس في ظلّ الاحتلال

بقي هاجس الديموغرافيا في قلب الهواجس الصهيونية تجاه مدينة القدس، وإذا كانت أجندة تقسيم المسجد الأقصى تحظى بدعم جماعة ضغط من النواب والوزراء، فإن الحد من نمو السكان العرب وتعديل النسب السكانية لصالح السكان اليهود في المدينة هي سياسة معلنة ومحلُّ إجماعٍ لدى الحكومات الصهيونية المتعاقبة؛ وهي الهدف المركزي للمخطط العمراني المعروف بـ"الخطة الهيكلية 2020". باتت أجهزة الدولة، في مواجهة المعضلة المستمرة للهجرة الداخلية لليهود إلى خارج القدس (بشكل يستنزف الزيادة الطبيعية والمهاجرين الجدد من الخارج) تعوّل على طرد السكان العرب، أكثر مما تعول على النجاح في جذب السكان اليهود إلى المدينة، وعلى إبعاد العرب على الأقل عن الأحياء المركزية من حول البلدة القديمة، أملاً في الاستحواذ على هذا المركز.

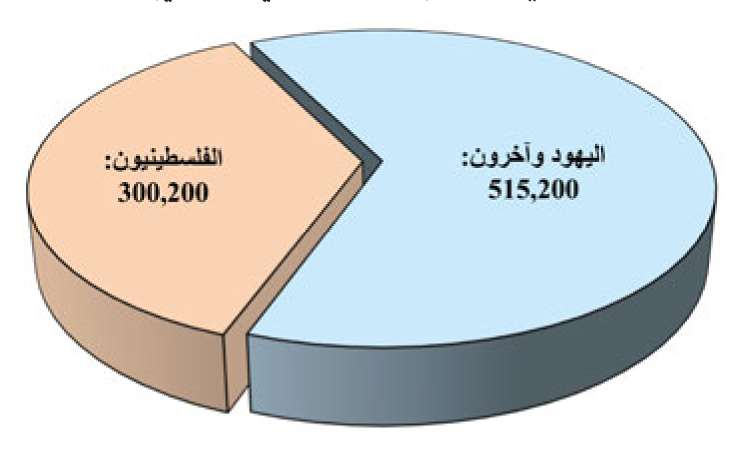
### 1. واقع المعركة السكانية[37]:

**جدول 6/4: تطور أعداد السكان في القدس (بشقيها الشرقي والغربي) 2010–2012[38]**

| الفئة | السنة | عدد السكان | النسبة السنوية للنمو السكاني (%) | النسبة إلى إجمالي السكان (%) |
|---|---|---|---|---|
| الفلسطينيون | 2010 | 283,900 | 2.9 | 36 |
| | 2011 | 293,000 | 3.2 | 36.4 |
| | 2012 | 300,200 | 2.6 | 36.8 |
| اليهود وآخرون* | 2010 | 504,200 | 1.4 | 64 |
| | 2011 | 511,400 | 1.4 | 63.6 |
| | 2012 | 515,200 | 0.9 | 63.2 |

* تشمل هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً، ويبلغ عدد الآخرين لسنة 2012 قرابة 12,400، ويشكلون 1.5% من سكان المدينة.

**أعدد السكان في القدس (بشقيها الشرقي والغربي) 2012**



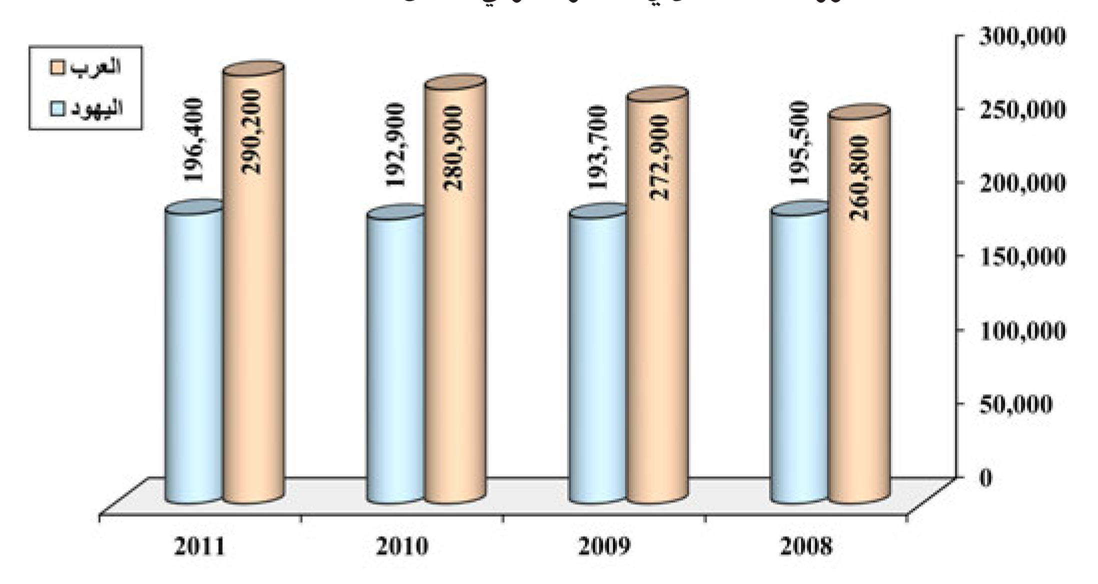
والجدول أعلاه يُنبئنا بأن النمو السكاني للمقدسيين ما زال يسير في معدلات تتفوق على النمو السكاني لليهود، وبأن نسبة الفلسطينيين من سكان المدينة ما تزال في ازدياد. لكن لا بدّ من التنبه لما لا تخبرنا به المصادر الإحصائية الإسرائيلية، وهو أن نسبة غير معروفة بدقة من السكان العرب تسكن اليوم خارج الحدود البلدية للقدس، نتيجة التضييق على السكن والظروف الطاردة للسكان العرب في المدينة، وهؤلاء قد يفقدون بطاقات إقامتهم في القدس، إذا ما تمكنت سلطات الاحتلال من التوصل لآلية للتثبت من أماكن سكنهم، وقررت عزلهم عن المدينة[39].

أما في الشطر الشرقي لمدينة القدس، فحسب معطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) فإن نسب السكان تطورت على مدى السنوات الأربع بين 2008–2011 على الشكل الآتي:

**جدول 6/5: تطور أعداد السكان في الشطر الشرقي للقدس 2008–2011**[40]

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|
| العرب | 260,800 | 272,900 | 280,900 | 290,200 |
| النسبة (%) | 57.2 | 58.5 | 59.3 | 59.6 |
| اليهود | 195,500 | 193,700 | 192,900 | 196,400 |
| النسبة (%) | 42.8 | 41.5 | 40.7 | 40.4 |


**تطور أعداد السكان في الشطر الشرقي للقدس 2008–2011**



والملاحظ هنا أن الاتجاه لاختلال الميزان الديموغرافي لصالح العرب حاضر بشكل أكبر في الشطر الشرقي من المدينة، وسرعة ازدياد نسبتهم إلى السكان اليهود في الشطر الشرقي أكبر، وهذا عائد إلى ضعف جاذبية الشطر الشرقي للسكان اليهود بالرغم من مشاريع الاستيطان العملاقة التي تبنى فيه.

وبالقراءة المتأنية لكتاب القدس الإحصائي السنوي لسنتي 2012 و2013، وللأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية المتعلقة بالقدس يتبين لدينا ما يلي:

أ. حتى نهاية سنة 2011 ما زال النمو السكاني لليهود في مدينة القدس دون نظيره في عموم دولة الاحتلال، والبالغ 1.7% مقارنة بـ 1.4% في القدس.

ب. يشكل اليهود المتدينون "الحريديم" 30% من السكان اليهود في القدس، مقارنة بـ 9% في عموم "إسرائيل"، وهذا ما يجعلهم حاضرين في القدس بأكثر من ثلاثة أضعاف حضورهم في المجتمع الإسرائيلي[41]، ويجعل منهم السبب الأول الطارد للسكان اليهود العلمانيين من المدينة.

ج. يؤثر الحريديم في المؤشرات الحيوية للسكان اليهود؛ حيث بلغ معدل الخصوبة للنساء اليهوديات في القدس 4.2 مواليد مقابل 3.9 مواليد للنساء العربيات سنة 2010[42]، وبلغ النمو الطبيعي للسكان اليهود (باستثناء عنصر الهجرة) في السنة ذاتها 23 لكل ألف مقابل 27 لكل ألف لدى العرب، بعد أن كان 19 لكل ألف لليهود في سنة 2000[43].

د. هذا الأثر في المؤشرات الحيوية لا ينعكس في النمو السكاني الإجمالي على أيّ حال، فالسكان المتدينون يطردون من العلمانيين أكثر مما تضيفه معدلات نموهم الطبيعي للمدينة. فخلال الفترة 2007–2011 دخل إلى المدينة 56,760 مهاجر يهودي من مناطق أخرى في "إسرائيل"، وخرج منها 89,830، فكانت محصلة الهجرة الداخلية على مدى خمس سنوات خروج 33,070 من سكان المدينة[44]، بينهم 7,500 غادروا خلال سنة 2011 وحدها[45].

هـ. لا تتمكن أرقام الهجرة الخارجية من تعويض الاستنزاف الذي تسببه الهجرة الداخلية السلبية من المدينة، وبالرغم من أن القدس كانت أكثر مدينة تمّ فيها إسكان مهاجرين يهود وافدين من الخارج في سنة 2011، إلا أن عدد أولئك المهاجرين لم يزد عن 2,300 مهاجر[46]، نتيجة اضمحلال الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" عموماً.

و. تتفاوت المستعمرات الكبرى داخل الحدود البلدية للقدس في قدرتها على جذب المستوطنين اليهود. وقد نجحت مخططات تطوير هذه المستعمرات وبناها التحتية في إعادة الجاذبية لبعضها مثل راموت ألون وجيلو. ولعل الجدول الآتي يوضح قدرة المستعمرات الكبرى على جذب السكان اليهود:

جدول 6/6: تطور أعداد السكان في أبرز مستعمرات القدس – سنوات مختارة[47]

| السنة | 1985 | 1992 | 2000 | 2006 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| بسجات زئيف Pisgat Ze'ev | 14,800 | 29,400 | 36,500 | 38,700 | 36,800 |
| نيفيه يعكوف Neve Yakov | | | 20,300 | 19,200 | 18,700 |
| راموت ألون Ramot Alon | 21,100 | 38,100 | 38,000 | 41,000 | 41,400 |
| جيلو Gilo | 23,900 | 30,400 | 28,400 | 25,400 | 27,800 |
| تلبيوت الشرقية Talpiot | 11,800 | 15,200 | 12,850 | 11,100 | 12,500 |

ز. في المقابل، تنبئ الأرقام عن وجود اتجاه محدود لدى السكان العرب لمغادرة الأحياء المركزية للقدس، والاتجاه إلى الأطراف، ويبدو أن السياسة الصهيونية المركزة نجحت في تحقيق ذلك؛ فالأحياء الطاردة كانت: البلدة القديمة التي غادرها 1,240 فلسطينياً، وغادر وادي الجوز 430، والشيخ جراح 430، وشعفاط 430. أما الأحياء المُستقبلة للسكان العرب في الهجرة الداخلية، فهي تلك التي عزلها الجدار خارج المدينة؛ حيث استقبل حي كفر عقب 1,060 فلسطينياً، ومخيم شعفاط 690، وعناتا الجديدة 360[48].

## 2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

### أ. تكثيف الضغط على حيّ البستان:

كانت سلطات الاحتلال قد اتخذت في سنة 2009 قراراً بهدم 88 عقاراً في حيّ البستان، وقد اتخذ أهالي الحي إجراءات قانونية أمام محاكم الاحتلال للاحتجاج على القرار، لكنهم شكلوا في الوقت عينه حالة شعبية احتجاجية، وأقاموا خيمة دائمة للاعتصام باتت مَحجّاً دائماً للمناصرين، وأقاموا فيها صلوات الجمعة، وكان تحركهم هذا مصدر حماية لهم من تنفيذ قرارات الهدم. بدأت بلدية الاحتلال باستخدام وسائل متعددة لكسر هذا التحرك الشعبي، فطرحت تسوية تهدف في ظاهرها إلى تخفيف خسارة السكان لكنها في الجوهر كانت تنقل الخلاف إلى صفوف السكان، إذ اقترحت هدم 29 عقار فقط من أصل 88، بمقابل أن يتشارك السكان معاً بقية العقارات. علاوة على ذلك، استهدفت قوات الاحتلال ناشطين في هذه اللجنة بعينهم، مثل الشيخ موسى عودة، الذي حكمت

عليه بالسجن لمدة ثلاثة شهور خلال سنة 2012 لرشقه جنود الاحتلال بالحجارة، كما تعمدت التنكيل بابنه الأصغر مسلم (12 عاماً) إذ اعتقلته أكثر من 12 مرة ووضعته تحت الحبس المنزلي.

حتى نهاية سنة 2012 لم تكن هذه السياسات قد نجحت في كسر التحرك الشعبي لأهالي البستان، فلجأت البلدية للتهديد بالهدم، إذ صرح مسؤولون فيها بأنهم سينفذون الهدم الجماعي في أيلول/ سبتمبر 2012 بحد أقصى إن لم يستجب السكان للتسوية المطروحة، لكنها مع حلول المهلة عادت ورفعت الأمر للكنيست في 2012/9/10، الذي ناقش القضية بدوره ثم أعلن أن اللجنة الخاصة بمراقب عام الدولة ستجري جولة في الحي في 2012/10/26 لبحث تطبيق قانون "البناء والتنظيم" عليه. وفي ظلّ هذا التهديد المتكرر، أرسلت بلدية الاحتلال طواقمها أكثر من 15 مرة خلال سنة 2012 وحدها ليوزعوا أوامر هدم، أو يصوروا ويأخذوا قياسات تمهيداً للهدم، لكنها لم تتمكن من هدم منزل واحد في حيّ البستان خلال عامين من الزمن. غير أن السلطات الإسرائيلية ما زالت تأمل أن تتمكن مع الوقت ومع استمرار الضغط على السكان من إنهاكهم وكسر تحركهم الشعبي.

### ب. تفريغ التجمعات البدوية شرق القدس:

مع بداية سنة 2011 تلقى سكان التجمعات البدوية لعرب الجهالين الواقعة في منطقة شرق القدس إنذارات بالإخلاء، وتبين حينها بأن جيش الاحتلال يخطط لتفريغ تلك المنطقة من السكان البدو بشكل تام تمهيداً لاستكمال مقاطع الجدار الشرقية التي تضم كتلة مستعمرات أدوميم Adumim Bloc إلى مدينة القدس. وخلال سنتي 2012–2013 تابع جيش الاحتلال حملته لتنفيذ الإخلاء بوتيرة هادئة محاولاً تجنب لفت الأنظار، وطاردهم على امتداد مناطق ترحالهم في محيط القدس لدفعهم للهجرة إلى نقاط التركز شمال غرب أريحا، حيث يريد أن يفرض عليهم الإقامة. ففي 2012/4/18 هدمت قوات الاحتلال 16 منشأة لعرب الجهالين في شمال القدس[49]، وفي 2012/6/8 هدمت لهم عدة مساكن وحظائر شرق المدينة[50]، واستمرت عمليات الدهم والهدم بشكل متباعد حتى مطلع سنة 2014 حيث هدمت 5 منشآت سكنية في 2014/2/17[51]، وهدمت في 2014/3/12 عدة منشآت سكنية وزراعية[52]. مع بداية حملة التهجير هذه، كان عدد عرب الجهالين في المنطقة يقدر بـ2,300 شخص[53]، ولم يعرف على وجه الدقة عدد الذين هاجروا منهم من المنطقة تحت وطأة هذه الإجراءات.

## 3. هدم المنازل والمنشآت:

بلغ عدد الوحدات السكنية المهدمة في القدس 61 منشأة سنة 2012، بينها 14 منشأة هدمها أصحابها هدماً ذاتياً، أما في سنة 2013 فبلغ عدد المنشآت المهدومة 106 منشآت، بينها 14 منشأة هدمها أصحابها هدماً ذاتياً[54].

## 4. تعمق الأزمة المعيشية للسكان الفلسطينيين:

تستمر الأرقام الصادرة عن المصادر الإسرائيلية بتأكيد الاتجاه العام للفقر لدى المقدسيين، والذي ثبت في محيط 70% منذ سنة 2009.

**جدول 6/7: نسب الفقر في مدينة القدس 2010–2011 (%)**[55]

| الفئة | 2010 | 2011 |
|---|---|---|
| بين العرب في القدس | 77 | 73 |
| بين اليهود في القدس | 25 | 24 |
| عموم "إسرائيل" | 24 | 25 |

وقد بين آخر مسح ميداني (المسح الاقتصادي الاجتماعي الذي أجري سنة 2008) بأن 100% من الأحياء العربية في القدس تصنف كأحياء فقيرة، بينما كانت 24% فقط من الأحياء اليهودية تقع في هذا التصنيف[56]. وإذا ما قورنت هذه البيانات ببيانات سوق العمل، والتي تقول بأن نسبة المشاركة في سوق العمل، لدى الذكور الفلسطينيين في القدس (16 عاماً فأكثر)، تبلغ 59% لسنة 2011، بينما تبلغ لدى اليهود 49%[57]؛ فسيكون الاستنتاج الواضح بأن هذا الفقر مفتعل، وناتج عن عملية إفقار منهجية.

## 5. الأوضاع الميدانية في القدس:

لا يمكن لدراسة تطورات القدس على مدى سنتي 2012–2013 أن تكتمل دون نظرة للوضع الميداني المشتعل الذي شهدته المدينة على مدى السنتين، وبالذات خلال سنة 2012، ويبين البحث الإحصائي بناء على المراجعة اليومية للأحداث في المدينة بأن سنة 2012 وحدها شهدت 78 مواجهة، بالإضافة إلى 6 عمليات طعن بالسكين و21 عملية أخرى، قادت إلى إصابات في صفوف الاحتلال، سواء باستخدام القنابل الحارقة أم الضرب أم الحرق. وكانت العيسوية وسلوان ومخيم شعفاط والبلدة القديمة للقدس البؤر الأساسية لهذا الاشتعال، الذي كان ينتهي عند حاجز قلنديا، ولا يجد له صدىً أو تجاوباً في الضفة الغربية[58].

وشكلت الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى، واقتحامات طواقم البلدية وأوامر الهدم التي توزعها في الأحياء، وإضراب الأسرى عن الطعام، وبالذات إضراب الأسير المقدسي سامر العيساوي المحاور الأساسية للاشتعال في المدينة.

## ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس:

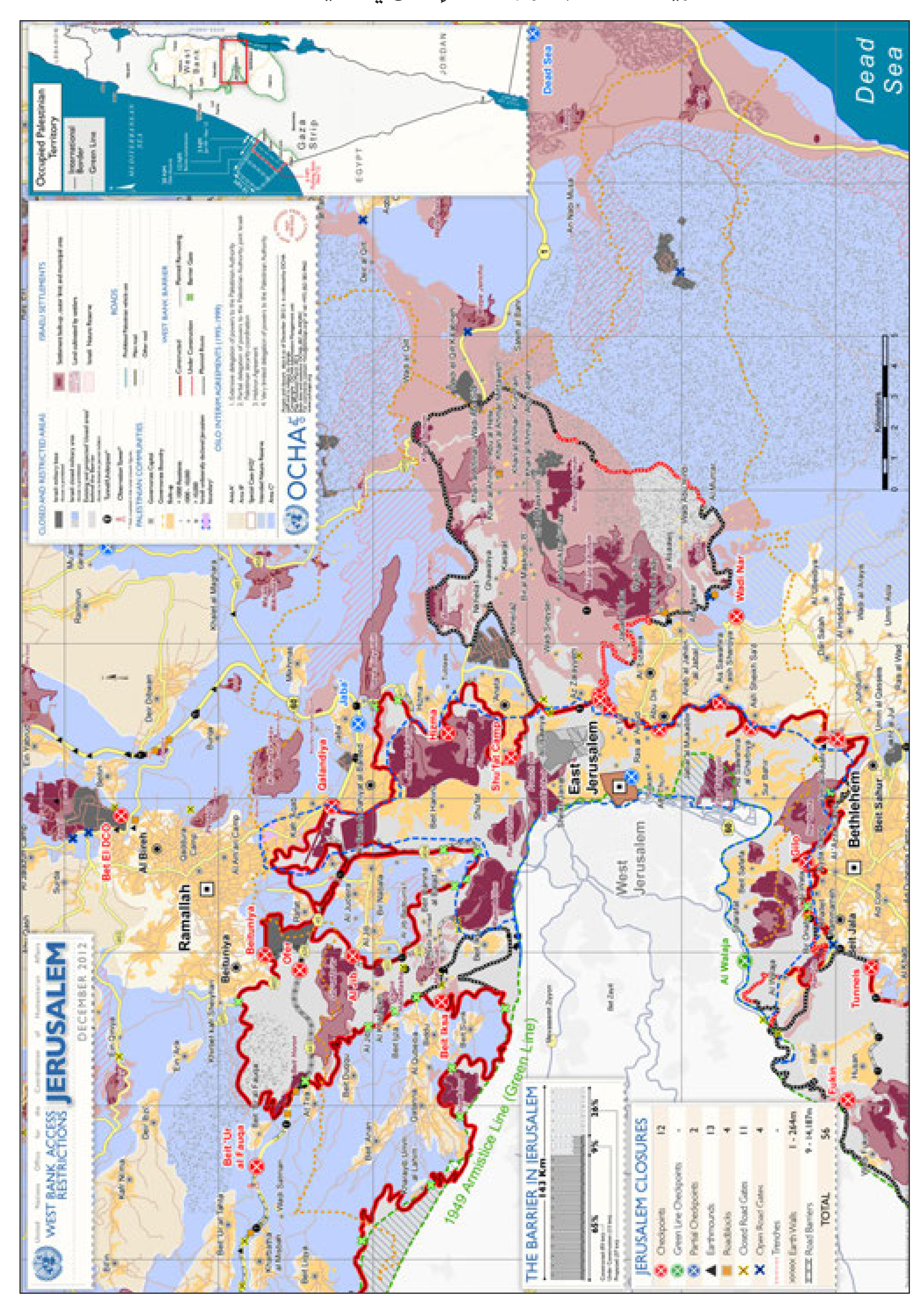
### 1. تطور العمل بالجدار حول القدس:

على الرغم من التلويح الإعلامي المتكرر من حكومة الاحتلال بإنهاء القاطع الشرقي من الجدار حول مدينة القدس، والذي يضم مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adumim وكتل المستعمرات المحيطة بها إلى حدود القدس، ضمن ما يعرف بمشروع إي واحد E1، فواقع الأمر أن العمل في المقاطع المذكورة بقي على حاله خلال سنة 2012، وتفيد إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs–occupied Palestinian territories (OCHA–oPt) أن ما أضيف إلى الجدار خلال الفترة المذكورة كان ثلاثة كيلومترات فقط في الجزء المحيط بقلنديا من جهة الغرب، في أقصى شمال القدس، ليكمل بذلك عزل قلنديا عن امتداداتها الفلسطينية بشكل تام. أما التطورات المتعلقة بالجدار، فيوضحها الجدول الآتي:

**جدول 6/8: تطور العمل بالجدار حول القدس في الفترة**
**كانون الأول/ ديسمبر 2011 – كانون الأول/ ديسمبر 2012**[59]

| الفئة | 2011 | 2012 |
|---|---|---|
| الطول المكتمل من الجدار (كم) | 90 | 93 |
| النسبة (%) | 63 | 65 |
| المقاطع قيد العمل من الجدار (كم) | 14 | 13 |
| النسبة (%) | 10 | 9 |
| المقاطع المخططة للتنفيذ (كم) | 38 | 37 |
| النسبة (%) | 27 | 26 |
| **الطول الإجمالي للجدار (كم)** | **142** | **143** |

خريطة 6/2: الجدار ونقاط الإغلاق في محيط القدس[60]



## 2. تعزيز الاستيطان جنوباً وشمالاً:

شهدت سنتا 2012–2013 وتيرة منتظمة للاستيطان خلالهما، إذ أقر خلال سنة 2012 بناء 12,244 وحدة سكنية، بينما شهدت سنة 2013 إقرار 11,066 وحدة سكنية جديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، إلا أن هذه السنة شهدت توزيعاً جغرافياً أكبر لتلك القرارات، وبلغ عدد المستعمرات التي حظيت بإقرار وحدات سكنية جديدة 36 مستعمرة شملت معظم أنحاء الضفة الغربية.

**جدول 6/9: الوحدات السكنية المقرة أو المطروحة للبناء في مستعمرات القدس وباقي الضفة الغربية 2012–2013**[61]

| المنطقة | المستعمرة | 2012 | | 2013 | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء | مجموع الوحدات السكنية في المنطقة | عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء | مجموع الوحدات السكنية في المنطقة | |
| القدس | رامات شلومو Ramat Shlomo | 1,500 | 10,558 | 1,918 | 3,904 | **14,462** |
| | جيلو | 942 | | 891 | | |
| | جفعات هماتوس Givat HaMatos | 4,627 | | – | | |
| | هار حوما Har Homa | 168 | | 210 | | |
| | معاليه أدوميم | 2,490 (منطقة إي واحد عموماً) | | 204 | | |
| | كفار أدوميم Kfar Adumim | | | 329 | | |
| | بسجات زئيف | – | | 183 | | |
| | جفعات زئيف Giv'at Ze'ev | 831 | | 131 | | |
| | كوخاف يعقوف Kochav Yaakov | – | | 38 | | |
| سلفيت | إيلي زهاف Alei Zahav | – | – | 1,144 | 2,292 | **2,292** |
| | بروخين Bruchin | – | | 550 | | |
| | إلكانا Elkana | – | | 284 | | |
| | ياكير Yaqir | – | | 160 | | |
| | أريل | – | | 135 | | |
| | كريات نيتافيم Kiryat Netafim | – | | 19 | | |
| رام الله | موديعين عيليت Modi'in Ilit | – | 106 | 992 | 2,099 | **2,205** |
| | تلمون Talmon | – | | 559 | | |
| | بيت إيل Beit El | – | | 326 | | |
| | شيلو Shilo | – | | 142 | | |
| | آدم Adam | 106 | | 80 | | |

| المنطقة | المستعمرة | 2012 | | 2013 | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء | مجموع الوحدات السكنية في المنطقة | عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء | مجموع الوحدات السكنية في المنطقة | |
| نابلس | Itamar إيتمار | – | 452 | 675 | 1,217 | **1,669** |
| | Gilgal جلجال | – | | 234 | | |
| | كارني شمرون Karnei Shomron | 350 | | 218 | | |
| | Immanuel إيمانويل | 102 | | – | | |
| | Bracha براخا | – | | 90 | | |
| بيت لحم | Beitar Ilit بيتار عيليت | 398 | 1,128 | 322 | 601 | **1,729** |
| | Efrat إفرات | 207 | | 155 | | |
| | جيفعوت | 523 | | – | | |
| | ألون شفوت Alon Shvut | – | | 60 | | |
| | Nokdim نوكديم | – | | 40 | | |
| | Tko'a تكواع | – | | 24 | | |
| الخليل | Sansana سنسانا | – | – | 325 | 700 | **700** |
| | Ma'on ماعون | – | | 230 | | |
| | Karmiel كرميئيل | – | | 97 | | |
| | Tene تينة | – | | 48 | | |
| طوباس | Rotem روتم | – | – | 170 | 170 | **170** |
| قلقيلية | Elmatan ألماتان | – | – | 37 | 52 | **52** |
| | ألفيه مناشيه Alfei Menashe | – | | 15 | | |
| أريحا | Almog ألموج | – | – | 31 | 31 | **31** |
| **المجموع** | | **12,244** | | **11,066** | | **23,310** |

أما في القدس على وجه الخصوص، فيمكن قراءة الاتجاهات والتطورات الأساسية للاستيطان فيها من خلال:

**استمرار تعزيز مستعمرات القاطع الجنوبي:**

خلال السنوات السابقة رُصد اتجاه إسرائيلي واضح لتعزيز مستعمرات جنوب القدس، المكونة أساساً من كتلة مستعمرات هار حوما وجيلو وهار جيلو Har Gilo، وأضيفت لها في سنة 2011 جفعات هماتوس كمستعمرة أساسية ضمن هذه الكتلة. ويمكن عَزْو هذا الاتجاه إلى محاولة البناء على النجاح الذي حققته مستعمرة هار حوما في اجتذاب السكان اليهود، بعد عدة نتائج مخيبة للآمال ظهرت في كتل المستعمرات الشرقية، والشمالية الشرقية إلى حدّ ما، فمستعمرة هار حوما قريبة جداً من المركز التجاري والعمراني اليهودي غربي القدس، كما ترتبط به بطريق مباشر، لا يمر بأي حيّ سكني فلسطيني.

خلال سنتي 2012–2013 لا يبدو أن الاتجاه العام لتعزيز مستعمرات الكتلة الجنوبية قد تغير، إذ أُقر في سنة 2012 بناء 5,737 وحدة سكنية في مستعمرات القاطع الجنوبي، شكلت 54.3% من إجمالي ما أقر في تلك السنة كما يمكن أن نستنتج من الجدول 6/9. العدد الأكبر من الوحدات السكنية كان في جفعات هماتوس، التي جرى إقرار خطة توسعتها بضربة واحدة ضمن ما عدَّته الحكومة الإسرائيلية "إجراءات عقابية" على قرار الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فأقرت بناء 4,627 وحدة سكنية بقرار واحد. أما سنة 2013 فشهدت إقرار بناء 1,101 وحدة سكنية في مستعمرات القاطع الجنوبي، أي نحو 28.2% من إجمالي الوحدات السكنية المقرة في القدس خلال تلك السنة. ويبدو أن تباطؤ وتيرة الإقرار سنة 2013 جاءت لإفساح المجال لتطبيق ما أقر من وحدات سكنية في القاطع الجنوبي على مدى سنتي 2011–2012 والبالغ عددها 17,064 وحدة سكنية[62]، ولإفساح المجال في الوقت عينه أمام إنجاز مشاريع البنى التحتية الحيوية لإنجاح التوسع في هذه المنطقة، وأهمها الطريق رقم 50 الذي سيشكل العصب الرابط لمستعمرات القاطع الجنوبي بالمركز اليهودي للمدينة غربي القدس، والذي تعول بلدية الاحتلال عليه في تعميم نجاح حالة هار حوما إلى سائر مستعمرات ذلك القاطع.

**رامات شلومو: محاولة للتعزيز من الشمال:**

كان من اللافت للنظر خلال سنتي 2012–2013 التوجُّه نحو تعزيز مستعمرات شمال البلدة القديمة، بالتوازي مع تعزيز مستعمرات القاطع الجنوبي، ومحاولة تحقيق اتصال جغرافي بين مستعمرات راموت ألون ورامات شلومو ورامات أشكول Ramat Eshkol، وهي مستعمرات تتمتع بالميزة نفسها التي تتمتع بها هار حوما جنوباً، وهي كونها متصلة بالمركز اليهودي غربي القدس اتصالاً مباشراً، وتشكل امتداداً طبيعياً له. لقد كانت محاولة تعزيز هذا القاطع من المستعمرات محل تساؤل ودراسة لدى المخططين الإسرائيليين، إذ إن عدد سكان مستعمرات هذا القاطع مستقر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ويحقق نمواً محدوداً، وقرار التوسع في البناء في هذه الكتلة يحمل قدراً من المخاطرة، لكن مؤشرات سنتي 2012–2013 تنبئ بتجاوز هذه المرحلة من التقييم فقد أقر بالفعل بناء 3,418 وحدة سكنية في تلك الكتلة خلال السنتين، كما يوضح الجدول 6/9؛ ولو جمعنا عدد الوحدات السكنية المقرة في قاطع مستعمرات الشمال: رامات شلومو وراموت ألون خلال السنوات 2011–2013، فسنجد أنها تحل في المرحلة الثانية من حيث تركز البناء الجديد فيها، بمجموع 4,953 وحدة سكنية على مدى ثلاث سنوات[63].

وإذا ما نظرنا للخريطة 6/3، فسنجد أن القاطعين الجنوبي والشمالي مجتمعين يشكلان عمودي التخطيط الأساسيين في تطويق البلدة القديمة وعزلها عن الكتلة السكانية العربية، كما أن كلا القاطعين يتميز بالخاصية ذاتها؛ فهما يشكلان امتداداً طبيعياً للمركز اليهودي غربي القدس، ويتصلان به اتصالاً مباشراً، مما قد يسمح بتحقيق جاذبية للسكان اليهود، ويشكل تطويراً أكثر تحفظاً وأكثر واقعية من محاولات التطوير السابقة في المستعمرات الشرقية.

**خريطة 6/3: المستعمرات في منطقة القدس**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

### كتلة أدوميم: بين السياسة والواقعية:

خلال سنتي 2012–2013 كانت كتلة أدوميم (الواقعة خارج الحدود البلدية التي أعلنها الاحتلال للقدس، والتي تشكل محاولة التمدد اليهودي الأساسية نحو الشرق) هي الكتلة الثالثة من حيث عدد الوحدات السكنية التي أقرت فيها، فعلى مدى سنتين أقر فيها 3,023 وحدة سكنية.

عند دراسة اتجاهات التوسع في كتلة أدوميم على مدى زمني أطول فسنجد أن التوسع خلال 2011 لم يزد عن 40 وحدة سكنية، بينما وصل في 2012 إلى 2,490 وحدة، وانخفض في 2013 إلى 414 وحدة، وقد جاء الإعلان سنة 2012 في اليوم التالي للتصويت على عضوية فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ضمن "الإجراءات العقابية" الإسرائيلية رداً على هذه الخطوة.

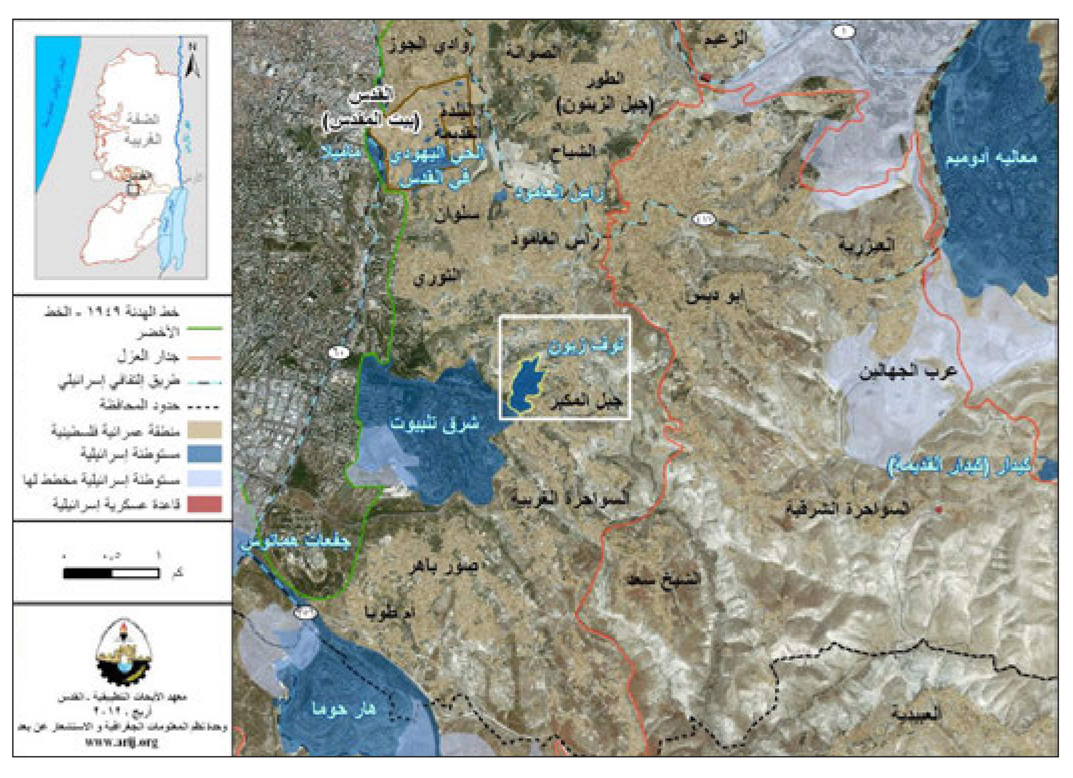
ولا يبدو أن التوسع باتجاه كتلة أدوميم يشكل سياسة ثابتة، بل جاء كردّ فعل متعمد على تطور سياسي استفز الحكومة الإسرائيلية، فكتلة أدوميم هي الكتلة الأعجز عن استقطاب السكان اليهود في محيط القدس. وبالرغم من كونها توازي بمساحتها مساحة بلدية القدس بأكملها إلا أن عدد السكان فيها لم يزد إلا بنحو سبعة آلاف مستوطن خلال عشر سنوات، حيث بلغ العدد في نهاية سنة 2011 نحو 36 ألف مستوطن[64]. في الوقت عينه، تشكَّل في السنوات الماضية موقف أمريكي وأوروبي يرى بأن توسع هذه الكتلة يقضي على آمال حلّ الدولتين، وهذا ما يسهم في ردع "إسرائيل" عن التوجه للتوسع فيها، أو حتى لإكمال مقاطع الجدار حولها، ويفسر استخدام التوسع في هذه الكتلة كردٍّ سياسي على تطورات ترى فيها "إسرائيل" من طرفها تهديداً لمصالحها.

### نوف زيون نحو المرحلة الثالثة:

بدأ مشروع نوف زيون Nof Zion كاستثمار لشركة "ديغال" للاستثمار العقاري Digal Investments & Holdings Ltd.، كمبادرة خاصة لتأسيس ضاحية سكنية راقية تخصص للأثرياء على السفح الشمالي لجبل المكبر في مواجهة البلدة القديمة للقدس، وكانت موجهة أساساً للمشترين اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية[65]، وقد انتهى العمل في المرحلة الأولى منه خلال سنة 2008 بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة. واجه مشروع نوف زيون في ذلك الوقت تعثراً في البيع والتسويق، حتى إن الشركة المستثمرة عرضت على أطراف عربية وإسلامية إمكانية بيع المرحلة بأكملها من خلال وسطاء[66]. بقي المشروع متعثراً حتى سنة 2011، حيث جرت تسوية أزمته المالية بدخول شركاء جدد، وبحصوله على رعاية وزارة الإسكان وبلدية الاحتلال في القدس لتخصص المستعمرة لليهود المتدينين، فاستؤنف العمل بالمرحلة الثانية التي انتهت في أواخر سنة 2013. وقد وضع وزير الإسكان الإسرائيلي حجر الأساس للمرحلة

الثالثة من هذه المستعمرة في آب/ أغسطس 2013[67]. وتطمح مراحل التوسع الثانية والثالثة إلى حلّ مشكلة عزلة هذه المستعمرة عن الأحياء السكنية اليهودية، من خلال محاولة ربطها بمستعمرة تلبيوت الشرقية الواقعة إلى الجنوب الغربي لنوف زيون.

**خريطة 6/4: مستعمرة نوف زيون**




في المحصلة، فقد شهدت سنتا 2012–2013 إقرار بناء 14,462 وحدة سكنية في مستعمرات القدس، تركزت بشكل أساسي على مستعمرات القاطع الجنوبي التي خصص لها 47% من تلك الوحدات السكنية، تليها مستعمرات القاطع الشمالي التي خصص لها 24% من الوحدات السكنية المقرة خلال السنتين. ولو أضيفت للتحليل الوحدات السكنية المقرة خلال سنة 2011 كما في الجدول 6/10، فيمكن استنتاج تغير أساسي في سياسات التخطيط الاستيطانية تجاه القدس؛ من التفكير بأطواق استيطانية مركزية وداخلية وخارجية لم تتمكن من تحقيق الجذب السكاني المأمول في ظلّ تباعدها وعزلتها عن المركز اليهودي غربي القدس، إلى سياسة أكثر واقعية وتحفظاً تتبنى تشكيل قاطعين استيطانيين عرضيين في الجنوب والشمال يتصلان بالمركز اليهودي غربي القدس اتصالاً مباشراً، ويشكلان امتداداً طبيعياً له، ويطوقان البلدة القديمة ويعزلانها عن معظم الكتلة السكانية الفلسطينية المتركزة في الأحياء الأبعد.

**جدول 6/10: أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستعمرات القدس وباقي الضفة الغربية 2011-2013**[68]

| الفئة | العدد | النسبة (%) | الطاقة الاستيعابية المتوقعة |
|---|---|---|---|
| الوحدات المقرة في القاطع الجنوبي | 18,165 | 44.6 | 61,761 |
| الوحدات المقرة في القاطع الشمالي | 4,953 | 12.2 | 16,840 |
| الوحدات المقرة في بقية مستعمرات القدس والضفة الغربية | 17,600 | 43.2 | 59,840 |
| إجمالي الوحدات المقرة | 40,718 | 100 | 138,441 |

### 3. بنى تحتية تعزز التواجد اليهودي:

يمكن قراءة اتجاهات الاستيطان ذاتها في البنى التحتية التي تعمل بلدية الاحتلال في القدس على تأسيسها، فقاطع المستعمرات الجنوبي يجري تعزيزه بالطريق الاستيطاني رقم 50 الذي يصله بالمركز اليهودي غربي القدس المحتلة، وقاطع المستعمرات الشمالي يجري تعزيزه بالطريق الاستيطاني رقم 21 الذي يصله بمنطقة عطاروت الصناعية المقامة على أراضي قلنديا، بينما يهدف مشروع القطار الهوائي إلى جذب المزيد من الزوار اليهود إلى المنطقة الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى حيث ساحة البراق والمعالم التهويدية من حولها.

**الطريق رقم 50:**

خلال سنة 2013 بدأت شركة تطوير القدس – موريا Moriah، التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بشق الطريق الاستيطاني رقم 50 الذي يهدف إلى تأمين ربط مباشر بين قاطع المستعمرات الجنوبي والمركز اليهودي غربي مدينة القدس، فيعزز بذلك فرص نجاح هذا القاطع في جذب السكان اليهود. يهدف هذا الطريق في الوقت عينه إلى ربط سكان كتلة غوش عتصيون الاستيطانية في بيت لحم بالمركز اليهودي لمدينة القدس من خلال اتصاله بالطريق الاستيطاني رقم 60 الواصل لتلك المستعمرات، مستحدثاً بذلك تواصلاً جغرافياً بين القدس بحدودها البلدية وكتلة غوش عتصيون جنوباً. وتبلغ الميزانية المقدرة لهذا الطريق نحو 1.1 مليار دولار، إذ سيكون طريقاً سريعاً متعدد

المسارب والخدمات، ويتوقع أن يلتهم 238 دونماً من أراضي بلدتي بيت صفافا وشرفات، وأن يحوِّل كلتا البلدتين إلى ضواحي هامشية لا تملك أيّ تواصل جغرافي مع أيّ كتلة سكانية فلسطينية في مدينة القدس[69].

**خريطة 6/5: الطريق رقم 50**




المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

### الطريق رقم 21:

في 2013/1/21 بدأت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على شقّ طريق يصل مستعمرة رامات شلومو، التي تشكل مركز التوسع في قاطع المستعمرات الشمالي، بمنطقة عطاروت الصناعية المقامة على أراضي قلنديا شمالاً، ويهدف الطريق إلى تعزيز الجذب السكاني لهذه المستعمرة بتوفير فرص عمل لسكانها في المنطقة الصناعية، حيث سيكونون الأقرب والأكثر قدرة على الوصول لمنشآت منطقة عطاروت الصناعية دون أن يضطروا للاحتكاك بالسكان الفلسطينيين في ضاحية بيت حنينا التي تفصل بين المنطقتين. من المتوقع أن يستمر إنشاء هذا الطريق حتى سنة 2015، وأن تصل تكلفته إلى قرابة 30 مليون دولار أمريكي[70].

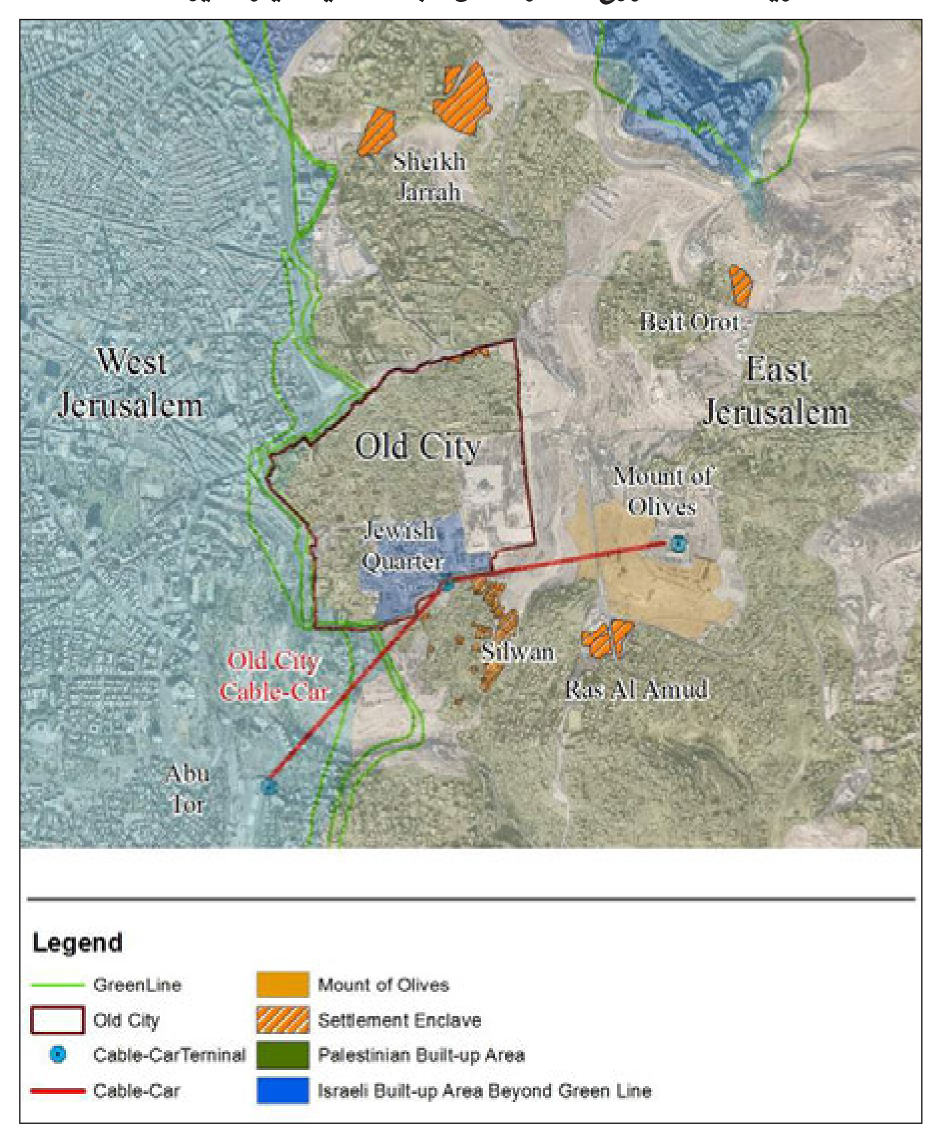
خريطة 6/6: الطريق رقم 21

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

### مشروع القطار الهوائي جنوب البلدة القديمة:

في 2013/5/1، نشرت بلدية القدس على موقعها الإلكتروني خطة لبناء قطار هوائي "تلفريك" لنقل الركاب إلى باب المغاربة مدخل ساحة البراق. وقالت البلدية إن هذا القطار سيتكون من خطين رئيسيين: الأول من جبل الزيتون، والثاني من غربي القدس، وتبلغ طاقة النقل القصوى لهذا القطار بالاتجاهين ما بين 4–6 آلاف مسافر في الساعة[71]. والواضح من المخطط بأن الهدف منه هو جلب أكبر عدد ممكن من السياح اليهود إلى منطقة حائط البراق والحي اليهودي، والتي تشكل بؤرة التواجد اليهودي في البلدة القديمة للقدس، وقد جاء الكشف عن هذا المخطط في أثناء الحملات الانتخابية لمرشحي الانتخابات البلدية في "إسرائيل"، والتي كان رئيس بلدية القدس نير بركات يستعد لخوضها في آب/ أغسطس 2013 أملاً في الفوز بولاية جديدة.

**خريطة 6/7: مشروع القطار المعلق للبلدة القديمة أيار/ مايو 2013**




## رابعاً: التطورات السياسية المتعلقة بالقدس:

### 1. تطورات الموقف الأمريكي من القدس:

شهدت سنة 2012 تطورات مهمة في الموقف الأمريكي من القدس، خصوصاً وأنها كانت سنة انتخابات، وشكلت فرصة سانحة للابتزاز الصهيوني وتحصيل المزيد من التنازلات، ويمكن إجمال هذه التطورات بما يلي:

أ. في 2012/7/31 صدر عن الخارجية الأمريكية تقرير الحريات الدينية في العالم International Religious Freedom Report لسنة 2011، وقد حمل هذا التقرير مواقف جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، فبعد أن كان يشار للمسجد بكلمة "الحرم الشريف/ جبل المعبد" تغير الترتيب ليصبح "جبل المعبد/ الحرم الشريف"، كما أزيلت الملاحظة المعتادة في تقارير 2009 و2010 وما قبلهما بداية التقرير والتي تقول بأن "الحرم الشريف هو أحد أقدس البقاع في الإسلام"، وبأن "اليهود يشيرون للمكان عينه باسم جبل المعبد"[72]، في تعديلات تشي بأن التقرير بات يتبنى تسمية "جبل المعبد" كتسمية أساسية للمكان. التطور الأبرز كان انتقاد التقرير لإجراءات الحكومة الإسرائيلية لكونها "تحرم غير المسلمين من فرصة العبادة في جبل المعبد"، منتقداً "السماح فقط للمسلمين بالصلاة" في المسجد، وممارسة الشرطة الإسرائيلية "بإخراج غير المسلمين إذا ظهر أنهم يؤدون صلوات"[73] كما انتقد سياسة الأوقاف الأردنية في "تقييد دخول غير المسلمين إلى المسجد الأقصى وقبة الصخرة" ويقصد التقرير هنا المسجد القبلي، كما أنه انتقد الأوقاف لـ"حظر ارتداء الرموز الدينية غير الإسلامية في الحرم الشريف".

لقد جاء هذا التقرير متقدماً على موقف الحكومة الإسرائيلية نفسها في هذا الشأن، ووضعها في موقع "الدفاع" عن نفسها و"تبرير" سياساتها في منع غير المسلمين من الصلاة في المسجد، وقد جاء تقرير الحريات الدينية لسنة 2012، والصادر منتصف سنة 2013 ليكرس الموقف ذاته[74]، وهذا يعني أن الموقف الأمريكي من المسجد الأقصى قد تغير بالفعل، ولم يكن الأمر مجرد خطأ أو موقف متسرع في التقرير السابق.

ب. إدراج بند "القدس عاصمة إسرائيل" بنداً على البرنامج لانتخابي للمرشحَين، الجمهوري والديموقراطي في السباق الرئاسي.

ج. وضع مؤسسة القدس الدولية، كبرى المؤسسات الشعبية العربية والإسلامية العاملة في مجال القدس على لائحة "الإرهاب" في 2012/10/4[75].

### 2. اتفاقية رعاية المقدسات:

في 2013/3/31 أُعلن في عمّان عن توقيع اتفاقية لرعاية القدس بين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس السلطة الفلسطينية، وعنونت لها وكالات الأنباء الأردنية والفلسطينية باسم "اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات". والمراجعة المتأنية لهذه الاتفاقية، وصفة الأطراف الموقعة عليها تخبر من الناحية العملية بأنها لا تحمل أيّ قيمة قانونية، بل ربما لا تحمل أكثر من الصفة الأدبية والاعتبارية.

فالطرف الفلسطيني الموقع لا يملك أيّ دور في القدس بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية، بل إن اتفاقية أوسلو تحرم عليه ذلك، وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة فلسطين المفترضة تملك الحق المستقبلي في القدس كجزء من حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأسره، وهو ما لم يتحقق بعد. وهذا ما يجرد هذه الاتفاقية من أيّ قيمة قانونية أو واقعية، سوى أنها تعترف بالأمر الواقع القائم وتكرسه أدبياً، وربما تفض أيّ اشتباك محتمل حول تمثيل القدس بعد قبول فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن وكالات الأنباء الرسمية ومختلف وسائل الإعلام التي تناقلت الخبر عنونت للاتفاقية بأنها "اتفاقية للدفاع عن القدس والمقدسات"، أو "لحماية المسجد الأقصى والمقدسات"، إلا أن الاتفاقية لا تذكر كلمة "حماية" أو شيئاً من مشتقاتها إلا في توصيف الدور التاريخي للشريف الحسين بن علي، ولا تذكر كلمة "الدفاع" سوى في توصيف دور الأردن بكونه "أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية...".

علاوة على ذلك، لم يأتِ نصُّ الاتفاقية على ذكر أيّ من الأخطار التي تهدد المسجد الأقصى والمقدسات، فهي تخلو من كلمة "احتلال" أو أيّ من مشتقاتها، ولا تذكر "إسرائيلي" ولا أياً من مشتقاتها، وكذلك الأمر مع كلمة "صهيوني" و"اعتداء" و"انتهاك"[76].

## خامساً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية

شهدت المستعمرات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية توسعاً ملحوظاً خلال سنة 2012، ففي دراسة تحليلية أجراها معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، أنه منذ بداية سنة 2012 وحتى آب/ أغسطس من السنة نفسها، ومن أصل 199 مستعمرة إسرائيلية هي العدد الكلي للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، نفذت "إسرائيل" أعمال توسع في 151 مستعمرة، أي ما نسبته 76% من العدد الكلي للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وشمل التوسع بناء وإضافة 1,018 بناية و854 كرفاناً (منازل متنقلة) جديداً[77].

وقد استمر التوسع الاستيطاني في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية بوتيرة عالية خلال سنة 2013، حيث إن مُخططات التوسع التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزاراتها المختلفة (وزارة البناء والإسكان، ودائرة أراضي "إسرائيل"، والإدارة المدنية الإسرائيلية وغيرها...)، تمّ الإعلان عنها بطريقة تؤكد على حيوية المستعمرات ومكانتها في أيّ اتفاق تسوية نهائي مع الجانب الفلسطيني. وكان قد أُعلن خلال سنة 2012 عن مخططات

وعطاءات لبناء 12,244 وحدة سكنية؛ أما في سنة 2013 فأُعلن عن مخططات وعطاءات لبناء 11,066 وحدة استيطانية في 36 مستعمرة إسرائيلية، في ثماني محافظات فلسطينية من أصل 11 محافظة في الضفة الغربية، أغلبها أي 7,957 وحدة استيطانية (72% من مجموع الوحدات الاستيطانية) في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة في المنطقة غرب جدار الفصل العنصري، التي تسعى "إسرائيل" إلى ضمها إلى حدودها[78].

وخلال سنة 2013، صادرت "إسرائيل" ما مساحته 10,800 دونماً من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة للاستعمالات العسكرية والاستيطانية المختلفة، من بينها 196 دونماً شرقي القدس. وقد تمّ مصادرة أكثر من نصف هذه المساحة (5,770 دونماً) في تموز/ يوليو[79]؛ وهو الشهر الذي وافق فيه الطرف الفلسطيني على استئناف مفاوضات التسوية، بعد انقطاع دام نحو ثلاث سنوات.

وأشارت الأرقام الصادرة عن أريج إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن سنة 2012، ويقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تمّ إقامتها في شرقي القدس[80]. وطبقاً لأريج فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 693 ألف مستوطن سنة 2013[81]. أما إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فتشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 563,546 مستوطناً في نهاية 2012، ويسكنون في 144 مستعمرة، منها قرابة 26 مستعمرة في محافظة القدس[82]. وقد ازداد التعداد السكاني للمستوطنين اليهود في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بنسبة سنوية تتراوح ما بين 4.7–4.9% منذ سنة 2000، في الوقت الذي كان فيه المعدل الطبيعي للنمو السكاني في "إسرائيل" هو 1.7%.

وقد أصرت "إسرائيل" على متابعة أنشطتها الاستيطانية حتى بعد إعادة إطلاق عملية مفاوضات التسوية السلمية؛ فأصدرت السلطات الإسرائيلية موافقتها على طرح عطاءات ومناقصات لـ 1,573 وحدة استيطانية جديدة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، عند بدء الجولة الأولى من المفاوضات في 2013/7/31[83]. وكشفت صحيفة معاريف Maariv في 2013/7/31 عن اتفاق سري بين نتنياهو ونفتالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي لتمرير بناء 4,500 وحدة سكنية بمستعمرات الضفة والقدس. وفي الجولة الثانية من المفاوضات، وبالتحديد، في 2013/8/13، وافقت "إسرائيل" على عطاءات ومناقصات لبناء 2,125 وحدة استيطانية في الضفة الغربية؛ كذلك أصدر نتنياهو قراراً في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ببناء 1,500 وحدة

استيطانية في القدس، بالتزامن مع الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين خلال عملية المفاوضات[84]. كما قام وزير دفاع دولة الاحتلال بتجميد قرار الحكومة السابقة، الذي سمح بإقامة مدينة النويعمة الفلسطينية على جزء من أراضي الأغوار، وألغى قرارات للمحاكم الإسرائيلية بتفكيك أربع بؤر استيطانية وعمل على شرعنتها بطرق ملتوية[85].

أما المصادر الإسرائيلية، التي يظهر أنها تحاول التقليل من خطورة الإجراءات الاستيطانية والتهويدية، فتشير إلى أن عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي بدأ العمل فيها في الضفة الغربية سنة 2013 بلغ 2,534 وحدة، بينما كان قد بدأ العمل بـ 1,133 وحدة في 2012[86]، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تمّ الانتهاء من العمل فيها 1,271 وحدة في سنة 2012، بينما بلغ عددها 1,365 وحدة في سنة 2013[87].

## سادساً: الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة وعلى مصادر المياه

تعدُّ الزراعة في فلسطين جزءاً أساسياً ومكوناً رئيسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، حيث تمثل عنوان صمود وتحد وتشبث بالأرض المستهدفة بالمصادرة والاستيطان. أدى الحصار الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية خلال سنتي 2012–2013 إلى إحداث أضرار كبيرة في هذا القطاع الزراعي الحيوي من أبرزها:

- تجريف واقتلاع وحرق الأشجار المثمرة والتي تقدر بأكثر من 45 ألف شجرة زيتون، وغيرها الكثير من أشجار الحمضيات بالإضافة إلى تدمير المنشآت الزراعية.
- مصادرة آلاف الدونمات لصالح المستعمرات وإقامة الطرق الالتفافية.
- إغلاق المعابر، الذي أثَّر على الصادرات الزراعية للخارج، كما أثَّر بصورة سلبية على حرية نقل وتسويق السلع الزراعية داخل الوطن، حيث تعرضت بعض هذه السلع وخصوصاً الخضراوات والفواكه للتلف مما أدى إلى تدني أسعارها.
- إغلاق ميناء الصيد في غزة والحد من حركة الصيادين، ما أوقع نحو مليوني دولار خسارة في الثروة السمكية.

وقد واصل الكيان الإسرائيلي اعتداءاته على المزارعين الفلسطينيين والأرض الفلسطينية، فقد أقدم على تجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين في الأغوار بداية وإلى هدم قرى عربية هناك بأكملها وتهجير أهلها منها، لا بل وتخريب المحاصيل الزراعية التي تعود للأهالي وحرمانهم من جمعها وقطفها، ناهيك عما يقوم به المستوطنون من رشّ للمحاصيل الفلسطينية بالمبيدات السامة، وقطع آلاف أشجار الزيتون والحمضيات والفاكهة.

ويعاني المزارعون من اعتداءات المستوطنين المسلحين، الذين يقومون بمطاردة المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بهدف إرهابهم وإجبارهم على ترك محاصيلهم الزراعية. فمثلاً، خلال أسبوع (4–2012/10/10)، تمّ تكسير وتحطيم 250 شجرة زيتون، و20 كرمة عنب في محافظات رام الله وبيت لحم ونابلس. ومع بدء موسم قطاف ثمار الزيتون، شهدت أراضي الضفة الغربية تصعيداً ملحوظاً في الاعتداءات؛ وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي في العديد من الحالات تقف إلى جانب المستوطنين، وتوفر لهم الحماية، وتجبر المزارعين الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم[88]. وقد قام الإسرائيليون خلال موسم قطاف الزيتون (9/15–2012/11/30) بتنفيذ أكثر من 76 اعتداء على أشجار الزيتون والمزارعين، منها 70 اعتداء نفذها مستعمرون يهود، وستة اعتداءات نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد تمّ الاعتداء على 2,183 شجرة مثمرة، منها 1,900 شجرة تضررت بالقطع أو الخلع[89]. وفي سنة 2013، قامت قوات الاحتلال والمستوطنون باقتلاع ما يزيد عن 13,057 شجرة مثمرة منها 880 شجرة في شرقي القدس[90].

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ممنهج للقطاع الزراعي في أثناء عدوانها على قطاع غزة، فيما عُرف بعملية عمود السحاب أو حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فحسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية، بلغت قيمة خسائر قطاع الإنتاج النباتي أكثر من 110 ملايين دولار، شملت خضروات وفواكه مختلفة ومحاصيل حقلية وغيرها، فضلاً عن تدمير ألف بئر زراعية[91]. وقد جرفت قوات الاحتلال خلال هذا العدوان 10,062 شجرة من الأشجار المثمرة (زيتون، وحمضيات، وفواكه)، ودمّرت ما مساحته 1,016 دونماً من الدفيئات الزراعية و2,704 دونمات من الخضروات المكشوفة و467 دونماً من الفراولة و4,271 دونماً من المحاصيل الحقلية. كما دمرت 22 مشتلاً زراعياً ومحطتيْ تجارب ومشتلين تابعة لوزارة الزراعة[92]. كما أن استهداف القوات الإسرائيلية للأراضي الزراعية الفلسطينية، جعل منها أراضٍ منكوبة بالقنابل الفوسفورية White Phosphorus shells واليورانيوم Uranium المنضّب ومختلف الأسلحة المحرمة دولياً[93].

ونتيجة لاستنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية، وبسبب القيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من مياه الأحواض الجوفية للضفة الغربية في سنة 1999 غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى أقل من 93 مليون متر مكعب في سنة 2009 وإلى 86.9 مليون متر مكعب في سنة 2011[94]. أما بالنسبة للحوض الساحلي فلقد قدرت كمية الاستخراج في سنة 2011 بـ 178.8 مليون متر مكعب وهو يفوق كمية الاستخراج الآمن للحوض بأكثر من ثلاثة أضعاف. ويعاني الحوض الساحلي من تدهور نوعية المياه، حيث أعلن يوسف إبراهيم رئيس سلطة البيئة لدى الحكومة المقالة في غزة،

في أواخر أيار/ مايو 2013، أن 90% من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي، نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسرقة المياه، وتجريف الآبار الحدودية وعدم ترشيد استخدام المياه. وأكد إبراهيم أن ما نسبته 20% من شواطئ غزة غير صالحة للاستجمام، بسبب ثلوث هذه المساحة بالمياه العادمة[95].

وقد كان من أهم أسباب أزمة المياه في غزة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي قام بإنشاء السدود في المناطق الشمالية الشرقية لمنع وصول المياه من الضفة الغربية، واعتراض المياه الجوفية القادمة لقطاع غزة. إضافة إلى استنزاف المياه عبر حفر آبار لجذب المياه، وحجز مياه الوديان داخل الخط الأخضر، خصوصاً وادي غزة الذي يلعب دوراً في زيادة الرصيد الجوفي. كما حفر الاحتلال أكثر من 24 بئراً في المستعمرات التي تحاصر القطاع لاستنزاف ملايين الأمتار المكعبة من المياه[96].

وذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 2012، أن المستوطنين اليهود استولوا على عشرات الينابيع الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة، ليمنعوا أو يقيدوا وصول الفلسطينيين إلى مصادر المياه. وأضاف أن المستوطنين حولوا أربعين ينبوعاً إلى مواقع سياحية، وقاموا باستخدام بعضها للسباحة، ووضعوا طاولات ومقاعد للتنزه وأعطوها أسماء عبرية. وقد وفَّر ذلك وظائف وإيرادات للمستعمرات[97]، على حساب الفلسطينيين ومعاناتهم.

وبالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسرقة "إسرائيل" للمياه الفلسطينية، تبرز مشكلة عدم وجود شبكات مياه لعدد من التجمعات السكانية الفلسطينية؛ فمثلاً، ترفض "إسرائيل" ربط مساكن الفلسطينيين في المنطقة ج بشبكة المياه، لذلك يتوجب على عشرات الآلاف منهم شراء المياه بشكل دائم، كما أن ذلك يضطرهم في الصيف إلى شراء المياه بأسعار تبلغ أضعاف الأسعار التي يدفعها "جيرانهم" من المستوطنين الإسرائيليين[98].

وتشير إحصاءات المياه في الضفة الغربية، التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء سنة 2010، إلى أن عدد التجمعات السكانية الفلسطينية التي لا يوجد فيها شبكات مياه هو 109 تجمعات سكانية. لذلك يقوم المواطنون في هذه المناطق بالاعتماد على شراء صهاريج المياه بأسعار عالية، وعلى حفر آبار جمع مياه الأمطار كمصادر بديلة، مما يسبب الكثير من المعاناة لهم. ولعل من أغرب الإجراءات التي تقوم بها "إسرائيل"، أنها في الوقت الذي تقوم فيه بسحب المياه من أراضي الفلسطينيين وتستنزف مياههم الجوفية لتزود بها مدنها، تعود وتبيع الفائض منها لهم، حيث بلغت كمية المياه المشتراة سنة 2011 من شركة ميكروت Israel National Water Company (Mekorot) 56.9 مليون متر مكعب في الضفة الغربية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" بعد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967)[99].

## سابعاً: هدم المباني

تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم منازل الفلسطينيين وطرد السكان من منازلَ ومبانٍ عامة، في منطقة ج من الضفة الغربية (وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة عسكرية ومدنية إسرائيلية كاملة)، وكذلك في شرقي القدس.

وتشكل معظم عمليات هدم البيوت وطرد السكان انتهاكاً للمادة 53 من ميثاق جنيف الرابع. ووفقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد هدم خلال 2012 قرابة 540 مبنى في المنطقة المصنفة ج، من بينها 165 مبنى سكنياً بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء، مما أدى إلى تهجير 815 شخصاً أكثر من نصفهم أطفال[100]. ولم يُوافق الاحتلال إلا على 5% من طلبات رخص البناء التي تقدم بها الفلسطينيون في المنطقة ج.

وتشير دراسة لمعهد أريج أن عدد المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية خلال سنة 2013 بلغ 267 منزلاً منها 95 منزلاً في شرقي القدس. أما المنازل المهددة بالهدم فبلغ عددها 978 منزلاً منها 255 منزلاً في شرقي القدس[101].

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تدمير واسعة للمباني والمرافق العامة، في أثناء عدوانها على قطاع غزة، فيما عُرف بعملية عمود السحاب أو حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وأوضح مركز الميزان لحقوق الإنسان أن عدد المنازل السكنية المدمرة بلغ 963، من بينها 92 دمرت كلياً، ومن بين المنازل المدمرة جزئياً 179 لحقت بها أضرار بالغة؛ ومن بين المنازل المدمرة 52 استهدفت بشكل مباشر. وقال المركز إن قوات الاحتلال دمرت عشرات المنشآت العامة التي لحقت بها أضرار متفاوتة، من بينها عشر مستشفيات ومراكز صحية، و35 مدرسة، ومقرانِ اثنان جامعيان، و15 مؤسسة أهلية، و30 مسجداً، و14 مؤسسة إعلامية ومركز بحثي، و92 منشأة صناعية وتجارية، ومركز تموين تابع لوكالة الأونروا، وثمانية مقرات وزارية (يذكر أن مجمع أبو خضرة يحوي الكثير من المقرات الوزارية، وجرى احتسابه كحالة واحدة)، و14 مقراً أمنياً وشرطياً، وخمسة مقرات لبنوك، وثلاثة ملاعب وأندية رياضية، وثلاثة فنادق، و34 مركبة، وثلاثة مقابر، وجسرين[102].

## ثامناً: الجدار العنصري العازل

لم يشهد جدار العزل العنصري أيّ تغيير كبير على حالة بنائه خلال سنة 2013، ومع ذلك، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي تمديداً لسريان مفعول عدد من الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة للاستخدام العسكري وذلك "لغرض بناء الجدار" في عدة مناطق في الضفة الغربية،

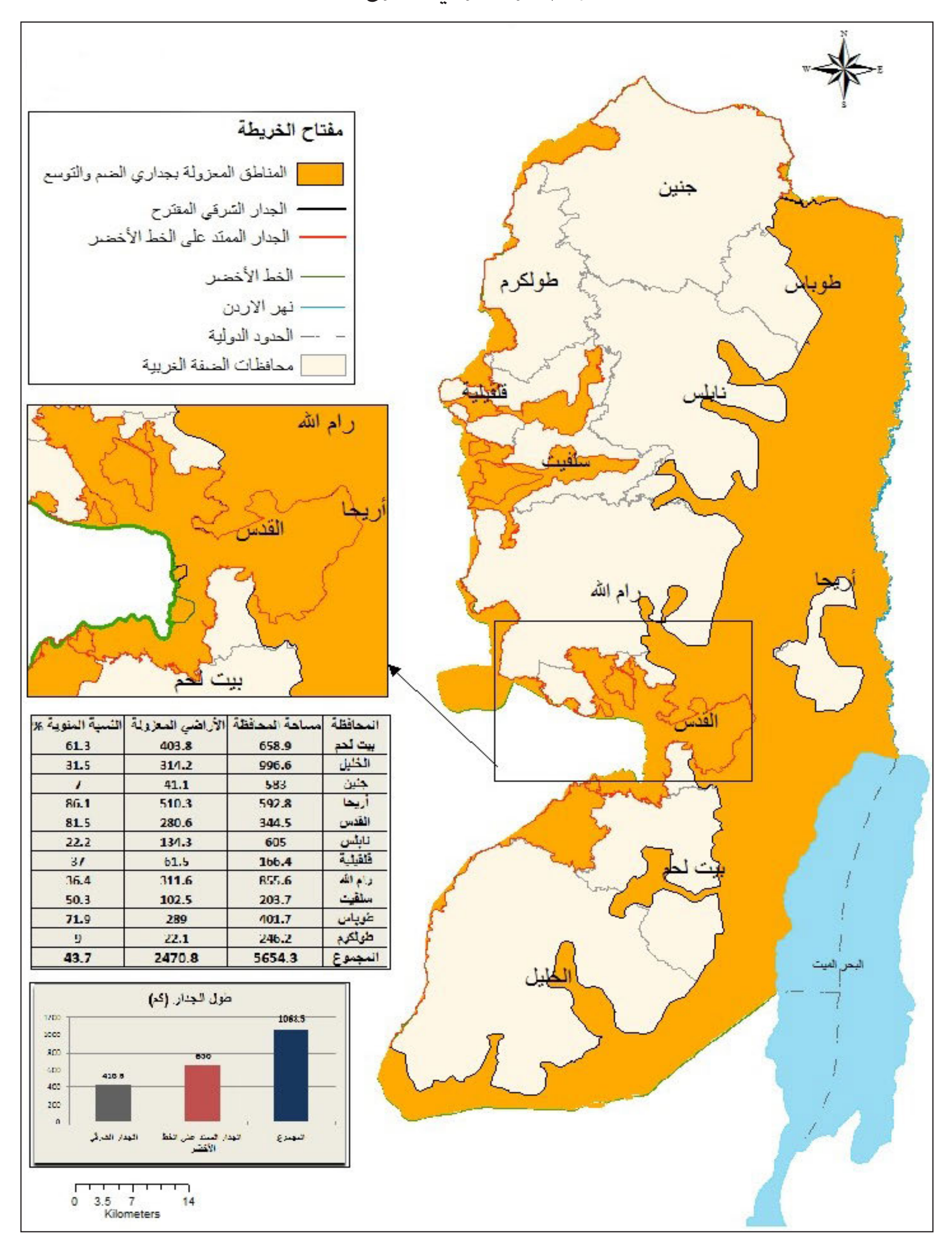
منها مدينة بيت جالا غربي بيت لحم، وقرية الولجة شمالي غرب بيت لحم، وقرية بلعين غربي رام الله، وقرية عزون العتمة في قلقيلية، وعلى الجانب الجنوبي من محافظة الخليل. وحسب تقرير أريج الصادر في 2014/3/1، هناك 55 كم من الجدار (7%من الطول الكلي للجدار) تحت البناء؛ بينما استكمل بناء 495 كم (64%) منه، في حين أن هناك 224 كم من الجدار (29%) ما تزال في مرحلة التخطيط[103]. أما التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 2013، "الأثر الإنساني للجدار"، فذكر أنه بالإضافة إلى ما تمّ إنشاؤه، فما زال 10% من مسار هذا الجدار قيد الإنشاء، و28% منه تمّ التخطيط لبنائه ولم يشرع بالعمل فيه بعد من قبل السلطات الإسرائيلية[104].

وقد تلقى سجل الأمم المتحدة للأضرار حتى تموز/ يوليو 2012، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أكثر من 26 ألف شكوى من حدوث ضرر مادي ناجم عن بناء الجدار في شمال الضفة الغربية[105]. وحسب تقرير "الأثر الإنساني للجدار"، يعتمد نحو 11 ألف فلسطيني، يعيشون في 32 مجمعاً تقع خلف مسار الجدار، على حصولهم على تصاريح أو ترتيبات خاصة من أجل مواصلة العيش في منازلهم[106]. وأنه من أجل الوصول إلى الأراضي الزراعية يتم توجيه المزارعين إلى 74 بوابة على الجدار، غالبيتها (أي 52 منها) مفتوحة فقط خلال موسم قطف الزيتون (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر)[107].

وأضاف التقرير أن 71 مستعمرة من مجموع 150 مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية تقع خلف الجدار ويقيم ما يزيد على 85% من المستوطنين في المنطقة بين الخط الأخضر ومسار الجدار[108]. وأوضح تقرير "تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية"، أن مصادر العيش الزراعية لما يقرب من 150 تجمعاً فلسطينياً تعرضت للتقويض بشدة بسبب نظام التصاريح والبوابات، التي تقيد قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة وراء الجدار. ويتم رفض غالبية طلبات الحصول على تصاريح عادة، على أساس عدم تمكن المزارع من إثبات "صلته بالأرض" على نحو يرضي السلطات الإسرائيلية. وأجبر فتح "البوابات الزراعية" لفترة محدودة حاملي التصاريح على التوقف عن الزراعة، أو الانتقال من الحاصلات التي تعتمد على العمل الكثيف إلى الحاصلات التي تُروى بمياه الأمطار محدودة القيمة[109].

واستناداً إلى التقرير نفسه، فإنه في أثناء موسم قطاف الزيتون سنة 2011، تمّ رفض نحو 42% من الطلبات، التي قدمت للحصول على تصاريح للوصول إلى مناطق وراء الجدار، والسبب المذكور هو "الدواعي الأمنية" أو عدم وجود "صلة بالأرض"[110].

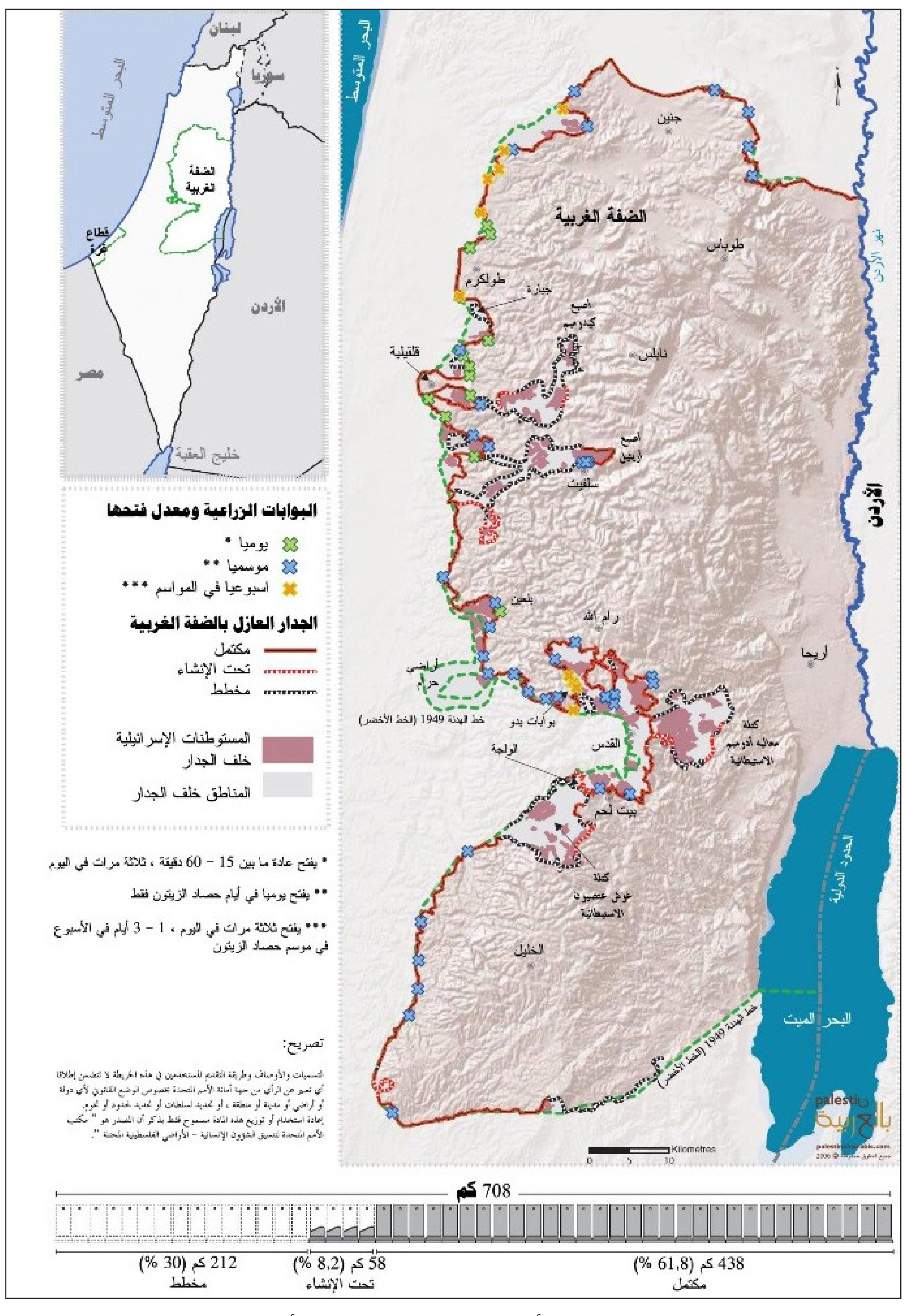
## خريطة 6/8: الأراضي الفلسطينية المعزولة بالجدار الممتد على الخط الأخضر والجدار الشرقي المقترح




| المحافظة | مساحة المحافظة | الأراضي المعزولة | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| بيت لحم | 658.9 | 403.8 | 61.3 |
| الخليل | 996.6 | 314.2 | 31.5 |
| جنين | 583 | 41.1 | 7 |
| أريحا | 592.8 | 510.3 | 86.1 |
| القدس | 344.5 | 280.6 | 81.5 |
| نابلس | 605 | 134.3 | 22.2 |
| قلقيلية | 166.4 | 61.5 | 37 |
| رام الله | 855.6 | 311.6 | 36.4 |
| سلفيت | 203.7 | 102.5 | 50.3 |
| طوباس | 401.7 | 289 | 71.9 |
| طولكرم | 246.2 | 22.1 | 9 |
| المجموع | 5654.3 | 2470.8 | 43.7 |

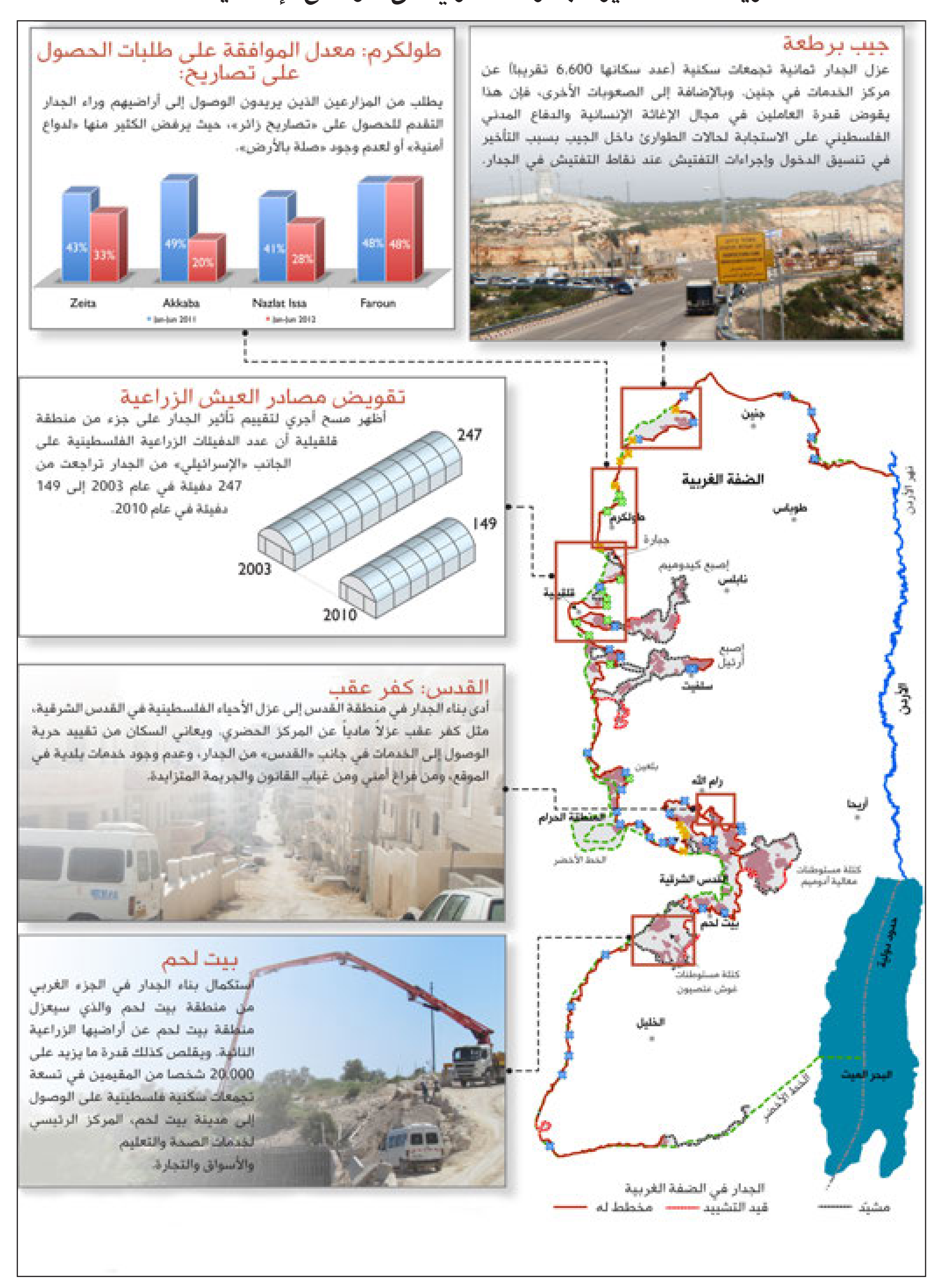
المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الدولة، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان.

**خريطة 6/9: مسار الجدار العازل في الضفة الغربية تموز/ يوليو 2011**




المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجم عن الأصل باللغة الإنجليزية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**خريطة 6/10: تأثير الجدار العنصري على الأوضاع الإنسانية 2012**[111]



## تاسعاً: الطرق الالتفافية والحواجز

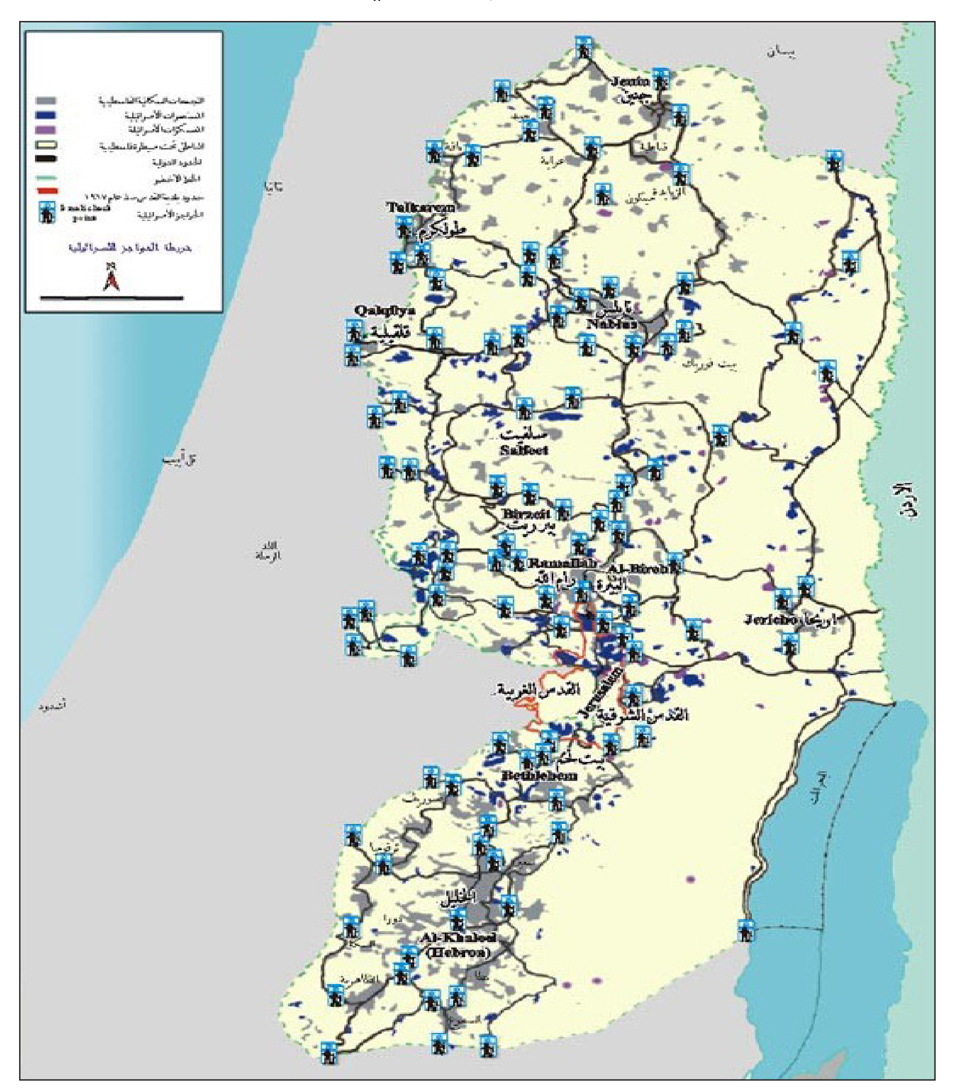
واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء الطرق. وقال عبد الهادي حنتش، الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان، أن ما يعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي شيدتها "إسرائيل" على أراضي الضفة الغربية يبلغ طولها نحو 900 كم؛ ونبّه إلى وجود مقترحات إسرائيلية بشق طرق جديدة يقدر طولها بنحو 600 كم. وأوضح أن هذه الطرق أدت إلى نهب ما يزيد عن 18 ألف دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية، واقتلاع عشرات الآلاف من أشجار الزيتون والعنب[112].

وحسب المخطط الصهيوني الجديد الذي تمّ تعديله، سيتم الشروع بشق شبكة طرقات جديدة تربط "إسرائيل" بمستعمراتها في الضفة. وقد تمّ الشروع بمخطط شارع رقم 9 الذي سيربط منطقة ساحل البحر قرب الخضيرة بشمال الضفة، وعلى طول عشرين كيلومتراً باتجاه شارع رقم 6 (العابر) ليربط بمفرق باقة وجتّ، بمحاذاة جدار الفصل العنصري، وصولاً إلى منطقة الأغوار والحدود مع الأردن. كما ستصيب أضرار المخطط قرى فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، في المقطع الثاني للمخطط المعروف بشارع رقم 61، وسيصادر نحو 700 دونم بملكية خاصة لأهالي باقة الغربية وجتّ؛ وسيمنع أيّ تواصل جغرافي بين القريتين، وسيبتلع جميع الأراضي التي كانت مخصصة لتوسعهما[113].

وذكر تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem–The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، أنه لغاية شباط/ فبراير 2013، خصصت "إسرائيل" 67 كم من شوارع الضفة للاستعمال الحصري أو الحصري تقريباً للإسرائيليين. بل إن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حتى قطع قسم من هذه الشوارع بالسيارات، بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. ونتيجة لذلك يضطر الكثير من المسافرين الفلسطينيين إلى النزول من السيارات وقطع الشارع سيراً على الأقدام والعثور على مواصلات بديلة من الناحية الأخرى[114].

من جهة أخرى، وثَّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، في المسح الشامل الذي أنهاه في حزيران/ يونيو 2012، حول معيقات الحركة ورسم خرائط، وجود 542 حاجزاً ومعيق حركة، تعيق إمكانية تنقُّل ووصول الفلسطينيين داخل أنحاء الضفة الغربية. وتتضمن هذه المعيقات 61 حاجزاً عسكرياً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة (باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر)، و25 حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة فحسب)، و436 معيقاً لا يشغلها الجنود بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق[115].

خريطة 6/11: الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية




المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).

## خلاصة

بناء على هذه القراءة التفصيلية للتطورات المتعلقة بالقدس، فيمكن أن نتوقع في المستقبل القريب أن تواصل جماعات "المعبد" الاستفادة من نفوذها السياسي غير المسبوق، وستعمل على تكثيف الاقتحام للمسجد، وفرض تغيير دائم وحقيقي في قواعد الدخول إليه، ومحاولة شطب الأوقاف الإسلامية بالكامل ووضع المسجد تحت إدارة وزارة الأديان الإسرائيلية، أو على الأقل الوصول لإدارة مشتركة بين الطرفين. ومن المتوقع أن يواصل الميزان الديموغرافي في القدس سَيرهُ لصالح السكان العرب، إلا أن نقطة القوة الأساسية التي ستحاول السلطات الإسرائيلية الاستفادة منها هي حصر أعداد المقدسيين المعزولين خارج الجدار ومحاولة

سحب بطاقات الإقامة الزرقاء منهم. ومن المتوقع أن تستمر وتيرة الاستيطان وتركزها في القاطعين الجنوبي والشمالي، وأن يستمر العمل على إنجاز مشروعات البنية التحتية التي تعزز هذين القاطعين، واحتمالية طرح مشروعات جديدة. وهذا في حال تحققه من شأنه أن يبدأ بكبح الاختلال الديموغرافي لصالح الفلسطينيين في المدينة.

ولا يظهر أن معاناة الشعب الفلسطيني ستتوقف بسبب السياسات الاستيطانية والتهويدية الإسرائيلية؛ إذ لم تؤثر عملية استئناف مفاوضات التسوية السلمية في النصف الثاني من سنة 2013 على حُمىّ الاستيطان المستعرة في مناطق الضفة الغربية. والحكومة الإسرائيلية التي تزداد عنصرية وتطرفاً، وإلى جانبها مجتمع صهيوني يسير في الاتجاه ذاته، تتابع بشكل أكثر حدَّة وفعالية برامج مصادرة الأراضي وبناء الوحدات السكنية الاستيطانية، ووضع اليد على مصادر المياه، وتدمير البنى التحتية الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتشييد الطرق الالتفافية.

وفي المدى القريب، من المتوقع أن تستمر السياسات الإسرائيلية نفسها، مُحاولةً الاستفادة من حالة الضعف الفلسطيني، والحالة التي تعانيها عدة بلدان عربية نتيجة استحقاقات عملية التغيير والثورات من صراعات داخلية، ومن موجات مرتدة على مسار التغيير ومن تدخلات خارجية. كما ستستمر في الاستفادة من البيئة الدولية، وخصوصاً الغطاء الأمريكي، في العمل كدولة فوق القانون ولا تخضع للضغط ولا للمحاسبة. غير أن إمكانية إعادة ترتيب الفلسطينيين لبيتهم الداخلي، وإمكانية إطلاقهم انتفاضة جديدة، وإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية بما يخدم مسار الثورات والتغيير لصالح شعوب المنطقة، سيفرض على الطرف الإسرائيلي حسابات جديدة مختلفة.

# هوامش الفصل السادس

[1] للاطلاع على النص الإنجليزي للقانون، انظر: الكنيست، في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/HolyPlaces.htm

[2] للمزيد حول هذا المسار القانوني، انظر: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص 36.

[3] Arutz Sheva 7 (Israel National News), 9/8/2012.

قدم مسودة القانون كل من النائب عن حزب الليكود الحاكم زئيف ألكين zeev Elkin، وعن حزب الاتحاد القومي أربيه إلداد Arieh Eldad.

[4] تمّ تحديد أعضاء هذه الكتلة بناء على مواقفهم الأيديولوجية وسلوكهم السياسي تجاه المسجد الأقصى بناء على رصد الباحث (زياد ابحيص)، وهم لا يعلنون عن أنفسهم ككتلة عضوية متماسكة، وإن كانوا يمارسون ذلك بالفعل، ويشكلون كتلة عابرة للأحزاب. انظر تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الـ 33، الكنيست، 2013/3/18، في:
http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp

[5] للاطلاع على أسماء رؤساء اللجان في الكنيست، انظر:
http://www.knesset.gov.il/committees/eng/current_chairs_eng.asp

[6] **السبيل**، 2014/2/26.

[7] موقع مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/10/11، انظر: http://www.iaqsa.com/

[8] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/21.

[9] تطور عمل هذا الائتلاف دعا جمعية عير عميم Ir–Amim اليسارية الإسرائيلية إلى عقد يوم دراسي كامل حول تلك المؤسسات وأنشطتها انعقد في 2013/6/2، ونشرت أعماله في 2013/6/10. انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.

[10] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2012)، ص 36.

[11] **المرجع نفسه**، ص 78.

[12] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1**، ص 49.

[13] مقارنة بين الأرقام المنشورة في: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21**، ص 79؛ وهشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1–2013/8/1**، ص 49.

لا بدّ من التوضيح بأن منهجية احتساب أعداد الحفريات قد تغيرت في التقرير المذكور، إذ عدلت أعداد الحفريات بحلول 2011/8/21 من 38 حفرية كما في: عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22–2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 32، إلى 41 حفرية كما في: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2011/8/21–2012/8/21**، ص 79.

[14] *Haaretz*, 6/9/2010.

[15] موقع فلسطينيو 48، 2013/2/6، انظر: http://pls48.net/

[16] ترجمة مؤسسة القدس الدولية، نقلاً عن: *Haaretz*, 14/5/2013.

[17] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/2/14.

[18] للاطلاع على تفاصيل وحيثيات ملف تلة المغاربة، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 261–264.

[19] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/7/1.

[20] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/7/9.

[21] فلسطينيو 48، 2013/5/28.

[22] موقع مركز معلومات وادي حلوة، 2012/9/18، انظر: http://silwanic.net/

[23] المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/3/3.

[24] موقع فلسطين الآن، 2013/9/12، انظر: http://paltimes.net/

[25] **العرب اليوم**، 2012/9/10.

[26] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/3/19.

[27] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/6/10.

[28] لمزيد من الضوء حول خلفيات التفاوض، انظر: **الشرق الأوسط**، 2012/8/7.

[29] انظر مثلاً تحذيرات ملك المغرب في: **القدس العربي**، 2013/12/5.

[30] **القدس العربي**، 2012/2/7.

[31] **الحياة الجديدة**، 2012/2/21.

[32] **الرأي**، عمّان، 2012/9/5.

[33] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 2.20, p. 147.

[34] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 96, http://www1.cbs.gov.il/shnaton62/shnaton62_all_e.pdf

[35] *Haaretz*, 18/6/2013.

[36] موقع مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان، 2013/1/6، و2014/1/2، انظر: http://www.tadamon-hr.org/
في واقع الأمر أحصت التضامن 27 اعتداء لسنة 2012، و22 اعتداء لسنة 2013، تمت مراجعتها بناء على منهجية التقرير حيث تفصل الاعتداءات على المقدسات في القدس، فبات عدد الاعتداءات في سائر أنحاء فلسطين عدا القدس 18 لسنة 2012، و13 لسنة 2013.

[37] بين يدي هذا النقاش والتحليل للأرقام، لا بدّ من الإشارة إلى أن معظم الأرقام الواردة هنا مستقاة مما يصدره معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وهو الجهة الوحيدة تقريباً في دولة الاحتلال التي تصدر أرقاماً تفصيلية تتعلق بالقدس، وهو يعتمد على البيانات التي توفرها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ويحللها، ويضيف عليها نتائج دراساته الميدانية، وهذه الأرقام تتأخر عاماً كاملاً عن أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فالدائرة تصدر بيانات 2012 في منتصف سنة 2013، أما معهد القدس للدراسات الإسرائيلية فيصدر بيانات 2011 في نهاية سنة 2013. لذلك نلجأ في العادة للاستعانة بما تصدره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، التي تصدر المؤشرات الأساسية حول القدس في كتابها السنوي *Statistical Abstract of Israel*، إلا أنه لا يتضمن مؤشرات تفصيلية عن القدس.

[38] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, pp. 94–95; CBS, *Statistical Abstract of Israel 2012*, no. 63, table 2.5, pp. 96–97, http://www1.cbs.gov.il/shnaton63/shnaton63_all_e.pdf; and CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 2.14, pp. 121–122.

[39] تتفاوت المصادر في تقييم أعداد هؤلاء، وتتراوح التقديرات بين 22–90 ألف مقدسي، ولعل الرقم الأقرب للدقة هو في حدود 55 ألفاً. انظر مثلاً:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs–occupied Palestinian territory (OCHA–oPt), East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns, December 2012, p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2012_english.pdf

[40] Maya Chochen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2009/2010* (Jerusalem: JIIS, 2010), p. 11; Maya Chochen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9; Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012* (Jerusalem: JIIS, 2012), p. 9; and Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013* (Jerusalem: JIIS, 2013), p. 9.

[41] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 27.

[42] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 12.

[43] *Ibid.*, p.16.

[44] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 22.

[45] Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 19.

[46] *Ibid*.

47 Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 9.

48 *Ibid.*, p. 24.

49 مركز أبحاث الأراضي – القدس، تجريف 16 بركساً سكنياً وزراعياً لبدو عرب الجهالين على أراضي الجيب، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/4/20، انظر:
http://www.poica.org/details.php?Article=3925

50 **القدس**، 2012/6/9.

51 معاً، 2014/2/17.

52 وفا، 2014/3/12.

53 OCHA–oPt, Bedouin Relocation: Threat of Displacement in the Jerusalem Periphery, September 2011, p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bedouin_FactSheet_October_2011_english.pdf

54 موقع المقدسي لتنمية المجتمع، تقرير هدم المنازل بالقدس الشرقية لعام 2013، انظر: http://www.al-maqdese.org/ar

55 Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2012*, p. 34; and Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 35.

56 Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 33.

57 *Ibid.*, p. 38.

58 بناء على فرز إحصائي لليوميات أجراه الباحث (زياد ابحيص).

59 OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2011, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2011_12_21_jerusalem.pdf; and OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2012, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2013_04_21_jerusalem.pdf

60 OCHA–oPt, Map of the West Bank Access Restrictions–Jerusalem, December 2012.

61 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013؛ وانظر أيضاً:
The Applied Research Institute–Jerusalem (ARIJ), Weeks Before the End of the Year 2012: Israel Escalates its Colonial Activities in Palestine, Project for Monitoring Israeli Occupation Activities (POICA), 10/1/2013, http://www.poica.org/details.php?Article=4786

62 لمراجعة عدد المستعمرات المقر في القدس عموماً، وفي مستعمرات القاطع الجنوبي خصوصاً (هار حوما، جيلو، هارجيلو، جفعات هماتوس)، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 280–281.

63 في واقع الأمر كانت الدفعة الأولى الكبيرة من الوحدات السكنية في رامات شلومو قد أقرت سنة 2011، إذ أقر فيها بناء 1,299 وحدة سكنية، انظر: **المرجع نفسه**.

64 Statistics on Settlements and Settler Population, B'Tselem–The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 8/8/2013, http://www.btselem.org/settlements/statistics

65 لهذه الغاية تعاقدت الشركة المستثمرة مع مجموعة غيتا جالبوت Gita Galbut لتتولى تسويق المشروع في الولايات المتحدة تحديداً.

66 تمّ تداول هذا المشروع على نطاق محدود في أوساط رسمية ومؤسساتية معنية بالقدس، وشهد الباحث (زياد ابحيص) تداوله خلال تلك الفترة.

67 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

68 تمّ إعداد هذا الجدول اعتماداً على جدول 6/9، واعتماداً على إحصائية سنة 2011 في: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 280–281؛ وتمّ احتساب الطاقة الاستيعابية للسكان بناء على متوسط حجم الأسرة اليهودية في القدس لسنة 2011 وتساوي 3.4 أفراد، انظر:
Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013*, p. 26.

69 أريج، بتكلفة قدرها 1.1 مليار دولار: إسرائيل تستولي على 234 دونماً من أراضي بلدتي بيت صفافا وشرفات لشق الطريق الاستيطاني الإسرائيلي رقم 50، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/1/9، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=4836





70 أريج، إسرائيل تبدأ بشق طريق إستيطاني جديد يهدد المنازل الفلسطينية في بلدتي بيت حنينا وشعفاط: الطريق الاستيطاني الإسرائيلي رقم 21، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/1/29، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=4837

71 Site of Terresrial Jerusalem, 7/5/2013, http://t-j.org.il/

72 International Religious Freedom Report 2009, U.S. Department of State, 26/10/2009; and International Religious Freedom Report 2010, U.S. Department of State, 17/11/2010.

73 International Religious Freedom Report for 2011, U.S. Department of State.

74 International Religious Freedom Report for 2012, U.S. Department of State.

75 U.S. Department of the Treasury, 10/4/2012, http://www.treasury.gov/

76 انظر نصّ الاتفاقية الذي نشرته وفا، في: http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=151002

77 أريج، التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "التطبيق العملي للخطة الاستراتيجية الإسرائيلية لفرض سياسة الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/11/6، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=5394

78 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

79 المرجع نفسه.

80 أريج، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً؛ وأريج، من ضمنها المناطق المصنفة "أ" و"ب": إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/6/12، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6344

81 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

82 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2013)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1993.pdf

83 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

84 انظر: **الشرق الأوسط**، 2013/8/1؛ و**الدستور**، عمّان، 2013/10/30.

85 معاً، 2014/1/5.

86 *Haaretz*, 3/3/2014.

87 *The Jerusalem Post*, 3/3/2014.

88 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (4–10 أكتوبر 2012)، 2012/10/11، انظر:
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=10406:-04-10-2012&catid=95:-2009-2012&Itemid=183

89 مركز أبحاث الأراضي – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية الاستعمارية على الزيتون الفلسطيني خلال موسم القطاف (9/15–2012/11/30)، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/12/3، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=5566

90 أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

91 "نقطة تحول" لإعادة هيكلته والتغلب على الحصار: خسائر القطاع الزراعي في غزة تعدّت نصف مليار دولار، مجلة **العودة**، العدد 65، السنة السادسة، شباط/ فبراير 2013، انظر: http://www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=880&menuID=8

92 **المرجع نفسه**.

[93] **المرجع نفسه**.

[94] انظر: أريج، معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج) يحتفل في اليوم العالمي للبيئة تحت الشعار الدولي "فكّر– كُلْ– وفّر"، انظر: http://www.arij.org/index.php?option=com_content&view=article&id=459&Itemid=62

[95] **الغد**، 2013/5/27.

[96] **حياة وسوق**، ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن **الحياة الجديدة**، 3–2011/7/9، السنة الأولى، العدد 11، انظر: http://www.alhayat-j.com/sooq/economic%2011.pdf

[97] OCHA–oPt, The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers, March 2012, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf

[98] *Haaretz*, 10/9/2012.

[99] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) في فلسطين حسب المحافظة والسنة، 2007–2011، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/tab5.htm

[100] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، ورقة حقائق، كانون الثاني/ يناير 2013، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_factsheet_January_2013_arabic.pdf

[101] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[102] **القدس**، 2012/11/22.

[103] أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013.

[104] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_arabic.pdf

[105] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2012_arabic.pdf

[106] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013.

[107] المرجع نفسه.

[108] المرجع نفسه.

[109] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية – حقائق أساسية، تموز/ يوليو 2012.

[110] المرجع نفسه.

[111] المرجع نفسه.

[112] **الدستور**، عمّان، 2012/12/28.

[113] معاً، 2013/7/13؛ والجزيرة.نت، 2013/7/12.

[114] قيود على حرية الحركة والتنقل: الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، انظر: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

[115] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، آب/ أغسطس 2012، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf

# الفصل السابع

# المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

# المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

**مقدمة**

لا شكّ أن الإحصاءات السكانية والاقتصادية والتعليمية تعطي دلالات مهمة حول أوضاع الشعب الفلسطيني ومساراته المستقبلية المحتملة. غير أنه من الضروري التنبيه إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه أوضاعاً استثنائية؛ إذ يقع نصفه، من جهة أولى، تحت الاحتلال الصهيوني الغاشم بكل ما يملك من أدوات قهر واستغلال وتدمير وتعطيل، بينما يعيش النصف الثاني لهذا الشعب، من جهة أُخرى، في الشتات والمنافي، حيث يعاني من مرارة التشرد واللجوء والحرمان. وهنا تبرز إشكالية الدراسات الإحصائية التي لا تُنبه إلى هذه الحالة الاستثنائية وإلى دور الاحتلال في تعطيل القدرة الانتاجية والإبداعية للشعب الفلسطيني، وتعطيل البنى المؤسسية للدولة الفلسطينية ومؤسساتها. كما أن عدداً من الجوانب الإحصائية، وخصوصاً السكانية، تنحو منحى تقريبياً بسبب وجود كتلة ضخمة من الشعب الفلسطيني في الخارج، وموزعة على بلدان عديدة وأنظمة سياسية مختلفة.

يحاول هذا الفصل ما أمكن تقديم صورة موضوعية للأوضاع السكانية الفلسطينية في الداخل والخارج. غير أنه يركز في دراسته للجوانب الاقتصادية والتعليمية على مناطق الضفة القطاع حيث يمكن تقديم إحصاءات أقرب للدقة، بسبب وجود مؤسسات السلطة الفلسطينية التي تُعنى بهذه الجوانب.

## أولاً: المؤشرات السكانية:

### 1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2013 في العالم نحو 11.807 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.553 مليون نسمة نهاية سنة 2012 و11.225 مليون نسمة سنة 2011[1].

يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية التي تضمّ الأراضي المحتلة في السنتين 1948 و1967، والذين يقدر عددهم بنحو 5.916 ملايين نسمة يشكلون نصف الفلسطينيين في العالم، وبواقع 4.485 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 38% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.43 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12.1 % (انظر جدول 7/1).

أما الفلسطينيون في الشتات فيقدر عددهم بنحو 5.891 ملايين نسمة، يشكلون نصف الفلسطينيين في العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين فيها نهاية سنة 2013 بنحو 3.535 ملايين نسمة، أي بنسبة 29.9% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.691 مليون فلسطيني بنسبة 14.3%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 665 ألفاً أي ما نسبته 5.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 7/1).

وفي نهاية سنة 2012 بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم نحو 11.553 مليون فلسطيني، منهم 4.357 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.398 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وما يقارب 3.459 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.683 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 656 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 7/1).

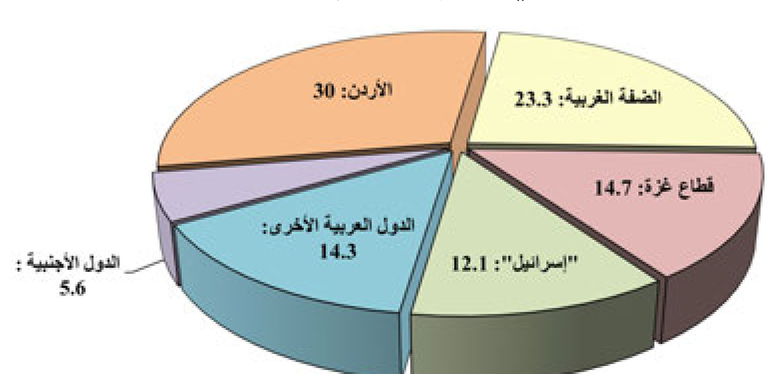
**جدول 7/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2012 و2013 (بالألف نسمة)**[2]

| مكان الإقامة | | 2012 | | 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة (%) | العدد | النسبة (%) |
| الأراضي المحتلة سنة 1967 | الضفة الغربية | 2,684.1 | 23.2 | 2,754.7 | 23.3 |
| | قطاع غزة | 1,672.9 | 14.5 | 1,730.7 | 14.7 |
| الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" | | *1,398.3 | 12.1 | *1,430.2 | 12.1 |
| الأردن | | **3,459.1 | 29.9 | **3,535.2 | 30 |
| الدول العربية الأخرى | | 1,682.9 | 14.6 | 1,690.6 | 14.3 |
| الدول الأجنبية | | 655.5 | 5.7 | 665.3 | 5.6 |
| **المجموع الكلي** | | **11,552.8** | **100** | **11,806.7** | **100** |

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.683 مليون نسمة لسنة 2013، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 308 آلاف (اعتماداً على إحصائيات سنة 2012) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.35 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على حصاد نهاية سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، والتي تقدر بـ2.2%.

**نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2013 (%)**



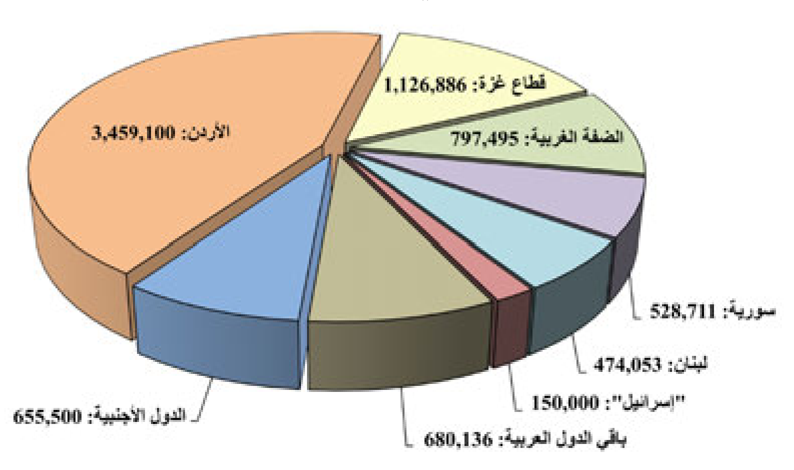

وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 1.924 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 7.872 ملايين لاجئ، أي نحو 68.1% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك حسب تقديرات سنة 2012. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

**جدول 7/2: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2012**[3]

| البلد | الضفة الغربية | قطاع غزة | "إسرائيل"* | الأردن | لبنان | سورية | باقي الدول العربية | الدول الأجنبية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 797,495 | 1,126,886 | 150,000 | 3,459,100 | 474,053 | 528,711 | 680,136 | 655,500 | **7,871,881** |

* عدد تقريبي.

**أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2012**



## 2. الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

### أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 4.485 ملايين فرد منهم نحو 2.755 مليون في الضفة الغربية (61.4%)، و1.731 مليون فرد (38.6%) في قطاع غزة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2013، إلى أن 44.2% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 1.984 مليون لاجئ في نهاية سنة 2013. إذ بلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 818 ألف لاجئ بنسبة 29.7% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم نحو 1.166 مليون لاجئ بنسبة 67.4% من مجمل مواطني قطاع غزة.

**جدول 7/3: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 2012–2013**[4]

| السنة | مكان الإقامة | المواطنون | | اللاجئون | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة (%) | العدد | النسبة (%) |
| 2012 | الضفة الغربية | 2,684,066 | 61.6 | 797,495 | 29.7 |
| | قطاع غزة | 1,672,865 | 38.4 | 1,126,886 | 67.4 |
| | الضفة والقطاع | **4,356,931** | **100** | **1,924,381** | **44.2** |
| 2013 | الضفة الغربية | 2,754,722 | 61.4 | 818,489 | 29.7 |
| | قطاع غزة | 1,730,737 | 38.6 | 1,165,870 | 67.4 |
| | الضفة والقطاع | **4,485,459** | **100** | **1,984,359** | **44.2** |

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2013 بـ 39.9%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 37.7% في الضفة الغربية مقابل 43.3% في قطاع غزة؛ بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين، بواقع 3.2% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة (انظر جدول 7/5).

بلغ عدد الذكور المقدر في نهاية سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.279 مليون ذكر مقابل 2.207 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل مئة أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.399 مليون ذكر مقابل 1.355 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 879 ألف ذكر مقابل 852 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2[5].

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 101.3 في سنة 1997 إلى 74.8 في سنة 2013. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.7 سنة 1997 إلى 69.5 سنة 2013، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 114.5 في سنة 1997 إلى 84.1 سنة 2013[6].

وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1997–2013، حيث تراوح العمر الوسيط ما بين 16.4 عاماً في سنة 1997 و19.3 عاماً في سنة 2013. عند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 1997 إلى 20.3 عاماً في سنة 2013، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.8 عاماً في سنة 1997 إلى 17.9 عاماً في سنة 2013[7].

كما تشير التوقعات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة سينخفض من 32.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2013 إلى 31.9 مولوداً سنة 2015. أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدر معدل المواليد الخام سنة 2013 في الضفة الغربية 29.7 مولوداً، في حين قدر في قطاع غزة 37.1 مولوداً للسنة نفسها[8].

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام المقدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.8 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2013 إلى 3.6 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام من 4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين في سنة 2013 في الضفة الغربية إلى 3.8 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. في حين يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام في قطاع غزة من 3.7 حالات وفاة في سنة 2013 إلى نحو 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. وهو ما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية، وتحسن الوعي الصحي لدى المواطنين وتطور الخدمات الصحية[9].

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9%، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و3.4% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال

السنوات الأربع القادمة (2014–2017). حيث إن استمرار تحسن المستوى الصحي، وانخفاض مستوى الوفيات، وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة، سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لاستيعاب هذه الزيادة المتوقعة. وتعد الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني[10].

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج مسح الأسرة الفلسطيني 2010، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.4 مواليد للفترة 2008–2009 مقابل 6 مواليد في سنة 1997. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية خلال الفترة 1997–2009، حيث بلغ 4 مواليد للفترة 2008–2009 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مواليد في سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 5.2 مواليد للفترة 2008–2009 مقابل 6.9 مواليد في سنة 1997[11].

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بلغ 4.1 مواليد سنة 2010 (بواقع 3.8 مواليد في الضفة و4.9 مواليد في القطاع) مقارنة بالدول العربية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3 مواليد، وفي تونس 2.2 مواليد وذلك في سنة 2012، لذا تُعدّ الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق ذات مستوى الخصوبة المرتفع[12].

نتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع العمر المتوقع للأفراد حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 72.9 عاماً (71.5 عاماً للذكور و74.4 عاماً للإناث)، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2013 في الضفة الغربية 73.3 عاماً (71.9 عاماً للذكور و74.8 عاماً للإناث)، في حين بلغ العمر المتوقع في قطاع غزة 72.3 عاماً (71 عاماً للذكور و73.8 عاماً للإناث). ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة الأخرى تحسن المستوى الصحي، والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال[13].

تشير بيانات سنة 2012 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.3 أفراد سنة 2012 مقارنة مع 6.4 أفراد سنة 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.1 أفراد سنة 2012 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6 أفراد في سنة 2012 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 1997[14].

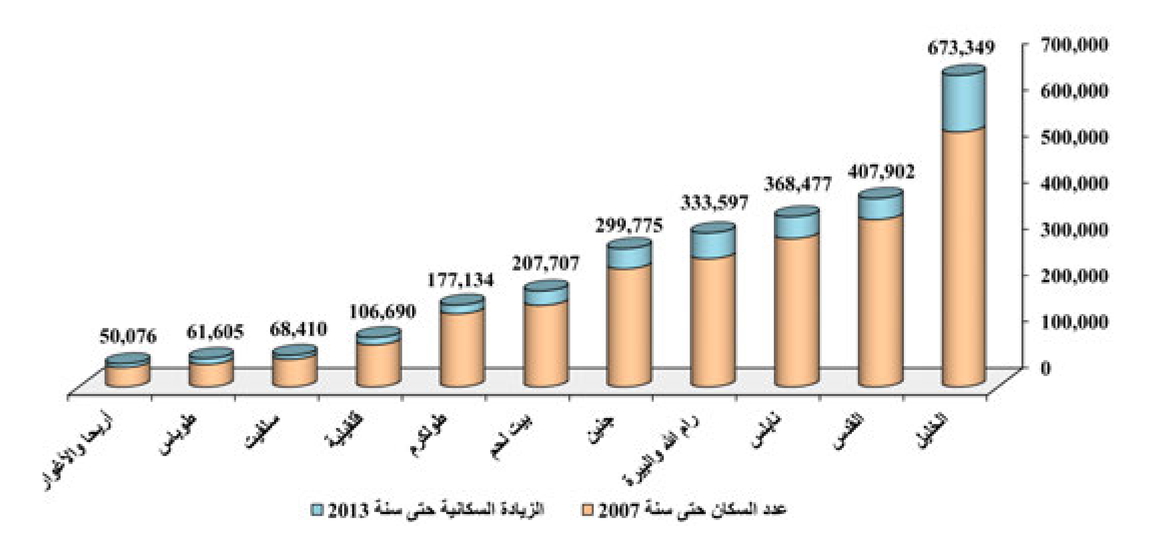
يلاحظ أن معدلات النمو السكاني مرتفعة في جميع محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية. أما أعلاها فهو في محافظة شمال قطاع غزة، يليها محافظتي رفح ثم دير البلح، بينما كان أعلى معدل نمو في الضفة الغربية في محافظتي طوباس والخليل.

ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات لسنة 2013 إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 15% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.3%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 9.1%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

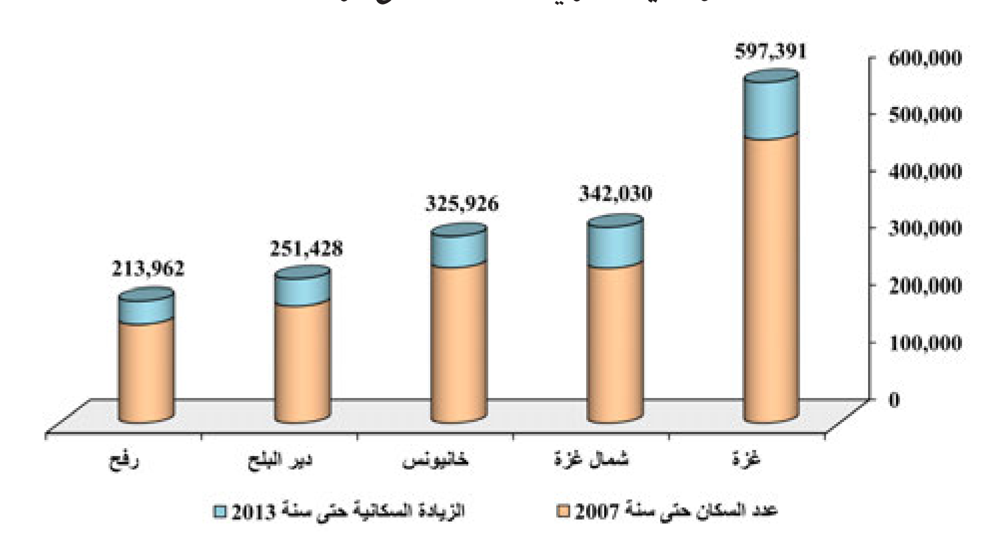
**جدول 7/4: عدد المواطنين المقدر حسب المحافظة لسنتي 2007 و2013**[15]

| المحافظة | 2007 | 2013 | معدل النمو السنوي 2007–2013 |
|---|---|---|---|
| **الضفة الغربية** | **2,345,107** | **2,754,722** | **2.7** |
| جنين | 256,212 | 299,775 | 2.7 |
| طوباس | 48,771 | 61,605 | 4 |
| طولكرم | 158,213 | 177,134 | 1.9 |
| نابلس | 321,493 | 368,477 | 2.3 |
| قلقيلية | 91,046 | 106,690 | 2.7 |
| سلفيت | 59,464 | 68,410 | 2.4 |
| رام الله والبيرة | 278,018 | 333,597 | 3.1 |
| أريحا والأغوار | 41,724 | 50,076 | 3.1 |
| القدس | 362,521 | 407,902 | 2 |
| بيت لحم | 176,515 | 207,707 | 2.7 |
| الخليل | 551,130 | 673,349 | 3.4 |
| **قطاع غزة** | **1,416,539** | **1,730,737** | **3.4** |
| شمال غزة | 270,245 | 342,030 | 4 |
| غزة | 496,410 | 597,391 | 3.1 |
| دير البلح | 205,534 | 251,428 | 3.4 |
| خانيونس | 270,979 | 325,926 | 3.1 |
| رفح | 173,371 | 213,962 | 3.6 |
| **الضفة والقطاع** | **3,761,646** | **4,485,459** | **2.9** |

**عدد المواطنين المقدر في محافظات الضفة الغربية 2013**




**عدد المواطنين المقدر في محافظات قطاع غزة 2013**




### ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2013 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" نحو 1.43 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.398 مليون فلسطيني سنة 2012، أي بزيادة قدرها 2.3%. وتظهر البيانات المتوفرة حول المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" لسنة 2012 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً قد بلغت 36.1%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.1%.[16]

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2012، بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.3 مواليد لكل امرأة، ويُعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في "إسرائيل" البالغ 3 مواليد لكل امرأة. كما أشارت البيانات للسنة نفسها إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.8 أفراد لكل أسرة. وبلغ معدل المواليد الخام نحو 24.8 مولوداً لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين. كما بلغ معدل الوفيات الخام 2.8 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين، أما معدل وفيات الرضع فكان 6.6 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء؛ علماً أن نسبة الجنس بلغت 102.2 ذكر لكل مئة أنثى. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[17].

### ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2013 بنحو 3.535 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.459 ملايين نسمة نهاية سنة 2012، وذلك بناء على تقديرات الباحث (انظر جدول 7/1).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2010، بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 2.2%. كما بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن نحو 3.3 مواليد لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. كما بلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ للسنة نفسها[18].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك 2,110,114 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2013/1/1، مقارنة مع 2,047,367 لاجئاً مسجلاً في 2012/1/1. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط في الأردن هو نحو 3.1% سنوياً. ويعيش نحو 18% منهم في المخيمات في 2013/1/1. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 2,133,756 لاجئاً مسجلاً[19].

### د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 528,711 نسمة في 2013/1/1، مقارنة مع 510,444 نسمة في 2012/1/1، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 3.6%. ويعيش نحو 30% منهم في المخيمات في 2013/1/1، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين

الذين هُجّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 546,646 لاجئاً مسجلاً[20].

ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية نتيجة للصراع الدائر هناك. وبالرغم من أن السلوك العام للاجئين وللفصائل الفلسطينية هو عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري؛ إلا أن مخيماتهم قد تحولت إلى مسارح للاشتباكات والدمار. ومن بين نحو 540 ألف فلسطيني في سورية، أصبح هناك في مطلع 2014 نحو 440 ألفاً بحاجة ماسة للمساعدة المستمرة؛ واضطر نحو 270 ألفاً للهجرة والتشرد إلى أماكن أكثر أمناً داخل سورية، بينما اضطر للجوء خارج سورية نحو 80 ألفاً آخرين. وتوزع هؤلاء اللاجئين على لبنان التي استقبلت نحو 53 ألفاً، والأردن التي استقبلت 14 ألفاً، ومصر 6 آلاف، وغزة 860. وهناك لاجئون انتقلوا إلى تركيا وليبيا وماليزيا وغيرها[21].

وقد تعرض نحو 52 ألف منزل من منازل اللاجئين الفلسطينيين في سورية لشكل من أشكال الضرر الشديد. واضطرت 18 مدرسة من مدارس الأونروا للتحول إلى مراكز إيواء للاجئين في سورية؛ بينما تعرض 68 مبنى من مبان الأونروا لأضرار أو لم يعد بالإمكان الوصول إليها. ومن بين 66 ألف طالب فلسطيني، التحق بالسنة الدراسية نحو 47 ألفاً منهم. وفي الوقت نفسه، فقد تمّ إغلاق 13 مركزاً من أصل 23 مركزاً صحياً للأونروا في سورية. وقد أطلقت الأونروا مناشدات إنسانية لجمع مبلغ 417 مليون دولار لتغطية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الضرورية خلال سنة 2014[22].

تشير أحدث البيانات المتوفرة بين أيدينا حول الفلسطينيين المقيمين في سورية سنة 2009 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%. كما أشارت البيانات لسنة 2010 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.1 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 1.6%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي في سنة 2010 للفلسطينيين في سورية 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[23].

### هـ. لبنان:

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2013/1/1 كمقيمين في لبنان 474,053 فرداً مقارنة مع 465,798 نسمة في 2012/1/1. أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1.8%.

ويعيش نحو 50% منهم في المخيمات في 2013/1/1. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 478,740 لاجئاً مسجلاً[24].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2011، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مئة أنثى. كما أشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث الفلسطينيات غير المتزوجات في لبنان (12 عاماً فأكثر) بلغت 43.7%، وبلغت نسبة المتزوجات 52.2%، ونسبة المطلقات 2.3%، وبلغت نسبة الأرامل 1.7%[25].

كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ[26].

**و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:**

من خلال مقارنة بعض المؤشرات الديموغرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 7/5، يمكننا ملاحظة عدة أمور أهمها:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن نسبة الإعالة في قطاع غزة هي أعلى نسبة، يليها الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن، ثم في "إسرائيل"، ثم الضفة الغربية، بينما تُشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.8 حالات وفاة سنة 2013، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي تمارسها.
- أن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد ظلّت على حالها في مناطق السلطة الفلسطينية، إلا أنها بقيت مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[27]

| المؤشر | الضفة الغربية 2013 | قطاع غزة 2013 | مجموع الضفة والقطاع 2013 | "إسرائيل" 2012 | الأردن 2010 | سورية 2010 | لبنان 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل % | 37.7 | 43.3 | 39.9 | 36.1 | 35.9 (2007) | 33.1 (2009) | 31.1 |
| نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر % | 3.2 | 2.4 | 2.9 | 4.1 | 5.2 (2007) | 4.4 (2009) | 6.1 |
| نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15–64 عاماً) | 69.5 | 84.1 | 74.8 | 77.9 (2007) | 84 (2007) | 59.7 (2007) | 62.1 (2007) |
| نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى) | 103.3 | 103.2 | 103.2 | 102.2 | – | 100.4 (2009) | 98.2 |
| معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) | 29.7 | 37.1 | 32.6 | 24.8 | 29.2 | 29.2 | 25.8 (2010) |
| معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان) | 4 | 3.7 | 3.8 | 2.8 | – | 2.8 (2006) | – |
| معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة) | 3.8 (2010) | 4.9 (2010) | 4.1 (2010) | 3.3 | 3.3 | 2.5 | 2.8 |
| معدل الزيادة الطبيعية | 2.6 | 3.4 | 2.9 | 2.5 (2010) | 2.2 | 1.6 | 2.2 (2010) |
| متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية) | 5.1 (2012) | 6 (2012) | 5.3 (2012) | 4.8 | 4.8 | 4.1 | 4.4 |

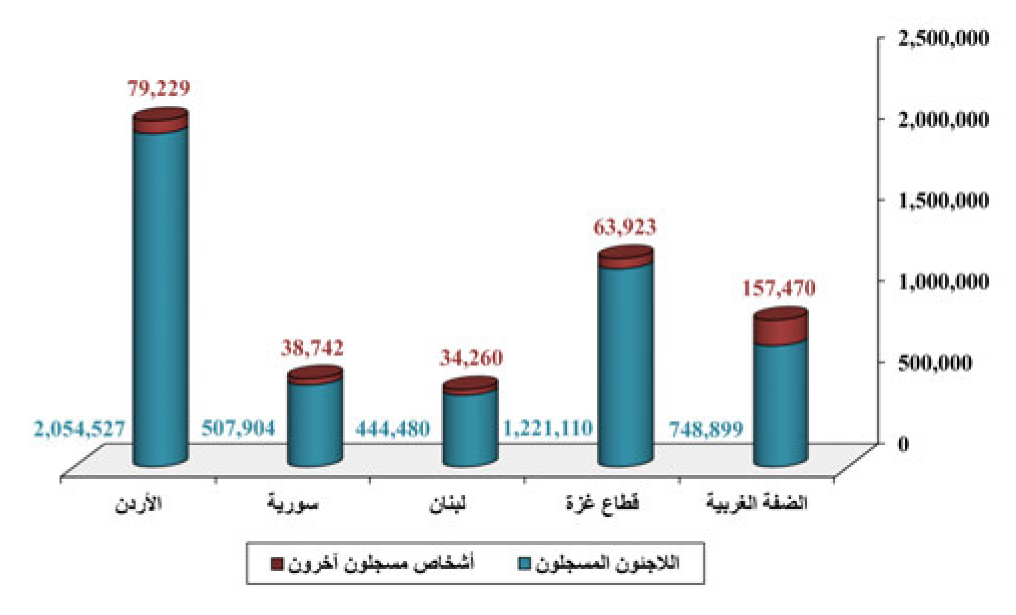
### 3. اللاجئون الفلسطينيون:

قامت وكالة الأونروا بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين. والجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، وما يُسمى بالمسجلين الآخرين، وفق تقديرات الأونروا في 2013/7/1:

**جدول 7/6: عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2013/7/1**[28]

| المنطقة | اللاجئون المسجلون | أشخاص مسجلون آخرون | مجموع الأشخاص المسجلين |
|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | 748,899 | 157,470 | **906,369** |
| قطاع غزة | 1,221,110 | 63,923 | **1,285,033** |
| لبنان | 444,480 | 34,260 | **478,740** |
| سورية | 507,904 | 38,742 | **546,646** |
| الأردن | 2,054,527 | 79,229 | **2,133,756** |
| المجموع | **4,976,920** | **373,624** | **5,350,544** |



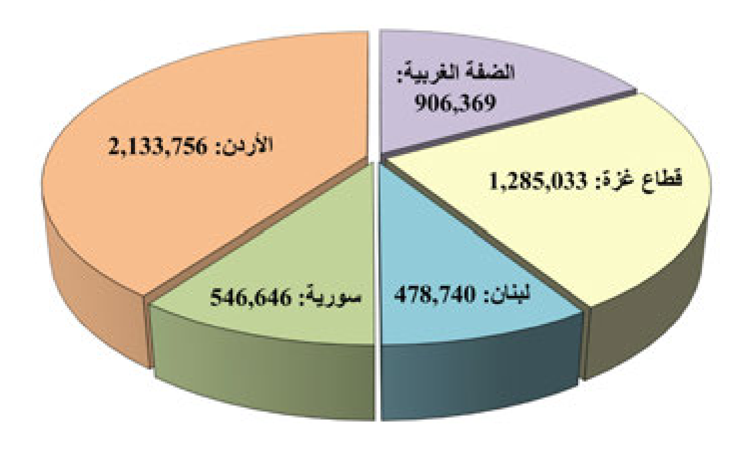
يقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة في 2013/7/1 بنحو 5.351 ملايين نسمة، يقيم نحو 39.9% منهم في الأردن، و41% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين على 24% في قطاع غزة و16.9% في الضفة الغربية) والباقي 19.1% مسجلون في سورية ولبنان (انظر جدول 7/6). وبلغت نسبة القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين 29% في 2013/7/1، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق.

ويلاحظ أن متوسط حجم العائلة في جميع مناطق تواجد اللاجئين يتناقص مع الزمن بشكل طفيف. فقد انخفض المتوسط العام من 4.6 أفراد لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.4 أفراد لكل أسرة سنة 2010.

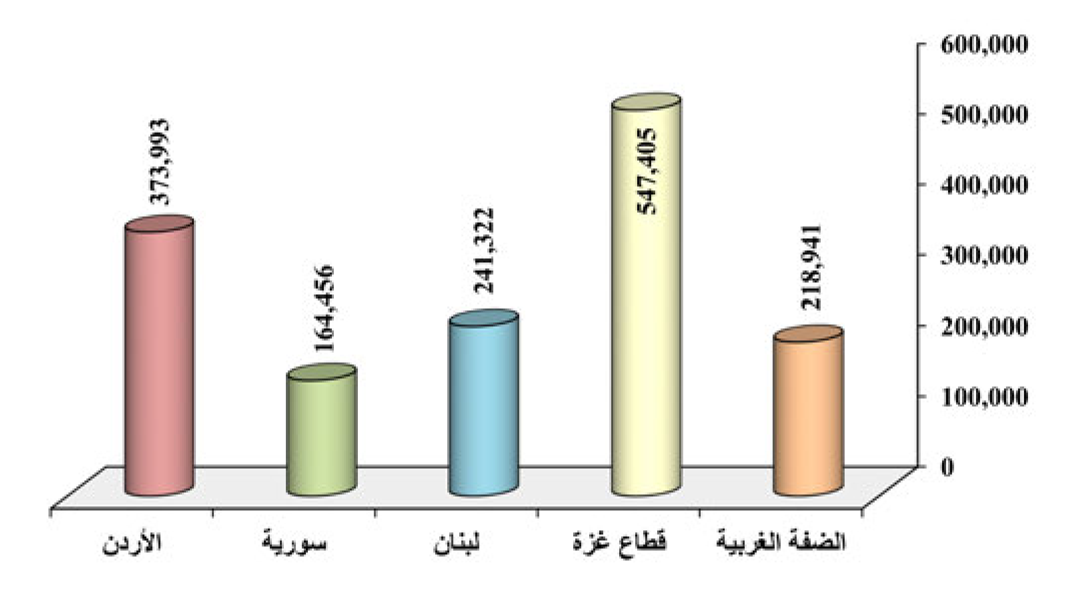
**جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة**[29]

| المنطقة | عدد الأفراد الكلي في 2013/7/1 | معدل المواليد الخام (2010) | متوسط حجم العائلة (2010) | عدد العائلات (2010) | عدد المخيمات | عدد الأفراد في المخيمات في 2013/7/1 | نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات في 2013/7/1 (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | 906,369 | 29.4 | 4 | 44,502 | 19 | 218,941 | 24 |
| قطاع غزة | 1,285,033 | 31.4 | 4.5 | 106,009 | 8 | 547,405 | 43 |
| لبنان | 478,740 | 25.8 | 3.9 | 55,926 | 12 | 241,322 | 50 |
| سورية | 546,646 | 19.6 | 4.1 | 35,016 | 9 | 164,456 | 30 |
| الأردن | 2,133,756 | 29.2 | 4.8 | 73,025 | 10 | 373,993 | 18 |
| **المجموع** | **5,350,544** | – | **4.4** | **314,478** | **58** | **1,546,117** | **29** |

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/7/1




عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/7/1




## 4. اتجاهات النمو السكاني:

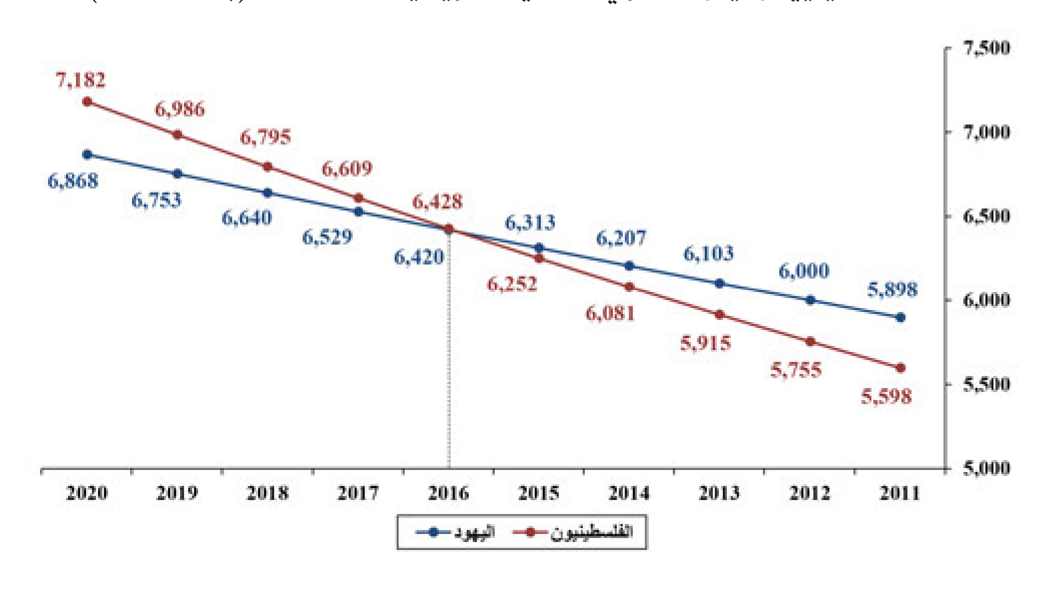
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 5.9 ملايين نسمة في نهاية سنة 2013، في حين بلغ عدد اليهود 6.1 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"،

و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.42 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 48.9% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.87 ملايين مقابل نحو 7.18 ملايين فلسطيني.

**جدول 7/8: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)**[30]

| السنة | عدد الفلسطينيين | | | عدد اليهود |
|---|---|---|---|---|
| | الضفة والقطاع | فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" | فلسطين التاريخية | |
| **2011** | 4,231 | 1,367 | 5,598 | 5,898 |
| **2012** | 4,357 | 1,398 | 5,755 | 6,000 |
| **2013** | 4,485 | 1,430 | 5,915 | 6,103 |
| **2014** | 4,615 | 1,466 | 6,081 | 6,207 |
| **2015** | 4,749 | 1,503 | 6,252 | 6,313 |
| **2016** | 4,887 | 1,541 | 6,428 | 6,420 |
| **2017** | 5,029 | 1,580 | 6,609 | 6,529 |
| **2018** | 5,175 | 1,620 | 6,795 | 6,640 |
| **2019** | 5,325 | 1,661 | 6,986 | 6,753 |
| **2020** | 5,479 | 1,703 | 7,182 | 6,868 |

**عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)**



## ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

شكلت التطورات الاقتصادية الفلسطينية لسنتي 2012 و2013 منعطفاً حاداً في مسار النمو الاقتصادي. إذ تراجع هذا النمو سنة 2012، ثم انخفض في السنة التالية بصورة أشدّ؛ مما ينذر ببدء مرحلة جديدة تتصف ببطء النمو أو الركود لسنوات قادمة، خصوصاً وأن توقعات نمو سنة 2014 يكتنفها الغموض، ضمن مسارات متعددة تتراوح بين توقعات تفاؤلية وأخرى تشاؤمية. وهي مسارات قائمة على افتراضات لها ما يبررها، بحيث يتعذر التنبؤ بمسار محدد في ظلّ أوضاع غير مستقرة بشأن نتائج المفاوضات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، إضافة إلى معاناة قطاع غزة من الحصار المطبق، ومن إغلاق الأنفاق الحدودية وهدمها، ومن البنية التحتية المتهالكة. أما في الضفة الغربية فهي تعاني من استمرارية التهويد وبناء المستعمرات، والجدار الفاصل، إضافة للحواجز الأمنية بحيث يتعذر انتظام أو استمرار حركة انتقال الأفراد وتداول السلع. هذا إلى جانب تعثر إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني.

### 1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية واسعة الانتشار؛ وهو يعكس حركة التطور والنمو الاقتصادي كمحصلة لمشاركة مختلف أنشطة المجتمع.

#### أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 6,797.3 مليون دولار سنة 2012 إلى 6,896.7 مليون دولار* سنة 2013 أي بمعدل سنوي قدره 5.9% و1.5% للسنتين المذكورتين على التوالي وبمتوسط قدره 3.7%؛ مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004. ويعدُّ معدل هذا النمو منخفضاً جداً مقارنة بسنة 2011 والسنوات السابقة، باستثناء سنة 2006 التي سجلت تراجعاً سالباً بنسبة 5.2% (انظر جدول 7/9).

ويتفق هذا المستوى من النمو مع تقييم صندوق النقد الدولي للنشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع لسنة 2013 بأن النمو ظلّ أضعف مما كان متوقعاً، مع استمرار الضغوط

---

* إذا اعتمدنا سنة 2010 كسنة أساس، فإن التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية سنة 2013 تبلغ 11,906.9 مليون دولار. انظر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42013A.pdf



المالية المحفزة العامة[31]. ويعزز ذلك المناخ الاقتصادي السائد، بفعل الممارسات الإسرائيلية المثبطة والمعوِّقة للأنشطة والمشروعات الإنتاجية، ومن ثم فهو أحد أبرز عوامل التراجع في النمو الاقتصادي للسنتين المذكورتين.

أما عن توقعات النمو للفترة 2014–2016 فيعكسها خطّ الاتجاه العام لتحليل الانحدار البسيط، والذي يشير إلى توقع حدوث نمو سنوي بنحو 5.4% مع هبوط تدريجي تباعاً، استناداً لمحصلة السيناريوهات المستقبلية.

**جدول 7/9: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)**[32]

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4,198.4 | 4,559.5 | 4,322.3 | 4,554.1 | 4,878.3 |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 12+ | 8.6+ | 5.2– | 5.4+ | 7.1+ |

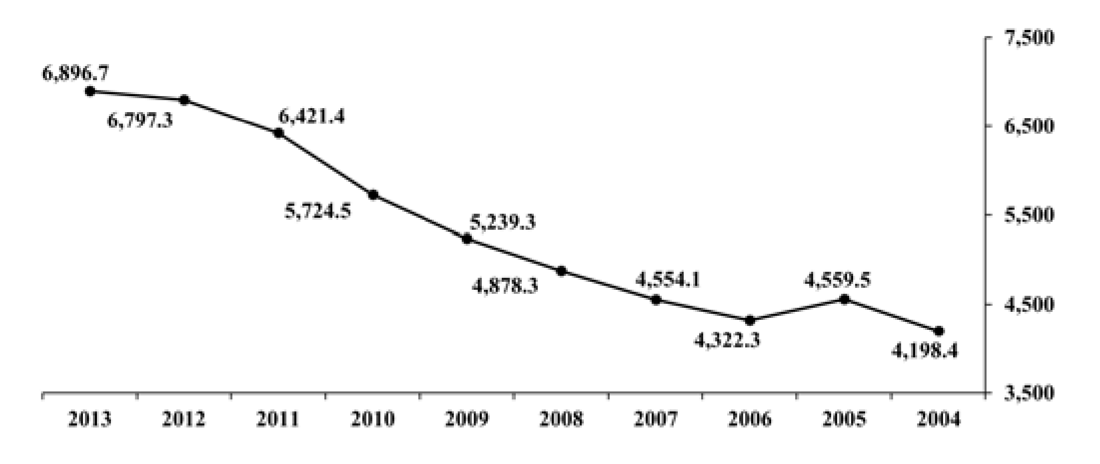
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012* | 2013** |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 5,239.3 | 5,724.5 | 6,421.4 | 6,797.3 | 6,896.7 |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 7.4+ | 9.3+ | 12.2+ | 5.9+ | 1.5+ |

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

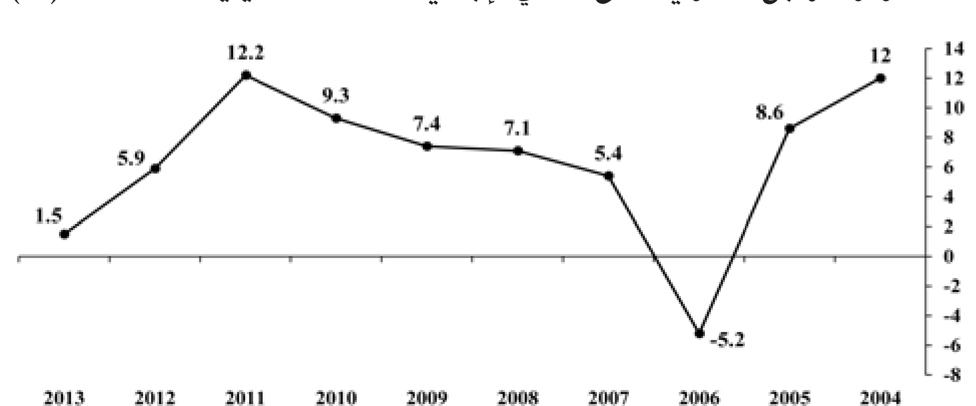
* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

**الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)**



معدل النمو أو التراجع السنوي للناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 (%)




### ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2012 و2013، ففي الضفة انخفض بنسبة 0.4%، مقابل نمو إيجابي في القطاع قدره 6.9%، وكانت المحصلة انخفاض معدل النمو فلسطينياً على النحو المذكور (انظر جدول 7/11).

أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني فكانت حصة الضفة عالية، مع اتجاهها للانخفاض، مقابل حصة منخفضة للقطاع متجهة نحو الزيادة (انظر جدول 7/10)، آخذين في الحسبان أعداد المواطنين، حيث يُشكل مواطنو الضفة 61.4% من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة 2013[33]؛ هذا بالإضافة إلى المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة على القطاع. مما يفسر استمرارية ارتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

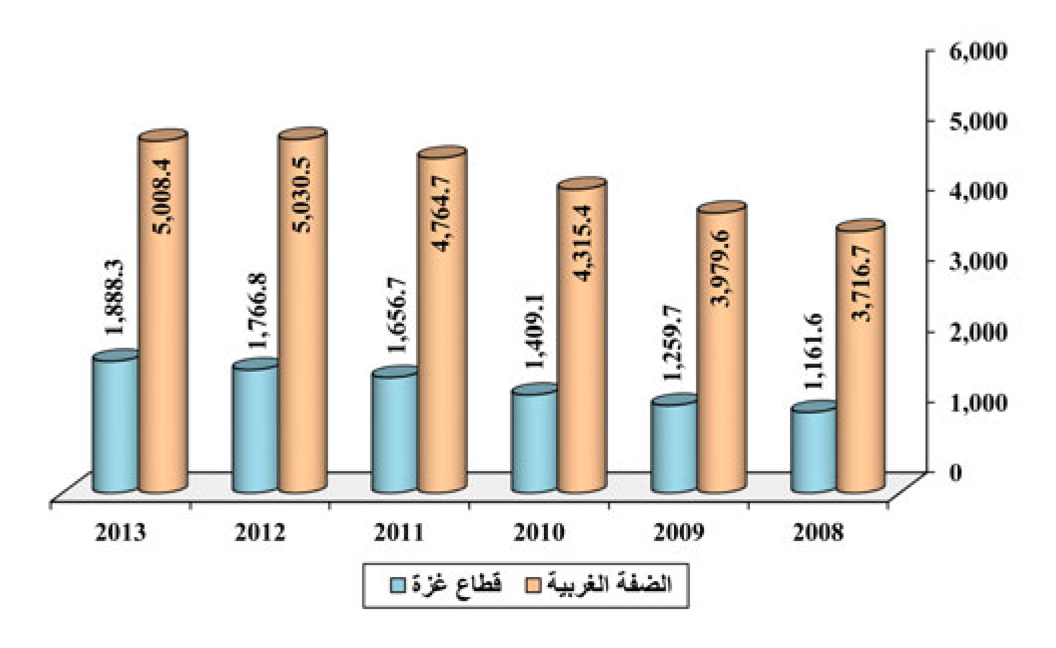
جدول 7/10: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[34]

| السنة | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | الضفة والقطاع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة (%) | القيمة | النسبة (%) | القيمة | النسبة (%) |
| 2008 | 3,716.7 | 76.2 | 1,161.6 | 23.8 | 4,878.3 | 100 |
| 2009 | 3,979.6 | 76 | 1,259.7 | 24 | 5,239.3 | 100 |
| 2010 | 4,315.4 | 75.4 | 1,409.1 | 24.6 | 5,724.5 | 100 |
| 2011 | 4,764.7 | 74.2 | 1,656.7 | 25.8 | 6,421.4 | 100 |
| *2012 | 5,030.5 | 74 | 1,766.8 | 26 | 6,797.3 | 100 |
| **2013 | 5,008.4 | 72.6 | 1,888.3 | 27.4 | 6,896.7 | 100 |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.



الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)




جدول 7/11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[35]

| السنة | | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012* | 2013** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | القيمة | 3,716.7 | 3,979.6 | 4,315.4 | 4,764.7 | 5,030.5 | 5,008.4 |
| | معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 12+ | 7.1+ | 8.4+ | 10.4+ | 5.6+ | 0.4– |
| قطاع غزة | القيمة | 1,161.6 | 1,259.7 | 1,409.1 | 1,656.7 | 1,766.8 | 1,888.3 |
| | معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 6.1– | 8.4+ | 11.6+ | 17.6+ | 6.6+ | 6.9+ |

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

وبالرغم من تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات الماضية إلا أن معدل استهلاك الفلسطينيين ظلّ مرتفعاً وبلغ 144.2% من هذا الناتج سنة 2012، بينما انخفض الادِّخار بنسبة 44.2%؛ مما يعكس انتشار ثقافة التوسع الاستهلاكي، دون انتهاج سياسة ترشيدية، خصوصاً وأن معظم المواطنين من ذوي الدخول المتدنية، ولا تفي دخولهم بتلبية احتياجاتهم الضرورية؛ مع خطورة تحويل اقتصاد شعبٍ تحت الاحتلال إلى اقتصادٍ استهلاكي أكثر منه اقتصاداً إنتاجياً[36].

وبالرغم من هذا فإن فرص الاعتماد على الذات ما تزال واعدة، لتحقيق نقلة نوعية في النمو الاقتصادي خصوصاً وأن جزءاً مهماً من الموارد الاقتصادية ليس مستغلاً، أو خارج نطاق

السيطرة. فاستناداً لتقرير البنك الدولي حول مستقبل الاقتصاد الفلسطيني فإن مجموع القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة المحتمل تحقيقها كنتيجة لتخفيف القيود المفروضة على المنطقة ج سيعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم بصورة كبيرة في الاعتماد على الذات. وهي منطقة خاضعة أمنياً وإدارياً لـ"إسرائيل" وتشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، فإن جوهر مشكلة الاقتصاد الفلسطيني يكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وفيما ينتج عنه من إفرازات سلبية مختلفة[37].

### ج. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

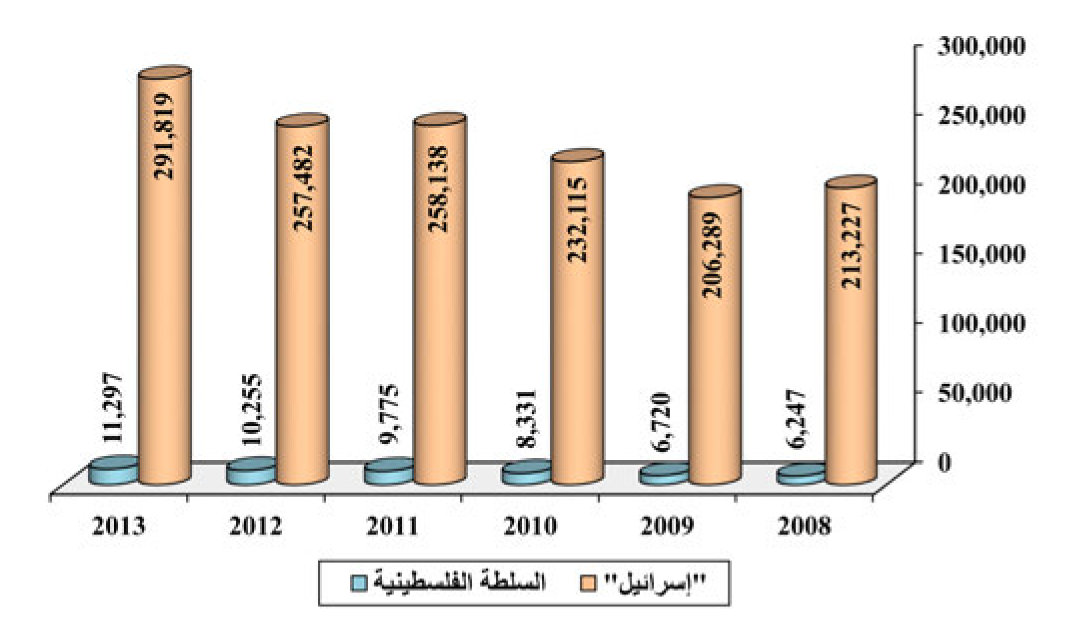
تمتلك "إسرائيل" طاقة إنتاجية كبيرة من خلال أنشطتها السلعية والخدمية على حدٍّ سواء، ويتمتع العاملون لديها بمستويات إنتاجية عالية مكنتهم تباعاً من تحقيق ناتج محلي متزايد؛ إذ ارتفع هذا الناتج، حسب الأسعار الجارية، من نحو 213.227 مليار دولار سنة 2008 إلى نحو 291.819 مليار دولار سنة 2013، بزيادة قدرها 78.592 مليار دولار وبنسبة 36.9%. ويقترن هذا النمو بتنوع المنتجات المدنية والعسكرية، كما ينعكس على حجم الصادرات وانتشارها. وفلسطينياً كان الناتج المحلي الإجمالي متواضعاً مقارنة بـ"إسرائيل"، وزاد حسب الأسعار الجارية من نحو 6.247 مليارات دولار إلى نحو 11.297 مليار دولار في الفترة نفسها، ومثَّل نسبة محدودة مقارنة بالناتج الإسرائيلي. ويغطي هذا الإنتاج جزءاً يسيراً من حاجة الأسواق المحلية، نظراً للعراقيل الإسرائيلية التي عطلت مسيرة المؤسسات الإنتاجية، مع إعاقة حركة الصادرات. ويلاحظ أن الناتج المحلي الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 26 ضعفاً (2,583%) سنة 2013. أما عن توقعات النمو المستقبلية فتتجه، إذا ما بقيت الظروف الداخلية والخارجية كما هي، نحو استمرار فجوة النمو بين البلدين، ونحو تحسُّن نسبي محدود للاقتصاد الفلسطيني.

**جدول 7/12: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)**[38]

| السنة | السلطة الفلسطينية | "إسرائيل" |
|---|---|---|
| **2008** | 6,247 | 213,227 |
| **2009** | 6,720 | 206,289 |
| **2010** | 8,331 | 232,115 |
| **2011** | 9,775 | 258,138 |
| **2012** | *10,255 | 257,482 |
| **2013** | **11,297 | 291,819 |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)




## 2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

تكمن أهمية هذا المؤشر في قياسه لقدرة الأفراد على الوفاء باحتياجاتهم السلعية والخدمية من وقت لآخر، خصوصاً عند احتسابه بالأسعار الثابتة؛ ومن ثم المحافظة على القوة الشرائية للعملة المستخدمة. ويتوقف مستوى هذا المؤشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو السكاني.

### أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

استناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,679.3 دولار و1,660 دولار** لسنتي 2012 و2013 على التوالي، وبمعدل نمو نسبته 2.7% سنة 2012 وانخفاض سالبٍ قدره 1.1% سنة 2013، أي بمتوسط سنوي 0.8%، مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004 (انظر جدول 7/13).

**إذا اعتمدنا سنة 2010 كسنة أساس، فإن التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية سنة 2013 تبلغ 2,855.1 دولار. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)**.

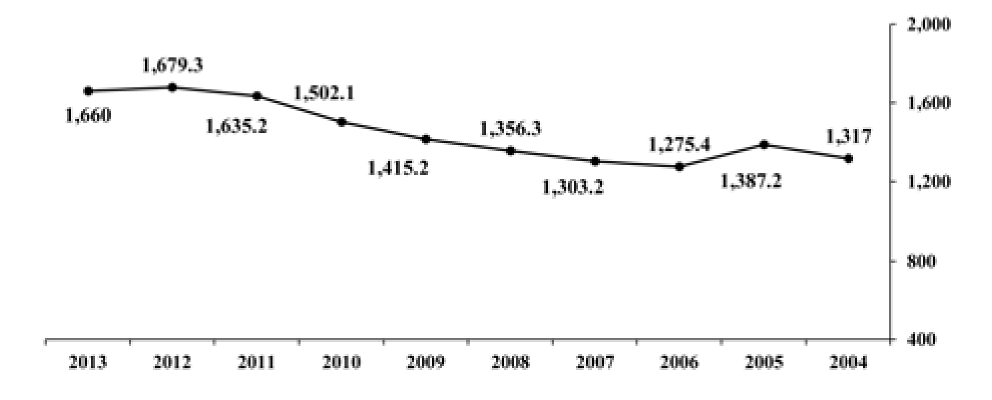
**جدول 7/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)**[39]

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1,317 | 1,387.2 | 1,275.4 | 1,303.2 | 1,356.3 |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 7.3+ | 5.3+ | 8.1– | 2.2+ | 4.1+ |

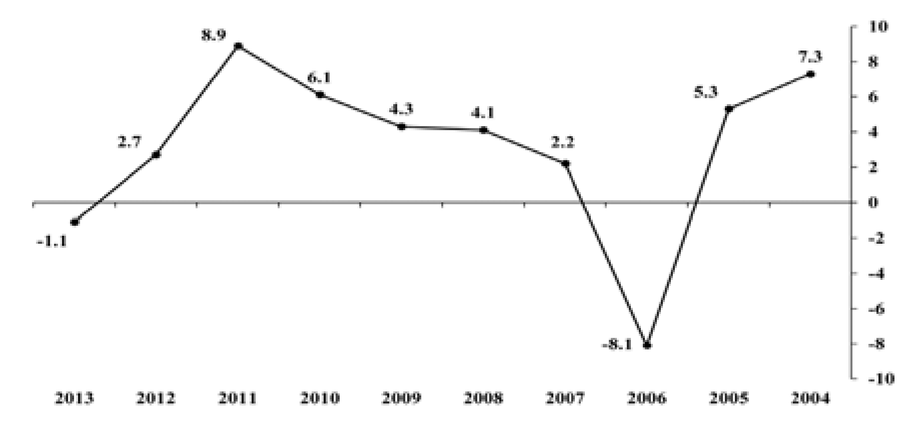
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | *2012 | **2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1,415.2 | 1,502.1 | 1,635.2 | 1,679.3 | 1,660 |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 4.3+ | 6.1+ | 8.9+ | 2.7+ | 1.1– |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)**




**معدل النمو أو التراجع السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 (%)**



### ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

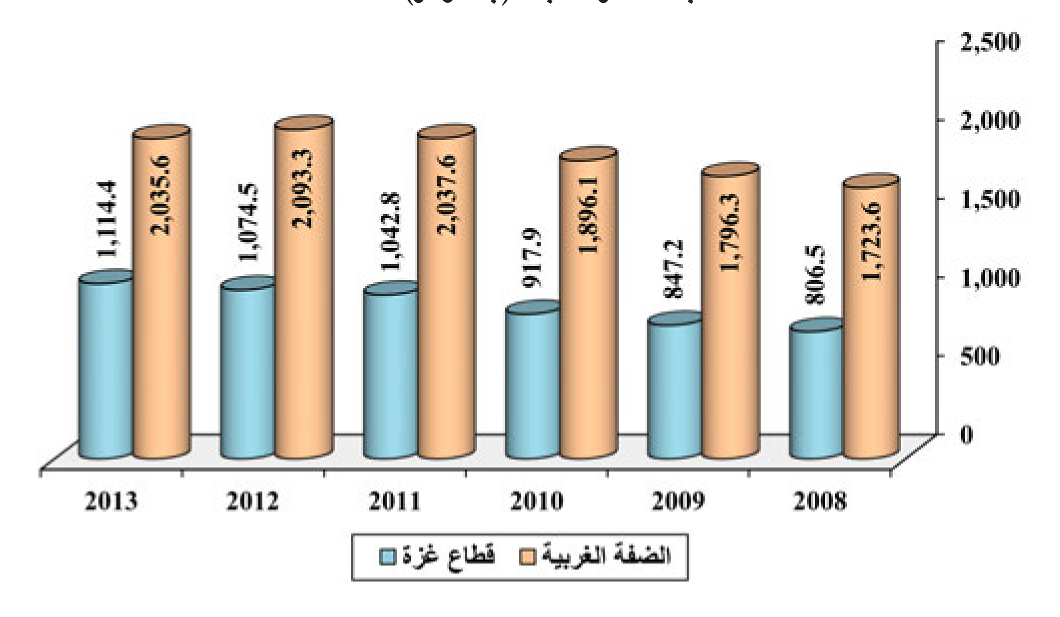
يلاحظ اختلاف نمو نصيب الفرد في الضفة والقطاع لسنتي 2012 و2013 الذي تراجع في الضفة إلى 0.05% كمتوسط للسنتين المذكورتين، وكان أعلى في القطاع وبلغ 3.35%. أما عن توقعات النمو حتى سنة 2016 فتشير لاستمرار تباطؤ النمو مع تراجع أكثر في الضفة مقارنة بالقطاع.

**جدول 7/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[40]**

| السنة | | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | *2012 | **2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | القيمة | 1,723.6 | 1,796.3 | 1,896.1 | 2,037.6 | 2,093.3 | 2,035.6 |
| | معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 9.1+ | 4.2+ | 5.6+ | 7.5+ | 2.7+ | 2.8– |
| قطاع غزة | القيمة | 806.5 | 847.2 | 917.9 | 1,042.8 | 1,074.5 | 1,114.4 |
| | معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 9– | 5+ | 8.3+ | 13.6+ | 3+ | 3.7+ |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)**



**ج. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":**

ظلّ متوسط نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية منخفضاً مقارنة بنظيره الإسرائيلي، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي نحو 13 ضعف نصيب الفرد الفلسطيني في سنتي 2012 و2013. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

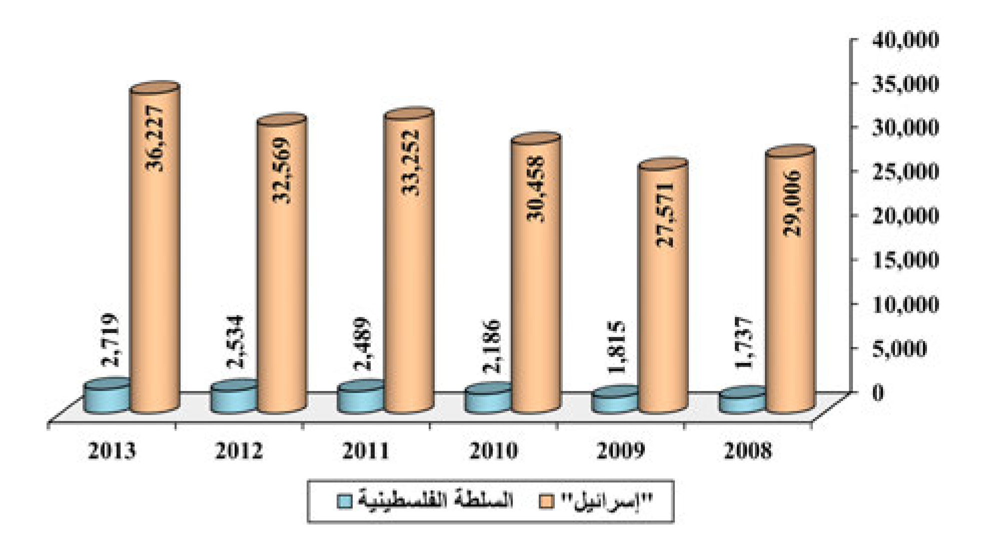
وقد بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مناطق السلطة الفلسطينية 2,719 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ 2,534 دولاراً سنة 2012 و2,489 دولاراً سنة 2011. في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 36,227 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ32,569 دولاراً سنة 2012 و33,252 دولاراً سنة 2011.

**جدول 7/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)**[41]

| السنة | السلطة الفلسطينية | "إسرائيل" |
|---|---|---|
| **2008** | 1,737 | 29,006 |
| **2009** | 1,815 | 27,571 |
| **2010** | 2,186 | 30,458 |
| **2011** | 2,489 | 33,252 |
| **2012** | *2,534 | 32,569 |
| **2013** | **2,719 | 36,227 |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)




## 3. الدَّين العام:

يمثل الدين العام التزاماً على المدين بسداد أقساطه وأعبائه، ليشكل عبئاً ثقيلاً على الدول التي تعجز عن سداده في مواعيد استحقاقه. والمتتبع لحجم الدين العام الفلسطيني بمصدريه الداخلي والخارجي يجده آخذاً في الارتفاع من 1,557 مليون دولار في سنة 2008 إلى 2,376 مليون دولار في سنة 2013، محققاً زيادة على امتداد الفترة المذكورة قدرها 819 مليون دولار وبنسبة 52.6% (انظر جدول 7/16).

وأما تطورات الدين لسنتي 2012 و2013 فتشير إلى نمو مرتفع بمعدل 12.2% في السنة الأولى ثم انخفاض بمعدل 4.3% في السنة التالية، أي بمتوسط قدره 4%، مع بقاء الدين مرتفعاً لبداية 2014 وما تلاها (انظر جدول 7/16).

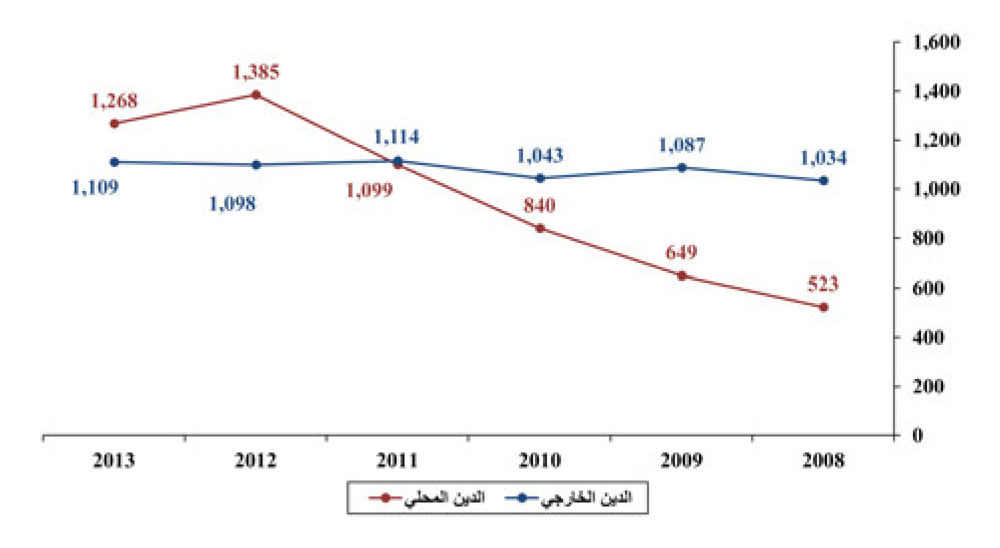
وكانت الديون الخارجية قد مثلت النسبة العظمى من الدين سنة 2008 وبمعدل 66.4%، ثم تراجعت إلى 46.7% سنة 2013، ومن ثم تزايدت الديون العامة الداخلية من 33.6% إلى 53.4% في الفترة المذكورة؛ أي إن السلطة الفلسطينية اعتمدت على المصادر المحلية بشكل كبير كالمصارف وسلطة الطاقة وغيرها، لكونها تتم بشروط وتيسيرات أفضل[42].

ومن جهة أخرى فللدين الداخلي مخاطره على النظام المصرفي حيث تجاوز الائتمان الممنوح للحكومة حقوق الملكية لإجمالي المصارف، مما استدعى التعامل بحذر مع هذه الظاهرة[43]. أما الدين لسنتي 2015 و2016 فمُتوقع أن يستمر في الزيادة، محققاً نمواً عالياً نسبياً، إضافة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

**جدول 7/16: الدين العام للسلطة الفلسطينية 2008–2013 (بالمليون دولار)**[44]

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدين المحلي | 523 | 649 | 840 | 1,099 | 1,385 | 1,268 |
| الدين الخارجي | 1,034 | 1,087 | 1,043 | 1,114 | 1,098 | 1,109 |
| إجمالي الدين العام | **1,557** | **1,736** | **1,884** | **2,213** | **2,483** | **2,376** |
| متوسط نصيب الفرد من الدين العام (بالدولار) | 407 | 441 | 465 | 531 | 578 | 530 |




## 4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (رام الله):

شكلت المالية العامة للسلطة الفلسطينية وما تزال جدلاً واسعاً بسبب استمرار فجوة العجز المالي، والاعتماد بشكل كبير على المانحين، والتوسع في الاستدانة، إضافة إلى الانتقادات بشأن التجاوزات المالية، والخلل الهيكلي للموازنة العامة، خصوصاً لتضخم الرواتب والأجور بالنسبة إلى مجموع النفقات[45]. والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية سنتي 2012 و2013 يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 0.03% و4.9% على التوالي وبمتوسط قدره 2.5% (انظر جدول 7/17).

أما الإيرادات العامة التي تشتمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فحققت نمواً متبايناً بلغ 2.9% و3.6% للسنتين المذكورتين على التوالي أي

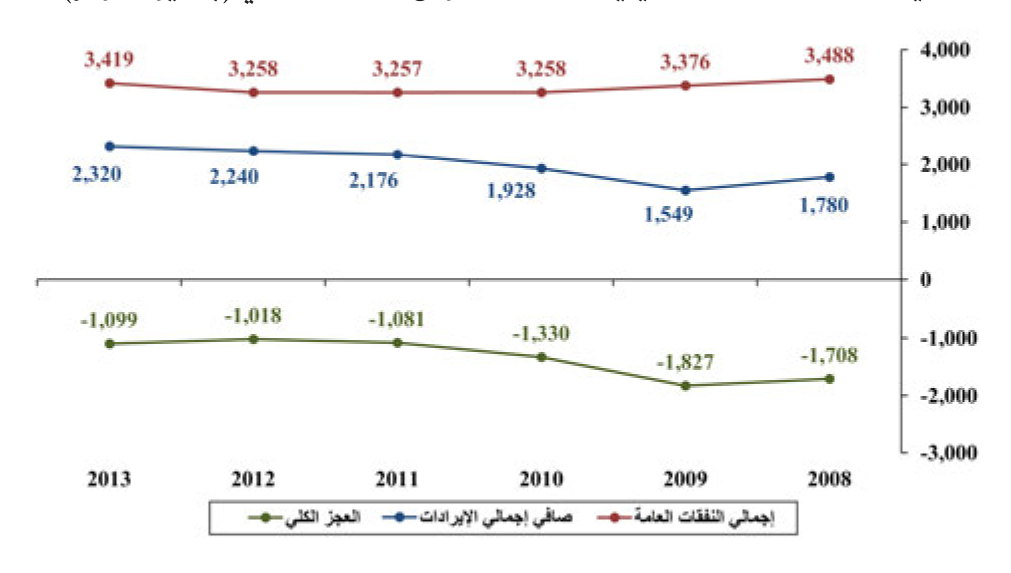
بمتوسط قدره 3.3%. مما يعكس التحسن الملحوظ في جباية الإيرادات إضافة إلى السياسة المالية الداعمة لتقليص عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الحصيلة. بحيث تراجع العجز المالي بشكل ملموس وبمعدل 5.8% و8% لسنتي 2012 و2013 على التوالي، مشكلاً نجاحاً نسبياً لسياسة تقليص العجز (انظر جدول 7/17).

ويتفق هذا مع سعي الحكومة الفلسطينية للالتزام بسياسة مالية، وفق استراتيجية مستقرة، تستند إلى تحسين الأداء الضريبي وتوسيع قاعدته، وكفاءة إدارة الدَّين[46].

**جدول 7/17: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2008–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[47]**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | موازنة 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات جارية | 3,273 | 3,190 | 2,983 | 2,961 | 3,047 | 3,251 | 3,865 |
| نفقات تطويرية | 215 | 186 | 275 | 296 | 211 | 168 | 350 |
| **إجمالي النفقات العامة** | **3,488** | **3,376** | **3,258** | **3,257** | **3,258** | **3,419** | **4,215** |
| **صافي إجمالي الإيرادات** | **1,780** | **1,549** | **1,928** | **2,176** | **2,240** | **2,320** | **2,586** |
| **العجز الكلي** | **1,708–** | **1,827–** | **1,330–** | **1,081–** | **1,018–** | **1,099–** | **1,629–** |

**المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2008–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)**



أما الموازنة العامة لسنة 2014 فجاء إعدادها في ظروف صعبة ومعقدة، تعاني فيها الخزينة العامة من أزمة مالية خانقة من حيث قدرة الحكومة على الاستجابة لمختلف استحقاقاتها[48]، لذا استندت الموازنة إلى استراتيجية تعظيم الموارد الذاتية، الهادفة لتحصين القرار السياسي، وتعزيز استقلاليته والوفاء باحتياجات المواطنين[49]. وتسعى الموازنة لزيادة ضبط أوضاع المالية العامة، للحدّ من فجوة التمويل الكبيرة، لمواجهة الزيادة في نفقات الأجور. ومن أهدافها الأخرى تخفيض إعانات دعم أسعار الوقود، مع ترشيد صرف البدلات النقدية والحدّ من النفقات التشغيلية والتحويلية، إضافة لخفض صافي الإقراض[50].

وترافق عرض هذه الموازنة مع طرح استراتيجية منظومة الإيرادات للسنوات 2013–2016، والمتضمنة خفض الديون للحدّ من الفجوة التمويلية. مع الإشارة إلى أن الحكومة الجديدة في رام الله تمكنت خلال فترة مزاولة مهامها منذ حزيران/ يونيو 2013 من تقليص الديون من 4.8 مليارات دولار إلى 4.4 مليارات دولار[51].

## 5. الموازنة العامة لحكومة تسيير الأعمال (قطاع غزة):

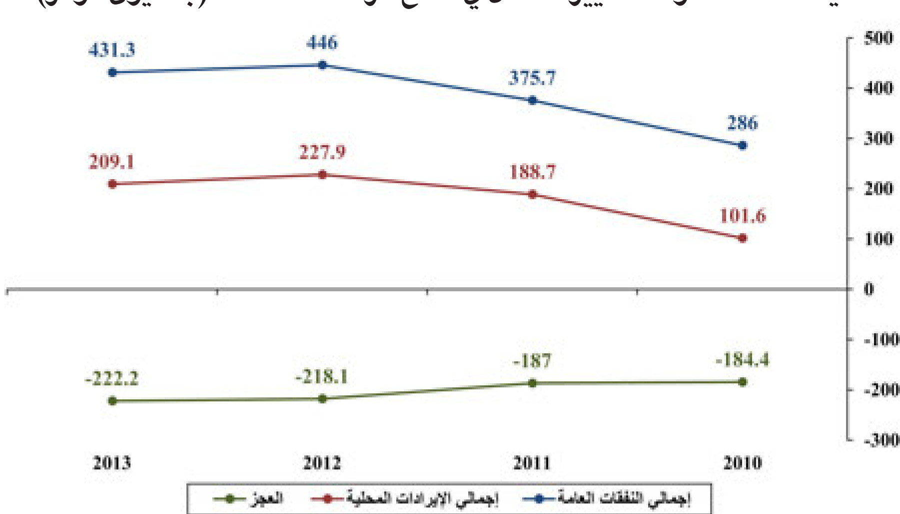
قامت الحكومة في غزة باتخاذ تدابير مالية في أعقاب أحداث حزيران/ يونيو 2007 تمثلت في إعداد موازنات سنوية، لتمكنها من القيام بمهامها والتزاماتها المترتبة على الانقسام الفلسطيني، وكان طبيعياً أن تتجه النفقات العامة للتزايد، لمواجهة الأعباء الجديدة للحكومة.

وبمتابعة الوضع المالي للحكومة في غزة للفترة 2010–2013 يتضح أن النفقات العامة أخذت اتجاهاً متصاعداً مع تراجع محدود سنة 2013، نتيجة التطورات المرتبطة بتشديد الحصار. كما اتجهت الإيرادات العامة نحو الزيادة بشكل ملموس خلال الفترة 2010–2012، غير أنها عانت من بعض التراجع سنة 2013 بسبب الإجراءات الحدودية المصرية المشددة، وإغلاق معظم الأنفاق التي تُعدُّ شريان حياة أساسي لاقتصاد غزة تحت الحصار.

**جدول 7/18: المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2014 (بالمليون دولار)[52]**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | موازنة 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الجارية | 284.1 | 366.4 | 440.4 | 423.5 | 698 |
| النفقات الرأسمالية والتطويرية | 1.9 | 9.3 | 5.6 | 7.8 | 85 |
| **إجمالي النفقات العامة** | **286** | **375.7** | **446** | **431.3** | **783** |
| الإيرادات الضريبية | 43.4 | 121 | 148.7 | 153.1 | 130 |
| الإيرادات غير الضريبية | 58.2 | 67.7 | 79.2 | 56 | 65 |
| **إجمالي الإيرادات المحلية** | **101.6** | **188.7** | **227.9** | **209.1** | **195** |
| **العجز** | **–184.4** | **–187** | **–218.1** | **–222.2** | **–588** |

المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2014 (بالمليون دولار)




وكان قد روعي في موازنة 2013 التركيز على نوعية وجودة الخدمات العامة، إضافة لتوجيه النفقات التطويرية نحو المشاريع التنموية المحفزة للاستثمار، مما أسهم في التنمية الاقتصادية، دون إغفال العمل الإغاثي والتنموي المرتبط بأوضاع الحصار[53].

أما موازنة 2014، فإن مشروع قانونها قدر إجمالي النفقات العامة المتوقعة بنحو 894 مليون دولار[54]، ثم جرى خفضه إلى 783 مليون دولار[55]؛ أي بنسبة 12.4% مقارنة بالتقديرات السابقة مراعاة لاشتداد الحصار. وأما حجم الإيرادات العامة المعدل فيقدر بنحو 195 مليون دولار، أي بعجز كبير يبلغ 588 مليون دولار وبنسبة 75.1%؛ مما يعكس الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الخارجية في تغطية هذا العجز. مع التأكيد مجدداً على السياسة المالية الداعمة للخدمات العامة بما فيها الأمن والنظام العام، لما لهما من أهمية واستراتيجية حيوية[56].

أما التوقعات المالية العامة لسنتي 2015 و2016 فتشير لاستمرار نمو النفقات والإيرادات، مع استمرار العجز المالي المرتبط بدعم خارجي متقلب.

### 6. العمل والبطالة:

تُعدُّ القوى العاملة مورداً اقتصادياً بشرياً مهماً، ومصدراً رئيسياً للطلب، وتشمل: العاملين فعلاً، والمتعطلين الراغبين فيه والباحثين عنه. ويُعدُّ مستوى التشغيل مؤشراً واسع الانتشار لدلالته على مدى الاستفادة من العنصر البشري، باستخدام مقياس نسبة المشاركة بين البالغين. وعلى المستوى الفلسطيني في الضفة والقطاع ارتفعت نسبة المشاركة من 43% سنة 2011 إلى 43.6% سنة 2013[57]، عاكسة تحسُّن استغلال العنصر البشري كطاقة إنتاجية مُحرِّكة. أما

بقية القوى البشرية فهي غير مشاركة في العملية الإنتاجية كالطلاب البالغين في المراحل التعليمية المختلفة، وربات البيوت غير العاملات، والمرضى والمعاقين وغيرهم.

أما مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع فبلغ 1.114 مليون في نهاية 2012، وأما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 858 ألفاً بنسبة 77% من مجموع القوى العاملة؛ وعليه، بلغ عدد المتعطلين 256 ألفاً يشكلون 23% من مجموع هذه القوى. أي إن جزءاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية البشرية متعطل ومحروم من مصادر الدخل اللازمة لمواجهة احتياجاته الضرورية، مما يهدد حالة الأمان المجتمعي، ويتطلب بذل جهود كبيرة لمواجهة ظاهرة البطالة العالية والمزمنة. وكان للممارسات الإسرائيلية دورٌ كبيرٌ في حدوثها، خصوصاً عقب انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000 (انظر جدول 7/19).

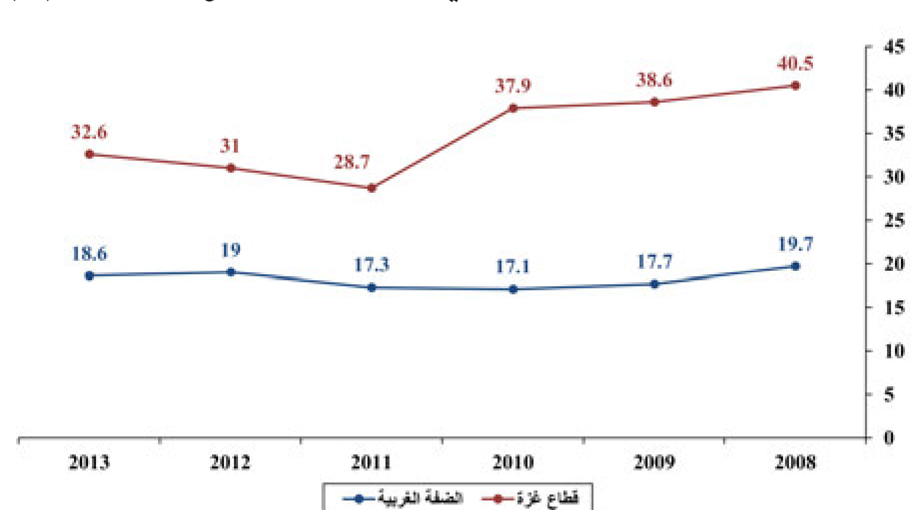
وتتفاوت حالة البطالة بين الضفة والقطاع، إذ بلغت 19% في الضفة، و31% في القطاع سنة 2012 (انظر جدول 7/19). كما اتسعت فروقها بشدة بين الفئات العمرية والنوعية، فهي عالية جداً بين الشباب وخصوصاً الخريجين، وأكثر ارتفاعاً لدى الإناث؛ مع معاناة نساء قطاع غزة تهميشاً متزايداً في سوق العمل. وتتضرر الشابات أكثر من غيرهن بالرغم من ارتفاع مستوياتهن التعليمية[58].

أما تطورات القوى العاملة لسنة 2013 فتشير إلى تقلُّب محدود في مستوى التشغيل، واستمرار تصاعد البطالة المقرونة بإحباط المتعطلين. وأما أعداد القوى العاملة فبلغت 1.155 مليون منهم 759 ألفاً في الضفة، و396 ألفاً في القطاع، وبمشاركة عالية في الضفة بمعدل 45% مقابل 41.2% في القطاع. وأما معدلات البطالة على مستوى الضفة والقطاع فبلغت 23.4%، مع تباينها الشديد بين الضفة والقطاع، مما يعني ارتفاع معدلات الإعالة بين المشتغلين[59].

**جدول 7/19: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2013 (بالألف)[60]**

| | | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | القوى العاملة | 609 | 643 | 665 | 718 | 743 | 759 |
| | البطالة | 120 | 114 | 114 | 124 | 141 | 141 |
| | نسبة البطالة (%) | 19.7 | 17.7 | 17.1 | 17.3 | 19 | 18.6 |
| قطاع غزة | القوى العاملة | 299 | 308 | 311 | 341 | 371 | 396 |
| | البطالة | 121 | 119 | 118 | 98 | 115 | 129 |
| | نسبة البطالة (%) | 40.5 | 38.6 | 37.9 | 28.7 | 31 | 32.6 |
| الضفة والقطاع | القوى العاملة | 908 | 951 | 976 | 1,059 | 1,114 | 1,155 |
| | البطالة | 241 | 233 | 232 | 222 | 256 | 270 |
| | نسبة البطالة (%) | 26.5 | 24.5 | 23.8 | 21 | 23 | 23.4 |

نسبة البطالة للأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 (%)




أما العمالة الفلسطينية في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وشرقي القدس والمستعمرات في الضفة الغربية فبلغت نحو 105 آلاف عامل في نهاية سنة 2013، تمثل 13.5% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية، ويعمل نحو 34,300 عامل دون تصاريح إسرائيلية رسمية، إضافة إلى 18,700 عامل يحملون وثائق إسرائيلية أو جوازات أجنبية. أي إن قرابة 32.7% من عمال الضفة العاملين في هذه المناطق مهددون بالملاحقة الأمنية ومُعرَّضون لابتزاز أصحاب الأعمال. ومن جهة أخرى، فما زال عمال قطاع غزة محرومين من العمل داخل "إسرائيل"[61].

## 7. تطور النشاط الصناعي:

يغطي هذا النشاط حصيلة فروع هي: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها. وتُعدُّ الصناعات التحويلية أبرزها بمعدل 81% من مجموع النشاط الصناعي، ثم يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية قطاع الكهرباء بنسبة 11.9%، ثم الصناعات التعدينية واستغلال المحاجر بنسبة 5.8%، وأخيراً المياه والصرف الصحي والنفايات ومعالجتها بنسبة 1.2%، وذلك لسنة 2013. وكانت إمدادات الكهرباء والغاز والمياه قد أسهمت سنة 2013 بزيادة مرتفعة في النمو بلغت 12.7%، مما عزز نمو النشاط الصناعي، وذلك للزيادة المضطردة في الطلب على إمدادات الكهرباء استهلاكاً وإنتاجاً (انظر جدول 7/20).

وبمتابعة تطورات النشاط الصناعي لسنتي 2012 و2013 يتضح أن الناتج المحلي الصناعي بلغ 810.5 ملايين دولار سنة 2012، مُشكِّلاً 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو 4.8% مقارنة بسنة 2011. كما ارتفع سنة 2013 إلى 889.6 مليون دولار مُشكِّلاً

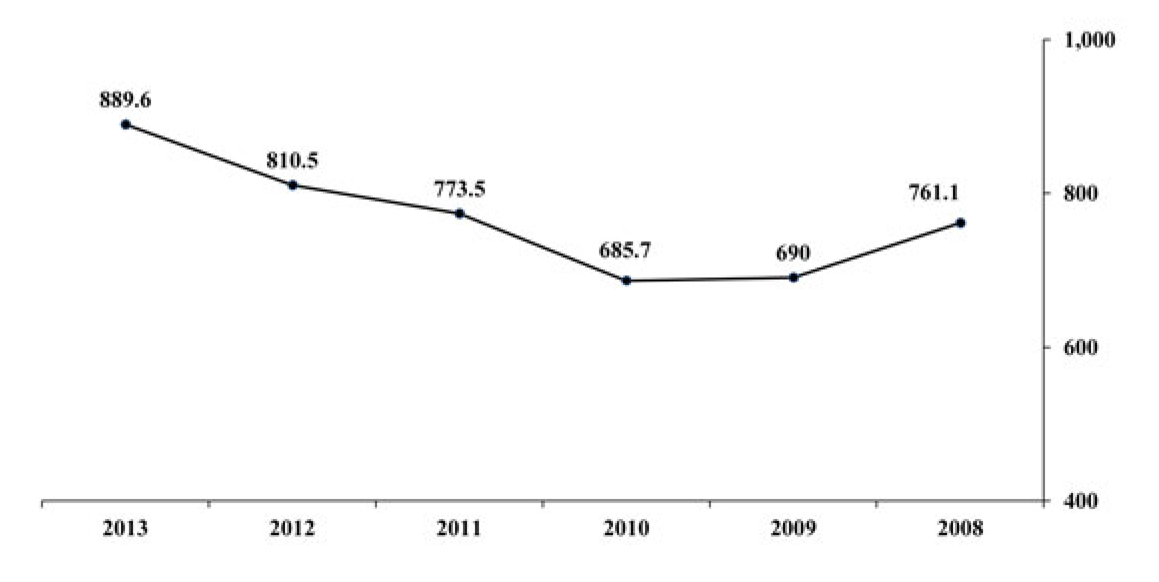
12.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو 9.8% مقارنة بسنة 2012؛ أي بمتوسط سنوي قدره 7.3% للسنتين المذكورتين، محققاً بذلك إنجازات ملموسة بعد تدهور نموه خلال سنتي 2009 و2010.

**جدول 7/20: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[62]**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012* | 2013** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعدين واستغلال المحاجر | 21.5 | 22.6 | 24.3 | 49.1 | 49.2 | 51.6 |
| الصناعات التحويلية | 539.3 | 540.6 | 544.6 | 625.4 | 657.6 | 720.8 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء | 165.4 | 104.7 | 91.3 | 90 | 94.3 | 106.3 |
| إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها | 34.9 | 22.1 | 25.5 | 9 | 9.4 | 10.9 |
| **المجموع** | **761.1** | **690** | **685.7** | **773.5** | **810.5** | **889.6** |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 9.4+ | 9.3– | 0.6– | 12.8+ | 4.8+ | 9.8+ |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

**الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)**



## 8. تطور النشاط الزراعي:

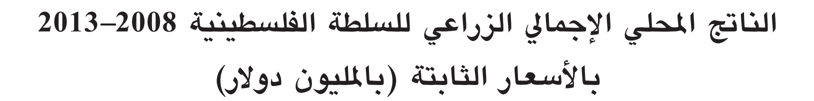
تُعدُّ الزراعة نشاطاً تقليدياً مهماً يقوم على إنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية لحاجة السوقين المحلي والخارجي. وبمتابعة تطورات هذا النشاط لسنتي 2012 و2013 يتضح أن الناتج الزراعي بلغ 332.6 مليون دولار سنة 2012، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 12.6% مقارنة مع سنة 2011، ومشكلاً 4.9% فقط من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. كما تراجع الناتج المحلي الزراعي إلى 286.4 مليون دولار سنة 2013 بنسبة انخفاض قدرها 13.9% مقارنة مع سنة 2012، وبمتوسط عجز للسنتين قدره 13.3%، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع إلى 4.2% (انظر جدول 7/21).

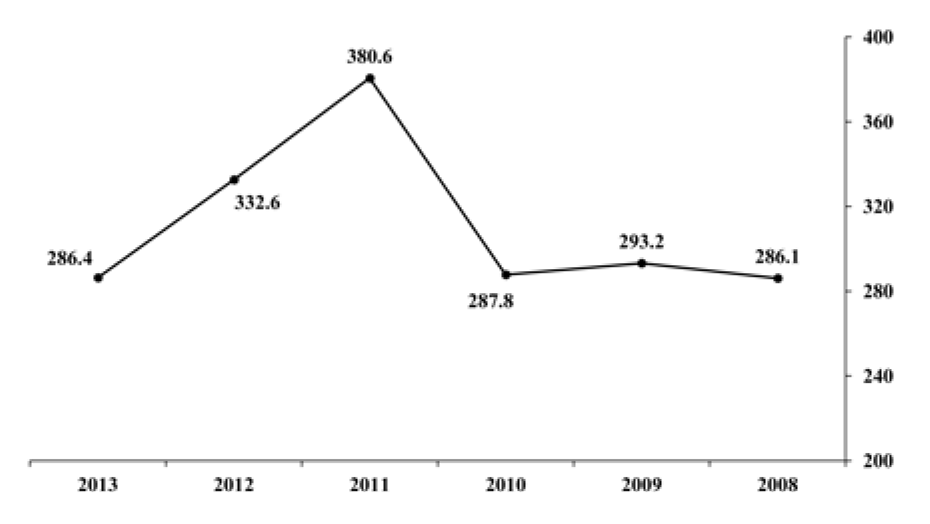
ويعود هذا التراجع جزئياً إلى تدني مستوى الناتج الزراعي في الضفة، إذ انخفض بشكل حاد من 240.4 مليون دولار سنة 2012 إلى 187.9 مليون دولار سنة 2013، أي بنسبة 21.8%، مع حرمان الفلسطينيين من استغلال الأراضي الزراعية في المنطقة ج التي تسيطر عليها "إسرائيل" إدارياً وأمنياً[63]، مما انعكس سلباً على حصيلته فلسطينياً. ومما خفف من حدة هذا التدهور أن الناتج الزراعي في قطاع غزة قد حقق زيادة ملموسة بنسبة 7%، إذ ارتفع من 92.2 مليون دولار سنة 2012 إلى 98.7 مليون دولار سنة 2013، بالرغم من حرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من استغلال شريطهم الحدودي والممارسات الإسرائيلية التعسفية[64].

**جدول 7/21: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[65]**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012* | 2013** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 286.1 | 293.2 | 287.8 | 380.6 | 332.6 | 286.4 |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 13.4+ | 2.5+ | 1.8– | 32.2+ | 12.6– | 13.9– |

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.




## 9. التبادل التجاري:

يُعدُّ التبادل التجاري الخارجي أحد أشكال العلاقات والمعاملات الاقتصادية الدولية، التي تتيح تصريف الفائض المحلي للخارج، واستيراد السلع غير المتوفرة محلياً فتلبي احتياجات المستهلكين.

وتُعدُّ مناطق السلطة الفلسطينية من أكثر المناطق اعتماداً على الاستيراد، مع قلة القيود الإسرائيلية عليها باستثناء السلع الإنتاجية التي تنهض باقتصاديات البلاد. وفي المقابل فإن فرص التصدير للخارج تظلّ محدودة نتيجة العراقيل الإسرائيلية، مما يعني زيادة عجز الميزان التجاري كمحصلة للفرق بين الصادرات والواردات.

وبمتابعة تطور التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2012 مع الخارج يتضح أن إجمالي الواردات بلغ نحو 4,697.4 مليون دولار بزيادة معدلها 7.4% مقارنة بسنة 2011، كما بلغت الصادرات نحو 782.4 مليون دولار وبزيادة معدلها 4.9%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2012 بنسبة 7.9% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 3,915 مليون دولار وبنسبة 83.3% من مجموع الواردات (انظر جدول 7/22).

وأما في سنة 2013 فقد تحسنت الصادرات لترتفع إلى نحو 839.4 مليون دولار بزيادة قدرها 57 مليون دولار عن السنة السابقة، وبمعدل قدره 7.3%. وانخفضت الواردات سنة 2013 لتصل إلى نحو 4,579.8 مليون دولار، وبنقص قدره نحو 117.6 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة 2.5 %. وبالتالي بلغ العجز نحو 3,740.4 مليون دولار وبنقص قدره نحو 174.6 مليون دولار

وبنسبة 4.5%، وعليه انخفضت نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات وبلغت 81.7% سنة 2013 بدلاً من 83.3% سنة 2012؛ وهو توجه إيجابي يقلل من عجز الميزان التجاري كقيمة مطلقة وكنسبة مئوية (انظر جدول 7/22).

**جدول 7/22: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 (بالألف دولار)[66]**

| السنوات | حجم التبادل التجاري | الصادرات | الواردات | العجز |
|---|---|---|---|---|
| **2008** | 4,024,614 | 558,446 | 3,466,168 | 2,907,722– |
| **2009** | 4,119,140 | 518,355 | 3,600,785 | 3,082,430– |
| **2010** | 4,534,025 | 575,513 | 3,958,512 | 3,382,999– |
| **2011** | 5,119,308 | 745,661 | 4,373,647 | 3,627,986– |
| **2012** | 5,479,725 | 782,369 | 4,697,356 | 3,914,987– |
| **2013*** | 5,419,200 | 839,400 | 4,579,800 | 3,740,400– |

* بيانات أولية.

أما عن توقعات حركة التبادل الخارجي للفترة 2014–2016 فيشير الاتجاه العام نحو زيادة حجم هذا التبادل مع استمرار اتساع فجوة العجز، ويأتي ذلك بسبب السياسة الإسرائيلية التي تسمح بالتوسع الاستيرادي الاستهلاكي مع عرقلة الصادرات. ومن الأهمية بمكان خفض عجز الميزان التجاري لأدنى مستوى ممكن، بمراعاة إنقاص الواردات أو الحدّ من ارتفاعها؛ وذلك بالتمييز بين الضروريات والكماليات والسلع الاستهلاكية والإنتاجية ومدى القدرة على إنتاجها محلياً. وبمراجعة قوائم الواردات لسنة 2011 نجد في طليعتها الوقود والطاقة بنحو 912.4 مليون دولار وبنسبة 21.6% من مجموع الواردات، ثم الإسمنت الأسود بنسبة 2.7%؛ أي إن هاتين السلعتين فقط استحوذتا على نحو ربع قيمة الواردات[67]. وبالتوازي مع ما سبق، فهناك حاجة لتطوير الصادرات وتنويعها، وزيادة نموها، وتوسيع آفاقها مع بلدان العالم، لأجل تقليص عجز الميزان التجاري بشكل ملموس ضمن سياسات تجارية مدروسة.

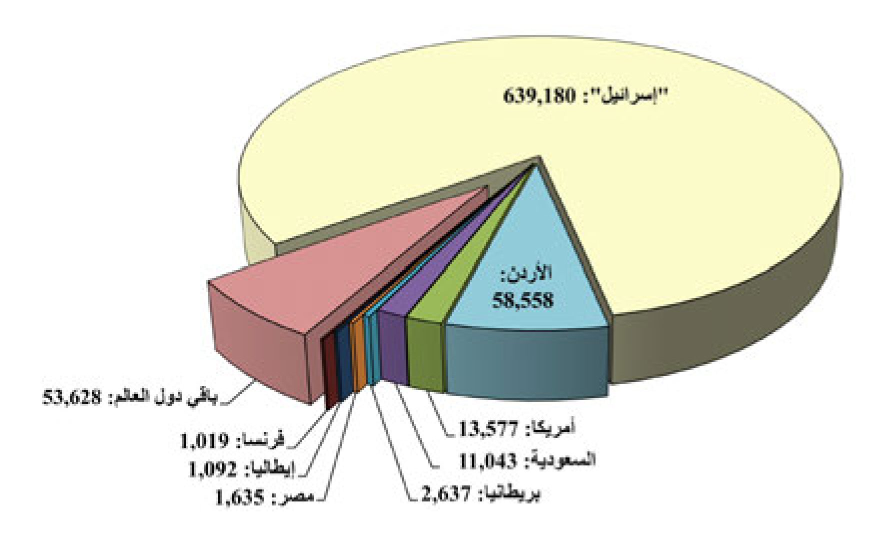
أما المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فشكلت نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 639.18 مليون دولار، أي 81.7% من جملة الصادرات الفلسطينية سنة 2012، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,351.8 مليون دولار، أي 71.3% من جملة الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل" (انظر جدول 7/23).

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2012؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,833 مليون دولار، وهو أكثر من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 482 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 538 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 101 مليون دولار[68].

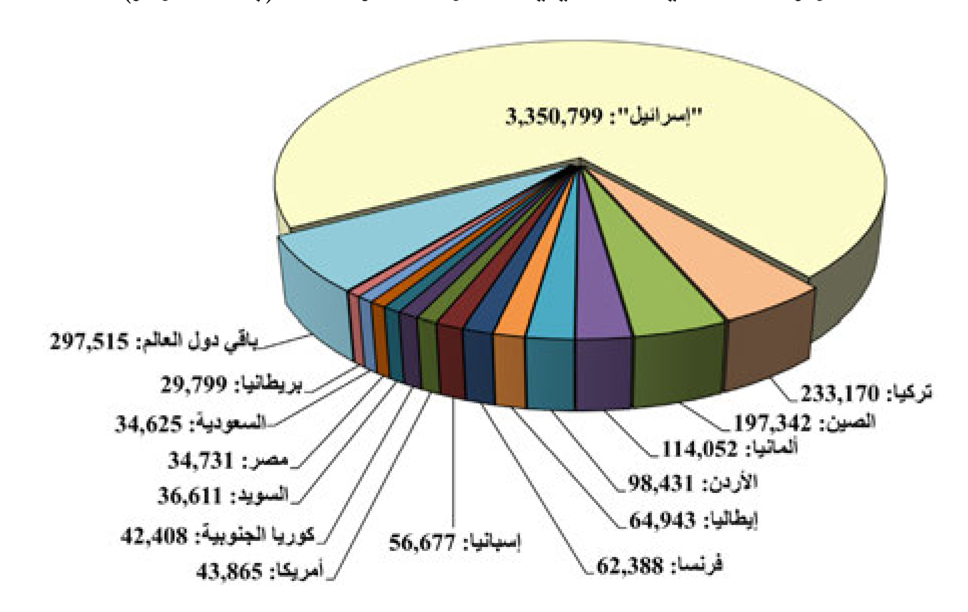
**جدول 7/23: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2011–2012 (بالألف دولار)[69]**

| البلدان | حجم التبادل التجاري | | الصادرات الفلسطينية إلى: | | الواردات الفلسطينية من: | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 | 2011 |
| "إسرائيل" | 3,989,979 | 3,734,875 | 639,180 | 643,853 | 3,350,799 | 3,091,022 |
| تركيا | 234,024 | 215,148 | 854 | 418 | 233,170 | 214,730 |
| الصين | 197,342 | 194,127 | – | – | 197,342 | 194,127 |
| الأردن | 156,989 | 128,909 | 58,558 | 38,927 | 98,431 | 89,982 |
| ألمانيا | 114,819 | 101,481 | 767 | 1,135 | 114,052 | 100,346 |
| إيطاليا | 66,035 | 63,195 | 1,092 | 1,378 | 64,943 | 61,817 |
| فرنسا | 63,407 | 49,571 | 1,019 | 1,353 | 62,388 | 48,218 |
| أمريكا | 57,442 | 48,604 | 13,577 | 8,702 | 43,865 | 39,902 |
| إسبانيا | 56,677 | 56,141 | – | 1 | 56,677 | 56,140 |
| المملكة العربية السعودية | 45,668 | 32,699 | 11,043 | 9,654 | 34,625 | 23,045 |
| كوريا الجنوبية | 42,639 | 47,600 | 231 | 697 | 42,408 | 46,903 |
| السويد | 36,670 | 33,582 | 59 | 397 | 36,611 | 33,185 |
| مصر | 36,366 | 35,031 | 1,635 | 998 | 34,731 | 34,033 |
| بريطانيا | 32,436 | 31,318 | 2,637 | 1,794 | 29,799 | 29,524 |
| باقي دول العالم | 349,232 | 347,027 | 51,717 | 36,354 | 297,515 | 310,673 |
| المجموع | **5,479,725** | **5,119,308** | **782,369** | **745,661** | **4,697,356** | **4,373,647** |

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2012 (بالألف دولار)




الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2012 (بالألف دولار)




## 10. المساعدات الأجنبية وتوجهاتها:

ارتبطت مالية السلطة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بدعم المانحين، لأغراض تمويل المشاريع والبرامج التنموية، وذلك منذ اتفاق المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، إذ جرت الترتيبات لعقد اجتماع المانحين في واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، الذي انبثقت عنه هيئة استشارية لتقرير المساعدات الواجب تقديمها لتنمية الفلسطينيين. ثم توالت

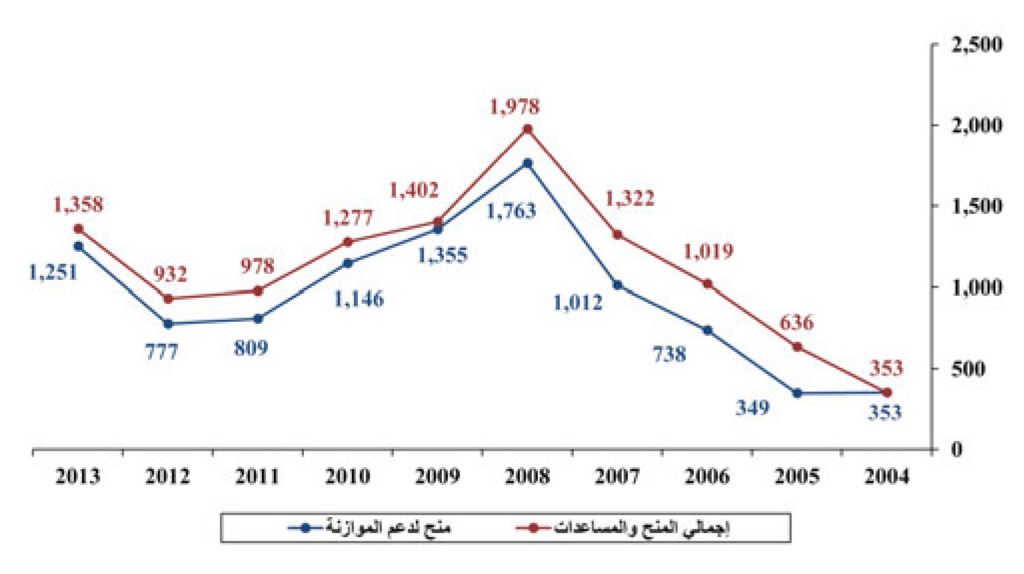
محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءاً ببرنامج المعونة الطارئة (1994–1995) وما تلاه من الخطط المقترنة بمساعدات المانحين[70]. وإذا كان الدعم موجهاً في البداية لخطط وبرنامج التنمية إلا أنه سرعان ما تحول لدعم الموازنات العامة دون تغطية العجز بشكل كامل أو دائم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فروقات بسيطة في مجموع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية لسنتي 2012 و2013، بين أرقام وزارة المالية الفلسطينية وأرقام سلطة النقد الفلسطينية. والجدول التالي يشير إلى تطور الدعم الخارجي بناء على أرقام سلطة النقد الفلسطينية.

**جدول 7/24: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2004–2014 (بالمليون دولار)[71]**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | موازنة 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منح لدعم الموازنة | 353 | 349 | 738 | 1,012 | 1,763 | 1,355 | 1,146 | 809 | 777 | 1,251 | 1,329 |
| منح لدعم المشاريع التطويرية | 0 | 287 | 281 | 310 | 215 | 47 | 131 | 169 | 155 | 107 | 300 |
| **إجمالي المنح والمساعدات** | **353** | **636** | **1,019** | **1,322** | **1,978** | **1,402** | **1,277** | **978** | **932** | **1,358** | **1,629** |
| معدل النمو أو التراجع السنوي (%) | 43.1– | 80.2+ | 60.2+ | 29.7+ | 49.6+ | 29.1– | 8.9– | 23.4– | 4.7– | 45.7+ | 20+ |

**تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2004–2014 (بالمليون دولار)**



ويتضح مما سبق أن السلطة الفلسطينية تلقت دعماً من المانحين بشكل مستمر في الفترة 2004–2013 بلغ مجموعه 11,255 مليون دولار وبمتوسط سنوي 1,125.5 مليون دولار، إلا أن هذا الدعم كان متقلباً وتراوح بين حدين أدنى وأقصى (353–1,978) مليون دولار لسنتي 2004 و2008 على التوالي. وكانت حصة المشاريع التطويرية منخفضة ومتقلبة، ولم تكن هناك سياسة ثابتة للدعم من حيث استقراره وانتظامه. وكان الدعم قد مرّ بعدة مراحل بدءاً بالتزايد للسنوات 2004–2008 ثم التراجع للسنوات 2009–2012 متجهاً للانخفاض من جديد، تطبيقاً للسياسات الرامية لتقليل عجز الموازنة العامة تباعاً.

أما المرحلة الثالثة فللسنتين 2013–2014، إذ ارتفع الدعم خلال سنة 2013 مجدداً، مصحوباً بزيادة النفقات العامة، مع توقع استمرار الدعم سنة 2014، مما يعني تراجع تطبيق السياسات السابق اعتمادها لتقليل الاعتماد على هذا الدعم. ويظهر أن هذا التوجه قد ارتبط بالضغوط الأمريكية لقبول استئناف مفاوضات التسوية السلمية المصحوبة بزيادة دعم الدول المانحة.

وبالرغم من أهمية الدعم للتغلب على المشاكل المالية، إلا أنه لم يقترن باستقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، والارتقاء بمستوى الاعتماد على الذات، كما شجع السلطة الفلسطينية على التوسع في الإنفاق والاستدانة كلما اقتضت الضرورة.

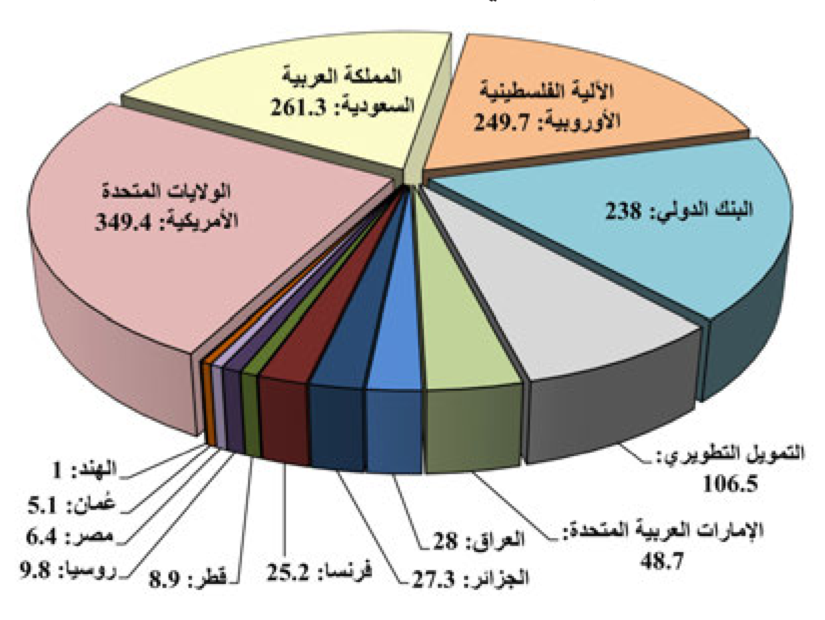
أما فيما يتعلق بتفصيلات الجهات والدول المانحة في سنة 2013، فقد تصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 349.4 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بمبلغ 261.3 مليون دولار، ثم الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 249.7 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 238 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل الدول العربية للسلطة قد زاد بنسبة 67.1% سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، وأن السعودية تصدرت الممولين العرب في الفترة 2010–2013 بنسب سنوية تتراوح من 38.1% إلى 67.7%. وبالرغم من الزيادة الظاهرة في التمويل العربي إلا أنها ظلت أقل بكثير من التمويل الأجنبي الذي توفره الدول الأخرى. فقد مثَّل ما يساوي 25.3% فقط من التمويل الدولي سنة 2010 (230.8 مليون دولار مقابل 912.7 مليون دولار)، ووصل إلى نسبة 54.2% سنة 2012 (272.7 مليون دولار مقابل 502.7 مليون دولار). ومع أن التمويل العربي زاد سنة 2013 بنسبة 41.4% عن سنة 2012، إلا أن نسبته مقارنة بالتمويل الدولي قد انخفضت في السنة نفسها إلى 44.2% (385.7 مليون دولار مقابل 873.1 مليون دولار).

جدول 7/25: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2010–2013 (بالمليون دولار)[72]

| المصدر | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| **تمويل الدول العربية** | **230.8** | **288.2** | **272.7** | **385.7** |
| المملكة العربية السعودية | 143.7 | 181.7 | 103.8 | 261.3 |
| الإمارات العربية المتحدة | 42.9 | 42.5 | 84.3 | 48.7 |
| الجزائر | 26.3 | 52.3 | 25.9 | 27.3 |
| قطر | 9.8 | – | 29.5 | 8.9 |
| مصر | 8.1 | 1.6 | 3.2 | 6.4 |
| عُمان | – | 10.1 | – | 5.1 |
| العراق | – | – | 26 | 28 |
| **تمويل المجتمع الدولي** | **912.7** | **526.1** | **502.7** | **873.1** |
| الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) | 374.6 | 287.7 | 212.3 | 249.7 |
| البنك الدولي | 279.5 | 172.1 | 266.1 | 238 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 222.9 | 51.7 | – | 349.4 |
| فرنسا | 15.9 | 14.6 | 24.3 | 25.2 |
| روسيا | 9.9 | – | – | 9.8 |
| الهند | 9.9 | – | – | 1 |
| **التمويل التطويري** | **129.8*** | **168.9*** | **156.2** | **106.5** |
| **المجموع** | **1,273.3** | **983.2** | **931.6** | **1,365.3** |

* يشمل التمويل التطويري مِنَحاً قديمة لصالح الوزارات، والتمويل المشترك لدعم مشاريع وزارة التربية والتعليم، ومِنَحاً لبناء قدرات للمؤسسات الفلسطينية التنظيمية والاقتصادية وغيرها.

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2013 (بالمليون دولار)



## 11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية على المدى القريب والمتوسط:

في محاولة لاستشراف الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية لسنة 2014، كانت هناك توقعات متعددة للنمو الاقتصادي، تراوحت بين التفاؤل والتشاؤم، مع مسارٍ يقع بينهما كما يلي[73]:

أ. **المسار المتفائل:** ويقوم على افتراض حدوث عوامل مشجعة بشأن مباحثات السلام، والأوضاع السياسية، مما يسهم في إيجاد مناخ إيجابي يحفز المانحين نحو زيادة الدعم مقارنة بحالته الراهنة، مع تحسين البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المرتبطة بنجاح المسار التفاوضي، وتخفيض القيود المعرقلة للنمو الاقتصادي، ليتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 7.4% و10.9%[74]. وهي معدلات يمكن تحقيقها استناداً إلى معدلات نمو مماثلة للسنوات 2008–2011.

ب. **المسار المتشائم:** ويقوم على افتراض تعثر مفاوضات التسوية السلمية، وتدهور الأوضاع السياسية، وتقليص دعم المانحين، والتشدد في تطبيق العراقيل الإسرائيلية، مع انخفاض التحصيل الضريبي وزيادة التهرب منه، وحدوث مماطلات في تحويلات المقاصة. وسيكون لهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية على حركة النشاط الاقتصادي، ليحصل تراجع سالب في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 0.5% و8.9%[75]، مقترناً بارتفاع معدلات البطالة وزيادة مستويات الفقر، وتراجع مستويات الادّخار ونزوح الاستثمارات.

ج. **المسار الأساس:** ويستند إلى بقاء الأوضاع الراهنة دون تغير جوهري ملموس، مصحوبة باستمرار تدفق أموال المانحين بمستوياتها الحالية، وكذلك اتخاذ إجراءات مالية ملائمة تحاشياً لتدهور الأوضاع الراهنة. وبناء على ذلك فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ستتراوح بين 3.2% و3.8%[76]، وهي لا تتجاوز كثيراً معدل النمو السكاني، مما يجعل الزيادة في نصيب الفرد محدودة.

وكانت توقعات صندوق النقد الدولي تُقدِّر النمو بنحو 2.5%، مع أداءٍ دون المستوى على المدى المتوسط، يؤدي إلى تصاعد معدل البطالة، استناداً لنتائج محادثات التسوية السلمية مجهولة النتائج[77]. وقد أجمل الصندوق هذه المسارات على المدى القصير والمتوسط. إذ يتوقع انطلاق مبادرات المانحين الرئيسيين عند حدوث انفراج في التسوية السلمية، خصوصاً "المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين" التي قد تُهيئ لنمو حقيقي بنحو 6.5% سنوياً خلال الفترة 2014–2019. أما فشل مفاوضات التسوية السلمية، فسيتسبَّب في أزمة سياسية حادة، تؤدي لانكماش اقتصادي مقترناً بتقليص الدعم[78]. ولعل المسار الأساس هو الأقرب للتحقُّق، لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع مختلف التطورات، في ظلّ الحرص على تحاشي تدهور الأوضاع الراهنة.

وعليه، فهناك حاجة ماسة لقراءة متعمقة لهذه التوقعات، والخروج باستنتاجات تفيد صانعي القرار، خصوصاً وأن ارتفاعات النمو السكاني الفلسطيني لها انعكاساتها الخطيرة على المشاكل المزمنة. فعدد المواطنين الفلسطينيين سيرتفع إلى نحو 7.2 مليون نسمة سنة 2020[79]، مع ما يصاحبه من أوضاع معيشية معقدة وبنية تحتية مدمرة. وهي القضايا التي أشارت إليها تقارير المنظمات الدولية مُنبِّهةً للأزمات التي قد تنشأ عند تعذر معالجة المشاكل الراهنة[80].

## ثالثاً: المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بالرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من مرارة الاحتلال والتشريد، إلا أنه يعطي للتعليم اهتماماً كبيراً، ويجد فيه أحد أهم أدوات الصمود والتعبير عن الذات وعن الهوية الوطنية بشكل إيجابي مبدع. ويقدم هذا الجزء عدداً من أبرز المؤشرات التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنتي 2012 و2013.

### 1. الحالة التعليمية والثقافية العامة:

يمثل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة المتعلمين ومحو الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية 4.1% و3.7% في سنتي 2012 و2013 على التوالي، وبلغت نسبة المتعلمين ممن يستطيعون القراءة والكتابة والمستويات الأعلى 95.9% و96.3% في السنتين نفسيهما. ولا ينافس الحالة الفلسطينية في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر[81]. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم للأفراد 6–11 عاماً من كلا الجنسين 98.9% وفق سنة 2013[82].

أما فيما يتعلق بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل، فتشير إحصائيات سنة 2012 إلى توفر هاتف نقال لدى 95.7% من الأسر في الضفة والقطاع، كما يتوفر لدى 40% منها خط ثابت، ولدى 97.3% منها جهاز تلفزيون، ولدى 95% منها لاقط فضائي، ولدى 51.4% منها جهاز حاسوب، ويستفيد 32.1% من هذه الأسر من خدمات الإنترنت. وتشير إحصائيات سنة 2012 إلى أنه يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 2,725 مسجداً (1,864 في الضفة و861 في القطاع). وحسب إحصائيات سنة 2013 يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 656 مركزاً ثقافياً (574 في الضفة و82 في القطاع)، و15 متحفاً و9 مسارح[83].

وبالنسبة لظروف شعبٍ تحت الاحتلال، يعاني من الحصار، ومن تدمير بنيته التحتية، وعدم القدرة على تطوير نفسه إلا ضمن الشروط التي يضعها الاحتلال؛ فإن ذلك يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على التعلم والتواصل الثقافي والإعلامي، ونجاحه على الأقل في صراع الإرادات التعليمي في بيئة احتلال مدمرة ومُحبطة.

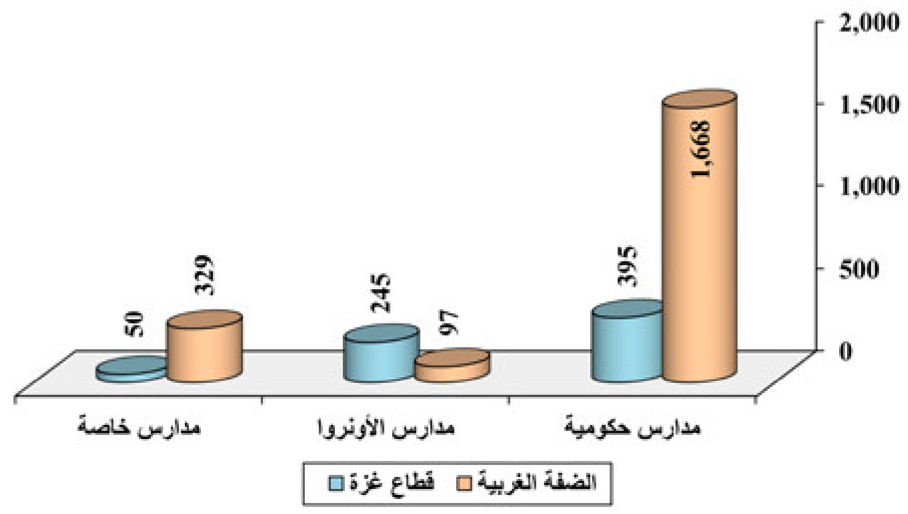
## 2. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي 2,784 مدرسة، وموزعة على 2,094 مدرسة في الضفة الغربية، و690 مدرسة في قطاع غزة، للعام الدراسي 2014/2013؛ أي أن نحو 75.2% من هذه المدارس موجودة في الضفة، و24.8% موجودة في القطاع. ومن الملاحظ أن معظم المدارس الحكومية موجودة في الضفة الغربية بما مجموعه 1,668 مدرسة بنسبة 80.9%، أما المدارس الحكومية في القطاع فقد بلغ عددها 395 مدرسة بنسبة 19.1% فقط. ويعوض نقص المدارس في القطاع إلى حدّ ما وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 245 مدرسة، في مقابل 97 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة الغربية. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن عدد مواطني الضفة الغربية يبلغ 2.755 مليون نسمة مقابل 1.731 مليون نسمة في قطاع غزة (أي 61.4% في الضفة مقابل 38.6% في القطاع)، ندرك أن عدد المدارس في الضفة مقارنة بعدد المواطنين أعلى من مثيله في القطاع. ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى توزع أهل الضفة على مساحات أوسع من الأرض والقرى والمدن، مما يستدعي وجود مدارس أكثر؛ كما تعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها نسب أعلى من مواطني القطاع (انظر جدول 7/1 وجدول 7/26).

**جدول 7/26: عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2010/2009–2014/2013**[84]

| البيان | | مدارس حكومية | مدارس الأونروا | مدارس خاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010/2009 | الضفة | 1,534 | 97 | 286 | **1,917** |
| | القطاع | 387 | 228 | 45 | **660** |
| | الضفة والقطاع | **1,921** | **325** | **331** | **2,577** |
| 2011/2010 | الضفة | 1,573 | 98 | 304 | **1,975** |
| | القطاع | 399 | 238 | 40 | **677** |
| | الضفة والقطاع | **1,972** | **336** | **344** | **2,652** |
| 2012/2011 | الضفة | 1,609 | 99 | 311 | **2,019** |
| | القطاع | 396 | 244 | 48 | **688** |
| | الضفة والقطاع | **2,005** | **343** | **359** | **2,707** |
| 2013/2012 | الضفة | 1,639 | 99 | 321 | **2,059** |
| | القطاع | 399 | 245 | 50 | **694** |
| | الضفة والقطاع | **2,038** | **344** | **371** | **2,753** |
| 2014/2013 | الضفة | 1,668 | 97 | 329 | **2,094** |
| | القطاع | 395 | 245 | 50 | **690** |
| | الضفة والقطاع | **2,063** | **342** | **379** | **2,784** |

**عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2014/2013**



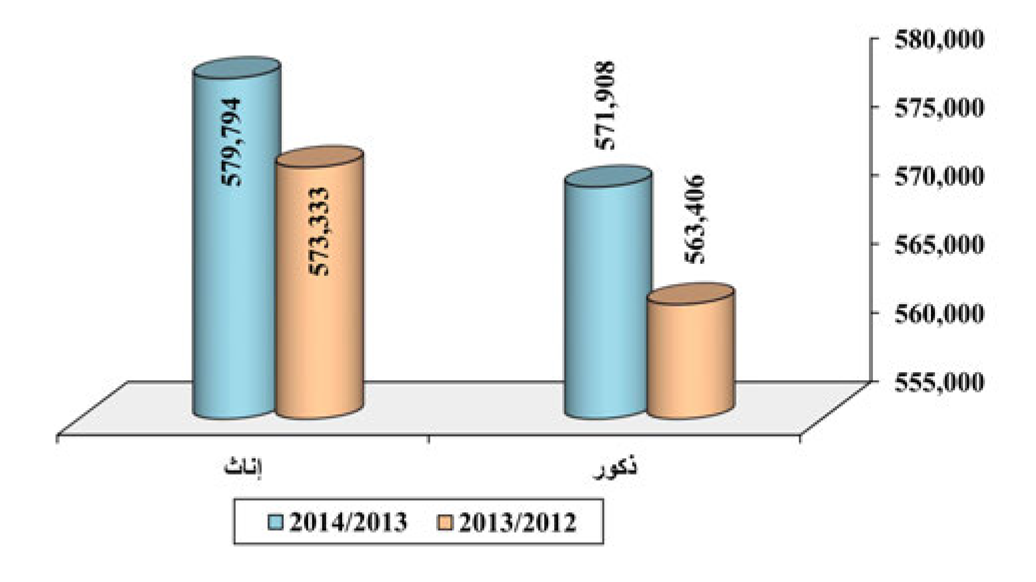

ويبلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2014/2013 نحو 1.152 مليون طالب موزعين على 571,908 طلاب من الذكور، و579,794 طالبة من الإناث؛ وبزيادة يبلغ مقدارها نحو 1.3% عن عدد الطلاب في العام الدراسي 2013/2012. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 63,017 معلماً في العام الدراسي 2014/2013 مقابل 62,110 معلمين في العام الدراسي 2013/2012؛ وكان بين هؤلاء المعلمين 25,756 معلماً و37,261 معلمة في العام الدراسي 2014/2013 مقابل 25,675 معلماً و36,435 معلمة في العام الدراسي 2013/2012. أما عدد الشُعب الدراسية فيبدو أنه متقارب جداً بين شُعب الذكور والإناث، حيث بلغ نحو 15 ألف شُعبة لكل منهم في العام الدراسي 2014/2013، بينما بلغ عدد الشُعب المختلطة للعام الدراسي نفسه 7,756 شُعبة (انظر جدول 7/27).

**جدول 7/27: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013**[85]

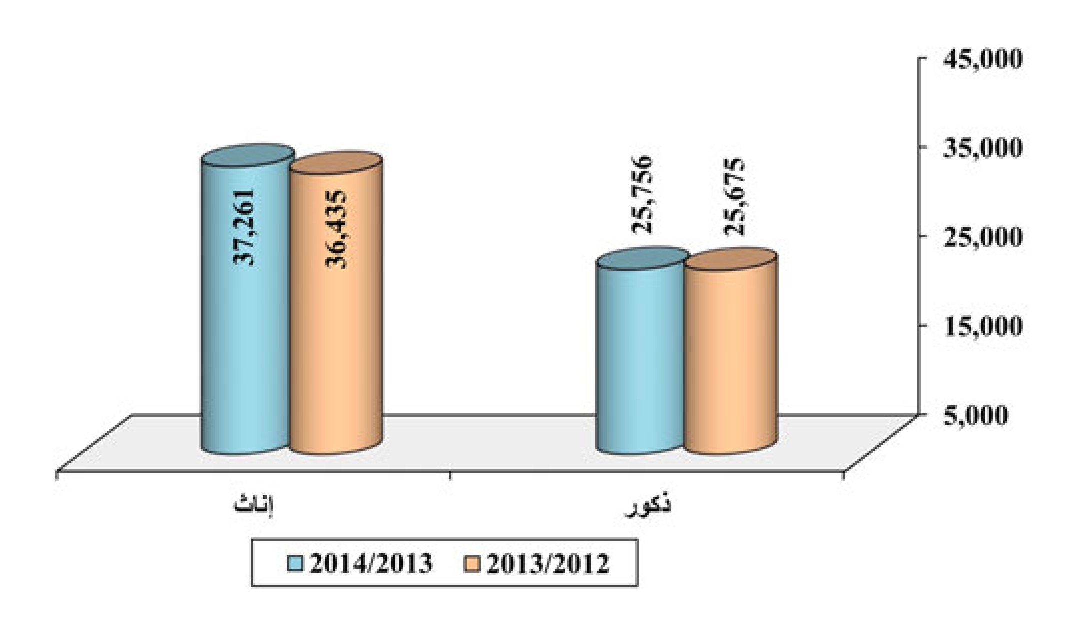
| البيان | عدد المدارس | | عدد الطلبة | | عدد المعلمين* | | عدد الشُعب | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013/2012 | 2014/2013 | 2013/2012 | 2014/2013 | 2013/2012 | 2014/2013 | 2013/2012 | 2014/2013 |
| ذكور | 995 | 992 | 563,406 | 571,908 | 25,675 | 25,756 | 14,848 | 15,053 |
| إناث | 923 | 933 | 573,333 | 579,794 | 36,435 | 37,261 | 15,090 | 15,355 |
| مختلطة** | 835 | 859 | | | | | 7,587 | 7,756 |
| **مجموع** | **2,753** | **2,784** | **1,136,739** | **1,151,702** | **62,110** | **63,017** | **37,525** | **38,164** |

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.
** أعداد الطلبة والمعلمين في المدارس المختلطة موزعة على بندي الذكور والإناث.

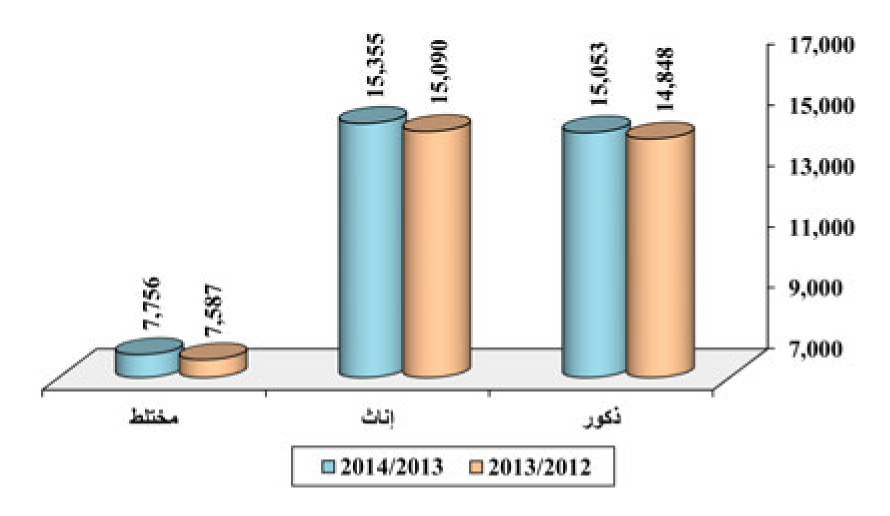
أعداد الطلبة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013




أعداد المعلمين في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013



أعداد الشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013




وتشير التقارير للعام الدراسي 2014/2013 إلى أن المدارس الحكومية البالغ عددها 2,063 مدرسة تبلغ نسبتها 74.1% من مجموع المدارس في الضفة والقطاع. أما الطلاب في المدارس الحكومية، والذين يبلغ مجموعهم 764,219 طالباً فتبلغ نسبتهم 66.4% من مجموع طلبة الضفة والقطاع. ويبلغ عدد معلمي المدارس الحكومية 44,391 معلماً، أي ما نسبته 70.4% من مجموع معلمي الضفة والقطاع. كما يبلغ عدد الشُعب في المدارس الحكومية 25,933 شعبة أي ما نسبته 68% من مجموع الشُعب في الضفة والقطاع. وتبين هذه المؤشرات أن التعليم الحكومي يحظى بأكثر من ثلثي العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تغطيه مدارس وكالة الأونروا، فسنجد أن معظم الطلبة يعتمدون على التعليم محدود التكاليف الذي توفره هذه المدارس، مقارنة بنسب محدودة تلجأ للتعليم الخاص (انظر جدول 7/27 وجدول 7/28).

جدول 7/28: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في المدارس الحكومية في السلطة الفلسطينية 2010/2009–2014/2013[86]

| السنة | عدد المدارس | عدد الطلبة | عدد المعلمين* | عدد |
|---|---|---|---|---|
| 2010/2009 | 1,921 | 766,190 | 22,952** | – |
| 2011/2010 | 1,972 | 766,234 | 42,339 | 25,223 |
| 2012/2011 | 2,005 | 761,691 | 42,961 | 25,323 |
| 2013/2012 | 2,038 | 762,499 | 43,814 | 25,679 |
| 2014/2013 | 2,063 | 764,219 | 44,391 | 25,933 |

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.
** البيانات تشمل الضفة الغربية فقط.

### 3. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليماً جامعياً تقليدياً لطلبتها. وتعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2013/2012 أن عدد طلبتها قد بلغ 21,327 طالباً، تليها الجامعة الإسلامية في غزة بـ 19,938 طالباً، ثم جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 17,094 طالباً. ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة 123,484 طالباً موزعين على 68,548 طالباً في الضفة؛ و54,936 طالباً في القطاع؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 44.5% من الطلبة في الضفة والقطاع، مع العلم أن نسبة مواطني القطاع هي 38.6% من مجموع السكان في الضفة والقطاع (انظر جدول 7/3 وجدول 7/29).

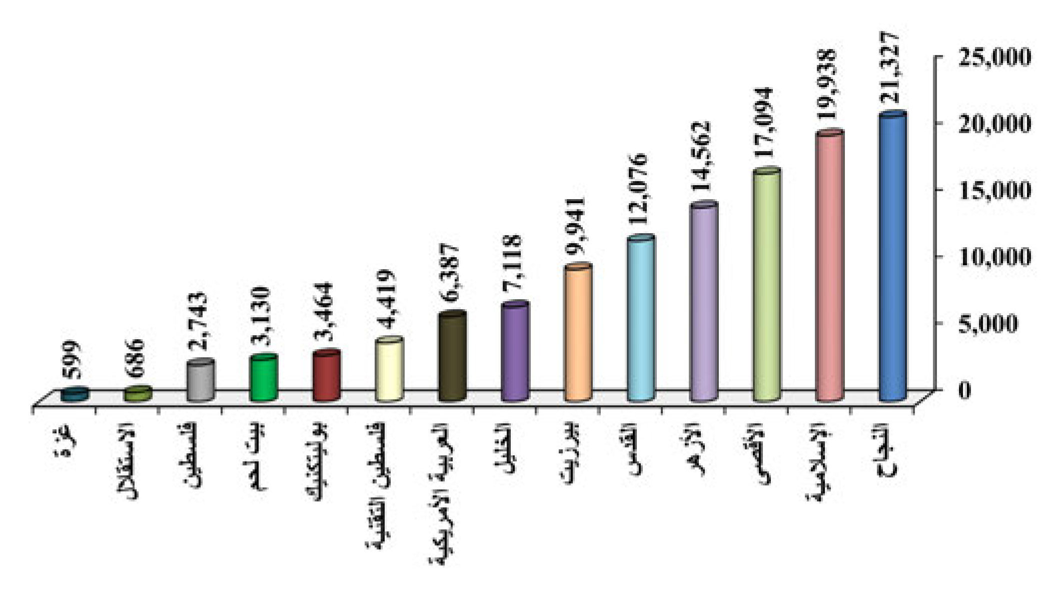
ومن ناحية أخرى، فيظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليماً تقليدياً 71,909 طالبات، مقابل 51,575 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2013/2012؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 58.2%، مقابل 41.8% من الطلاب الذكور. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل لمساعدة أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها، كما أن هناك العديد من الطلاب الذكور يحظون بفرص دراسية بنسبة أعلى في الخارج (انظر جدول 7/29).

ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الرجال ما زال يفوق بكثير مثيله من النساء، إذ بلغ في العام الدراسي 2013/2012 ما مجموعه 5,309 أساتذة من الرجال (79.9%) مقابل 1,332 أستاذة من النساء (20.1%)، بمعنى أنه ما زال من المبكر أن تنعكس النسبة المرتفعة للإناث في الجامعات على هيئات التدريس في الجامعات. مع الإشارة إلى أن أعداد هيئة التدريس تشمل جميع الأساتذة في الجامعات والكليات من غير كليات المجتمع المتوسطة. وما زال هناك عدد كبير من الطالبات الخريجات اللاتي لا يلتحقن بسوق العمل ويتحولن إلى ربَّات بيوت، وهو ما يعيد ارتفاع نسبة الذكور في مجالات العمل[87].

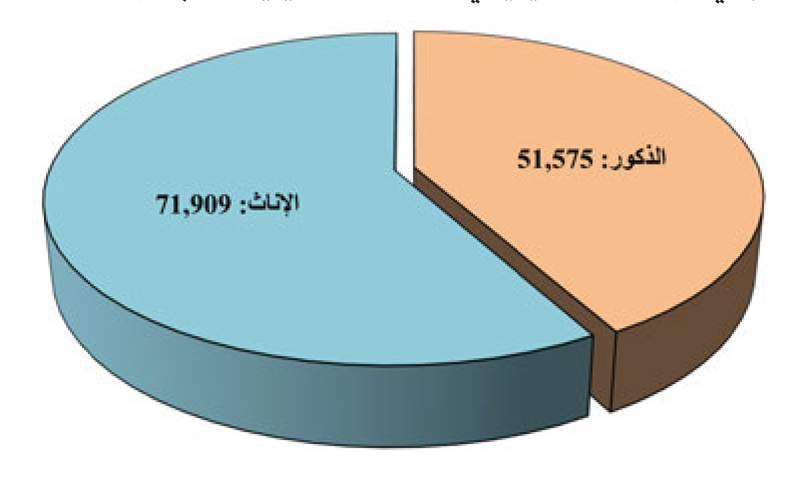
جدول 7/29: أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012[88]

| اسم الجامعة | الطلبة المسجلون | | |
|---|---|---|---|
| | الذكور | الإناث | المجموع |
| النجاح الوطنية | 9,116 | 12,211 | **21,327** |
| القدس | 5,972 | 6,104 | **12,076** |
| بيرزيت | 3,618 | 6,323 | **9,941** |
| الخليل | 1,831 | 5,287 | **7,118** |
| العربية الأمريكية | 3,285 | 3,102 | **6,387** |
| فلسطين التقنية – خضوري/ طولكرم | 2,239 | 2,180 | **4,419** |
| بوليتكنيك/ فلسطين | 1,897 | 1,567 | **3,464** |
| بيت لحم | 766 | 2,364 | **3,130** |
| الاستقلال | 546 | 140 | **686** |
| الإسلامية/ غزة | 7,774 | 12,164 | **19,938** |
| الأقصى/ غزة | 4,966 | 12,128 | **17,094** |
| الأزهر/ غزة | 7,089 | 7,473 | **14,562** |
| فلسطين/ غزة | 2,200 | 543 | **2,743** |
| غزة | 276 | 323 | **599** |
| المجموع | **51,575** | **71,909** | **123,484** |

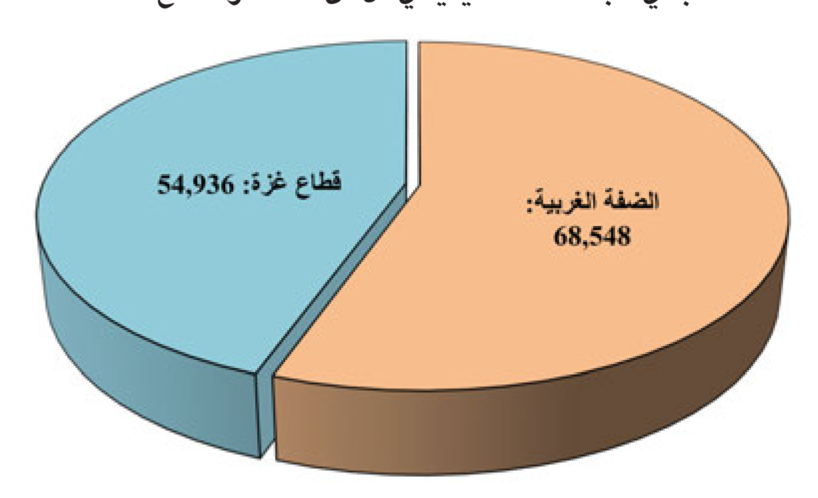
أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية 2013/2012



**أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012**




**أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في كل من الضفة والقطاع 2013/2012**

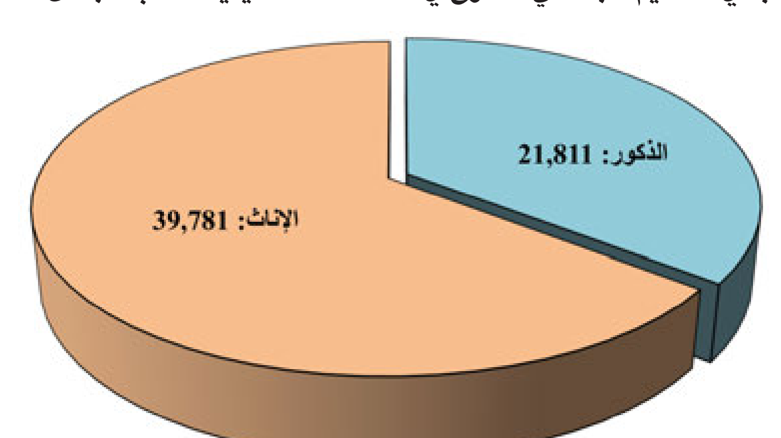



وتوفر جامعة القدس المفتوحة تعليماً جامعياً مفتوحاً لـ 61,592 طالباً للعام الدراسي 2013/2012 بينهم21,811 من الذكور، و39,781 من الإناث. وتتوزع مراكز هذه الجامعة بين 17 مركزاً في الضفة الغربية و5 مراكز في قطاع غزة[89].

**جدول 7/30: أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012[90]**

| الجامعة | الطلبة المسجلون | | |
|---|---|---|---|
| | الذكور | الإناث | المجموع |
| القدس المفتوحة | 21,811 | 39,781 | **61,592** |

**أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012**



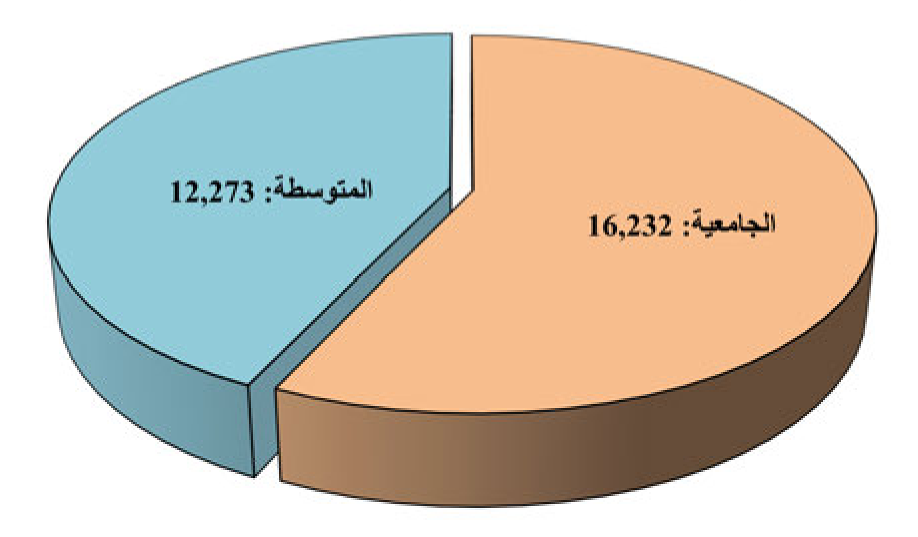

## 4. الكليات الجامعية والمتوسطة:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 38 كلية جامعية ومتوسطة (18 كلية جامعية و20 كلية متوسطة). وبحسب الأرقام المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، فإن هناك 34 كلية جامعية ومتوسطة تقدم التعليم لـ 28,505 طلاب للعام الدراسي 2013/2012؛ من بينها 15 كلية جامعية يدرس فيها 16,232 طالباً وتمنح طلبتها درجة البكالوريوس، و19 كلية متوسطة يدرس فيها 12,273 طالباً، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط[91].

**جدول 7/31: أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012**[92]

| الكليات | عدد الكليات | الطلبة المسجلون | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الذكور | الإناث | المجموع |
| الجامعية | 15 | 7,666 | 8,566 | **16,232** |
| المتوسطة | 19 | 6,391 | 5,882 | **12,273** |
| المجموع | **34** | **14,057** | **14,448** | **28,505** |

أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية 2013/2012




## خلاصة

بعد نحو 66 عاماً من كارثة تمزيق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني إثر حرب 1948، ما زال نصف هذا الشعب يعيش على ترابه الوطني في فلسطين التاريخية؛ ولعل أعداده ستتفوق على أعداد اليهود على هذه الأرض قريباً (سنة 2016–2017). وهو ما يمثل مصدر قلق للجانب الإسرائيلي، الذي قد يحاول اللجوء إلى طُرق غاشمة للتخلص من العبء السكاني الفلسطيني. وما زال نحو 80% من الشعب الفلسطيني في الشتات يقيم في المنطقة المحيطة بفلسطين، بانتظار يوم عودة قريب. وبالرغم من أن نسبة الزيادة السكانية والخصوبة الفلسطينية شهدت بعض التراجع في السنوات الماضية؛ إلا أنها ظلت نسباً مرتفعة مقارنة بالجانب الإسرائيلي وبباقي بلدان العالم.

وبالإضافة إلى معاناة الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال وقهره، إلا أنه يعاني أيضاً معاناة قاسية في الشتات والمنافي؛ وخصوصاً في مناطق الصراع والأزمات. وقد كان أبرز مظاهر المعاناة الكارثة التي حلَّت بالفلسطينيين المقيمين في سورية بسبب الصراع الدائر فيها منذ سنة 2011؛ وهي كارثة لا تجد لها أفقاً قريباً للحل، وتستدعي تضافر كل الجهود لمديد الدعم والمساعدة لهم؛ وإبعادهم عن دفع الأثمان بسبب الاستحقاقات الداخلية والمواقف السياسية.

أما الجانب الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن أبرز جوانب معاناته تتجلى في الاحتلال الإسرائيلي وتعطيله للبناء الاقتصادي الحقيقي والمؤسسي، وسعيه لتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد استهلاكي تابع وتحت مطرقة التدمير والمصادرة والاستغلال والحصار. كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل اعتماده على الدعم الخارجي، ومن بؤر فساد إداري

ومالي، ومن حالة انقسام سياسي وجغرافي بين الضفة والقطاع. ولذلك فإن العمل الاقتصادي الفلسطيني عليه أن يسعى لإيجاد البنى التحتية اللازمة للانفكاك عن الاحتلال وعدم الاعتماد عليه، وإيجاد البيئة اللازمة ومقومات الصمود لشعب ينصرف همه الأساسي للحرية والاستقلال وليس لمجرد "الرفاهية" تحت الاحتلال.

ويشكل التعليم الفلسطيني إحدى الاشراقات التي تُعبّر عن الإمكانات المذخورة الهائلة للشعب الفلسطيني، وحرصه على التميّز، بحيث شكَّل أحد أكثر الحالات تقدّماً في العالم العربي والإسلامي بالرغم من معاناته تحت الاحتلال. ولذلك فإن الاستثمار في التعليم يجب أن يستمر ويزداد باعتباره أهم وأفضل أنواع الاستثمار لأنه استثمار في "الإنسان". غير أن هذا الاستثمار يجب أن يأخذ شكله النوعي والمستمر، فليس هو مجرد محوٍ للأمية، أو توزيع للشهادات، وإنما يجب أن تظهر ثماره في مخرجات التعليم وقدرته على الإبداع والنهوض بالمجتمع وعلاج مشكلاته.

# هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1815.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2028.pdf

ملاحظة: حسب الأرقام المتوفرة بين أيدينا، والتي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة النمو السكاني لفلسطينيي الخارج سجلت نمواً سالباً قدره 2.1% في سنة 2011، بينما ارتفعت إلى 3.1% سنة 2012، ثم عادت وانخفضت إلى 1.6% سنة 2013. وتعطي هذه الأرقام دلالات مُربكة للمتابعين. إذ يستحيل أن ينقص عدد الفلسطينيين في سنة واحدة بنسبة 2.1%، كما يُستبعد أن يزيد عددهم في السنة التالية بنسبة 3.1%. ويظهر أن الجهاز قادر على العمل بفعالية ودقة عالية في مناطق عمل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما يخضع تحديد أعداد فلسطينيي الخارج إلى تقديرات ومعطيات يتلقاها من الدول المستضيفة، أو من تقديرات بعض الباحثين. ويظهر أن جانباً مما يبدو أنه تعارض أو إرباك، أن الجهاز قام بإعادة تقدير الأرقام للسنوات الأخيرة، دون أن يقوم بتكييف التقديرات للسنوات التي سبقتها ليأخذ النمو السكاني شكله المنطقي المتدرج. ومن جهة أخرى، يظل تقدير أعداد الفلسطينيين في الأردن هو أحد المعضلات التي عادة ما تواجه الباحثين، وتتفاوت فيها الإحصائيات بشكل كبير.

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والأونروا بالأرقام، موقع وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، 2013/1/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/20130424680_0.pdf

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[6] **المرجع نفسه**.

[7] **المرجع نفسه**.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] **المرجع نفسه**.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**.

[12] ملخص للمؤشرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Pop%20Projections_main%20ind_a.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[14] **المرجع نفسه**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census2007_a.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[17] **المرجع نفسه**.

[18] **المرجع نفسه**.

[19] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1، في: http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2013_07_in_figures_arabic.pdf

[20] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[21] الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا، كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014، الأونروا، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_syria_crisis_response_arabic.pdf؛ وانظر:
Syria Regional Crisis Response Update 74, UNRWA, 4/5/2014, www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_syria_crisis_response_arabic.pdf

[22] الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا، كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014، الأونروا.

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[24] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[26] **المرجع نفسه**.

[27] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 319؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**؛ وملخص للمؤشرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[28] الأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[29] المرجع نفسه؛ وانظر:
UNRWA Statistics 2010: Selected Indicators, UNRWA, November 2011, http://www.unrwa.org/userfiles/2011120434013.pdf

[30] بالنسبة لعدد الفلسطينيين للسنوات 2011–2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.
أما بالنسبة لعدد اليهود للسنوات 2011–2013، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0114/pdf/b1.pdf

[31] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، واشنطن، موقع صندوق النقد الدولي، 2014/2/6، انظر: http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr1444a.pdf

[32] بالنسبة إلى السنوات 2004–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ32013A.pdf

[33] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2039.pdf

[34] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.



[35] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[36] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2013)، في: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/ Annual%20Reports/PMA%20Annual%20Reports/Annual_Report_2012_Final.pdf

[37] See West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy, site of The World Bank, 2/10/2013, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/01/23/000442464_20140123122135/Rendered/PDF/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf

[38] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/MajorCurrentA1994-2011.htm
وبالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t11.pdf

[39] بالنسبة إلى السنوات 2004–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[40] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[41] بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaCurrentA1994-2011.htm
وبالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t1.pdf

[42] لمزيد من التفاصيل، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012**.

[43] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تقرير الاستقرار المالي 2012** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آب/ أغسطس 2013)، ص 17.

[44] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية: الربع الثاني 2013** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الأول/ أكتوبر 2013)؛ وسلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012**؛ وسلطة النقد الفلسطينية، انظر: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xls

[45] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تقرير الاستقرار المالي 2012**، ص 22.

[46] شبكة فلسطين الإخبارية، مشروع قانون الموازنة العامة 2013، "مجلس الوزراء يقر الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2013،" 2013/3/28، انظر: http://www.pnn.ps/index.php/pnn-select/49066

[47] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، في:
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations_00-12.xls
وانظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Jan.2014.arb.pdf/40b1ab38-5e5c-47a6-987d-507df0418f23

[48] مجلس الوزراء يناقش قانون الموازنة العامة لعام 2014، وفا، 2014/1/28، انظر:
http://www.wafa.ps/arabic/printnews.php?id=167520

[49] المرجع نفسه.

[50] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي.

[51] **الأيام**، 2013/12/30.

[52] وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، غزة، بيانات مكتبية غير منشورة.

[53] **الشرق الأوسط**، 2013/1/4.

[54] انظر: "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م،" صحيفة **البرلمان**، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2014/1/2، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cb62d9e3-a5cf-4eab-a6bf-6d107fbcaaec.pdf

[55] وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، غزة، بيانات مكتبية غير منشورة.

[56] "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م،" **البرلمان**، 2014/1/2.

[57] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf

[58] مكتب العمل الدولي، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة،" موقع منظمة العمل الدولية، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013.

[59] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013**.

[60] **المرجع نفسه**.

[61] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأساسية: مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول 2013)، الربع الرابع 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42013A.pdf؛ وانظر: مكتب العمل الدولي، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة،" موقع منظمة العمل الدولية.

[62] بالنسبة لسنة 2008، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2094-08.htm
وبالنسبة للسنوات 2009–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1ConstantA2009-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[63] See Palestinians Access to Area C key to Economic Recovery and sustainable Growth, Press Release, The World Bank, 8/10/2013, http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/07/palestinians-access-area-c-economic-recovery-sustainable-growth.print

[64] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
ملاحظة: قيمة الناتج الزراعي في الضفة والقطاع لسنة 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

[65] بالنسبة لسنة 2008، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2094-08.htm
وبالنسبة للسنوات 2009–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1ConstantA2009-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.





[66] بالنسبة للسنوات 2008–2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/centers_%20A.htm
وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade%202013.htm

[67] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1978.pdf

[68] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 16.2, p. 754.

[69] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2012: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2024.pdf

[70] معين محمد رجب ومحمد سالم زيدان، **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وتأثيرها على فرص العمل: دراسة الفترة 1994–2013**، دراسة علمية من المؤتمر الدولي حول السياسات التجارية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية (عمّان: الجامعة الأردنية، 26–2012/9/27)، ص 169–170.

[71] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)؛ وانظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Jan.2014.arb.pdf/40b1ab38-5e5c-47a6-987d-507df0418f23

[72] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/02/table7_arb.pdf
http://www.pmof.ps/documents/10180/246011/dec_2012_arb.pdf
http://www.pmof.ps/documents/10180/268204/Dec.2013.arb.pdf/4e1f11aa-74bc-4f67-be4e-4d9e70fd8ea3

[73] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=992&mid=3915&wversion=Staging؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014** (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، انظر:
http://www.wafainfo.ps/pdf/Economic_forecasts_for_2014.PDF

[74] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[75] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[76] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[77] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي.

[78] المرجع نفسه.

[79] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[80] انظر: الأمم المتحدة، "غزة في عام 2020 هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟،" تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، آب/ أغسطس 2012، في:
http://www.unsco.org/Documents/Special/Gaza%20in%202020%20a%20liveable%20place%20Arabic.pdf

[81] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2013**.

[82] **المرجع نفسه**.

[83] **المرجع نفسه**.

[84] بالنسبة للعام الدراسي 2010/2009، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2010)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1724.pdf
أما بالنسبة للأعوام 2011/2010–2014/2013، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في: http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335





[85] انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

[86] بالنسبة للعام الدراسي 2010/2009، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"**.

أما بالنسبة للأعوام 2011/2010–2014/2013، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

[87] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، آب/ أغسطس 2013)، في:
http://www.mohe.pna.ps/List/Daleel/Daleel2012-2013.pdf

[88] **المرجع نفسه**.

[89] انظر: **المرجع نفسه**.

[90] **المرجع نفسه**.

[91] انظر: **المرجع نفسه**.

[92] **المرجع نفسه**.

# إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

## أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

### سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.

### سلسلة الوثائق الفلسطينية:

8. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.

### سلسلة أولست إنساناً:

13. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
14. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
15. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
16. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
17. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
18. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
19. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
20. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

21. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
22. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 20.11.
23. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

**سلسلة تقرير معلومات:**

24. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
25. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
26. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
27. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
28. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
30. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.

38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.

39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.

40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

**كتب عامة:**

49. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

50. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

51. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

52. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

53. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

54. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

55. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

56. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
57. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
58. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
59. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
60. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.
61. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
62. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
63. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
64. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
65. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
66. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
67. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
68. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
69. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
70. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
71. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
72. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
73. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
74. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010.
75. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
76. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
77. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.
78. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
79. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

80. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
81. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
82. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
83. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012.
84. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
85. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
86. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
87. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
88. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.
89. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.
90. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.
91. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.
92. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.
93. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.
94. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.
95. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف، وثائق وقرارات**، 2014.

## ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

**The Palestinian Strategic Report Series:**

96. Mohsen Moh’d Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
97. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
98. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
99. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
100. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
101. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
102. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.

**Am I Not a Human? Series:**

103. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
104. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
105. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
106. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
107. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
108. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
109. Hasan Ibhais and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
110. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.

**Non-Serial Publications:**

111. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
112. Mohsen Moh'd Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
113. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
114. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
115. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
116. Mohsen Moh'd. Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.





The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2013-2012



# هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح



ISBN 978-9953-572-28-4







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net




مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت